الجزء الأول

الحقبة الكلاسيكية
(١٦٨٠ إلى ١٨٣٠)

الفكرة المهيمنة للاقتصاد الكلاسيكى

يشير لفظ كلاسيكى - إذا لم نكن نقصد أن ننسب الشيء إلى العصور القديمة - إلى أن هذا الشيء عادة هو عمل متميز ومثالى وجدير بالتقليد . وبهذا المعنى العام . . فقد تم تطبيقه على الاقتصاد منذ حوالى ١٨٠٤ بواسطة بيترو كستودى Pietro Custodi ، فى عنوان تجميعه للكتابات الإيطالية عن الاقتصاد السياسى ، والتى كان كثير منها ينتمى إلى الفترة ما قبل الكلاسيكية . وفى إطار نفس هذا المعنى . . فإن كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم ، أطلق عليه كلاسيكى خلال سنة واحدة من نشره فى مجلة Gottingen Scholarly Review (روشر ١٨٧٤ صفحة ٥٩٩) . وبهذه المعانى . . فإن لفظ كلاسيكى لايشير إلى فترة محددة أو مدرسة فى الاقتصاد بعينها ، بالمقارنة بفترات أو مدارس أخرى ، ولكنه يشير - ببساطة - إلى أنه عمل متميز بالمقارنة بالأعمال الأخرى الأقل نجاحًا . وهذا يعنى بوضوح أن هذه ليست الصفة التى نقصدها فى الإطار الحالى .

فبعد حوالى ثلاثة أرباع قرن - منذ نشر ثروة الأمم - استخدم لفظ الاقتصاد الكلاسيكى دون معنى آخر ؛ فأتباع آدم سميث كان يطلق عليهم الاسميثيون ، كما أن اقتصاد آدم سميث كان يطلق عليه أحيانًا النظام الصناعى . أما مفهوم الاقتصاد الكلاسيكى . . فقد اخترعه كارل ماركس ، ففى كتابه عن بؤس الفلسفة والمنشور ١٨٤٧ ، فرَّق ماركس بين الاقتصاد الكلاسيكى والاقتصاد الرومانتيكى كفرعين للمدرسة القدرية فى الاقتصاد ؛ أى أن كليهما قدرى ، بمعنى أنه يخضع مسبقًا للنتائج السيئة للنظام الاقتصادى البورجوازى . فالاقتصاد الكلاسيكى - بصورة خاصة - يمثل نهوض الطبقة البورجوازية ،

التى لاتزال تحصل على تأييد من طبقة البروليتاريا فى هجومها ضد النظام الإقطاعى . أما الاقتصاد الرومانتيكى - من الناحية الأخرى - فإنه يمثل دفاع البرجوازية بعد انتصارها على الإقطاعية ضد القوى الصاعدة للبروليتاريا .

ويشير استخدام ماركس لهذه اللافتات الأدبية إلى أنه كان لديه شيء آخر فى قرارة نفسه ؛ فمنذ قرن من ذلك الوقت - تقريبًا - عرَّف المعمارى وينكل مان Winckelmann روح الفن الكلاسيكى على أنه « البساطة المثالية والعظمة الهادئة » . وفى حين أن الكلاسيكى سيتجه إلى التجريد من البحث عن الشائع . . فإن الرومانتيكى سيفقد نفسه فى خصائص الحالات الفردية التى يتعرض إليها . فبالنسبة لماركس . . نجد أن الاقتصاد الكلاسيكى - بالرغم من النقائص التى انتقدها - كان كلاسيكيا بواقع الأمر ، واقتصادًا متميزًا . فالاتجاه السائد فى ذلك الوقت والذى اتخذه وحاول تطويره ، هو الاقتصاد الكلاسيكى ، فى حين أن الرومانتيكى كان مجرد مأساة .

وفيما بعد فى كتاب « نظريات فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ ، ٣ : ٥٧٠ f) فإن الرأى المضاد للاقتصاد الكلاسيكى ، أصبح فى عرف ماركس الاقتصاد العامى، وهكذا حتى ظهور كتاب « رأس المال » (١٩٥٧ - ١٩٦٢ ، جزءا ، فصل ١ ، جزء ٤ ، ٣٢ fn) . ومن هذه العلامة المميزة هزم الاقتصاد الكلاسيكى تاريخ الاقتصاد ؛ فالتغير من الاقتصاد الرومانتيكى إلى العامى لم يكن كبيرًا لماركس كما يبدو حاليًا ، فقد كانت الرومانتيكية - فى واقع الأمر - هى اللفظ المماثل « للشعبية » منذ البداية ، كما تم استخدام الصفة لشرح الأدب الاقتصادى فى إحدى اللغات الرومانسية ، والتى كانت شعبية بالمقارنة باللغة الكلاسيكية اللاتينية . ولكى تصبح شعبيًا بهذا المعنى ؛ أى « قريبًا من الناس » ، كانت جزءًا من البرنامج الأصلى للحركة الرومانتيكية (شليجل Schlegel ١٩٦٧ ، liif . ، ١٨٩) . وفى زمن ماركس . . كانت هذه الحركة قد ماتت منذ وقت طويل ، ولهذا . . فإن ماركس قد استخدم هذه الألفاظ بمعنى ازدرائى .

والسؤال الآن هو : ماذا يضم الاقتصاد الكلاسيكى بين دفتيه ؟ وقد كان ماركس محددًا فى هذه النقطة (١٩٣٩ - ٤١ ، ٨٤٣ ، ١٩٥٧ ، ٦٢ جزءا ، فصل ١ ، قسم ٤ ، ٢٣ مقدمة الطبعة الثانية) ، فبالنسبة له . . نجد أن الاقتصاد الكلاسيكى ، بدأ مع وليام بتى ، ووصل القمة فى عصر آدم سميث ، وانتهى مع ديفيد ريكاردو وسيموندى دى سيسموندى ، وما تلا ذلك كان مجرد أفكار شعبية . أما المؤرخون اللاحقون . . فقد اتجهوا إلى نقل بداية

هذه الفترة إلى آدم سميث ، وانتهوا بها عند جون ستيوارت ميل وجون إليوت كيرنس . وتم قبول هذا التقسيم الزمنى بصورة شائعة إلى الحد ، الذى أدى إلى دخول التسمية الماركسية الأصلية حيز النسيان[1] . وقد ذهب جوزيف شومبيتر خطوة أخرى للأمام بجعله الاقتصاد الكلاسيكى يبدأ حوالى ١٧٩٠ . وبهذا . . فإنه أسقط آدم سميث . أما جون مايناردكينز فقد وسّع الفترة الكلاسيكية إلى ما بعد عام ١٨٧٠ ؛ بحيث ضمن الاقتصاديين الكلاسيك ، حتى آرثر سيسيل بيجو .

ومؤرخ الاقتصاد السياسى بهذا المعنى يوضح اتجاهًا ملحوظًا لاستخدام صفة الكلاسيكى ؛ للتعبير عن الاتجاه السائد فى الاقتصاد فى السنة الفائتة ، أيا ما كانت هذه السنة . ومن الواضح أن هذا لن يساعد كثيرًا ؛ فالمصطلحات واللافتات تحكمية بطبعها ، ولكن ينبغى أن يتم الاحتفاظ بها فى نفس الزجاجة .

وفى الحقيقة . . فإن التعريف الأصلى لماركس يعد أمرًا منطقيًا بشكل واضح ، بالرغم من أن هذا ليس للسبب الموجود بذهن ماركس ؛ فالاقتصاد منذ حوالى ١٦٨٠ حتى حوالى ١٨٣٠ كانت له فى واقع الأمر صفات مشتركة ميزته عن باقى الفترات الأخرى . وكان ريتشارد كانتيلون ، وفرانسوا كيزناى ، وديفيد هيوم أكثر من مجرد كونهم أسلافًا صغارا لآدم سميث ؛ فقد حققوا مساهمات أساسية فى حد ذاتها ، كما تحققت بعض المساهمات الرئيسية فى الاقتصاد الكلاسيكى بوضوح قبل « ثروة الأمم » .

ومن الناحية الأخرى . . فإن جوهان هاينرش فون تونن ، وأنطوان أوجستين كورنو ، وهيرمان هاينرش جوسن ، والذين كتبوا فى الفترة من ١٨٢٠ حتى ١٨٦٠ ، لم يكونوا مجرد أسلاف لأبطال فترة السبعينيات فى القرن الماضى ؛ فقد كانوا أبطالاً حديين فى حد ذاتهم ، ووضعوا فى الظل - كواضعى نظريات خلاقين - بعض الاقتصاديين الكلاسيك من أمثال جون ستيوارت ميل .

إن الآفاق الجديدة إذًا لم يتم فتحها فى عامى ١٧٧٦ و ١٨٧١ ، ولكن فى فترة العشرينيات من القرن الثامن عشر ، والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وقبول تقسيم ماركس مما يعنى أن الاقتصاد الكلاسيكى كان أقل إنجليزية من قبول المصطلحات أو

(١) للدهشة ، فإن بلاو (١٩٨٧ ، ١ : ٤٣٤) يسمى تعريف ماركس فعلاً بأنه تعريف متحيز ، ناسيًا بشكل واضح أن ماركس - كواضع لهذا المفهوم - كان حرًا فى أن يعطيه أى معنى أراده .

التعـريفات التقلـيدية الأخرى ، وفى هـذا الإطار . . لابد لنا أن نـتذكر أن وليم ستـانلى جيفونز (١٩٠٥ ، ١٥٥ f) هو الذى أكَّد المساهمة الفرنسية الرئيسية .

وبالرغم من أن تحديد الاقـتصاد الكلاسيكى فى هذا الكتاب يتـبع كارل ماركس بصورة أساسية . . فإنه يتخطـى تعريف ماركس فى ناحية مهمة بتضميـنه ماركس نفسه . وربما لو كان الأمر بيد ماركس لاعترض على ذلك ؛ فقد أعجب بالاقتصاد الكلاسيكى بنفس الشكل الذى أعجب فيه بالرأسـمالية . وقد اعتقد - على أية حال - أن الاقتصـاد الكلاسيكى مثل الرأسمالية قـد أوصل نفسه إلى طريق مسدود ؛ فـالاشتراكية من وجهة نظره كـانت ستفتح حقبة جديدة للتاريـخ . ولهذا . . فإنه اعتبرها نظرية بنفس القدر ، الذى اعـتبر فيه نظريته كبداية لحقبـة جديدة فى الاقتصاد . وفى واقع الأمر . . فإن الـتركيز على الهيكل الـتحليلى للاقتصاد الماركـسى يجعله - إلى حـد كبـير - فى إطار التقاليد الريكـاردية . ومن ناحية أخرى . . فإن الخصائـص الرئيسية للحقبـة الحدية لاتزال مفتقدة ، فالمشـكلات التى حاول ماركس حـلها ، كانت لاتزال هـى مشكلات ريكـاردو . أما مشكلات كورنـو ، وتونن ، وجوسن فلم تحظ باهتمامه ، وهذا يعنى أن « رأس المال » كان مفارقة تاريخية كلاسيكية فى الحقبة الحدية .

وبهذا التعـريف يصبح السؤال : ما الخصائـص المشتركة للاقتصاد الكـلاسيكى ؟ ومن الواضح صعوبة - أو حتى استحالة - تعرف جسم متسق للمذاهب الاقتصادية ، التى اشترك فيها كافة الاقتصـاديين الكلاسيك دون سواهم [٢] . وقد وجد ماركس العـنصر المشترك ، دون أن يندهش أحد ، فـى « نظرية قيمة العمل » ، فـالاقتصاديون الكلاسيك اسـتخدموها بهذا المعنى ؛ لتحليل صراع المصالح بين الطبقـات الاجتماعية ، ولكنهم امتنعوا عن اكتشاف الحقيقة الـكاملة ؛ نتيجة للاعـتقاد الخاطىء أن نظرية قيمـة العمل صحيحة فقـط فى العصر الذهبى الأسطورى ، على حين أن الحـقيقة الرأسمالية تقتضى نظرية التكـلفة للقيمة ، وهذا التفسير كان - فى واقـع الأمر - متحيزاً ؛ نظراً لأن معظم الاقتصاديـين الكلاسيك البارزين لم يعتقدوا فى نظريـة القيمة السوقية للعمل ، بما فيهم ماركـس نفسه إلا فى ظل افتراضات مصطنعة للغاية .

(٢) التفسيرات الحديـثة للاقتصادات الكلاسيكية (من سـميث حتى ميل وماركس) تمت مراجعـتها بشكل لامع بواسطة بلاو (١٩٨٧) .

والخاصية الشائعة للاقتصاد السياسى الكلاسيكى منذ البداية - وحتى ماركس - تمثلت فى التركيز على النمو الاقتصادى والتراكم الرأسمالى . ولسوء الحظ . . فإن هذا لايميز الاقتصاديين الكلاسيك عن أولئك الذين ينتمون إلى فترات أخرى ، سواء أولئك الذين سبقوهم أو الذين لحقوهم ، فالتجاريون لم يكونوا أقل من الكلاسيك فيما يتعلق بالتركيز على النمو . كما أن فالراس ، الذى يعد تجسيداً للتوازن الساكن . . طور نظريته للتوازن المؤقت للاقتصاد النامى ؛ حيث تكون المدخرات والاستثمارات موجبة . والأمر الباعث على الدهشة أن الحل الذى توصل إليه يفشل فى حالة السكون . أما الفريد مارشال ، وجوزيف شومبيتر فلايمكن الادعاء بأنه كان بوسعهما أن يكونا متطورين أكثر من ذلك ، كما أن الاقتصاديين المعاصرين جعلوا النمو والتراكم أحد اهتماماتهم الرئيسية .

وهناك خاصية أخرى ميزّت الاقتصاد الكلاسيكى ، وهى استخدام الطريقة « الاستنباطية » أو « التجريدية » أو حتى «الرياضية» (كمثال : أونكن ١٩٠٢ ، f ٤) . ومن الحقيقى أن الاقتصاديين الرئيسيين للفترة الكلاسيكية اختلفوا عن نظرائهم أو معاصريهم من غير النظريين (أو حتى أولئك الذين كانوا ضد استخدام النظريات) بالقدر ، الذى توصلوا فيه إلى نظريات كمية مشابهة - إلى حد كبير - لطرق المنطق والرياضة . وعلى أية حال . . فإن هذا كان صحيحًا أيضًا فى الفترات الأخرى ، فقد حاول أرسطو التوصل إلى إنشاء نموذج للتبادل ، دون نجاح يذكر . وفى الحقبة الحديثة . . أصبحت هذه الطريقة طريقة رياضية بشكل متزايد . وفى الحقيقة . . فإن الرياضة كانت مقنعة فى معظم الكتابات الكلاسيكية إلى حد واضح ، ومن الصعب أن يلفت آدم سميث نظر القارىء المعاصر كاقتصادى رياضى .

وبالرغم من أن اقتصاد الحقبة الكلاسيكية لم يكن موحداً بمذهب أو طريقة مميزة . . فقد كانت هناك فكرة مهيمنة ، تمثلت فى مفهوم التيار الدائرى للدخل ، وفى الاقتصاد كنظام يتحقق فيه الاعتماد المتبادل . وحقيقة . . فإن بذور هذا المفهوم يمكن أن نجدها فى الأدب الخاص بما قبل الفترة الكلاسيكية ، وأنه حقق ثماره فى فترة ما بعد الكلاسيكية ، إلا أن الحقبة الكلاسيكية توصلت - على أية حال - إلى هذا المفهوم بشكل واضح . وباستخدام الإدراك اللاحق . . فإن المرء قد يميل إلى تفسير ذلك على أنه برنامج البحث الكلاسيكى .

وفى التحليل الاقتصادى الجزئى للأسعار والأسواق الفردية . . فإن الاقتصاديين الكلاسيك لم يذهبوا بعيدًا أكثر مما ذهب إليه المدرسيون والتجاريون ، ولكنهم ذهبوا أبعد منهم - على أية حال - فى التحليل الاقتصادى الكلى للاقتصاد بأسره ؛ فحوالى ١٦٨٠ بدأ بتى بالنظر إلى الاقتصاد من خلال نظرة إحصائى الحسابات القومية ، كما أن بواسجلبرت Boisguilbert عبَّر عن الأفكار المتعلقة بالتخصيص التنافسى للموارد بشكل بدائى ، وإن كان سليما . وهذا يعنى أن المسرح تم إعداده لوضع أول حسابات للمدخلات والمخرجات ، تم تصميمها بعد ذلك بنصف قرن بواسطة كل من كانتيلون وكيزناى. وتحت تأثير الاضطرابات النقدية . . فإن المعتقدات التجارية حول الآثار المحفزة للنقود ، تطورت إلى نظرية نقدية ديناميكية كلية صريحة ، تشكل نظرية كمية النقود مقابلها الساكن . وبالنسبة لهيوم . . فإن الذهب تم توزيعه من خلال ميكانيكية تلقائية لرقابة التغذية المرتدة . وقد وسَّع سميث هذه الفكرة إلى النظام الاقتصادى بأسره ، والذى تحكمه « اليد الخفية » للمنافسة . كما طبَّق مالتس رقابة التغذية الاسترجاعية إلى السكان ، وطبقها ريكاردو إلى التراكم الرأسمالى . وقد أصبح الاهتمام الرئيسى لريكاردو فى التوقف التلقائى الحتمى لعملية النمو بالانتقالات فى التوزيع ، الناتجة من تناقص الغلة . ففى الحقبة الكلاسيكية . . أصبح الاقتصاد اقتصادًا كليًا (وإن كان بشكل أولى) .

ومع نشأة الحدية . . فإن نفاذ بصيرة الفترة الكلاسيكية فى أمور الاقتصاد الكلى لم يختف ؛ فقد اتضحت هذه الأمور على أنها غير مكتملة ، ولكن أحدًا لم يتحدث عن عدم صحتها . والأمر المفتقد كان تحليلاً صريحًا لمشكلات الاقتصاد الجزئى ، يتوصل الأفراد والشركات من خلاله إلى أمثل القرارات الخاصة بهم ، وهذا التحليل كان الإنجاز التجميعى للحقبة الحدية . وإلى الحد الذى تم فيه حل مشكلات الاقتصاد الجزئى . . فإن هذه النتائج تم إدراجها تدريجيًا فى نظام التيار الدائرى الموروث من الحقبة الكلاسيكية ، وهنا ظهرت توليفة التوازن العام للحقبة الفالراسية .

وسيكون من الخطأ - على أية حال - تصور الاقتصاديين الكلاسيك على أنهم علماء فحسب ، فالاقتصاد حتى تلك الفترة لم يكن علمًا مهنيًا ، كما أن معظم الكتابات الاقتصادية كانت كتابات فى السياسة الاقتصادية ، وقد كان تدريس الاقتصاد السياسى يتم فى جامعات كثيرة غالبًا ، ضمن مقررات القانون ، والإدارة ، والعلوم السياسية . وعلى أية

حال . . فإن قادة الاقتصاديين الكلاسيك لم يكونوا أساتذة فى الجامعات ؛ فقد كان لو - مثلاً - مقامرًا وواضعًا للتصميمات . كما أن كانتيلون كان مصرفيًا معتدًا بنفسه ، كما أن هيوم اكتسب دخله بشكل صعب من خلال عمله فى المكتبات وكتابته للمقالات ، أما كيزناى . . فقد كان طبيبا فى البلاط الملكى ، وقد تميز تيرجو كرجل إدارى . وعندما أصبح مالتس مشهورا . . فقد كان مجرد شخص عادى . أما ريكاردو . . فقد ذهب من الاستثمار المصرفى إلى البرلمان ، وقد كان ماركس صحفيًا ومتآمرًا . أما الاستثناء الكبير . . فقد كان آدم سميث الذى كان أستاذًا مدربًا بشكل متميز ، محاضرًا ذا خبرة كبيرة وشارحًا لامعًا ، وقد كانت فاعليته التى لاتناظر نتيجة للمزج بين العقلية الباحثة عن المعرفة والاحتراف الأكاديمى .

وكنتيجة لخصائصها غير المهنية . . فإن النظرية الاقتصادية كانت متأثرة بالتطورات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية أكثر منها فى أى فترة من الفترات اللاحقة ، وخلال القرن التاسع عشر . . فإن التقدم فى النظرية الاقتصادية اتجه نحو تحرير هذه النظرية بصورة كبيرة من الأحداث التاريخية ، وإلى تتبع التطور الديناميكى لها ، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات الملحوظة . ولم يكن هذا التحرر قد تحقق بعد خلال الفترة الكلاسيكية ، وهذا يعنى أن الأساس التاريخى كان أكثر أهمية فى الفترة الكلاسيكية عنه فى الفترات التالية .

وقد كانت الفترة الكلاسيكية عصرًا للثورات ، تضم فيما بينها الفترة المنصرمة بين الثورة المظفرة فى بريطانيا وثورة يوليو فى فرنسا ، والتى ضمت بين دفتيها الثورة الفرنسية . كما أن هذه الفترة أيضًا كانت عصرًا للحروب العظيمة ، متضمنة حروب لويس الرابع عشر ، وحرب السنوات السبع ، والثورة الأمريكية ، والحروب والثورات النابوليونية . وقد كانت الاحتياجات المالية للحكومات غير محدودة نتيجة لذلك ؛ مما أدى إلى الاضطرابات النقدية والضرائب الباهظة . كما أن التفكير المطلق كان فى اتجاهه نحو التقلص ، واتجهت الملكيات إلى أن تكون دستورية أيضًا ، وتم التحول إلى استخدام الجيوش المدربة الصغيرة ، بدلاً عن الجيوش الشعبية الكبيرة ؛ مما أعطى القوة للجماهير ، وبهذا تم تمهيد الأرض للاتجاهات الديمقراطية . ولكن مع ذلك . . فإن حق الاقتراع العام كان لايزال بعيدًا ، وقد استمر المجتمع فى الانقسام إلى طبقات مختلفة ، تهيمن عليها طبقة أصحاب الأراضى الارستقراطيين . كما أن مركز البورجوازيين كان فى صعود مستمر سواء من حيث الثروة أو

من حيث القوة . وفى نفس الوقت . . بدأ العمال فى الإحساس بأنهم طبقة منفصلة ، وكانت الاشتراكية أحد نتائج الثورة الفرنسية .

ومن الناحية الاقتصادية . . فقد كان هذا العصر هو عصر الثورة الصناعية ، وقد ترتب على ذلك انخفاض سريع فى معدلات الوفيات ؛ خاصة وفيات الأطفال ؛ مما أدى إلى اتجاه النمو السكانى نحو التزايد ، بالرغم من أن الآثار الكامنة لهذا الاتجاه لم يتم الإحساس بها إلا فيما بعد . كما أن عدم رضاء الصناع والتجار اتجه نحو التزايد للتدخلات التجارية ، التى تمثلت فى قانون الملاحة وقوانين القمح فى بريطانيا . وقد أصبحت شعارات مثل : « دعه يعمل » ، « والحكومة الجيدة هى قدر أقل من التدخل الحكومى » ، خاصة بالأحرار فى ذلك الوقت .

ومن الناحية الثقافية . . فقد كانت هذه الفترة فترة التنوير ؛ فقد أوضح نيوتن أن الكون نظام متداخل من مجموعة من الأجسام ، والتى تحكم حركتها قوانين معينة ، يمكن اشتقاقها بشكل رياضى . كما أن القانون الطبيعى - وهو من تراث الفلسفة المدرسية - أوضح أن المجتمع الإنسانى هو أيضًا نظام متداخل ، تحكمه قوانين ، يمكن كشف طبيعتها بالعقل الرشيد .

وقد كانت كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين إلى حد كبير ؛ استجابةً لهذه التحديات فقد استجاب بواسجلبرت بشكل مفرط للضرائب الجائرة ، كما قام جون لو بوضع المقترحات لعلاج الاضطرابات المالية . وكانت نظرية « كمية النقود » منتجًا ثانويًا لعدم قابلية النقود الورقية للتحويل . وقد هاجم كل من هيوم وسميث التجارية ، كما عارض مالتس قوانين الفقراء كحفرة لاقرار لها ، كما استدرج ريكاردو لدراسة اقتصادات التمويل التضخمى . وقد اتجهت نظرية العناصر الثلاثة فى التوزيع إلى التطبيق على مختلف الطبقات فى المجتمع . ولمعظم المعاصرين . . تم تعريف الاقتصاد السياسى بحرية التجارة ودعه يعمل (باستثناء الأمور المتعلقة بالنقود) ، ولكن كان هناك أيضًا اتجاه نفعى ، دفع الحكومة نحو التدخل وربما حتى نحو الاشتراكية .

وفى ظل هذه الظروف . . فإنه من الصعب أن نستغرب أن الإنجازات النظرية البحتة فى الاقتصاد الكلاسيكى لم تكن هائلة بالمعايير الحديثة ؛ فقد كان عدد الاقتصاديين قليلاً نسبيًا ، كما أن معظمهم لم يخصص جانبًا كبيرًا من حياته للبحث . ونتيجة لذلك . . فإن

تقدم علم الاقتصاد - بالرغم من أنه كـان أسرع مما مضى - إلا أنه كان بطيئًا إلى حد ما ، وهذا يوضح أن الحقبة الكلاسيكية فى هذا الكـتاب تمتد لتضم مائة وخمسين عاما ، فى حين أن الحقبة الحدية تتضمن حوالى قرنًا من الزمان ، كـما أن حقبة بناء النماذج تتضمن نصف قرن فقط . والأمر اللافت للـنظر هو أن الاقتصاديين الكلاسيك حققـوا ما كان بوسعهم أن يحقـقوه ، فمن بواسـجلبرت إلـى ريكاردو . . كان هنـاك طريق طويل . وبـنهاية الحـقبة الكلاسـيكية . . تـوصل الاقتصـاد على الأقل فـى بريطانـيا إلى القـمة الأولى من الـقبول والاحترام الـعام ، وقد ساعـد كل من جين مـارسيت وهاريت مـارتينو عـلى زيادة شعـبية الاقتصاد لطلبة المدارس وللطبقات العاملـة . وفى أوروبا . . تم النظر إلى معرفة البريطانيين للاقتـصاد على أنها أحـد العوامل القـوية خلف تفـوقهم الصناعـى ، وبهذا المعنـى أصبح الاقتصاد السياسى حقيقة واقعة .

٣

الاسلاف : العرض والطلب

بالرغم من أن الفكر الاقـتصادى فى الفترة ما قبل الكلاسيكية ، اهـتم بجوانب متعددة مـن الحـياة الاقتصادية . . إلا أن تـركيزه الأساسى كان عـلى العرض والطلـب فى أسواق محددة . ومـايميزه عن الاقتـصاد الكلاسيـكى ، هو غيـاب الهيكل الـتحليلـى إلى أن تمت تسميته فيما بعد بالتيار الدائرى للدخل والحسابات القومية للاقتصاد بأسره .

فالاقتصاد السياسى كـما تم وضعه فيما بعد فى القرن الثامن عشـر ، كانت تتم تغذيته تاريخيًا مـن ثلاثة مصادر رئيسيـة ، هى : الخبرة اليوميـة ، والفلسفة الأخلاقيـة المدرسية ، والأدب التجارى . وبـينما يبدأ اهتمام هذا الـكتاب بشكل رئيسى فـيما بعد ١٧٢٠ . . فإن الفصل الحالى سيحاول أن يوفر عرضًا للمنظور والخلفية التاريخية ، فلا شىء يمكن أن يولد من لاشىء .

الاقتصاد المألوف

يمكننا أن نشيـر بمعنى معين ، إلى أن الفكر الاقتصادى قديم قـدم الإنسان ذاته ، فمنذ أن طُرِدَ الإنسان مـن الجنة واجـه نفس المـشكلات الرئيسية المـتعلقة بالندرة ، وتـخصيص الموارد ، والتبادل . وكنتيجة لذلك أصبح مألـوفًا لدى هذا الإنسان منذ زمن سحيق كثير من نفاذ البصيرة الأساسى ، الذى توضحه المقررات المعاصرة فى مبادىء الاقتصاد . وبالرغم من أن علم الاقتـصاد اتجه نحو التعبـير عن نفاذ البصـيرة هذا بشكل دقيق ، وأخـذها كأساس للتحليـل المكثف للتطورات . . فإن نفاذ الـبصيرة نفسه لابد وأنه كان أمرا مـألوفا منذ وقت حامورابى .

ويمكن شرح طبيعة هذا الاقتصاد المألوف من خلال المبادىء السبعة التالية :

١ - أن الوحدات المتتالية من السلعة سيقل الاحتياج إليها بشكل متزايد ، وقد كان هذا مصدر المأزق الذى واجهه ميداس . كما أن كتاب « الملوك » أوضح أن سيدنا سليمان جعل الفضة متوفرة إلى الحد ، الذى انخفضت فيه قيمتها كأى شىء آخر . وعندما أصبح الخيل نادرًا إلى حد كبير . . كان ريتشارد الثالث مستعدًا أن يعطى إحدى ممالكه للحصول على واحد منها .

٢ - إن الوفرة تتسبب فى انخفاض الأسعار ، بينما تؤدى الندرة إلى ارتفاعها (وقد تم تطبيق نفاذ البصيرة هذا بشكل ناجح بواسطة سيدنا يوسف فى مصر) .

٣ - انخفاض الأسعار يشجع الطلب ، ولكنه يخفض العرض . (وهذا مبدأ اعتبر كأمر مسلم به بواسطة اكسنوفن) .

٤ - يترتب على زيادة الخصوبة والتوطن الجيد ارتفاع ريع الأرض .

٥ - تؤدى زيادة عرض النقود إلى زيادة الأسعار .

٦ - يتضمن التبادل الاختيارى ميزة لكلا الطرفين .

٧ - تتحقق التجارة نتيجة لأن المناطق المختلفة تحظى بنسب امتزاج مختلفة لعناصر الإنتاج (أى أن الأرض لاتتضمن كل شىء فى أى مكان) .

وفى حالة هذه الأفكار الشائعة . . فلن يكون هناك معنى للبحث عن مصادرها التاريخية ، فكما أوضح أحد علماء الفلسفة الفرنسيين ، لابروير ، فى مقدمة كتابه " Caracteres " أن كل شىء تم قوله من قبل ، وأن المرء تأخر جدًا ، لأن الأفراد البشريين كانوا يفكرون منذ أكثر من سبعة آلاف عام ، فالاقتصاد المألوف بالرغم من أن له قيمة ، فإنه لايمكن أن يدعى الشهرة ؛ إذ إنه يتطلب أمورًا أكبر من الملاحظات اليومية . وبالنسبة لتاريخ علم الاقتصاد . . فإن مفهوم الاقتصاد الشائع مفيد أساسًا كنقطة البداية ، يبدأ منها توضيح الإسهامات التحليلية وقياسها ؛ أى أنه يوضح نقطة الصفر للتقدم العلمى .

ونقطة الصفر هذه لم يكن قد تم تجاوزها كثيرًا حتى القرن الثالث عشر ؛ فحقيقة . . كانت هناك إسهامات كلاسيكية أدبية قديمة ، أثرت فى الموضوعات الاقتصادية ، ولكنه من

الصحيح أيضًا أن هذه لم تحقق تقدمًا أكثر من كونها أفكارًا مألوفة[1] ، وهذا أمر يمكن توضيحه بشكل كبير بواسطة أرسطو .

فعدم تساوى المواهب البشرية - كما أشار أرسطو - يؤدى إلى تقسيم العمل ، وبالتالى إلى الارتباط الذى يبقى على المجتمع متماسكًا مع بعضه البعض (Politica 1.2.1252-53; Ethics 5.5.155-56) ؛ فالتبادل ينشأ نتيجة لأن البعض لديه كمية ضئيلة ، فى حين أن البعض الآخر لديه كمية كبيرة ، وهو الأمر الذى ينطبق على الأفراد والدول (Politica 1.9.1257) ؛ فالتبادل يؤدى إلى استخدام النقود ، باعتبارها وسيطًا للتداول لتوفير تكلفة المعاملات ، وأيضًا كوحدة للحساب (Politica 1.9. 1257; Ethics 5.5. 155) . والملكية العامة تؤدى إلى التبديد والصراع (Politica 2.5. 1263) ، وهذه تماثل الوفورات الاقتصادية الخارجية لمارشال . وعندما تنبأ تيلز بوفرة فى محصول الزيتون . . فقد حاول السيطرة على معاصر الزيت ، وبالتالى . . فإنه خلق ما اطلق عليه أرسطو - ربما لأول مرة بوضوح - الاحتكار (1.11) ؛ فالكمية الكبيرة من أى شىء نافع ستؤدى إلى الضرر أو على الأقل لن تكون شيئًا جيدًا ، مما يعنى الانخفاض أو اتجاه المنفعة الحدية نحو التناقص . (1323 .7.1) وعند تقرير أى الشيئين أكثر قبولا ، لابد وأن يحكم المرء على أيهما سينتج عنه ضرر إذا افتقدناه (Topica 3.1. 117 -19) - مبدأ الخسارة لكارل منجر .

والنقطة المهمة هى أن أرسطو لم يذهب أبعد من هذه التأملات ، وقد كان وصف التبادل البسيط الذى يتحقق فى السوق أمرًا صعبًا لقدراته التحليلية ؛ مما أدى بتلاميذه إلى اضطراب لا حدود له . (Ethics 5.5. 154-55) . وهكذا . . فإن أرسطو يذكرنا بمدى صعوبة التقدم أكثر من الأفكار ، ولم يستطع أحد قبل هيرمان هاينرش جوسن عام ١٨٥٤ أن يوضح قانون تناقص المنفعة الحدية بشكل تحليلى مفيد ، كما أن الريع الفرقى أعطى آدم سميث وقتًا عصيبًا ، ولايزال المعنى الرئيسى لتكاليف المبادلات التى تتحقق فى عمليات التبادل حتى الآن يعانى من قصور الفهم .

المدرسيون

تتمثل الخطوات الأولى التى تخطت الاقتصاد المألوف فى الجهود التى قام بها المدرسيون

(١) يمكن أن نجد تجميعًا لهذه المستخلصات فى لايستنر ١٩٢٣ .

فى العصـور الوسطى ؛ فعلى الـرغم من أنهم تأثـروا بأرسطو بعمق . . إلا أنـهم سرعان ماتخـطوه ، وبهذا فقـــد قاموا بأقــدم إسهامات يمكـن تعرفها لـلاتجاه السائد فى الاقـتصاد المعاصر . ومن نواحٍ كثيرة . . فإن تعاليمهم بقيت على قيد الحياة حتى اليوم[٢] . وقد كان المدرسيون أو رجال المـدرسة فى الأساس أساتذة فى جامـعات القرون الوسطى ، ومعـظمهم كانوا بطبيعة الحال كتـبة ، كونوا فيما بينهم جماعة غير محلـية من الأساتذة ، وبعض كبار الأسمـاء ، منهم : تـوماس أكويـناس Thomas Aquinas ، والبـرت ماجـنس Albert Magnus ، ودنز سكـوتس Duns Scotus فى القرن الـثالث عشر ، ونيـكولاس أوريزم Nicolas Oresme فى القرن الرابع عشر ، وفى بداية العـصور الحديثة نجد القس الأسبانى لوى مولينا Jesuis Luis Molina . وقد كـان رجال الدين مـدفوعين أصلاً إلـى دراسة المشكلات الاقتصادية ؛ لـيس بهدف الفضول العلمى ، ولابغرض حبـهم فى المعرفة فى حد ذاتها ، ولكـن لاعتبارات عملـية ، فقد كان من المفـترض فيهم أن يكـونوا سلطة التـفسير الوحيدة لما هو جيد وما هو سيء ، كما كان عليهم أن يفسروا القانون الكنسى ، وأن يعلِّموا الأخلاق من على منبـر الوعظ وفى صناديق الاعتراف ؛ ولهذا . . فقـد نظروا إلى الاقتصاد من وجهة النظر القانونية لأخلاق الأعمال .

وعلى أية حال - ولحسن الحـظ - فإن هؤلاء الفلاسفة الأخلاقيين لم يرتـضوا باشتقاق المعـايير الأخـلاقية من الـظواهر ، أو مـن المعتـقدات الموجودة فـى ذلك الوقـت ، أى من التخيلات ، ولكنهم حاولوا اشتقاقها مما أسـموه طبيعة الأشياء . ولهذا . . فقد توصلوا إلى البحث عن طبيعة الأشـياء ، والتى ليست بطبيعة الحال مشكلة أخـلاقية ، فالقانون الإلهى أصبح قانونًا طبيـعيًا . وبوضوح متزايد . . أعلن هؤلاء الفلاسـفة الأخلاقيون أن أى شيء يخدم الـصالح العـام هو « أمر عادل » ، وبهـذا الشكل . . فإن الاقـتصاد المدرسـى أصبح يشكل صورة مبكرة من اقتصادات الرفاهة .

وفى واقع الأمر . . فإن الأشـياء تكشف عن طبيعـتها لأولئك الذين يعرفـونها فقط ،

(٢) يمكننـا أن نجد مسوحًا تفصـيلية للاقتـصادات المدرسية فى شـرايبر ١٩١٣ ، وشومبـيتر ١٩٥٤ ، ودنى روفر ١٩٥٥ و ١٩٧١ ، وجوردن ١٩٧٥ ، وسبـيجل ١٩٨ ، وبـريبرام ١٩٨٣ . وقد تمت مـناقشة المـوضوعات المحـددة بواسطـة هوفـنر (١٩٤١) ، وديبـسى (١٩٤٣) ، ودى روفر (١٩٥١ ، ١٩٥٨) ، وجـريس هاتشنسون (١٩٥٢ ، ١٩٧٨) .

ولهذا فإن المدرسيين وجدوا من الضرورى أن ينـزلوا من دراسة اللاهوت إلى دراسة المشاكل اليومـية للواقـع الاقتصادى ، والرأسـمالية المـبكـرة ، والتـجارة الخارجية ، والاحـتكار ، والبنوك ، والنقد الأجنـبى ، والمالية العامة . وقد كان ما يعرفه المـرء فى مدرسة سالامانكا Salamanca أقل بقدر بسيط من ذلك الذى يعرفه ، أو عرفه آدم سميث . بعد ذلك بمائتى سنة ، وأكثر مما يعرفه معظم الطلاب حاليًا .

وبصورة خاصة . . فإن البحـث عن المعايير المتعلقة بالسعر العـادل دفعهم تدريجيًا إلى نظرية للسعر ، لم يتم تخطيها بشكل كبير قبل القرن التاسع عشر . والمفهوم المركزى لهذه النظريـة تمثل فى فكرة الـسعر الطبيعـى ، الذى ينتج من تـفاعل العرض والطـلب فى ظل المنافسة الحرة . وقد عبر مولينا Molina عن ذلك بالكلمات الـتالية : « إذا أدت العادة فى إقليم أو منـطقة محلية إلى مـبادلة سلعة معيـنة بسعر محدد ، دون غش أو احـتكار أو أية تدخلات أخرى . . فإن هذا السعـر ينبغى أن يؤخذ على أنه المقياس والقـاعدة للسعر العادل لهـذه السلـع فـى هـذه المنطقـة أو الأقـليم ، مادامت الظروف التي يتم مـن خلالها تحديد السعـر لم تتغـير ، والتى قـــد تؤدى بـشكل مشـروع إلى ارتفاع الـسعر أو انخـفاضه » (Hoffner 1941, 135) . وتم التوصل إلى المعـيار الأخلاقى بواسطة السوق التـنافسية ؛ لأن الاحتكار كان أمرًا مذمومًا بصورة عامة . بما يعنـى لمعظم المدرسيين (بالاستثناء الواضح لـ Duns Scotus) أن السعر العادل لايعكس بالضرورة تكلفة الإنتاج ؛ لأن قاعدة التكلفة البسيطة سيترتب عليها قيام المنتج بتحمـيل المستهلك بأى زيادة فى التكلفة ، ناتجة عن تبديد الموارد المترتب على الإنتاج غير الكفء[٣] . وفى الحقيقة . . فإن هذه العادة المدرسية شرحت القيمة أسـاسًا من خلال نظرية للمنفـعة الخاصة والندرة . وعلى سبيـل المثال . . فإن جوان دى ليجا Juan de Lyga شرح فى عام ١٦٤٢ أن أسعار السلع تتقلـب « نتيجة لمنفعتها فى مواجهة الاحـتياجات الإنسانيـة » « والتقـدير الخـــاص بالأفـــراد ، حتـى عنـدما يكون مصـــدر التقدير أحمـــق . . فإنه ســـيؤدى إلى زيادة السعر الـطبيعـــى للسلع » . (Grice - Hutchinson 1978, 10 1 f) . وبمقارنة تعاليم المدرسيين عن القيمة ، وبغض النظر عن كونها تعبيرات شائعة . . فإننا سنجـد أن التركيز الكلاسيكى على تكلفة العمل ، كان خطوة إلى الوراء .

(٣) نفس الحجة كانت لاتزال تستخدم بواسطة فريدريش فايزر ، فى نهاية القرن التاسع عشر .

وقد تطورت الأفكار المدرسية عن سعر الفائدة فى نفس الاتجاه . وعلى الرغم من أن تحريم الفائدة - وهو الأمر الذى كان منسيا لفترة طويلة ، قد أعيد تأكيده فى القرن الثالث عشر - إلا أن المدرسيين أشاروا بوضوح إلى أن الفائدة لايمكن محوها من الحياة ، على أية حال . وبالتدريج توصلوا إلى توفيق بين المذهب الكنسى وبين العالم الواقعى على أساس اعتبارين اثنين : أولهما أن الفائدة مسموح بها بقدر ما تعوض المقرض عن التكلفة التى يتحملها سواء من ناحية المخاطرة ، أو بشكل أكثر جدلاً عن الربح الذى يضيع عليه ؛ نتيجة لعدم استثماره هذه الأموال فى مجال آخر بنفسه ، والثانى : هو أن الفائدة مسموح بها أيضًا - كما أشاروا - إلى الحد الذى يتمثل فيه نصيب الدائن فى الأرباح التى حصل عليها المدين باستخدام هذه الأموال المقترضة . ولايحتاج الأمر إلى خيال كبير ؛ لكى نتصور أن تلك الأفكار - بغض النظر عن الضباب الذى صاحبها - تتضمن تكلفة الفرصة البديلة والناتج الحدى لرأس المال فى سوق تنافسى للقروض .

وقد مثلت النقود منطقة ثالثة لإسهاماتهم الملحوظة ، فقد فهم مولينا بوضوح أن ندرة النقود تؤدى إلى انخفاض الأسعار ، وأن كثرة النقود تؤدى إلى التضخم ، وذلك نتيجة لملاحظته لآثار الذهب الوارد من أمريكا . كما أنه تفهم أيضًا أن ورود الذهب من جزر الإنديز إلى إسبانيا ، ثم بعد ذلك إلى منطقة الفلاندرز ، نتج عنه تزايد الأسعار فى أمريكا ، وانخفاضها فى منطقة الفلاندرز (Hoffner 1941, 19f.; Grice - Hutchinson 1952, 112f.) . من هنا إلى ديفيد هيوم مجرد خطوة قصيرة .

وفيما عدا هذه المساهمات المحددة . . فإن المدرسيين قاموا بمساهمات عامة ، لها قيمة علمية عظيمة ، فمن مفهوم القانون كمعيار أخلاقى وقانونى . . توصلوا إلى فكرة القانون كمقترح علمى ، وإلى فكرة أن الحياة الاجتماعية تحكمها قوانين علمية بالشكل ، الذى يجعل الأحداث فى الغد تتحدد على الأقل إلى حد ما بواسطة تلك الموجودة اليوم ، وأنها يمكن التنبوء بها فى بعض الأحيان . ومع هذه الفكرة . . فإن الفكر الاقتصادى كان فى طريقه ليصبح علم الاقتصاد . وعلى الرغم من اضمحلال الآراء المدرسية . . إلا أن شهرتها عاشت فى الأدب الفلسفى والتجارى ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

التجارية

تشكل التجارية المصدر الثالث للاقتصاد السياسى ، وترجع الفكرة الخاصة بأن الأفكار والسياسات الاقتصادية السائدة من القرن السادس عشر ، حتى القرن الثامن عشر تكون فيما بينها نظامًا محددًا إلى الطبيعيين ، وإلى المركيز دى ميرابو فى كتابه عن Rural Philosophy لعام ١٧٦٣ (٣ : ٩١) ، وهو النظام الذى أطلق عليه كنظام تجارى . وعلى أية حال . . فقد كان آدم سميث هو الذى أدخل استخدام مصطلح التجارية فى الاستخدام العام ، وهذا يعنى أن المفهوم خلق لأغراض جدلية ، شأنه شأن حقيبة القش التى يستخدمها الملاكمون لأغراض التمرين ، وهو يشبه فى ذلك مختلف الأيديولوجيات التى تنتهى فى الإنجليزية بحروف ISMS ، مثل : الرأسمالية ، والماركسية ، والكينزية ، والنقدية ؛ أى إنه يدخل فى نطاق الأيديولوجيات أكثر من دخوله فى نطاق العلم .

وتشير كلمة التجارية إلى حقبة من التاريخ الاقتصادى ، وإلى هيكل من الكتابات الاقتصادية فى آنٍ واحد . والأدب الاقتصادى عن كافة النواحى المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للتجاريين هو كم هائل ، ولكن من وجهة نظر هذا الكتاب . . فإنه لاصلة له بالموضوع ، فالأدب الاقتصادى عن الكتابات التجارية - على أية حال - هو كم محدود ، ومتناثر إلى حد كبير ، والكثير منه قديم . ومنذ محاولة هيكشر Heckscher الكبيرة ، والمتمثلة فى رسالته (١٩٥٥) والتى نشرها أصلا عام ١٩٣١ ، على الرغم من أنها أخفقت من الناحية التحليلية - فإنه لايوجد استعراض شامل حتى الآن . ويمكن أن نجد الفصول الخاصة بالتجارية فى معظم كتب تاريخ النظم الاقتصادية ، كما أن استعراضًا لها تم بواسطة جاكوب فاينر Jacob Viner فى مقاله عن الفكر التجارى ، والذى نشره فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية ١٩٦٨ ، وتتفق هذه الصفحات التى لاتوفر أكثر من إطار عام للتجارية مع الطبيعة التمهيدية لهذا الفصل .

وقد شرح آدم سميث التجارية بأنها سياسة اقتصادية ، هدفها الرئيسى تراكم الذهب والفضة ، من خلال ميزان ملائم للتجارة . وكان بوسع قراء التجارية أن يتفهموا بوضوح أن هذا الوصف يتضمن قدرًا كبيرًا من الحقيقة ؛ فقد كتب توماس مَنْ Tomas Mun - والذى نقل عنه آدم سميث - عام ١٦٦٤ بأن « الوسائل العادية لزيادة ثروتنا وأموالنا هى التجارة الخارجية ؛ حيث ينبغى علينا أن نلاحظ القاعدة الآتية : وهى أن نبيع إلى الأجانب سنويًا كمية أكبر مما نستهلكه من قيمة سلعهم » (McCulloh 1954, 125) .

ومع ذلك . . فإن وصف آدم سميث بأن التجارية خلطت بين الثروة والذهب ، كان تبسيطًا مخلاً - مثل وصف كينز للاقتصاد الكلاسيكى . ففى الحقيقة . . كان الأدب الاقتصادى للقرن السابع عشر ولأوائل القرن الثامن عشر أغنى بكثير ، وأكثر تنوعًا ، وأكثر إثارة . وفوق كل شىء . . فإن التجارية لم تكن نظامًا ، ولكنها كانت مجموعة منتقاة بشكل غير منظم من الحجج ، والإجراءات ، والأفكار تسود بينها اختلافات كبيرة من قطر لآخر . وبدلا من وجود مبادىء موحدة لها . . فإن الأمر المميز كان غياب هذه المبادىء .

وقد تركت الشروط الاقتصادية العامة لهذه الفترة بصماتها على الأدب التجارى . كما كان هذا العصر هو عصر الدول الصاعدة ، والرأسمالية المزدهرة ، والفكر المطلق . وقد شارك الأدب الاقتصادى بكل تنوعه فى هذه الصفات العامة ، وربما يمكن تلخيص هذه الفلسفة العامة فى المبادىء التالية .

إن الهدف النهائى للسياسة الاقتصادية هو القوة الاقتصادية للدولة داخليا وخارجيا ، وقد بيَّن النمسوى فيليب ويلهلم Philipp Wilhelm ذلك بوضوح فى عنوان دراسته ، عام ١٦٨٤ « النمسا فوق الجميع إذا أرادت » ، ويتسق مع هذا الهدف أن يكون المؤلف التجارى المعتاد وزيرًا ، أو مديرًا ، أو مستشارًا للحكومة ، أو تاجرًا ، أو من جماعات الضغط ، أو مغامرًا وليس فيلسوفًا مضاربًا .

وعلى أية حال . . فإن القوة هى مسألة نسبية ، ولهذا فإنها ليست كبيرة أو صغيرة بشكل مطلق ، ولكن ذلك مقارنة بالقوى المنافسة ، فالقوة التى يكسبها الفرد هى بالضرورة خسارة لشخص آخر . وكما عبر عن ذلك مونتان Montaigne : « فإن ربح أحد الأفراد هو خسارة لفرد آخر » . وكنتيجة لذلك . . فإن الدول كانت تدخل فى صراع مستمر على المصالح ، وهذا يمكن أن يكون معاكسًا بشكل واضح للفلسفة ، التى تعتبر أن الهدف الرئيسى هو مستوى دخل الفرد الحقيقى . وفى هذه الحالة الأخيرة . . فإن كل فرد سيستفيد فى نفس الوقت .

وبالنسبة للتجاريين . . فإن القوة تمثلت فى الرجال والمال ، فالرجال كانوا مطلوبين كعمال وكجنود . أما النقود (بالخزينة) . . فقد كانت مطلوبة ، لكى يتم الدفع للجيوش

وللبحرية ، ولتمـويل الحكومة ، وللدفع للبلاط الملكى الذى ينـفق بسخاء . ولهذا . . فإن التجاريين كانوا من أنصار السكان والمالية العامة .

ولكن الـنمو السكانـى وموارد المالية الـعامة الكبيـرة بدورهما يتـطلبان رخاء الصـناعة والتجارة . ولهـذا . . فإن الرفاهة الاقتصادية بـدت كما لو كانت أحد الاهتمـامات المركزية للـكتاب التـجاريين . وقـد عبَّر عن ذلـك الألمانى ويلـهلم فـون شرودر Wilhelm Von Schroeder بأن : « على الـفلاح أن يضع السمـاد العضوى للفـدان ، إذا أراد أن يحصد المحصول ، وعـليه أن يسمـن الأبقار قبل ذبـحها ، كما عـليه أن يعلـف الأبقار إذا أراد أن يحصل على كمية كـبيرة من اللبن . وهكذا فإن الأمير عليه أن يوفر لرعـاياه مستوى معيشيًا جيدًا إذا أراد أن يحصل على أى شىء منهم » .

ولكن الرخاء الاقتصـادى - على حد قول التجاريين - يعتمد علـى كمية كبيرة ودوران سريع للنقود ، وقد أكـد التجاريون أن « النقود لها شأن » ، ودفع تأكيـدهم على ما أصبح يشار إليه فيما بعد بالطلب الفعلى جون مـاينارد كينز إلى أن يعتبرهم كأسلافه . وعلى أية حال . . فإن منتقـدى كينز الحديين سيتغاضـون عن أن الأفكار الشائعة للتـجاريين لاتقترب كثيرًا من النموذج الاقتصادى الكلى ، الذى اشتهر به كينز .

وقد نادت الـتجارية بأنه فـى حالة غياب مـناجم الذهب والـفضة المحلية . . فـإنه من الضرورى الحصول عـلى الزيادة فى كمية النقـود ، من خلال الفائض التجارى ، وبـالنسبة لبعض البلاد مثل إسبـانيا ، والتى كان لديها مناجمها . . فإن الميـزان التجارى سيحدد كم من المعادن النفيسة يمكن لهم أن يحتفظوا بـها) . والتجارة الخارجية بهذا المعنى هى « منجم بيرو للذهب » ، ويتبع ذلك كما أشار Francois de Forbonnais : « إن ميزان التجارة هو فى واقع الأمر ميزان القوة » .

والهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية هـو أن تحقق الدولة فائضًا فى ميزان مدفوعاتها ، وعجزًا فى ميزان مدفوعات الدولة المنافسة لها ، والتى عليها أن تحققه بكل الطرق الممكنة من تقييد الواردات ، والضرائب الجمركية ، والمنـح ، والإعانات ، والتنظيمات . وقد عبر جين بابتيست كولبرت Jean Baptiste Colbert عـن الآثار المترتبة عـلى ذلك بوضـوح بأن : « التجارة تؤدى إلى عراك مستمر، سواء فى حالة السلم أو حالة الحرب بين دول أوروبا » ، كما أنها أدت أيضًا إلى معركة مستمرة داخل كل دولة ، بين أصحاب المصالح المختلفة .

ولايمكن أن تكون البيئة الثقافية التى سادت فيها هذه الأفكار مشجعة للنمو السريع لعلم الاقتصاد . فمن الحقيقى أن كم الكتابات الاقتصادية تزايد بسرعة ، وأن كمية المعلومات التى تم تجميعها تزايدت بشكل هائل ، وأن الحوار الاقتصادى أصبح عامًا ونشيطًا . ولكن مع ذلك . . فإن هذا النمو الكمى كان مصحوبًا بنمو بطىء فى كفاءة التسبيب الاقتصادى . ولمدة قرنين من الزمان . . فإن المرء سيجد نفس المناقشات الضعيفة والمفككة ، يتم تكرارها مرة بعد الأخرى ، وعادة ما ظلت المساهمات القيمة دون استغلال ، وهذا يعنى أن التجارية كانت أساسًا لاتزال تمثل الاقتصاد المألوف .

وفى نفس الوقت . . فإن الرؤى السديدة التى أصبحت متاحة خلال تلك الفترة لايمكن التقليل من شأنها ، فحتى دون تحليل عميق . . فإن الفطرة السليمة تترتب عليها نتائج مفيدة . وسنحاول فيما يلى أن نوضح بعض الأمثلة التوضيحية ، بالرغم من تناثرها ، والتى يمكن أن تساعد على وضع الأساس للفصول التالية :

١ - يبدو أن مصطلح الاقتصاد السياسى استخدم لأول مرة بواسطة Antoyne Montchretien ، فى عنوان كتابه Traicte de L'oeconomie politique والمنشور عام ١٦١٥ (Montchretien 1889) . وقد استخدم لتوضيح الفرق بينه وبين الاقتصاد العائلى ، الذى كان فى ذهن المؤلفين القدامى .

٢ - أشار جين بودين Jean Bodin - شأنه شأن الكتاب المدرسيين من قبله - عام ١٥٦٨ ، بأنه من ناحية المبدأ وبصورة عملية . . فإن السبب الوحيد للارتفاع المستمر فى الأسعار ، هو وفرة الذهب والفضة (Bodin 1946) . وهذه النظرة الفاحصة للتجاريين كانت أمرًا شائعًا . كما أن توماس من Tomas Mun - على سبيل المثال - كان يحب التأمل فى الكيفية التى يؤدى بها الفائض التجارى ، إلى زيادة فى أسعار الأرض .

٣ - كان التجاريون واضحين حول الآثار المحفزة لزيادة كمية النقود على الإنتاج والتوظف ، كما كان ينظر إلى انخفاض كمية النقود كمسبب للكساد ، ومع ذلك . . لم يكونوا واضحين بقدر كاف حول الطبيعة الوقتية لهذه الآثار الحقيقية . وبعد حدوث مصيبة جون لو - والتى سنشرحها فى الفصل السادس - أمكن شرح هذه النقطة ، وقد كان تأكيد التجاريين على الأجل القصير ، مثل معظم الاقتصادات المألوفة ، أمرًا مشتركًا بينهم وبين كينز .

٤ - كان توماس جريشام Thomas Gresham - وهو الوسيط المالى والخبير ، ومستشار الملكة اليزابيث فى القرن السادس عشر - عليمًا بأن « النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة » ، فلو كانت وحدة من العملة الذهبية يمكن الحصول عليها مقابل ١٥ وحدة عملة فضية ، فى حين أن المعدن نفسه يتم تبادله بعشرين وحدة من العملة الفضية ، مقابل وحدة من العملة الذهبية . . فإن الفضة كنقود ستطرد النقد الذهبى من التداول (De Roover 1949) . ويوجد تحليل متميز للتنافس القائم بين أنواع النقود السلعية والعملات التى تفقد قيمتها بواسطة نيقولاس كوبرنيكس Nicolas Copernicus ، والذى اشتهر على أنه عالم من علماء الفلك فى عام ١٥١٧ (Sommer Feld 1978) .

٥ - كان من الواضح لدى جيرارد دى مالين Gerrard de Malyne عام ١٦٠١ (كما كان الحال للعلماء المدرسيين فى سالامانكا حتى قبل ذلك) أن وفرة النقود لن تؤدى فقط إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، ولكنها أيضًا تؤدى إلى ارتفاع أسعار النقد الأجنبى (OFFicer 1982a) . ولم يكن هذا هو مبدأ تعادل القوة الشرائية ، كما ساد الاعتقاد فى ذلك الوقت ، ولكنه كان فقط قانون السعر الواحد ، كما يتم تطبيقه للذهب . أما نظرية تعادل القوة الشرائية بكامل صياغتها . . فقد كان عليها أن تنتظر لحين التوصل إلى النقود الورقية غير القابلة للتحويل .

٦ - كتب جريجورى كنج Gregory King فى ١٦٩٦ (وإن لم ينشره) تقديره التطبيقى للمرونة السعرية للطلب على القمح ، فنقص المحصول سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج المحلى للقمح إلى ربع مستواه السابق ، فيؤدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار بمقدار أربعة أمثال ، إلى واردات كبيرة ، ولكن تزايد السعر ثلاث مرات سيصحابه انخفاض الاستهلاك بمقدار الخمس ؛ بما يعنى أن مرونة الطلب السعرية كانت حوالى (خمس) ($\frac{1}{5}$ -) (Evans 1967) ، وتشير معظم المراجع بالأدب الاقتصادى كذلك إلى صديقه وهو تشارلز دافينانت Charles Davenant .

٧ - نشر جيوفانى بوتيرو Giovanni Botero فى ١٥٨٨ نظرية السكان ، والتى لم يضف إليها مالتس كثيرًا . فالخصوبة البشرية - كما أشار - ستؤدى إلى اتجاه السكان إلى

النمو فوق الحدود المحتملة . ومع هـذا . . فإن موارد الإعاشة محدودة ، وهذا سيفرض حدودًا على النـمو السكانى ، الذى يتحـقق إما من خلال العفة والفـضيلة ، أو خلال الحروب ، والمجاعات والأوبئة (Botero 1956, Greatness Of Cities, bk.3) .

٨ - توصل التاجر والكـاتب برناردو دافانزاتى Bernardo Davanzati عام ١٥٨٨ ، إلى مبدأ تعظيم المنفعة بقوله إن كل الرجال يـعملون لكى يصبحوا سعداء ، وأنهم يأملون فى أن يجدوا السعادة ، مـن خلال إشباع كل احتياجاتهم ورغبـاتهم . وهكذا . . فقد وجد أن هدف التجارة - شأنه شأن المدرسيين قبله - هو تبادل السلع الوفيرة نسبيًا مقابل السلع الـنادرة نسبيًا ، كمـا أنه استطاع أن يحل لـغز الماء والماس ، قبل أن يـتم حتى تصوره بـالإشارة إلى أن قيمـة الماء ، تعتمـد على درجة نـدرتها ، وهى حدة الـعطش (Davanzati 1965, 32f) .

٩ - طالب التجار فى حـوارهم مع كولبرت Colbert - ربما فى مدينة لـيون - حوالى عام ١٦٨٠ « دعنا نعمل » ، وقد طور Vincent de Gournay هـــذه الجملة إلى النداء : « دعه يعمل ، دعه يمر » (Oncken 1886) .

١٠ - اتجه التجـاريون استنادًا إلى الحقيـقة القديمة أن كل الدول يمكـن أن تزرع كل شىء ، إلى تطوير نظـرية فى التجارة الدولية ، تتـضمن مبادىء المزايا النسبـية ، وقد عبر عن ذلك Samuel Fortre عام ١٦٦٣ : « إن اهتمامنا ينبغى . . . زيادة تلك الأشياء التى تكلفنا أقل داخليًا وتحقق قيمة أعلـى خارجيًا . . . فى حين أنه يمكن أن نستخدم أرضنا لأى شىء أكثر قيـمة ، وقبل أن نحتاج كمية كـبيرة من القمح ، على الـرغم من أننا لاننتـج منها أى شـــىء ، إذ إن ما سنزيـد إنتاجه مـحليًا ، قد تكـون له قيمـة أكبر بتصديره ، وهذا لن يؤدى إلى حصولنا على نفس القدر من الغلال فقط ، ولكن كمية أكبر من النقود أيضًا » (McCulloch 1954, 226) . وفـى مقال لمؤلف مجهول عن « اعتبارات التجارة مـع شرق الهند » فى ١٧٠١ ، تم تطبيق هذا المـبدأ على المدخلات من العناصر ، بدلاً من الـنقود ، كما تم شرحه فى أمثلة عددية تقريـبًا بنفس الطريقة الريكاردية (f٤٥٩) .

١١ - طور وليـام بيتى ، فـى كتاب نشـر بعد موتـه عام ١٦٩٠ ، برنامـجًا « للحســاب السياسى » ، والذى أصـبح مايمكن تسميته بالاقـتصاد القياسى للفكـر التجارى ؛ ففى

مقدمة هـذا البرنامج ، وضع هذه الـكلمات : « إن الطريقة الـتى اتبعتها لـعمل ذلك ليـست طريقـة شائعـة حتى الآن ، إذ إننـى بدلاً من استـخدام الكـلمات المقـارنة ، والمناقشـات الثقافية ، اتبـعت الطريق للتـعبير عن نفسـى فى صورة أرقام ، وأوزان ، ومقاييس ، باسـتخـدام التعبيرات الخاصـة بالمنطـق العام ، وباعتبـار تلـك الأسباب التى لها أسـاس ملموس فـى الطبيعة ، وتـاركًا تلك الـتى تعتمـد على الأفكار العقلية ، والآراء ، والشهوات ، وتفضيلات بعض الأفراد ، دون تفضيلات الاخرين » (Petty 1963 - 64) .

١٢ - تم تحديد الانـتقال من الاقتـصاد التجارى إلى الاقـتصاد الكلاسـيكى أخيرًا بـواسطة بواسجلبرت (Pierre le Pesant, Seigneur de Boisguilbert 1714) . وقد كان رجلاً نبيـلاً من فرنسا ، وبعـد أن نشر كتابا عـن « حياة مارى ستيـوارت » ، أصبح قاضيًا اقليميًا ، وقد أمضى هذا الرجل المـشاغب ، والعدوانى ، والذى لايهدأ ، حياته فى صراع مع بيئته . والعـمل الأساسى الذى قام به هو "Le Detail de la France" (١٩٦٥) ، ولكن التعـبير المحدد لأفكاره ظهر فـى « رسالة عن طبيعة الـغنى والأموال والصفات » (١٧٠٧) ، والتى يقال إن آدم سميث استـعان بها كأحد المراجع مجهولة المؤلف (Roberts 1935) ، أمـا كتـابـه "Factum de la France" (١٧٠٦) . . فقـد كان مجـرد نقـد لاذع حـاد النغـمة لنظام الضرائب الفرنـسى ، دون أن تبقى له قيمة تذكر .

وبالرغم من أن بواسجـلبرت قدم أفكاره ، كما لو كانت كالتريـاق الشافى للهوس . . فإنها أساسا اقتصاد سليم . ويمكن أن نجد بذور أسبـاب الحالة السيئة للاقتصاد الفرنسى فى الخلـط بين النقـود والثروة ، « تلك الوثنية الضـارة للنقـود هـى مصدر كـل المساوىء » (بواسجلبرت ١٩٦٦ ، ٢ : ٩٨١ f) . وللابقاء على قواته . . فإن الملـك لايحتاج النقود فى حد ذاتها ، والتى لاتمثل شيئًا مهمًا ، ولكنه فى حاجة إلى القدرة على التحكم فى السلع والخدمات . ولايعتمد العـبء الحقيقـى للضـرائب على كميتها ، ولكن أساسا علـى مـدى ما تؤدى إليه من تشوه مـن خلال الطريقة التى تفرض بها ؛ فالضرائب عـلى السلع الفردية أكثر من غـيرها ضررًا ، وهذا يعنى أن بـواسجلبرت كان نصـير العرض (supply sider) خلال فترة حكم لويس الرابع عشر ، الذى أشار بـأن تخفيض عبء الضرائب ، وبالتالى جعل الاقتصـاد أكثر كفاءة . . يمكن الملـك من زيادة موارد المالية ، وفى نـفس الوقت زيادة دخول رعاياه بعد سداد الضريبة .

وتتطلب الكفاءة فى رأى بواسجلبرت النسب الملائمة بين مختلف القطاعات فى الاقتصاد (١٩٦٢ ، ٢ : f ٨٩٠) ، فالثروة تعتمد على الأسعار النسبية ، كما أن التشوهات تؤدى إلى البؤس (٩٩٧) . « فالتوازن . . وهو الحامى الوحيد للثروة العامة (٩٥٥) ، يتم التوصل إليه عندما يتم تخصيص الموارد بالنسب ، التى تؤدى إلى أن تغطى الأسعار التكاليف ، وأن تحصل العناصر على الدخول التنافسية (f ١٠٠٧) ، بينما ستجد السياسة من المستحيل فرض هذا التوازن بقوة السلاح ، مقابل المصالح المتعارضة للأفراد الباحثين عن الربح ؛ فإن التعقل سيحاول تحقيق ذلك بطريقة أتوماتيكية ، إذا تركت الطبيعة لنفسها » (٨٩١ f) .

وقد تم الاحتفاء ببواسجلبرت أحيانًا كمؤسس للاقتصاد السياسى ، ولكن هذا أبعد مايكون عن الحقيقة ؛ لأنه لم يكن واضعًا للنظريات . وعلى أية حال . . فقد كانت لديه نظرة واضحة ، وإن كانت أولية ، للتخصيص التنافسى للموارد فى التوازن التنافسى . وقد أصبح التنفيذ التحليلى لهذه النظرة موضع الاهتمام ، خلال القرنين التاليين فى تاريخ الاقتصاد.

وكما توضح هذه المقدمة . . فإن معظم عناصر نظرية حية للعرض والطلب كانت متاحة فى الأدب الاقتصادى ، فى بداية القرن الثامن عشر . وبالنسبة للقارىء المعاصر . . فإنه من الحقيقى أن الاقتصاد المدرسى والتجارى وضع بعض البذور لتحليل قيم ، ولكنها كانت موجودة فى كوم كبير من القش . ولكن إذا قام أحد الأفراد بتجميع هذه البذور . . فربما كان بوسعه أن ينشىء النظرية الاقتصادية لألفريد مارشال ، قبل وضعها فى المبادىء بمائتى سنة . ومع ذلك . . فقد كان أحد المكونات الرئيسية لهذا الإنشاء مفتقدًا ، وهو مفهوم التيار الدائرى للدخل فى التوازن الاقتصادى العام . وقد كان هذا التقدم الواضح نتيجة لمساهمة الاقتصاديين الكلاسيك الأوائل ، مثل : ريتشارد كانتيلون وفرانسوا كيزناى . ومن الناحية الثقافية . . فإن آدم سميث دفع التجارية إلى الخلفية .

ومع ذلك ، فلاتزال التجارية حية فى المناقشات التى تجرى حول الشئون العامة ، وفى الجدل السياسى ، وفى الحوار البرلمانى ، وفى ادعاءات نقابات العمال ، والجرائد الاقتصادية . وللحصول على صورة حية للتجارية . . فإنه على المرء فقط أن يتابع المناقشات المعاصرة حول العجز التجارى ، والتنافس الدولى ، وتدفقات رأس المال ، وهذا يعنى أن الاقتصاد المألوف هو اقتصاد خالد لايموت .

٤

ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon

تحقق اكتشاف التيار الدائرى للدخل ، ووضع أول نـظام للحسابات القومية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وقد مثل ذلك بداية حقبة الاقتصاد الكلاسيكى .

وقـد ادعى عدد كبير من الكتاب الاقتصاديـين أنهم وضعوا الأساس لعلم جديد بعضهم (مثل هرمان هاينرش جوسن وليون فالراس) ، والذيـن اقتربوا من ذلك بقدر معقول بينما فشل الآخرون حتى فى أن يحققوا التقدم للعلم القائم ، ولكن آدم سميث لم يدعى مثل هذه الادعاءات . وبمـرور الوقت عـلى أية حال . . فـإن أضواء كتـابه عن « ثـروة الأمم » عام ١٧٧٦ اتجهـت إلى البـزوغ على الأدب المـعاصر فـى ذلك الوقـت ، إلى الحد الـذى دفع بالمساهمات السابـقة إلى حيز النسيان ، وقد كانت إحدى هذه المساهـمات هى مقال ريتشارد كانتيلون عن طبيـعة التجارة العامة . وفى المصطلح التقليدى . . فـإن الاقتصاد الكلاسيكى يبدأ مـع آدم سميث ، وبـالتالى . . فإن كـانتيلـون يتم تصـنيفه كأحـد الاقتصاديـين قبل الكلاسيكيين . ولـكن هذه التسمية خاطئة علـى الأقل من الناحية التحليلـية ، فعندما قارن ماركس بين الاقتصاد الكـلاسيكى والاقتصاد الشعبى . . فإنه رأى الأشيـاء فى ضوء مختلف يزيد من قدرته التاريخـية على الكشف . وبالنسبة إليه كما ذكرنـا فى الفصل الثانى . . فإن الاقتصاد الكلاسيكى بدأ مع وليم بيتى وبيير بواسجلبرت حوالى ١٦٨٠ ، وانتهى مع ديفيد ريكاردو وسيموندى دى سيسموندى حوالى ١٨٢٠ . وفى واقع الأمر ، ومن وجهة المفاهيم التحليلـية . . فإن كانتيلون أقـرب إلى سـميث مـن قرب سميث مثـلا إلى جون ستيوارت ميل ، وكنظرى . . فإنه يعد أحد النجوم اللامعة فى الكوكبة الكلاسيكية .

حياته

لايزال المعروف عن حياة كانتيلون متناثرًا ، وأحدث استعراض شامل لحياته ، والذى تضمن كثيرًا من الحقائق الجديدة . . تم توفيره بواسطة أنطون ميرفى Antoin E. Murphy (١٩٨٦) . ومن المصادر الرئيسية السابقة . . توجد الأوراق التى كتبها كل من جوزيف هون (١٩٤٤) ، وفريدريك هايك (b ١٩٣١) ، وهنرى هيجز (فى كانتيلون ١٩٣١) ، وأنيتا فيج (١٩٥٢) .

ولد ريتشارد كانتيلون ربما فيما بين عامى ١٦٨٠ ، ١٦٩٠ (ميرفى ١٩٨٦ ، ١٠) ، وهو الابن الثانى لأحد النبلاء الايرلنديين فى مقاطعة كيرى . ويمكن الرجوع بأسلافه إلى أحد الفرسان النورمانديين ، الذين تبعوا وليم الفاتح إلى إنجلترا ، وقد انتقلوا إلى أيرلندا فى القرن الثانى عشر . ويقال إن جدة هذا الاقتصادى كانت من عائلة ستيوارت ، كما أن معظم أفراد العائلة كانوا من اليعقوبيين المتشددين ، الذين فقدوا أراضيهم فى ثورة كروميل ، ويبدو أن الأخ الأكبر لريتشارد ، كان من قادة الجيش اليعقوبى ، كما أنه أصبح فيما بعد مزارعًا فى أيرلندا ، أما أخوه الأصغر فكان مثل ريتشارد ميسيسبيا ، والذى حاول أن يحقق جهدًا غير ناجح ؛ لكى يوجد مستوطنة أيرلندية فى لويزيانا .

وهناك القليل الذى نعرفه عن فترة شبابه ، ولكنه بعد سفره المتسع كأحد التجار أو كأحد الوكلاء الماليين ، فإنه وصل إلى باريس عام ١٧١٤ ؛ لكى يلتحق بإحدى المؤسسات البنكية لأحد أقاربه الكبار ، وهو السير ريتشارد كانتيلون - والذى حارب لصالح جيمس الثانى فى معركة Boyne ، ثم أصبح المصرفى الموثوق به للمنفيين اليعقوبيين ، الذين أحاطوا بابن جيمس ، والذى كان يطلق عليه Old Pretender . وقد توفى السير ريتشارد ١٧١٧ ، تاركًا وراءه ديونًا كبيرة ، والتى دفعت بابن أخيه ريتشارد - وكان نفسه دائنًا فى تلك الفترة - إلى أن يدفع هذه الديون حتى ينقذ اسم العائلة . ومنذ ذلك التاريخ . . اتجه ريتشارد كانتيلون ، والذى كان قد أصبح مواطنًا فرنسيًا منذ عام ١٧٠٨ إلى شق طريقه فى عالم كبار رجال المال .

ويبدو أنه كان - فى واقع الأمر - أحد عباقرة رجال المال ؛ إذ إنه استطاع أن يكون ثروة عظيمة بسرعة فائقة. ويمكن فهم الكيفية التى تحقق ذلك بها فقط فى إطار هذه السنوات التى كافح فيها كثيرًا ، فبعد وصول كانتيلون إلى باريس . . كان جون لو John Law -

وهو ابن أحد رجال البنوك من إدنبره - قد اكتسب إذن الحاكم Philip of Orleans والذى أوجد بنـك جنرال . وبحلول عام ١٧١٩ .. أصبح هذا البنك بنكًا مشتـركًا كبيرًا ، يطلق عليـه عادة شركة المسـيسبى ، وبدأت أسـهم المسيسـبى فى الارتفاع بـسرعة . ولم تقـتصر المضاربة فى هذه الأسهم على كافة سكان باريس ، بل شملت كل فرنسا .

وفى واقع الأمر .. بدأت كل أوروبا فى عمـلية المضاربة فى شارع Quincampoix ، وقد حقق كانـتيلون كمساعد لجـون لو مكاسب رأسمالية ضـخمة من أسهم المسيـسبى التى كانت بحـوزته ، وقد باع - على أية حال - هـذه الأسهم ، قبل أن تصل السـوق إلى قمة الأسعار ، وبالتالى انسحب مؤقتًا إلى الظل .

وفى حمى المضاربة التـى انتشرت عامى ١٧١٩ و ١٧٢٠ .. كان كانـتيلون واحدًا ممن استطاعوا الحـفاظ على هدوء أعصابهم . وفـى واقع الأمر .. فإن ملاحظاته النـقدية دفعت جون لو إلى أن يهدده بسجنه فى الباستيل ، بـينما رأى كانتيلون أن الأفضل أن يظل بعيدًا عن باريس لـفترة معقولة . ولمـا فضل أن يبقى فى الـظل .. فإنه أصبح الشـريك الموصى لأحد رجال البنوك الإنجليز فى باريس ، وهوجون هيوز الذى استخدمه كواجهة .

وعندما بدأ المضاربون الآخرون يخسرون أموالهم لدرجة فقدان ملابسهم ، بدأ كانتيلون فى تحقـيق ثروة أخرى فى أسواق الـنقد الأجنبيـة . وقد تنبأ جـون لو أن الجنيه الفـرنسي سيرتفـع فى مواجهة الجنيه الاسـترلينى ، وأن السوق ستـتجه إلى تصديق اعتـقاده ، فاتجه المضاربون - وكثير منهم من الارستقراطية الإنجليزية فى باريس - رجالا ونساء إلى الاقتراض مـن كانتيلـون بكميات كبيرة مـن الاسترليـنى بأسعار فائدة مرتفعة ، بعـضها كان أكثر من ٦٠ ٪ [1] لكى يشتروا الجنيهات الفرنسية ، وقـد أودعوا أسهم المسيسبى الموجودة بحوزتهم كضمان . ومن الناحـية الأخرى .. توقع كانتيلون أنه مع اتجاه لـو إلى زيادة عرض النقود الفرنسية ، فـإن الجنيه الفرنسى لابد أن تنخـفض قيمته . ولهذا فقد حرك مـقدارًا كبيرًا من الجنيهات الفرنسية إلى الاسترلينى ، وفى النهاية خسر المدينون وكسب هو . ويقال إنه حقق الملايين فى أيام قليلـة ، كما أنه اشترك فى عديد من القضايا الحادة مـع مدينيه ، ويبدو أنه

(١) برر كانتيلـون هذه المعدلات فيما بعد بالحجـة المشابهة للحجة المعاصـرة ، بأنها متضمنة قدرًا محـددًا للتغير المتوقع فى سعر الصرف (ميرفى ١٩٨٦ ، ١٤٤) .

كسب معظمها ، ولكن هناك بعض الحالات التى تحققت فيها تسوية بعد فترة طويلة من وفاته .

وبعد عام ١٧٢٠ ، سافر كانتيلون فى أوروبا بأسرها ، ويقال إنه امتلك بيوتا فى سبع مدن ، وإنه امضى معظم أوقاته فى لندن وامستردام ، ثم بعد ذلك فى باريس . وفى ١٦ فبراير ١٧٢٢ ، تزوج فى لندن مارى آن ماهونى ، وهى الابنة الصغرى والجذابة لأحد أثرياء الضباط الأيرلنديين فى باريس . ويبدو أنه أنجب ابنا مات بسرعة ، ثم ابنة عاشت حتى بعد وفاته . وبعد وفاة هيوز فى سنة ١٧٢٣ .. تمت تصفية المؤسسة البنكية ، والتى ترتبت عليها قضية أخرى هذه المرة مع أرملة هيوز ، من أجل نصيبها فى الأرباح . (ويقال إن كانتيلون سجل العمليات الناجحة فى حسابه الخاص ، بينما سجل العمليات غير الناجحة فى حساب الشركة) .

وفى عام ١٧٣٤ أجَّر كانتيلون منزلا فى شارع Albemarle فى لندن . وفى إحدى الأمسيات ذهب مبكرا إلى غرفة نومه ، ومعه شمعة للقراءة فى السرير كعادته . وفى وقت متأخر من الليل .. شب هناك حريق كبير ، ووجد كانتيلون ميتًا فى سريره . وكان من المعتقد فى بداية الأمر أنه نام بينما كانت الشمعة تحترق ، ولكن عرف فيما بعد أن طباخًا سابقًا تسلل إلى المنزل عنوة مع بعض شركائه لسرقته ، وأنهم قتلوا كانتيلون وأشعلوا النيران فى المنزل لتغطية جريمتهم ، ولم يقبض على المتهم الرئيسى . وقد ضاع جانب كبير من أوراق كانتيلون فى الحريق . وإن كانت بعض الوثائق ظهرت فيما بعد فى المستعمرة الهولندية سورينام Surinam ، التى يعتقد أن القاتل ، إن وجد ، قد فر إليها [٢] .

ولابد أن ريتشارد كانتيلون كان أحد رجال الأعمال البارزين ، الذين عرفوا كيف يقومون بمساومة شديدة ، وقد كان مضاربًا بأعصاب حديدية وقدرة باردة على الحكم ، كما أنه كان رجل أعمال ممتازًا ، فبمجرد بلوغه العشرين كان أستاذًا فى دخائل التجارة والمال ، والتى فشل كثير من الأفراد فى حياته فى أن يجيدوها حتى قبل وفاتهم . وقد كانت لديه قدرة حادة على الملاحظة ، وتجميع الأدلة والبيانات الإحصائية فى الحال . كما أنه كان قارئا نهمًا فى الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة ، ومطلعًا على كثير من الكتابات الاقتصادية فى

(٢) يخمن ميرفى (١٩٨٦ ، ٢٩٣ f) بأن كانتيلون ربما قام بتزوير عملية الاغتيال فعلاً مستخدمًا جثة لكى يغطى هربه إلى سورينام .

فترته . ولم تكن الأيديولوجيات أو المعتقدات الدينية والفلسفة الأخلاقية مهمة له على الرغم من ذلك ؛ فقد تطلب عقله العلمى أن يصل إلى حلول لـلمشكلات التحليلية التى لها أهمية عملية . وقد ساعد هذا المزج بين النجاح المالى المبكر والقدرة التحليلية على أن تجعله ريكاردو اقتصاديات القرن الثامن عشر .

المقال

لاتزال الظروف المحيطة بنشر كتاب كانتيلون المقال ، والذى يعد عمله الوحيد المنشور ، غامضة ، فصفحة العنوان توضح عام ١٧٥٥ كسنة النشر ، والتى تعد مقبولة بصورة عامة. ولكن المشكلة هى أن الكتاب ظهر بعد ذلك بواحد وعشرين عامًا بعد وفاة المؤلف ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى القضايا المعلقة . وبالرغم من أن المنشور كان مجهول الهوية . . فإن شخصية المؤلف عرفت بسرعة فى ذلك الوقت (وإن اختلط الأمر بعد ذلك مع ابن عمه فيليب كانتيلون) ، وقد وصف الكتاب على أنه ترجمة من الانجليزية . ومع أن الأصل الانجليزى لم يكتشف بعد . . فإن ذلك قد يبدو أمرًا صحيحًا ؛ إذ إن هناك عبارات طويلة وجدها فردريك هايك موجودة فى منشور عن قاموس بواسطة مالاش بوست لتوايت ، والذى ظهر فى ١٧٤٩ . وقد أشار المركيز ميرابو أنه امتلك نسخة من الصيغة الفرنسية لستة عشر عاما ، وأن الترجمة أعدت بواسطة كانتيلون نفسه لصالح أحد الأصدقاء ..

ولم يعرف ما إذا كانت طبعة عام ١٧٥٥ قد اعتمدت على نسخة ميرابو (ربما تم استعادتها بواسطة ورثة المؤلف) ، أو ربما كان لدى ورثته نسخة أخرى . ولم يعرف أيضًا أين نشر الكتاب ؟ ففى صفحة العنوان يقال إنها طبعت بواسطة فليتـرجيلس Fletcher Gyles فى لندن ، ربما لأسباب متعلقة بالرقابة ، ولكن ميرفى (١٩٨٦) يوفر برهانًا مقنعًا إلى أن الناشر هو : جولين Guillyn فى باريس . وعلى أية حال . . فإن طبعة ١٧٥٥ كانت الأساس لكل الطبعات والترجمات اللاحقة ، ولم يظهر الملحق الإحصائى الذى يشار إليه دائمًا فى المتن . فإن كان كانتيلون ، قد كتب هذه الأعمال كما أشار ميرابو . . فإنها افتقدت جميعا .

نظرية لقيمة الأرض

يعد أساس اقتصادات كانتيلون هو نظريته فى القيمة ، والنظرية فى حد ذاتها (ليست أصلية). إذ إنها اتبعت الاتجاه السائد منذ المدرسيين حتى آدم سميث . فسعر السوق لسلعة

يتقلب باستمرار حول القيمة الحقيقية ، التى تحددها نفقة الإنتاج (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ١ فصل ١٠) . وتتكون التكلفة من الأرض ، والعمل ، ومن السلع الرأسمالية ، والمواد الأولية . وعلى أية حال . . فكما أوضح بتى . . فإن السلع الرأسمالية والمواد الخام يمكن بدورها أن تتحلل إلى أرض وعمل . وكنتيجة لذلك . . فإن القيمة الحقيقية للسلع يمكن قياسها بواسطة الأرض ، والعمل المباشر ، وغير المباشر الذى دخل فى إنتاج هذه السلع . وفى المرحلة الأولى . . يصل كانتيلون بهذا الشكل إلى نظرية الأرض والعمل فى القيمة ، فقد تيقن - بطبيعة الحال - أن الأجور تختلف استنادًا إلى مهارة العامل ودرجة جاذبية الوظيفة ، ولم يضف إلى مناقشته لهذه الفروق شيئًا لمدة قرن من الزمان .

ومع ذلك فإن نظرية الأرض والعمل فى القيمة هى نظرية غير مرضية ، وقد كان كانتيلون - مثل بتى من قبله - ينظر إلى مقابل لقيمة العمل فى صورة الأرض . فقد فكر بتى أن هذا يمكن اشتقاقه من العلاقة بين الريع السنوى للأرض ، وسعر شراء الأرض والذى يتطابق مع سعر الفائدة . ولكن كانتيلون تيقن أن هذا لن يؤدى إلى نتيجة ، ولهذا . . فقد اتخذ طريقًا مغايرًا ، باعتباره أن التكاثر الإنسانى نفسه كصناعة ، تحول المدخلات السلعية إلى عمل ، وقد أدى به هذا إلى نظرية للسكان (والتى ناقشها سبنجلر ١٩٦٥ بتوسع) .

وبالرغم من أن هذه النظرية أيضًا ألهمت ميرابو ، فإنها فى حد ذاتها لم تكن أصيلة ، ولم تذهب أبعد من جيوفانى بوتيرو - قبل ذلك بمائة عام - ولكن العنصر الجديد كان فى استخدام نظرية السكان كأحد المكونات الرئيسية لنظرية القيمة . وقد ظل ذلك يمثل إحدى الخصائص الأساسية للنظرية الاقتصادية لقرن كامل كما أنه صبغ النظرية بطابعها الكلاسيكى ، أكثر من أية خاصية وحيدة أخرى .

وتعتمد نظرية كانتيلون فى السكان على مبدأ : أنه إذا لم تكن هناك حدود على موارد الإعاشة . . فإن الرجال سوف « يتكاثرون مثل الفئران فى مخزن الحبوب » (كانتيلون عام ١٩٣١ ، جزء ١ فصل ١٥) ، وقد كانت هذه النظرية - فى معناها دون كلماتها - هى المتوالية الهندسية المشهورة . وعلى أية حال . . فإن موارد الإعاشة محدودة فى العالم الذى نعيشه بكمية الأرض . وكنتيجة لذلك . . فإن النمو السكانى فى منطقة محدودة - من خلال زيادة السكان أو الهجرة - سوف يتجه إلى التباطؤ تدريجيا حتى يصل إلى نهايته ؛ حيث نصل إلى حالة السكون بالنسبة للسكان ، التى تتسم بسيادة أجر يماثل حد الكفاف ، والذى

يكفى لاحتفاظ السكان بأعدادهم دون زيادة أو نقصان . وقد كان أجر الكفاف بالنسبة لكانتيلون لايتمثل فى حد مادى محدد ، ولكنه يعتمد على مستويات المعيشة المألوفة ، وعلى الظروف الاجتماعية . ولهذا فإنه كان متغيراً . وقد كان تقديره أن العامل لكى يوفر الحياة لأسرته فى حالة السكون . . فإنه يحتاج إلى ضعف الكمية التى يحتاجها لنفسه شخصيًا ، وقد كانت هذه نقطة وجدها آدم سميث جديرة بالرجوع إليها (١٧٧٦ الباب الأول ، الفصل الثامن) .

وقد توصل كانتيلون إلى أننا سنحتاج فيما بين فدان ونصف إلى ستة أفدنة من الأرض بخصوبة متوسطة لكل رأس فى حالة السكون ، استنادًا إلى هيكل طلب الأسرة . وقد دعم ذلك بتقديرات من ملاحظات متعددة (كانتيلون ١٩٣١ جزء ١ ، فصل ١١) ، ولكن معظم البيانات التى استخدمها فقدت مع الملحق .

وبمجرد معرفة هذا المكافىء فى القيمة . . فإنه يمكن اختصار القيم الحقيقية إلى الأرض فقط ، فالقيمة الحقيقية لكل شىء يستخدمه الإنسان متناسبة مع كمية الأرض التى يتم استخدامها لإنتاجها ، وللمحافظة عليها ، بواسطة أولئك القائمين عليها (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ١) ، وبناء على افتراضه ثبات الغلة للحجم . . فإنه انتهى إلى نظرية قيمة الأرض . وسوف نقدم - فى ملحق لهذا الفصل - عرضًا رياضيًا لهذه النظرية . وفى عالم يكون العمل فيه متغيراً داخليًا ، والأرض متغيراً خارجيًا . . فإن هذه النظرية كانت متميزة تحليليًا مقارنة بنظرية قيمة العمل التى استخدمها ديفيد ريكاردو أو كارل ماركس (برمز ١٩٧٨) ، وعلى أية حال . . فإن مشكلات ريكاردو المتعلقة بعدم تساوى الكثافة الرأسمالية بقيت دون حل . ومن الطبيعى - من وجهة النظر الحديثة - أن كلا من نظرية قيمة العمل ونظرية قيمة الأرض ، يمكن أن تكون صحيحة فقط فى حالات محددة جدًا .

وترتبط القيمة الحقيقية باقتصاد السكون فى التوازن التنافسى . ولما كانت أسعار السوق تتقلب حول القيم التوازنية . . فإن السلوك المستقبلى غير مؤكد (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ٢) . وتحمل المخاطرة التى يتضمنها عدم التأكد هذا هو وظيفة المنظم الاقتصادية من وجهة نظر كانتيلون (جزء ١ فصل ١٣) . وبهذا . . يظهر المنظم بدور ، ليس أقل أهمية من ذلك الدور الذى أشار إليه جان بابتيست ساى ، بعد ٧٠ سنة فى كتابه (Traite D'economie Politique, 1803) . وفيما يتعلق بنظرية السعر . . فربما اعتمد

ليون فالراس فـى صياغـته الرياضيـة للـتوازن الاقتصادى العام بصورة مباشرة على كانتيلون (Elements d'economie Politique, Pure ١٨٧٤ - ١٨٧٧).

الربوع الثلاثة

يستخدم كـانتيلون نظريتـه فى القيمة كأساس تحلـيلى لنموذج ، يوضح تـيارات السلع والنقود بين الـقطاعات المختلفة فـى الاقتصاد . ففى اقتصـاد مغلق . . يفرق كانتـيلون بين قطاعين إنتاجـيين ، هما : الزراعة التى تنتشـر فى أنحاء القطر ، والصناعة الـتى تتركز فى المـدن . ونموذج التوازن المكانى بين الـقرية والمدينة (كانـتيلون ١٩٣١ جزء ٢ فصل ٥) ، بالرغم مـن بدائيته ، فإنـه لم تطرأ تحسينـات عليه إلا بعد ورقـة تونن الشهيـرة عن الدولة المنعزلة (١٨٢٦) .

وهنـاك ثلاث طبقـات اجتمـاعية ، هـم : ملاك الأراضى ، والمنـظمون ، والعـمال الأجراء . فملاك الأراضى يستهلكون ولكنهم لاينتجون ، وهم يؤجرون الأرض الخاصة بهم للمزارعين ، الذين يمثلون المنظمين الزراعيين ، مقابل دفع الريع. أما المزارعون - فبالإضافة إلى قيامهم بدفع الريـع - فإنهم يستأجرون العمال ، ويشترون السلـع الصناعية من المدن . كما أنهـم يبيعون المواد الـغذائية والمواد الأولية إلـى ملاك الأراضى فى المدن ، مسـتخدمين الفـرق بين الإيراد والتـكلفة لاحـتياجاتـهم الخاصـة . أما الحرفيـون والتجار فـى المدن ، والمنظمـون . . فإنهم يستـخدمون حصيلة مـايبيعونه مـن سلع صناعيـة إلى ملاك الأراضى والمزارعين ؛ لكى يشتـروا المواد الأولية من قطاع الزراعة ، ولكى يدفعـوا الأجور لعمالهم ، ولتوفير احتـياجاتهم الشخصية . والنتـيجة الواضحة لهذه المناقشـات هى الجدول الاقتصادى لفرانسوا كيزناى مشروحة فى كلمات . (وقد أوضح هذا التشابه فولى Foley ١٩٧٣) .

وقد أصبح كانتيلـون بمحاولاته فى تقدير الأحجام الثانوية لهذه الـتدفقات الدائرية أحد أسلاف المحاسبة القومية وتحليل المدخلات والمخـرجات ، فاستهلاك الغذاء بواسطة أصحاب الأراضى يعتبـر ضئيلاً للغاية ، كـما أن نصف السكان يفـترض معيشتهم بـالمدن والنصف الآخر فى القرى . وبهذا الشكل . . فإن استهلاك الغذاء تم تقسيمه تبعًا لذلك .

كمـا أن ملاك الأراضـى قدر لهـم الحصول عـلى حـوالى ثلـث إنتـاج الأرض والذى استخدموه بالكامل ؛ لكى يدفعوا للصناع لـلخدمات التى يحصلون عليها من المدن . كما أن

ثلث الإنتاج الزراعى يتم الاحتفاظ به بواسطة المزارعين كدخل لعملية التنظيم . أما الثلث الباقى . . فيتم استخدامه جزئيا لإعاشة العمال الزراعيين ، وأيضًا للمبادلة مقابل الحصول على السلع المصنعة من المدينة ، وقد كانت هذه هى « الريوع الثلاثة » الشهيرة لكانتيلون .

ويمكن حساب الكيفية التى يتم بها تقسيم الثلث الأخير بين الغذاء وبين الصناع من الهيكل السكانى . فلما كانت المدينة تتضمن نصف السكان . . فإنها تحتاج نصف المواد الغذائية ، فثلث المواد الغذائية يمكن شراؤه من الزراعة بحصيلة الصناع التى يبيعونها إلى ملاك الأراضى ، أما الباقى وهو السدس . . فلابد من الحصول عليه من الزراعة مقابل السلع المصنعة . والطلب النهائى الوحيد هو ذلك الطلب المتعلق بملاك الأراضى ، أما باقى السكان . . فيعيشون على حد الكفاف ، والمدخل النهائى الوحيد هو الأرض .

وفى إطار النموذج الرقمى . . فإن هذا النموذج للاقتصاد يمكن تلخيصه فى صورة جدول مفتوح للمدخلات والمخرجات لقطاعين ، كما يوضحهما جدول (٤/ ١) .

جدول (٤/ ١) : جدول مفتوح لمدخلات ومخرجات قطاعى الزراعة والصناعة.

إنتاج القطاع	مدخل القطاع			الإنتاج الكلى
	الزراعة	الصناعة	الطلب النهائى (ملاك الأراضى)	
الزراعة	١٥٠	١٥٠		٣٠٠
الصناعة	٥٠	١٥٠	١٠٠	٣٠٠
الريوع (الأرض)	١٠٠			
التكلفة الكلية	٣٠٠	٣٠٠		٦٠٠

وتعتمد الأرقام الموجودة بهذا الجدول على إنتاج زراعى تم تقديره (تحكيمًا) بـ ٣٠٠ ، ويقول السطر الأول إن نصف هذه الكمية يتم استخدامه ضمن قطاع الزراعة نفسه ، فى حين أن بقية الكمية يتم استهلاكها فى المدن الصناعية . ومن إجمالى الإنتاج الصناعى فإن الثلث يتم استهلاكه بواسطة أصحاب الأراضى ، والنصف يتم استخدامه داخل المدن ، كما أن بقية الكمية وهى السدس تتدفق إلى الزراعة ، ودخل ملاك الأراضى من الريع الذى يتم تحويله إلى طلب نهائى .

وربما يمكن توضيح جوانب التدفق الدائرى فى هذا النموذج بسهولة أكثر فى الشكل (٤/١) ، حيث توضح الاسهم تحركات السلع أو (فى حالة الأرض) تدفقات الخدمة . ومع كل سهم . . هناك تدفق نقدى فى الاتجاه المعاكس ، تتحدد كميته بالأرقام الموجودة داخل الأقواس (شكل ٤/١) .

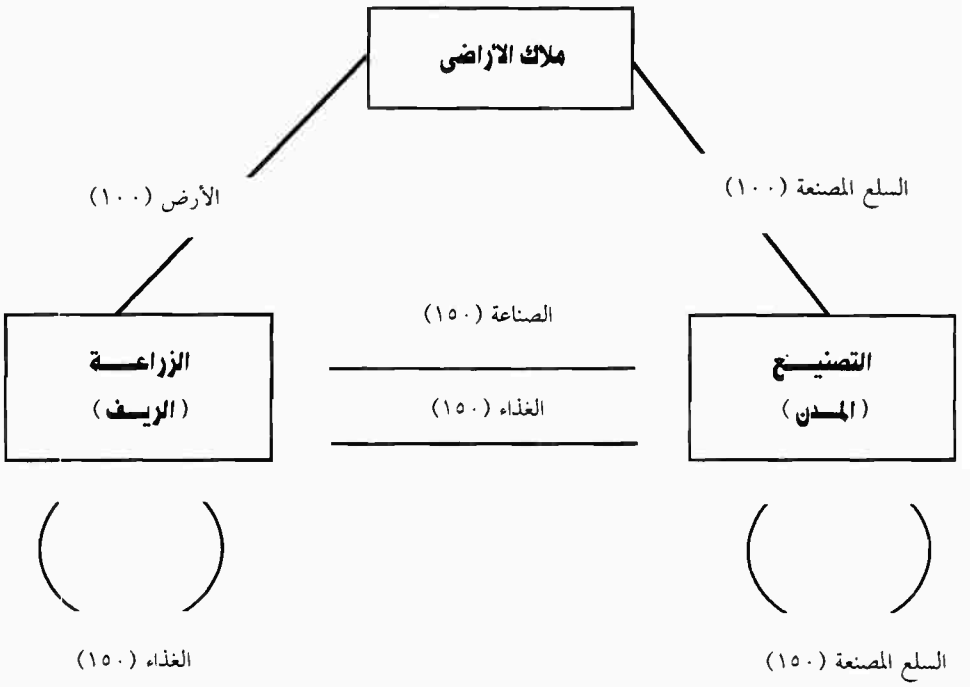

شكل (٤/١) : جوانب التدفق الدائرى .

وقد أوضح كانتيلون أن هذا النموذج يمكن تفسيره بطريقتين (١٩٣١ ، جزء ١ فصل ١٤) ، أولاهما : أن الاقتصاد - بأسره - يعالج كما لو كان ضيعة واحدة ، تدار بشكل مركزى بواسطة إقطاعى واحد ، وثانيتهما : . . أن الأرض مقسمة على ملاك متعددين ، وأن إدارة الإنتاج الزراعى والصناعى تتم بواسطة المنظمين الذين يتحملون المخاطرة والذين يؤجرون العمال مقابل الأجور التى يحصلون عليها . ونقطة كانتيلون هى أن كلا التفسيرين سيؤدى إلى نفس الشكل من تخصيص الموارد ، وبهذا الشكل . . فإن كانتيلون قد وضع أساس النظرية ، التى تقرر أن المنافسة الكاملة والتخطيط المركزى الشامل متكافئان ، بمعنى ما . وقد تحقق ذلك ربما ١٨٠ سنة ، قبل إنريكو بارونى Enrico Barone . وقد

أخذت النظريـة الاقتصادية أكثر من قرنين مـن الزمان ؛ حتى توفر إثباتًا لـهذه الملاحظة ، وذلك فقط فى الحالات المبسـطة للغاية . (من وجهة النظر العملـية - على أية حال - فمن المحتمـل أن تكون معرفـة أى نظام تكون فـيه الحقيقة غـير الكاملـة بعيدة جدًا عـن الوضع النظرى الأمثـل ، مسألة أكثر أهميـة) . ففى اعتقاد كانتيـلون تبدو المنافسة كـما لو كانت المخطط الحذر قبل ٥٠ سنة من اليد الخفية لآدم سميث .

وبهذا النموذج الخطى المـبسط . . وفر كانتيلون تقريبًا كل المحتوى التـحليلى البحت ، الذى تضمنه الجدول الاقـتصادى لكيزناى . وفضلاً عن ذلك . . فإنـه وفر النموذج الأولى لسلسلة طويلة من نماذج التوازن العام الخطية ، التى استمرت حتى واسيلى ليونتييف .

النظرية النقدية الكلاسيكية

تشكل النقود أحد الإسهامات الثلاثة الرئيسية لكانتيلون ، وهى موضوع تفهمه كانتيلون جيدا (ولتـفصيل أكثر من هذه الناحية انظر بوردو ١٩٨٣) ، وقد قصد بالنقود السلعية ، والتى تتكون - فى ضوء التكـلفة النسبية للتعاملات والتخزين - غالـبًا من العملات الذهبية والفضية . وكنـتيجة لذلك . . فإن قيمة الـنقود - شأنها شأن قيمة الـسلع الأخرى - يمكن التعبير عنها نهائيا فى صورة كمية الأرض المباشرة وغير المباشرة ، التى تدخـل فـى إنتاجها (كانتيلون ١٩٣١ ، جزءا ، فصل ١٧) . وفى زمن كانتيلون . . كانت نظرية نفقة الإنتاج هذه - كما وضعها جين بودين Jean Bodin ووليم بتى - تمثل الاتجاه الـسائد ، كما أنها كانت بالطبـع سليمة كليًا ، فهى تعنـى أن النقود - نظرًا لأنها كانت تتـكون من قطع من المعادن يتم استخراجها من باطن الأرض وتصنيعها - لايمكن توقع حيادها بالتالى . ولايمكن تطبيق نظرية كمـية الأسعار ، والتى تعنى أن مضاعفة كمية النقـود تؤدى إلى مضاعفة كافة الأسعار (بالمقارنة بمستواها إذا لم يحدث ذلك) بشكل جامد .

ويعتمد الطلـب على النقود عند كانتيلون على ما أسماه La Vitesse de Paiements (١٩٣١ جزء ٢ ، فصلـى ٣ ، ٤) . وبهذا . . فقد أدخل مـفهوم سرعة تداول الـنقود . ومع ذلك ، فهـو لم يأت من فراغ ؛ إذ إن بتـى حلَّل مدلول عادات الدفـع ، وعدد مرات الدفع للطلب على العمل ، كما أن جون لوك John Locke - عند مناقشته لهذه العوامل - ذكر سرعة التداول . وبالرغم من ذلك . . فإن الإسهام المحدد كان لكانتيلون ؛ حيث انتقل بين الطلب على العملة ، لكل وحدة من المـدفوعات وعدد المدفوعات التى تتم بواسطة وحدة

العمل . ومن ثم . . جعل من البداية أنه لاتوجد هناك قاعدة لتقسيم جامد بين اتجاه الأرصدة النقدية ، واتجاه سرعة التداول . واستنادًا على الريوع الثلاثة . . فإن الطلب على العملة يتم تقديره بحوالى ثلث الريع السنوى ، الذى يتم دفعه لملاك الأراضى (فصل ٣) .

وقد تمثل الإسهام الرئيسى لكانتيلون فى النظرية النقدية فى تحليلة للآثار الحركية للنقود على الاقتصاد (١٩٣١ جزء ٢ فصل ٦) . وبصورة خاصة . . فقد وفر تحليلاً للآثار الحقيقية للنقود على الأسعار النسبية ، والإنفاق ، وأسعار الفائدة . وهذه بالرغم من بدائيتها فى أسلوب التحليل . . إلا أنها كانت محددة فيما يتعلق بمدلولها الاقتصادى ، كما اتضح فيما بعد .

وسيظل بعض هذه الآثار دائمًا ، ولكن لايمكن وصف طبيعتها المحددة فى عبارة عامة ، فتخفيض تكلفة إنتاج الذهب - على سبيل المثال - نتيجة لاكتشاف منجم جديد سيؤدى فى الأجل الطويل إلى دفع الأسعار ، نحو الارتفاع ، سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى ، وإن لم يكن بالضرورة بنفس النسبة التى زادت بها كمية النقود (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ٧) . وفى حالة كانتيلون الخاصة بالنقود السلعية . . لايمكن أن نذكر شيئًا أكثر من ذلك الآن .

وعلى أية حال . . فإن معظم الآثار الحقيقية للنقود ستكون مؤقتة ، فالدفعة الأولى للآثار ستتمثل فى حصول أولئك ، الذين يعملون فى مناجم الذهب على كمية أكبر من النقود لينفقوها ، وسيؤدى « أثر الأرصدة الحقيقية » هذا إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات ؛ مما يسبب توسعًا ثانويًا فى الإنتاج والتوظف فى الصناعات الأخرى ، أى إنه سيكون هناك ما سمى بعد مائتى سنة بأثر المضاعف . ولايمكن أن تخفق هذه الزيادة فى الطلب فى زيادة الأسعار التى ستدفع بالمزارعين إلى زيادة مساحة الأرض التى يزرعونها وزيادة إنفاقهم . أما ذوو الدخول المحددة مثل ملاك الأراضى الذين يحصلون على ريع يتسم بالجمود ، والعمال الذين يتسلمون أجورا تتسم بالجمود . . فإنهم سيعانون من انخفاض فى دخولهم الحقيقية ؛ مما قد يدفعهم إلى الهجرة .

وهذا يعنى أن الرخاء المتحقق سيتحول بالتدريج إلى ما نطلق عليه الكساد التضخمى ، فاتجاه الأسعار نحو الارتفاع سيخفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلى فى الأسواق الدولية ،

وبالتالى . . ستعانى صناعات التصدير ، بينما تتجه الواردات نحو التزايد ، وسيتحقق عجز فى الميزان التجارى . وإلى الحد الذى ترتفع فيه تكاليف الإنتاج . . فإن الحافز الأولى لزيادة الإنتاج سوف يتلاشى ، وستكون هناك حاجة لاستخدام الكميات الإضافية من الذهب لتمويل فائض الواردات . وفى هذا الإطار . . فإن وفرة الذهب سوف تختفى ، ويصاحب ارتفاع الأسعار بكساد التجارة والتوظف ؛ أى إن أصحاب مناجم الذهب والدول الأجنبية ، سيكونون هم المستفيدين الوحيدين من اكتشاف الذهب .

وقد كان لدى كانتيلون تصور جاد للجوانب الدولية للتوسع النقدى . وعلى الرغم من أن عرض كانتيلون لميكانيكية تدفق الذهب هو أقل فاعلية . . فإنه يتفوق على العرض الذى تقدم به ديفيد هيوم بالقدر الذى يحدد فيه كانتيلون آثار الدخل (أو آثار الرصيد الحقيقى) ، ويعطيها دورها المناسب ، دون أن يخدع القارىء فى تقدير مبالغ فيه لدور الآثار السعرية . وقد كان هذا متسقًا تمامًا مع تأكيدات كانتيلون التجارية على أهمية وجود مخزون كبير من الذهب ، والتى تحدد - كما رأى - قدرة العظمة النسبية للممالك أو الدول (١٩٣١ جزء ١ ، فصل ١٤) . وفى حقيقة الأمر . . فقد كان كانتيلون حريصًا على أن يشير إلى كمية كبيرة من الذهب ، يمكن الاحتفاظ بها فى الدولة من خلال الطلب الكبير عليها (جزء ٢ ، فصل ٨) . ووفقًا لآراء كل من ديفيد هيوم وكانتيلون . . فإنه من الحقيقى بالنسبة للذهب أن الطلب يخلق العرض عليه .

ويشرح كانتيلون فكرة أن زيادة كمية النقود سيصاحبها بالضرورة انخفاض فى أسعار الفائدة مرة واحدة وإلى الأبد (١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ١٠) . وفيما إذا كان صحيحا أم لا . . فإنه يشير إلى أنه يعتمد على طبيعة القوى خلف التوسع النقدى . فلو كان هذا التوسع نتيجة لزيادة عرض النقود . . فإن الفكرة الرئيسية ستكون صحيحة ، أما لو كانت زيادة كمية النقود نتيجة لزيادة الطلب عليها ، ربما نتيجة لتحسن توقعات رجال الأعمال . . فإن سعر الفائدة سيكون مرتفعا وستعتمد الآثار الحقيقية لزيادة كمية النقود لهذا السبب بصورة أساسية على الطريقة التى تتحقق بها هذه الزيادة (فصل ٨ ، ١٠) . وفى الجزء الثالث . . نجد أن كانتيلون يوضح نفسه كعارض سلس للنقاط الدقيقة فى أسواق النقد الأجنبى ، ونظام المعدنين ، والبنوك ، دون أن يضيف أى نظرات ثاقبة أساسية .

وبصورة عامة . . فإنه على الرغم من أن كانتيلـون لم يخلق علم الاقتصاد بشكل أكثر من أى فرد آخر . . فمن الضرورى اعتـباره كأحد المؤسسين للتقاليد الكلاسيـكية فى النظرية النقدية ، والتى تعد دراسة ثورنتون عن « الائتمان الورقى فى بريطانيا لعام ١٨٠٢ » (٩٣٩) قمة إسهاماتها .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

يعد المقـال - الذى كتب قبل كتاب « ثـروة الأمم » بنصف قرن تقريـبًا - عملاً لأحد التجاريين ، الـذين اعتـقدوا أن العظمـة النسبية للدولة تعـتمد على احتياطياتـها من الذهب والفضة . ومـع ذلك . . فإن المقال يستـهل بافتتاحية مـن الجدل العبقرى (والتـى توغلت بعمق فى آفاق المستقبل ، « فالأرض هى المصدر أو المادة التى نستمد منها كل الثروة التى يتم إنتاجهـا . وعمل الرجال هو الشـكل الذى ينتجها : أمـا الثروة نفسها فـهى لاشىء سوى المحافظة ، والراحة ، ومباهج الحياة » . ولـم يقـدم الطبيعيون أو آدم سميث أى شىء أفضل من ذلك .

وبالرغم مـن افتتاحيته المبـهجة . . فإن المقال - بمعايـير عصره - يعتبر كـتابًا صعب التناول ، يتطـلـب جهدًا كثيرًا ليتم استـخدامه فى أحاديث الصالونات . وبالمـقارنة بأسلوب ميرابو الطلق والسهـل . . فإن نمط الكتاب مصقول وغير جذاب، وكنتيجـة لذلك ، فالكثير ادعى المعرفة به أكثر مـن قراءته . ومع ذلك . . فقد كان له تأثير كبيـر ، فقد كتب ميرابو إلى جان جاك روسو عام ١٧٦٧ أنه استمد آراءه عن السكان من كانتيلون . وفى الحقيقة . . فإن كتابه L'ami des Hommes والمؤرخ ١٧٥٦ وإن كان الـنشر عام ١٧٥٧ ، خطط أولا كتعليـق حر على أصول مقال كانتيـلون ، والتى كانت فى حوزة ميرابـو فى ذلك الوقت . ويوفر فريدريك هايك الدليل على انتحال الآراء المـتعمد . وقد اضطر ميرابو بعد نشر المقال أن يكتب كتابـه ، ولكن نظريته عن السكـان - إذا اعتبرناها نظرية - ظلـت إلى حد كبير مستعارة من كانتيلون (Fox Genovese ١٩٧٦ ، ١٤٥ f). ويبدو أن ميرابو لم يفهم كلاً من الريوع الثلاثة ولا التيار الدائرى ، مع ذلك .

كما أن فرانـسوا كيزناى علم أيـضًا بالمقال ؛ إذ إنه رجع إلـى كانتيلون فى مـقاله عن الحبـوب ، والذى ظهر فى دائرة المـعارف عام ١٧٥٧ ، فيما يتـعلق بتكون المـدن . ولكن

لانستطيع أن نعرف إلى أى مدى تأثر الجدول الاقتصادى بشكل مباشر ، بالريوع الثلاثة التى أشار إليها كانتيلون . ومع ذلك . . فلابد أن هذا التأثير كان تأثيراً ملحوظًا . وعلى الرغم من أن كيزناى حاول طمس خرافات كانتيلون من ذهن ميرابو . . إلا أنه حاول شرح مقاصد كانتيلون الحقيقية لصديقه . ومع أن الشكل الخاص للزجزاج الذى مثل محاولة للتوصل إلى توازن ساكن من خلال تحليل حركى ، هو بالطبع جهد كيزناى . . إلا أن المحتوى الاستاتيكى خلف ذلك ، على أية حال ، يبدو كتعديل لمشروع كانتيلون . وقد شعر فوكس وجينوفيز (١٩٧٦ ، ٢٧٣) أن معهما الحق فى القول بأن كيزناى أخذ التحليل الرسمى لكانتيلون كلية ، وينبغى أن نلاحظ فى هذا المجال أن الجدول الاقتصادى قدم أولاً للجمهور فى طبعة ١٧٥٩ L'ami des Hommes ، والتى كما ذكر من قبل خطط لها كتعليق على المقال .

والمدى الذى تعلم فيه آدم سيمث من كانتيلون يعد غير معروف ، فالإشارة الوحيدة لكانتيلون فى « ثروة الأمم » ربما لاتوضح قدر التأثير الحقيقى . وعلى أية حال . . فالشكر لابد وأن يتجه إلى المراجع فى كتابات ميرابو ، وكيزناى ، وسميث ؛ إذ إنه نتيجة لها . . فإن اسم كانتيلون لم يسمح من صفحات كتب تاريخ الفكر الاقتصادى (إشارات كثيرة موجودة فى هايك ١٩٣١ ب) . ومع ذلك . . فإن إدعاء وليم ستانلى جيفونز عام ١٨٨١ (١٩٠٥ ، ١٥٥ f) بأن المقال هو أول رسالة فى الاقتصاد ، وأنه أكثر من أى عمل فردى أخر هو مهد الاقتصاد السياسى ، يعتبر إعادة اكتشاف له .

واستثناء من هذا الحكم . . فقد وجهت إليه بعض الانتقادات ، فقد أنكر أوجست أونكن August Oncken (١٩٠٢ ، ٢٧٩) - مثلاً - أن يكون كانتيلون مؤسس العلم ؛ لأنه افتقد خلفية فى الفلسفة الأخلاقية . ويعكس معيار ضعفه الشخصى كواضع للنظرية الاقتصادية ، ولكنه فى رفضه اعتبار المقال كمنبع للعلم الجديد . . فإن مؤرخى الفكر الاقتصادى جنحوا دائمًا مع أونكن ، أكثر منهم من جيفونز .

وبعيدًا عن الادعاءات غير المجدية حول الأب المؤسس ، على أية حال . . فقد ساد رأى جيفونز المقدر لمساهمة كانتيلون ، وقد رتَّب آرثر مونرو (١٩٥١ ، ٢٤٦) المقال كأكثر الأعمال أهمية فى الاقتصاد قبل « ثروة الأمم » . أما جوزيف شومبيتر (١٩٥٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٣) . . فقد ذكر أن المقال هو « عمل عظيم وأداء لامع ، والذى يقف من نواحٍ كثيرة بلا

نظير لحوالى قرن كامل من الزمان » (أى قرن ، لأن ذلك يتضمن كلا من سسيث وريكاردو) . وعند جوزيف سبينجلر (١٩٥٤) . . فإن كانتيلون كان أول المعاصرين . وحديثا جدا أوضح مارك بلاو Mark Blaug ١٩٧٨ ، ٢١ أن المقال هو « أكثر الأعمال نظامًا ، وأكثرها صفاءً فى التفكير ، وفى نفس الوقت . . فإنه أكثرها أصالةً بالمقارنة بكل العبارات المتعلقة بالمبادىء الاقتصادية قبل ثروة الأمم » .

ملحق : إعادة صياغة رياضية لنظرية قيمة الأرض

يمكن صياغة نموذج كانتيلون الخاص بتخصيص الموارد رياضيًا ، بالطريقة التالية :

افترض أن عدد العمال هو W ، والأرض هى P ، وإنتاج الغذاء هو X_1 ، وإنتاج الصناعة التحويلية هو X_2 ، بينما تشير R_2 إلى استهلاك ملاك الأراضى من السلع المصنعة . وسيعتمد الطلب على العمال على الإنتاج وفقًا لـ :

$$W = a_{01} X_1 + a_{02} X_2, \qquad (١/٤)$$

حيث a_{01} هى المدخل الثابت للعمل لكل وحدة من الإنتاج ، ويستهلك الإنتاج الزراعى جزئيا بواسطة العمال ، وفقًا لاحتياجاتهم الغذائية ، بينما يتم استخدام المتبقى كمدخلات فى كل من الزراعة والصناعة ، استنادًا إلى مستويات الإنتاج فى كل منها .

$$X_1 = c_1 W + a_{11} X_1 + a_{12} X_2. \qquad (٢/٤)$$

ونفس الشىء حقيقى أيضًا للإنتاج الصناعى ، فيما عدا أن جزءًا منه يتم استهلاكه بواسطة ملاك الأراضى :

$$X_2 = c_2 W + a_{12} X_1 + a_{22} X_2 + R_2 \qquad (٣/٤)$$

ولما كانت الصناعة التحويلية لاتستخدم الأرض . . فإن احتياجات الأرض تعتمد على الإنتاج الزراعى :

$$B = bX_1. \qquad (٤/٤)$$

وهذا النظام من المعادلات الخطية يمكن حله بالنسبة لكل من W, X_1, X_2, R_2 بدلالة B ، وهنا . . فإن الأرض هى المتغير الخارجى الوحيد . ويعتمد هيكل الاقتصاد بالنسبة لعرض محدد من الأرض على المعاملات الفنية ، وقد أعطى كانتيلون اهتمامًا خاصا لأثر

العادات الاستهلاكية ، كما يتم التعبير عنها بواسطة c_1, c_2 ، كما يمكن تصميم أثر استهلاك ملاك الأراضى بطريقة مشابهة .

ولنموذج التخصيص هذا وجه مقابل فى نموذج السعر ، فالمنافسة تعمل على أن يكون معدل الأجر w مساويًا لاستهلاك الكفاف ، كما يتم تقديره بأسعار السوق p_1, p_2 :

$$w = c_1 p_1 + c_2 p_2. \qquad (٥/٤)$$

كما أن سعر الإنتاج الزراعى يتعادل مع تكلفته ، معبرًا عنها بالأجور ، والمواد الخام ، والريع ،

$$p_1 = a_{01} w + a_{11} p_1 + a_{21} p_2 + br. \qquad (٦/٤)$$

ونفس الشىء حقيقى بالنسبة للصناعة ، عدا أن نفقتها لاتتضمن أى ريع .

$$p_2 = a_{02} w + a_{12} p_1 + a_{22} p_2 \qquad (٧/٤)$$

وهذه معادلة خطية فى كل الأسعار ، ويمكن حلها بالطرق المألوفة للحصول على السعر النسبى .

$$\frac{p_2}{p_1} = \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{1 - c_2 a_{02} - a_{22}} \qquad (٨/٤)$$

حيث تتطلب حيوية النظام أن يكون المقام موجبًا . ومن الملاحظ أن الأسعار النسبية تعتمد فقط على المعاملات الفنية ؛ أى إن معدلات الأجور والريع عديمة التأثير .

ووفقًا لاقتراح كانتيلون . . فإن الأسعار النسبية تعكس احتياجات الأرض سواء المباشرة وغير المباشرة . ويمكن التأكد من صحة هذا الاقتراح على أساس نموذج التخصيص[١] . ويمكن تحديد التكلفة الإجمالية للصناع بافتراض أن استهلاك ملاك الأراضى تتم زيادته بقدر dR_2 ، وحساب الزيادة فى احتياجات الأرض dB . وبأخذ التفاضل للمعادلات ١/٤ إلى ٤/٤ . . فإننا نحصل على :

(٣) يقدم بريمس ١٩٧٨ حجة مستندة على البعدية .

$$\frac{dB}{dR,} = b \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{\Delta} \qquad (٩/٤)$$

حيث Δ عبارة عن محدد .

ويمكن الحصول على تكلفة الأرض الخاصة بالإنتاج الزراعى المقابلة بافتراض أنه بدلاً من الصناعة . . فإن ملاك الأراضى يستهلكون الغذاء فقط R_1 . ولهذا . . فإن المعادلة ٤/ ٢ ستقرأ إذًا :

$$X_1 = c_1 W_1 + a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + R_1, \qquad (١٠/٤)$$

بينما $R_2 = 0$ ، والنتيجة هى :

$$\frac{dB}{dR_1} = b \frac{1 - c_2 a_{02} - a_{22}}{\Delta} \qquad (١١/٤)$$

ولهذا . . فإن التكلفة النسبية للأرض للسلع المصنعة ستكون :

$$\frac{\frac{dB}{dR_2}}{\frac{dB}{dR_1}} = \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{1 - c_2 a_{02} - a_{22}} = \frac{p_2}{p_1} \qquad (١٢/٤)$$

والتى تساوى السعر النسبى فى المعادلة ٤/ ٨ . ولو كانت الصناعة لاتستخدم الأرض . . فإن الاحتياجات المباشرة من الأرض - كما هو الأمر فى حالتنا هذه - لاتأثير لها على نسبة السعر ، وأن الاحتياجات غير المباشرة هى كل ما فى الأمر . ويمكن أيضًا تفسير المعادلة ٤/ ١٢ على أنها معدل الإحلال الحدى للسلعة .

٥

فرانسوا كيزناى Fracois Quesnay

فى حدود عشر سنوات مـن نشر مقال كانتيلون . . أصبح الحديـث عن التيار الدائرى للدخل ، والمحـاسبة القوميـة ، والمدخلات والمخرجات هو حـديث المنتديات وقـتئذ . ومع تدهور سلطـة لويس الخامس عشر . . كانت فى بـاريس مجموعة من المثقفـين المصلحين ، الذين أطلقوا علـى أنفسهم اسم الاقتصاديين . وقد ذكر أحـدهم - ويدعى آبى بودو Abbe Baudeau - أن الاقتصاديين الحقيـقيين يمكن تعرفهم بسهولة ، إذ إنهـم يقرون بسيد واحد هو الدكتور كيزناى ، وبمبـدأ واحد هو الفلسفة الريفية ، والتحليـل الاقتصادى ، ويعترفون برسالة واحدة هى الطبـيعية ، ومعادلة واحدة هى الجدول الاقتصادى ، ويسـتخدمون لغتهم الخاصة مثل العلماء فى الصين القديمة . وبعد الرسالة الكلاسيكية . . فإن معاصريهم أطلقوا على هذه المجموعة اسم الطبيعيين ، واستمدت كل الأفكار الرئيسية لهذه المدرسة من أستاذها فرانسوا كيزناى ، الذى يعد أحد الشخوص الأصيلة فى تاريخ الاقتصاد .

حياته

ولد فرانسوا كـيزناى عام ١٦٩٤ فى قـرية ميرى Merix والتى تبعد خمـسة عشر ميلا غرب فيرساى ؛ حيث كان أبوه فلاحًا وصاحب محل[١] . وقد أتى أسلافه من نورماندى ، مثل جون ماينارد كينـز ، وقد أدى التشابه بين اسميهما إلى الظن بوجـود علاقة أسرية فيما

(١) يعتمد هذا الجزء إلى حد كبير على مقالة السيرة ، بواسطة جاكلين هيخت ، فى سوفى ١٩٥٨ .

بينهما ، ولـكن يبدو أن هذا غير حقيقـى . وقد كان فرانسوا كيزناى الابن الـثامن من بين ثلاثة عشر طفلاً ، وتلقى التعليم الابتدائى فقط ، ولكنه كان قارئًا نهمًا .

وعندما بلغ السابعة عشرة ، قرر كيزنـاى أن يتعلم مهنة الجراحة . وعلى أية حال . . ففى الوقـت الذى وصل فيه إلى دراسـة النزيف . . وجد أن التـدريب الذى تلقاه لـم يكن مرضيًا . فـذهب إلى باريـس وبدأ فى تعـلم مهنـة الحفر . وكجـزء من تدريبـه زار بعض العيادات الـطبية وحضر بعض المـقررات الطبية ، وفى الـوقت نفسه درس التشريـح والعلوم الطبيـعية والفلسفة . وبـحلول عام ١٧١٦ . . أنهى كيـزناى تدريبه ليس فقـط فى الحفر ، ولكن أيضًا كجراح .

وفى عام ١٧١٧ . . تزوج كيزناى بنت أحد تجار العطارة فى باريس . وفى نفس السنة نجح فى الامتحانات كجراح ، وفتح عيادة فى Mantes على نهر السين جنوب باريس ، وقد توفيت زوجته بعد عشر سنوات ، ولم يتزوج كيزناى بعدها .

وقد اتسعت شهرة كيزناى بالتدريج ، وفى عام ١٧٣٥ . . استدعى إلى باريس كطبيب لعلاج دوق فيلروى Duke Villeroy . وفى هذا الوقت كان الجراحون لايسمح لهم بمزاولة الطب ، وكانت مكانـتهم أدنى بكثير . وعندما أصبـح كيزناى سكرتيرا للجمعـية الفرنسية للجراحـين ، فقد حارب بشدة لـلقضاء على هـذا التمييز . وفـى النهاية . . تقـدم لدراسة الدكتوراه فى الطب ، والتى حصل عليها عام ١٧٤٤ ، وأصبح عضوًا فى الأكاديمية الفرنسية للعلوم ، وزميلاً فى الجمعية الملكية فى لندن .

وفـى عام ١٧٤٩ . . عين كـيزنـاى كطـبيـب خاص لـمدام دى بومـبادور Mme de Pompadour ، وهى العشيقة المثقفة والقوية للويس الخامس عشر . ومنذ ذلك الوقت . . فقد عاش فى قـصر فرساى فى حجرة صغيرة ، فـى مكان لايبعد كثيرا عـن المركيز . وقد كانت له مكانة محترمة ، وأصبح أحد أربعة مستشارين طبيين للملك ، ويقال إنه انقذ الابن البكر للـملك . كما طور كيزنـاى اهتماماته الثقـافية ، فقد كان قريبًا لمجـموعة حول دائرة المعـارف ، والتـى أدت إلى وجـود صلـة بيـنه وبـين بعـض الأفراد مـثل D'Alembert, Buffon, Diderot, Helvetius, Condillac ، وقد كتب أيضًا عديـدًا من المقالات لدائرة المعارف ، من ضمنها المقال المعنون « بـالمزارعين » وآخر عن « الغلال » . كما تعرف أيضًا الأدب الاقتصادى ، ومن ضمنـه مقال كانتيلون المـنشور عام ١٧٥٥ ، والذى كان لـه تأثير واضح على تفكيره .

وقد بدأت أفكار كيزناى فى جذب مجموعة من المريدين . ونتيجة لخصائص الطبيعيين - والتى تم شرحها بوضوح بواسطة بودو - فإنهم كانوا أول « مدرسة » فى الاقتصاد ، وقد اضطر أعداؤهم - وقد كانوا كثيرين - إلى أن يذهبوا بعيدًا ، وأن ينعتوهم بلقب «طائفة» ، والآن يمكنهم أن يطلقوا عليه « المعلم الروحى » . وبالنسبة لوحدة المذهب . . فإن القليلين فقط هم الذين كان بوسعهم التوصل إلى مثل هذه المدرسة ، وربما كان الماركسيون الأوائل قريبين من ذلك . ومن وجهة نظر الاكتشاف العلمى . . فإن هذا أمر محظوظ ، فالاقتصاديون الأكفاء لايأتون دائمًا فى صورة مدارس .

وأول المريدين ، وأهمهم كان المركيز ميرابو Victor de Riqueti, Marquis de Mirabeau من (١٧١٥) إلى ١٧٨٩ ، وهو المؤلف الشهير لكتاب L'ami des Hommes وأب الجدل الثورى . أما بول بيير Paul Pierre ، وهو مؤلف L'ordre Naturel et Essentiel des Societies Politiques (١٧٦٧) ، فقد كان مهما بقدر كاف لمحاكاته الساخرة بواسطة فيريدناندو جاليانى (Kaplan ١٩٧٩ ، ٧١) ولهجائه بواسطة فولتير . وقد حرر بيير صامويل دى بونت - والذى أطلق عليه دى نيمور - نسبة إلى الحى الذى مثله فى الجمعية التشريعية ، جزئين من المقالات المجمعة التى أصبحت رسالة كلاسيكية ودستورًا للحزب وللجماعة Ephemerides du Citoyen[1] .

وقد كان فنسن دى جورناى وآن روبرت جاك تيرجو من المتصلين بهذه المجموعة عن قرب ، كما كان آدم سميث أحد الزوار فى فرساى . وقد احتفظ الطبيعيون بحماس تبشيرى ، ولكن فى واقع الأمر . . فقد أضافوا القليل إلى أفكار كيزناى ، وبعد السنوات المنتجة فى ستينيات القرن الثامن عشر ، اتجهت أهمية الحركة نحو الانخفاض .

ووسط هذه الأنواء العاتية ، والتساؤلات ، والأكاذيب فى بلاط لويس الخامس عشر . . فإن كيزناى كان لابد أن يكون قطبًا من الهدوء ، والأمانة ، والحصافة . وقد أصبح كيزناى ميسورًا نتيجة للهدايا التى حصل عليها من مدام بومبادور أساسًا ، واستطاع أن يشترى ضيعة . وفى أواخر أيامه انتقل اهتمامه من الاقتصاد إلى الرياضة ، وادعى أنه توصل إلى حل لمشكلات التقسيم الثلاثى للزاوية ، وتربيع الدائرة ؛ الأمر الذى أخجل

(١) وقد كان صديقًا لجيفرسون ، وهاجر أيام حكم نابوليون إلى الولايات المتحدة ، حيث أسس ابنه مطحنًا للبودرة ، والذى أصبح المؤسسة التى لاتزال تحمل اسمه حتى اليوم .

حتى مؤيديه . وبعد تولى لويس السادس عشر لحقه الخزى ، وكان عليه أن يترك القصر . وقد توفى بعد فترة قصيرة من ذلك التاريخ ، عام ١٧٧٤ .

أعماله

كانت الكتابات المبكرة لكيزناى بصورة طبيعية فى الموضوعات الطبية ، مثل : النزيف ، والحمى ، والغرغرينا . أما مقاله الأول فى الاقتصاد . . فكان عن المزارعين فى دائرة المعارف ، والذى ظهر عام ١٧٥٦ ، عندما كان فى الثانية والستين من العمر . وقد تم جمع إسهاماته فى الاقتصاد والفلسفة بواسطة أوجست أونكن عام ١٨٨٨ ، ولاتزال هذه الطبعة هى المصدر الرئيسى . أما الكتابات الأخرى . . فتوجد فى سوفى Sauvy عام ١٧٥٨ . والترجمات الإنجليزية للقطع المهمة ، تم نشرها بواسطة رونالد ميك Ronald Meek عام (١٩٦٢) ، والذى وفَّر أيضًا تعليقًا مدروسًا .

ويعد الجدول الاقتصادى ، وهو القطعة المركزية فى تحليل الفيزيوقراط ، الصفحة الوحيدة الأكثر شهرة فى تاريخ الاقتصاد . فمن بين كل الصفحات المشهورة تعد هذه الصفحة غامضة جدًا ، وربما كان ذلك سبب شهرتها . وقد تحقق هذا الجدول نتيجة لمحاولات كيزناى تحويل ميرابو لصفه عام ١٧٥٧ .

ويبدو أن كيزناى حاول أيضًا استخدام الجدول لإقناع الملك بأفكاره الإصلاحية ؛ فقد كان الوقت مناسبًا لهذه الإصلاحات ؛ إذ كانت الجيوش الفرنسية قد هزمت هزيمة قاسية بواسطة فردريك الثانى ، كما عانت التجارة الخارجية كثيرًا من الحرب البحرية ، وكسدت الصناعة ، كما كانت الزراعة فى وضع سىء هى الأخرى ، أما الحكومة فكانت مرة أخرى على حافة الإفلاس . ويقال إن كيزناى - مؤيدًا ببومبادور - وضع خطة لجذب اهتمام الملك استغلالاً لتبرمه . ولكى يسلى عنه . . فقد وضع محلاً ممتازًا للطباعة فى القصر ؛ حيث كان الملك يسلى نفسه بإعداد الحروف للطباعة . ويحكى أنهم أعطوه الجدول كمسودة ، ويقال إن الملك أصيب بالملل ، قبل أن يضع حروف نصف الجدول .

ويوضح كوزينكى وميك عام ١٩٧٢ الحقائق المتاحة عن الطبعات الأولى للجدول . فالمسودة الأولى تكونت من ثلاث صفحات مكتوبة بخط يد كيزناى ، ربما ابتداء من عام ١٧٥٨ . أما الطبعة الثانية فكانت جزءًا من المادة التى تم نشرها فى كتاب كيزناى سنة

١٨٩٤ . وقد تمت إعادة اكتشاف نسخة من الطبعة الثالثة ، والتى يحتمل أن تكون قد نشرت عام ١٧٥٩ ، بواسطة مارجريت كوزنكى فى الستينيات من هذا القرن فى إحدى مكتبات الولايات المتحدة ، التى أنشأتها عائلة دى بونت . وقد بدأ الجمهور فى تعرف الجدول فى طبعة عام ١٧٥٩ ، بواسطة ميرابو ، فى كتاب L'ami des hommes ، وفى الطبعات التالية تعرض الجدول لعديد من التعديلات . وقد طور كيزناى الجدول بمجموعة من الملاحظات التفسيرية ، ومجموعة من مبادىء السياسة الاقتصادية . وهكذا . . فإن الجدول والملاحظات ومبادىء السياسة تشكل الأسباب الرئيسية وراء الشهرة التى حظى بها كيزناى .

الجدول الاقتصادى كتيار دائرى

من المؤكد جدًا أن الجدول الاقتصادى - والذى تم اشتقاقه من كانتيلون - هو عبارة عن جدول للمدخلات والمخرجات للاقتصاد كما يبدو ، عندما يتم تخصيص الموارد بكفاءة . وقد استهدف هذا الجدول أن يستخدم كإطار مرجعى لتحليل السياسة بالقدر ، الذى يمكنه توضيح آثار مختلف الإجراءات والتغييرات فى البيانات ، باعتبارها انحرافات عن الجدول الرئيسى . وقد شرح كيزناى هذا فى خطاب إلى ميرابو كالتالى : « لقد حاولت إنشاء الجدول الأساسى للنظام الاقتصادى ، بهدف توضيح الإنفاق والإنتاج بالشكل الذى يمكن فهمه بسهولة ، لأغراض تكوين رأى واضح عن التنظيم وعدم التنظيم الذى يمكن أن تزاولهما الحكومة » (ميك ١٩٦٢ ، ١٠٨) .

ويمكن فهم شكل النموذج بسهولة إذا تم عرضه كشكل للتيار الدائرى ، والذى سيتطابق مع الشرح الذى قام به كيزناى ، وأطلق عليه المعادلة باستثناء أن الأسهم سيتم تركيبها فى صورة مثلث . فهناك ثلاث طبقات : الطبقة المنتجة ، والطبقة العقيمة ، وطبقة ملاك الأراضى ، متضمنة الحكومة ، والجيش ، والكنيسة . وهناك صناعتان هما الزراعة التى توظف الطبقة المنتجة ، والصناعة التى تعطى توظفًا للطبقة العقيمة . وتمتلك طبقة ملاك الأراضى الأرض ، والتى تؤجرها للمزارعين كمنظمين زراعيين ، ويتم إنفاق دخل الريع جزئيًا على السلع الزراعية ، وجزئيًا على السلع المصنعة .

وتنتج الطبقة المنتجة - والتى تتكون من المنظمين الزراعيين والعمال المؤجرين - كلاً من الغذاء والمواد الأولية ، والتى يتم استخدام جزء منها داخل الزراعة نفسها ، بينما يتم بيع

الباقى لملاك الأراضى ولقطاع الصناعة التحويلية . ومن الناحية الأخرى . . فإن الزراعة تشترى السلع المصنعة ، وتدفع الريع إلى ملاك الأراضى .

وأخيراً . . فإن قطاع الصناعة التحويلية يشترى الغذاء والمواد الأولية من الزراعة ؛ ويبيع السلع المصنعة لكل من الزراعة وملاك الأراضى . ولايوضح الجدول كيف تحصل الصناعة على احتياجاتها من السلع المصنعة ، ويبدو أنها تحصل عليها من الخارج بالمبادلة بفائض الغذاء .

ويوضح شكل (٥/١) تدفقات المدفوعات فى هذا النظام ، حيث يشير كل سهم إلى ١٠٠٠ وحدة نقدية ، والنموذج فى حالة توازن ؛ بمعنى أن المقبوضات تتعادل مع المدفوعات لكل قطاع .

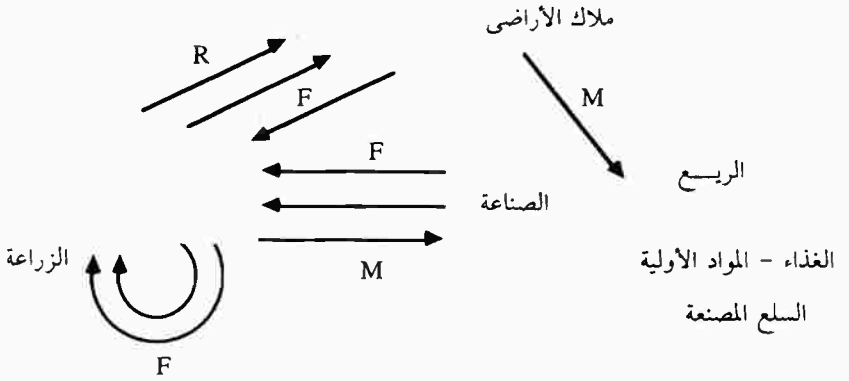

شكل (٥/١) : تدفقات المدفوعات ، والنموذج فى حالة توازن .

وقد حاول كيزناى - خاصة مع عدم رضائه بالمواصفات المجردة لهذا النموذج - أن يقدر الأحجام المعقولة والعلاقات ، وبهذا الشكل . . فإنه امتد بالتحليل بنفس طريقة وليم بتى فى كتابه « الحساب السياسى » ، وهذا يجعله كما قال شومبيتر (١٩٥٤ ، ٢٠٩ f) الاقتصادى القياسى للقرن الثامن عشر .

الجدول الاقتصادى كجدول للمدخلات والمخرجات

من الطبيعى للاقتصادى المعاصر أن يحول شكل التيار الدائرى إلى جدول للمدخلات

والمخرجات . ووجهة النظر هذه تم اقتراحها بواسطة فيليبس (١٩٥٥) ، ولكن ميك (١٩٦٠) ومايتال (١٩٧٢) أشارا إلى أن نموذجًا مغلقًا للمدخلات والمخرجات - كما استخدم بواسطة فيليبس - لايقترب من تفكير كيزناى ، والمطلوب هو نظام مفتوح تكون فيه الأرض موردًا خارجيًا ، وطلب ملاك الأراضى هو طلب نهائى .

ومثل هذا النموذج مثل جدول (٥/١) . وقد عامل الطبيعيون العمال - بنفس الطريقة التى عاملهم بها كانتيلون - كطبقة تحافظ على عددها من خلال عملية التكاثر عند أجور الكفاف . وفى النموذج المحدد . . فإن السكان يمكن وصفهم على أنهم « صناعة » مثل الزراعة والصناعة ، وقد أعطينا مثالاً على ذلك فى الملحق الخاص بالفصل الخاص بكانتيلون . وفى جدول (٥/١) - كما هو الحال بالنسبة لشكل (٥/١) - فإن العمال يتم دمجهم فى القطاع الذين يتوظفون فيه .

جدول (٥-١) : نموذج مغلق للمدخلات والمخرجات .

الإنتاج	المدخل			المقبوضات
	الزراعة	الصناعة	الطلب النهائى	
الزراعة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
الصناعة	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
الأرض (الريع)	٢٠٠٠	٠		٢٠٠٠
التكلفة	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

والسطر الأول فى الجدول (٥/١) يوضح الكيفية ، التى يتم بها تخصيص إجمالى الإنتاج الزراعى ، الذى يعادل خمسة آلاف وحدة للزراعة نفسها ، ولقطاع الصناعة ، ولاستهلاك ملاك الأراضى . أما الخط الثانى . . فيوضح نفس المعلومات للإنتاج الصناعى (والصفر تم شرحه فى الجزء السابق) ، أما الخط الثالث . . فيوضح أن ملاك الأراضى يتسلمون مدفوعات الريع من الزراعة بما يعادل ألفين . وهكذا يبدو أن الأرض فى هذا

الجدول كالمورد النـهائى الوحيد . والدخل النـاتج منها - أى الريع - يتطـابق مع « الناتج الصافـى » ؛ بمعنى أنه يـزيد على تكالـيف إعادة الإنتاج (والـتى تعادل الصـفر) . وكل العوامل الأخرى تكسب فقط ما يكفى لإعادة إنتـاج نفسها ؛ أى إن ما تكسبه يمثل إجمالى الدخل ، وليس صافى الدخل . وقد كان لهذا المبـدأ الخاص بالناتج الصافى أهمية أساسية بالنسبة للفلسفة الطبيعية .

وقد ذهبت أغراض كـيزناى أبعد من ذلك العرض الإحصـائى ؛ إذ إنه أراد أن يشرح المفردات المخـتلفة فى الجـدول ، وبالتالى هـيكل الاقتـصاد ، من ناحيـة المعاملات الفـنية والسلوكية التى تم تضمينها .

وباستخدام أدوات التحليل المعاصرة . . فإن ذلك يمـكن إعادة كتابته فى السطور الثلاثة التالية :

$$X_1 = a_{01} X_1 + (a_{02} + a_{12}) X_2 + k_1 R \qquad (١/٥)$$

$$X_2 = a_{21} X_1 + k_2 R \qquad (٢/٥)$$

$$B = b X_1 \qquad (٣/٥)$$

حيث نجد للمعاملات التالية المعنى التالى والقيم التالية :

$a_{01} = 0.4$ احتياجات العمال من الغذاء لكل وحدة من الإنتاج الزراعى ،

$a_{02} = 0.5$ احتياجات العمال من الغذاء لكل وحدة من إنتاج السلع المصنعة ،

$a_{12} = 0.5$ مدخلات المواد الأولية اللازمة لكل وحدة من إنتاج السلع المصنعة ،

$a_{21} = 0.5$ مدخلات السلع المصنعة لكل وحدة من إنتاج الغذاء ،

$k_1 = 0.5$ استهلاك ملاك الأراضى من الغذاء لكل وحدة من الريع ،

$k_2 = 0.5$ استهلاك ملاك الأراضى من السلع المصنعة لكل وحدة من الريع ،

$b = 1$ الأرض اللازمة لكل وحدة من الإنتاج الزراعى .

وهذا النموذج يمكـن حله بسهولة لتحديد هيـكل الاقتصاد ، بالنسبة لمساحـة معينة من الأرض ، فلو كانت الأرض .$B = 5.000$ . . فإن النتيجة ستكون :

$X_1 = 5{,}000$ $X_2 = 2.000$ $R = 2000,$

كما فى شكل التيار الدائرى .

وبتغيير المعلمات المناسبة للنموذج . . فإنه يمكننا تحديد نتائج التغييرات المختلفة فى البيانات وفى السياسات ، وقد كانت هذه هى التطبيقات التى كان فى ذهن كيزناى .

الجدول الاقتصادى كزجزاج

لسوء الحظ . . فإن كيزناى لم يمتلك الأدوات الرياضية الكافية لحل هذه المعادلات بشكل مباشر ، ولهذا . . . اضطر إلى إتباع طرق دائرية ، وقد اعتقد أنه وجد ذلك فى الزجزاج . وقد كان شكل الزجزاج الذى قدمه كيزناى مماثلاً لكثير من المناقشات الصعبة التى دخل فيها كارل ماركس . وعلينا أن نعذره فى ذلك كجهد قامت به هذه العقلية الأصيلة والحساسة لمواجهة المشكلات ، والتى كان حلها أكبر من التدريب المتناثر الذى تسلح به . فأساليب التحليل دون النظرة الفاحصة ستؤدى إلى العمل الشاق (وربما إلى رسالات للدكتوراه) ، ولكن فى نفس الوقت . . فإن النظرة الفاحصة دون الأساليب الفنية سوف تدفع إلى الإحباط .

ويوضح شكل (٢/٥) الزجزاج كما استخدمه ميرابو ؛ حيث يشرح ما يحدث فى سنة معينة ، ففى بداية السنة يكون لدى ملاك الأراضى ريع السنة السابقة والذى يعادل ألفين ، والذين ينفقون نصفه على الغذاء ونصفه على المنتجات الصناعية . ولكل وحدة من المبيعات . . فإن المزارعين يدفعون وحدة من الريع ؛ أى إن فى الفترة الأولى سهم الريع المعادل لألف ، يتجه أفقيًا إلى عمود ملاك الأراضى . ولكل وحدة من المبيعات . . فإن الزراعة تشترى نصف وحدة من المنتجات الصناعية ، ولكن فى الفترة التالية ، وهذا يتمثل فى السهم المتجه إلى أسفل من الزراعة إلى الصناعة . ومن الناحية الأخرى . . فإن القطاع الصناعى يحتاج نصف وحدة من الغذاء لكل وحدة من الإنتاج ، ولكن بفجوة زمنية تعادل فترة واحدة ، وهذا يوضحه السهم المتجه إلى أسفل من اليمين إلى الشمال . وبهذا الشكل . . يتقدم الزجزاج ، حيث تصبح الكميات متناقصة تدريجيا . ولكل عمود يحصل المرء على الدخل السنوى ، أو الإنفاق ، كمجموع لمتوالية هندسية .

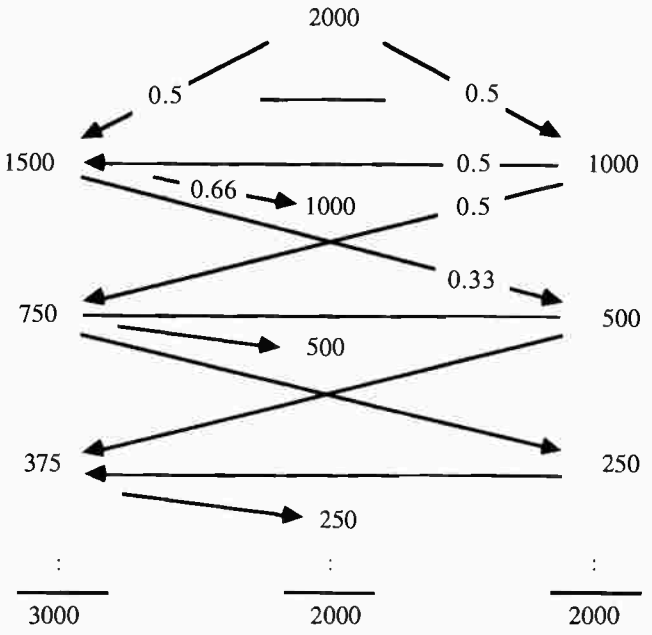

شكل (٥/ ٢) : زجزاج ميرابو .

ويعانى هذا الشرح من أوجه قصور واضحة مع ذلك .

فقبل كل شىء . . ليس من الواضح ماذا يحـدث للنصف الآخر من متحصلات الإنتاج الصناعى ، فيبدو أنها « فقدت » . ومن الناحية الأخرى . . فإن الزراعة تبدو كما لو أنفقت أكثر مما تحـصل عليه ، وأن إجمالـى إنتاجها هو ألفين فـقط . ويمكن معالجة هـذا النقص بإضافة سهـم أفقى من الصناعة إلى الزراعـة ، يوضح مدفوعات مقابل المـواد الأولية ، كما يوضـحه شكل (٥/ ٣) . وفى نفس الوقت . . فإن مـدفوعات الريع هى الآن ثلثـا إجمالى المتحصـلات للزراعة لكل من الـغذاء والمواد الأولية . وبالمـثل . . فإن طلب الزراعة لـلسلع المصنعة ، يعتمد على الإنتاج الكلى بنسبة الـثلث . وكنتيجة لهذه التعديلات . . فإن نتيجة الزجزاج تتطابق مع جدول المدخلات والمخرجـات وشكل التيار الدائرى (ولكن مرة أخرى لم يتم توضيح الاستهلاك الذاتى فى قطاع الزراعة) .

ولهذا . . فإن فكرة الزجـزاج هى فكرة واضحة إلى حد كبير ؛ حيـث تتكون من حل لمشكلات المضاعـف فى حالة السكون المقارن ، باستـخدام تحليل الفترة الدينامـيكية وبشرح الأحداث فى « جولات » متتالية . وباستخدام تحلـيل المضاعف الكينزى الأولى فإن هذه تعد

أداة عملية ، وفى نموذج كيزناى الأكثر تعقيـدًا . . فإن الحيلة لم تنفع (وحتى على حد قول بول صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ٥ ، فصل ٣٤٣) لم يكن حتى بوسعها أن تنجح) . ومع ذلك . . فإن الأداة التى استخدمها كيزناى لتحـليل السكون المقارن لتغيرات السياسة ، مثل تحرير صادرات الغـلال أو الضرائب . وعلى عكس ما وعد به كيـزناى . . اتضح أنها صعبة جـدًا فى الاستخدام ، ولم تظهـر نظرية فى السيـاسة الاقتصادية أكثر إقـناعًا ، وبعد ظهور « ثـروة الأمم » لم يحاول أى من الاقـتصاديين أن يستـخدم تحليل كـيزناى ، أو أن يجرى تحسينات عليه .

رأس المال

يجرد التلخيص السابق للجـدول الاقتصادى من رأس المال . وفى الحقيقة . . فإن رأس المال يلعـب دورًا رئيسيًا فى تفـكير كيزناى . فمـن هذه الناحية . . نجـد أن رأس المال يمثل تقدمًا واضحًا على كانتيلون ، ومن ناحية أخرى . . فإنه قد مهد الطريق إلى كل من تيرجو وآدم سميث ؛ فإنتاجية الزراعة بالنسبة لكيزناى ، هى أساسًا مسألة تعتمد على ما إذا كانت معدة بكمية ملائمة من رأس المال ، والتى ينـبغى أن يتم تراكمها بواسطة الادخار ، فالمزارع المثالـى هو منظم يـستخدم طرقًا كثـيفة فى رأس المال ، والـنموذج هو المحراث الـذى يجره الحصان (كيزناى ١٨٨٨ ، ١٥٩ - ١٩٢) .

ويتكون رأس المال من « المقدمات الأصلية » ، الـتى تتلاءم بشكل مبسط مع رأس المال الثابت ، « ومقدمات سنوية » تتمثل أساسًا فى المخزون . وفى الجدول نجد أن الزراعة تحتاج إلى مقـدمات سنويـة ، تعادل ألفـين ، وتحتاج الصـناعة إلى ألـف ، وهذه المقدمـات يتم استبدالها من الإنتاج الجارى . والمقدمات الأصليـة للزراعة تعادل عشرة آلاف يتحتم استبدال العشر مـنها سنويا . وبالـلغة الفنية الحديـثة . . فإن كيزناى تصـور أن الجدول هو جدول ديناميكى لنظام المدخلات والمخرجات ، يـتضمن معاملات لرأس المال . وعلى أية حال . . فإن مشكلة الفائدة ، والانتظار ، والاختلاف فى الكثافة الرأسمالية كانت أبعد بكثير من أن يتم حلها بشـكل مرضٍ . وبإدخال عنصر أولى آخر للإنتـاج بالإضافة إلى الأرض . . فإن هذه الظواهر كانت ستصير غير متفقة مع نـظرية قيمة الأرض . وقد بقيت هذه المشكلة حتى قـام صـديق كيزناى ، وهوتيـرجو ، بالتخلى عـــن افتراض ثبات مـعاملات رأس المال ، وبهذا . . فقد فتح الطريق إلى التحليل المباشر عن التراكم الرأسمالى .

مبادىء السياسة

أضاف كيزناى إلى الجدول ثلاثين مبدأ عامًا للحكومة الاقتصادية لمملكة زراعية . ومن وجهة نظر تاريخ علم الاقتصاد . . فإن هذه المبادىء الأربعة لها أهمية خاصة .

المبدأ الثالث : أن الملك والامة ينبغى أن يؤمنا بحقيقة أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة ، وأن الزراعة هى التى تسبب زيادة الثروة (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٢). ويتم التعبير عن نفس المبدأ أيضًا فى الملاحظات التفسيرية للجدول : « كل شىء غير مفيد للزراعة سيضر بالأمة والدولة ، وكل شىء يشجع الزراعة سيكون مربحًا للأمة والدولة » (١٦٠) . وبتأكيد أكثر . . فإن الصالح العام يتم تعريفه لصالح المنظمين الزراعيين ؛ خاصة المزارع الكبيرة ، والتى يعتبرها كيزناى أكثر كفاءة من صغار المزارعين .

ويبدو أن هذه الفكرة لها جذور مختلفة . فأولاً : يمكن أن نلاحظ أن كيزناى أتى من عائلة زراعية ، وأنه أصبح هو نفسه فيما بعد مالكًا للأراضى . وثانيًا : نجد أن السياسات التجارية لكولبرت قد تحيزت لصالح الصناعة على حساب الزراعة ، والتى عانت كثيرًا من الإهمال . وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، حدث رد فعل لصالح الزراعة . وقد كان ذلك فى وقت روسو ، وحركة الدعوة للعودة إلى الطبيعة وموضة المراعى .

أما الأمر الثالث : فإن الجدول الاقتصادى يشير إلى الأرض ، كما لو كانت عنصر الإنتاج النهائى الوحيد ، ويمكن اختصار المدخلات الأخرى إلى الأرض ؛ فالأرض تبدو كعنصر الإنتاج الوحيد ، بمعنى أن عائدها يفوق التكاليف (والتى تعادل الصفر) ؛ بينما كافة العناصر الأخرى هى عقيمة بمعنى أنها لاتكسب إلا ما تكلفه . وقد كانت هذه إحدى الحالات التى بدأ فيها التحليل النظرى ، وكأنه يعطى تأييدًا كبيرًا للسياسات المحددة .

وفى حقيقة الأمر . . فإن هذا لم يتحقق، فالطريقة التى ظهرت بها الأرض فى الجدول، كما لو كانت عنصر الإنتاج النهائى ، لاينتج عنها بالضرورة أن الزراعة أكثر أهمية بالنسبة للثروة القومية من الصناعة أو أى شىء أخر . وبالتحديد . . فإن التحسينات الفنية فى الصناعة كانت لها فى إطار الجدول ، نفس التأثير على الناتج الحقيقى ، كالتحسن فى الزراعة . ولهذا . . فإن الجدول - كأداة تحليلية - لايوفر تأييدًا لاهتمام الطبيعيين بالزراعة ، بغض النظر عن أهمية الإصلاح الزراعى المطلوب فى ذلك الوقت لأسباب أخرى .

المبدأ الخامس : « أن الضرائب ينبغى أن تفرض مباشرة على الناتج الصافى لملكية الأراضى ، وليس على أجور الأفراد ، ولا على المنتج ؛ إذ إن ذلك سيؤدى إلى زيادة تكاليف التجميع ، والتشغيل والإضرار بالتجارة ، وتدمير جزء من الثروة سنويا . (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٢) . وبعبارة أخرى . . فإن كل الضرائب المتعددة فى ذلك الوقت ينبغى أن تجمع كلها فى ضريبة واحدة على الريوع .

ومع هذا المبدأ . . فإن كيزناى أحيا فكرة بيير بواسجلبرت وسيباستيان دى فوبان ، مارشال فرنسا . ولكن . . بدلاً من أن يبنى هذه الفكرة على التفكير البديهى فقط . . فإنه استقاها بذكاء متقد من التحليل الاقتصادى ؛ فبغض النظر عن الكيفية التى يتم بها فرض أى كمية من الضرائب . . فإن الجدول قد أوضح أنها ستقع فى النهاية على ملاك الأراضى . ومن الواضح ، أنه إذا كان العمال والمنظمون - تحت ضغوط المنافسة - سينتهون دائمًا بتغطية احتياجات الكفاف ، فلن تكون هناك وسيلة فعالة لفرض الضرائب عليهم .

ويمكن الاعتراض على أنه فى إطار الجدول . . فإن بعض الضرائب الأخرى لايمكن أن تكون أفضل من ضريبة واحدة على الريع ، وبنفس المنطق فإنها لم تكن أقل سوءًا . وعند هذه النقطة . . فإن كيزناى استعان بوضوح بالاعتبارات خارج نطاق الجدول ، وبصورة أساسية تجميع التكاليف والخسائر التى تنتج من التشوهات السعرية . وقد بقيت فكرة أن الضرائب على الأرض تصغر التشوهات السعرية ، فكرة حية خلال القرن التاسع عشر .

المبدأ الأساسى السابع : « إن مجموع الإيراد ينبغى أن يأتى مرة أخرى إلى التيار السنوى ، وأن يدور دورته بالكامل ، ولاينبغى أن يستخدم فى تكوين ثروات نقدية ، أو على الأقل . . فإن ذلك الجزء الذى يسحب منه ، لابد وأن يتم تعويضه بأجزاء أخرى تأتى إلى التداول » (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٣) . وإلا . . فإن الإنتاج ، والأرباح ، والتوظف ، والاستهلاك ، وإيرادات المالية العامة سوف تنخفض .

وبوسعنا هنا أن نسمع صدى التجارية ، ولكن هذا المبدأ الأساسى أيضًا يسبق الأفكار الكلاسيكية فى الاحتمالات الخطيرة (على الرغم من أنها مؤقتة) والمتعلقة بالاكتناز ، واهتمام مالتس بقضية الطلب الفعال وأفكار جون مايناردكينز .

المبدأ الأساسى الخامس والعشرون : « إن الحرية الكاملة للتجارة ينبغى المحافظة عليها ؛ إذ إن سياسة التجارة الداخلية والخارجية الأكثر فاعلية ، والأكثر صحة ، والأكثر

ربحية للأمة والدولة ، تُتضمن فى الحرية الكاملة للمنافسة » (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٧) . وقد تم تلخيص هذا فى الشعار : « دعه يعمل ، دعه يمر » ، والتوصل إلى الجزء الأول ، وفقًا لأونكن ، بواسطة المركيز آرجنسون ، بينما تمت إضافة الجزء الثانى بواسطة دى جورناى ، وكليهما من أسلاف الطبيعيين ، ولكن مصطلحات مماثلة وجدت أيضًا فى بواسجلبرت . ومع هذا المبدأ الأساسى . . فإن الطبيعيين اعتبروا أنفسهم من الأنصار المتشددين للحرية الاقتصادية .

مكانته فى تاريخ الفكر الاقتصادى

تتراوح التقديرات الخاصة بإسهامات كيزناى فى الاقتصاد من ما يقرب من مالانهاية إلى ما يقرب من الصفر ، فبالنسبة للطبيعيين . . نجد أن كلمات أستاذهم كانت مقدسة . فميرابو ، وهو رجل مفوه ، اعتبر الجدول الاقتصادى مع النقود والطباعة أحد أعظم ثلاثة اكتشافات عرفتها البشرية . أما بالنسبة لأعدائه من أمثال فولتير وجاليانى . . فإن كيزناى كان دائمًا مثارا للسخرية .

وفى حين حاول معارضوه أن يثيروا السخرية من كيزناى . . فإنهم لم يقوموا بأي مجهود لفهم رسالته . وأدهى من ذلك . . فإن مريديه وجدوا صعوبة فى فهم الجدول ، وكان تأثيره المباشر ضئيلا لهذا السبب . ولابد أن الجدول كان له تأثير محدد على آدم سميث ، والذى عرف الطبيعيين واحترمهم ، ولكن فى « ثروة الأمم » فإنه ينتقد فقط مذهبهم الخاص بأن قطاع الزراعة هو القطاع المنتج الوحيد ، دون أن يستخدم الأدوات التحليلية التى استخدموها . والاقتصادى الوحيد فى القرن التاسع عشر الذى أخذ الجدول بمحمل الجد كان كارل ماركس . فالنسبة له - والذى انشغل فى مشكلات مماثلة لقطاعين - كانت هذه هى التى ألهمته ، وفى كتاب نظريات « فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ - ١٠ ، ١٩٦٣ ، جزءا ، ٣٣٤) ، وصف هذا المفهوم « بأنه مفهوم مثير للإعجاب للغاية ، وأنه أكثر الأشياء ، التى يعد الاقتصاد السياسى مسئولا عنها » .

ولو كان للطبيعيين نفوذ ، فإنه لم يكن من خلال نظريتهم الاقتصادية ، ولكن من خلال تزعمهم لمبدأ « دعه يعمل » ، وللدور الرئيسى للزراعة . . فقد أسهموا فى عملية التحرير المؤقتة لتجارة الغلال فى فرنسا منذ ١٧٦٤ حتى ١٧٧٠ ، ثم مرة أخرى ولفترة

قصيرة تحت تيرجو ، كما أن الطبيعيين أبقوا أيضًا على شبكة موسعة من العلاقات الدولية . وقد دعت كاترين الثانية مرسيير دى لاريفيير إلى بلاط سانت بطرسبرج . كما قام مارجريف كارل فريدريش وآخرون بنشر المذهب الفيزيوقراطى فى ألمانيا ، بينما نشط إيزاك أيزلين فى بازل ، وظهرت فى برن جمعية اقتصادية ، نادت بأهمية الابتكار الزراعى ، وتبنت مسابقة فى المقال ، فاز فيها ميرابو بدرجة فخرية .

والاختلاف فى آراء الاقتصاديين المعاصرين حول جدول كيزناى ليس أقل من الاختلاف الذى حدث بين معاصريه ، ويتفق كل من ألكيسندر جراى (١٩٦٣ ، ٩٣) وبول صامويلسون (١٩٦٦ ، ٨٦ ، ٥ : ٣٥٦) على أن الجدول هو مجرد هامش فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، ويصفه جراى بأنه « تبسيط مخل جدًا » . ومن الناحية الأخرى . . فإن شومبيتر اعتبر كيزناى كعملاق « ينبغى أن ينظر إليه كل الاقتصاديين على أنه أحد العمالقة العظام لعلمهم » ، كما أنه أضاف أنه لم يعرف أى فرد يخالفه فى ذلك (١٩٥٤ ، ٢٢٣) . أما واسيلى ليونتييف . . فقد قدم جدوله للمدخلات والمخرجات كمحاولة لتوفير التنفيذ التطبيقى للجدول الاقتصادى (١٩٥١ ، ٩) .

ويمكن أن يشرح الاختلاف أساسًا بحقيقة أن كيزناى حاول تحريك علم الاقتصاد على طريق مختلف ، عن ذلك الذى أخذه من خلال الاتجاه السائد فى الاقتصاد ؛ إذ وجدنا أن نظرية كانتيلون عن القيمة وفرت أساس التحليل الاقتصادى ، كما أن آدم سميث حدده فى هذا المكان (على الأقل) لمدة قرنين من الزمان . أما كيزناى - من الناحية الأخرى - فقد طور نموذج كانتيلون المتعدد القطاعات ، دون أن يستخدم نظرية القيمة كأساس . وكنتيجة لذلك . . فإن الجدول ترك فى النهاية فى طريق مسدود فى تاريخ العلم ، ولم تنجح جهود ماركس فى دمج كلا الاتجاهين مع بعضهما .

وقد بقى إلى ليون فالراس محاولة إعادة توحيد نموذج صريح للتيار الدائرى ونظرية القيمة ، كما أنها بقيت لحسابات الدخل القومى لتوفر إطارًا محاسبيًا . وقد كان كيزناى سابقًا لعصره بقرن كامل على الأقل . وبمعنى محدد . . فإن هذا يعنى الإخفاق العلمى ، والذى عبر عنه صامويلسون . وبمعنى آخر . . فإن تصميمه لأول نموذج هيكلى صريح لاقتصاد متعدد القطاعات مع تقديرات تطبيقية للمعلمات المناسبة يعد إسهامًا لامعًا .

النقود : بزوغ التقاليد الكلاسيكية

ركز ريتشارد كانتيلون - مؤسس المدرسة الكلاسيكية فى النظرية النقدية - اهتمامه على النقود السلعية . ولكن حتى قبل كتابة كانتيلون للمقال . . فإن جون لو بدأ فى نشر رسالته عن النقود الورقية ، وقد تركت مصيبته آثارًا لاتمحى على النظرية النقدية . ففى منتصف القرن الثامن عشر ، أضاف ديفيد هيوم أجزاء هيكلية مهمة بتحليله للحياد الطويل الأجل للنقود ، وبعدم حيادها فى الأجل القصير ، وتوزيعها الأوتوماتيكى على المستوى الدولى . وبعد ذلك بفترة قصيرة . . فإن التجربة السويدية فى استخدام النقود الورقية ، دفعت نيكلاس كريستيرنن إلى مايمكن أن يبدو أنه أول صياغة متكاملة لنظرية الكمية فى الأسعار ، وفى مبدأ تعادل القوة الشرائية .

ولهذا السبب . . فإنه بينما كان آدم سميث يكتب « ثروة الأمم » فإن المبدأ الرئيسى للتقاليد النقدية الكلاسيكية كان يتم صقله ، سواء بالنسبة للنقود السلعية أو للنقود الورقية . وأصبح تتابع الأحداث من الاضطراب النقدى إلى التوازن النهائى واضحًا على الأقل فى مجمله . وبالنسبة للنقود الورقية . . فإن التوازن النهائى تمت رؤيته على أنه يتضمن نظرية الكمية فى الأسعار وتعادل القوة الشرائية .

جون لو John Law

جون لو من لورستين (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، وبالرغم من كونه تجاريًا ، فإنه أصبح قطبًا بارزًا فى النظرية النقدية الكلاسيكية من زاويتين هامتين : الأولى لكونه أول من حدد

دورًا اقتصاديًا هامًا للنقود الورقية ، وثانيًا لأنه وفر مثالاً دراماتيكيًا للمآسى التى يمكن أن تنجم من الفشل ، الذى يمكن أن يتحقق من عدم الفهم الصحيح لهذا الدور .

وقد كان لو ابنًا لأحد رجال البنوك المشهورين فى إدنبره ، وله صلات أرستقراطية . وقد درس الاقتصاد والأمور المالية ، ولكن دون أن يذهب إلى أية جامعة . وفى عام ١٦٦٤ حدثت له كارثة ؛ حيث حكم عليه بالإعدام نتيجة لقتله أحد أعدائه فى صراع بينهما ، ولهذا اضطر إلى المعيشة خارج البلاد والسفر بكثرة (وقد عفى عنه فى عام ١٧١٧) . وقد عاش مع زوجة رجل آخر ، كان يقدمها على أنها زوجته ، وأنجبت له أولاده . كما كان قارئًا نهمًا فى الأمور الاقتصادية ، ورجلاً بهيجًا لديه قدرة كبيرة على الإقناع .

وقد أنشأ لو عديدًا من المشروعات البنكية ، التى حاول من خلالها أن يكسب ثقة الأمراء والحكومات فى استكلندا وفرنسا وسافوى . وكانت القاعدة الأساسية أفكارا تجارية وهى أن الثروة ، والرخاء ، والقوة الخاصة بالبلد تعتمد على عرض النقود فيها ، وهذا يعنى أنه كان نقديًا حقيقيًا (فى حين أن « النقديين » المعاصرين عكس ذلك تمامًا) . وقد كانت نقطة لو المحددة هى أن النقود يمكن أن تصنع من الورق ، كما يتم صنعها من الذهب أو الفضة ، ولهذا فإنه يمثل ما يمكن أن نطلق عليه « التجارية الورقية » . وقد تمثل عمله الرئيسى المنشور عام ١٧٠٥ فى Money and Trade Considered with a Proposal for Supplying the Nation with Money ، كما أن أعماله المجمعة تم تحريرها بواسطة هارسن Harsin ، ونشرها فى ثلاثة مجلدات عام ١٩٣٤ .

ويمكن تلخيص حجة لو الأساسية كما يلى : نقطة البدء هى نظرية كمية الإنتاج الحقيقى : « فالتجارة الداخلية تعتمد على النقود وأى زيادة فى كميتها ستؤدى إلى توظيف عدد أكبر من الأفراد ، بدلاً عن كمية قليلة ، وهذا يعنى أن الكم المحدود من النقود سيؤدى إلى تشغيل عدد من الأفراد مناسب لهذا الكم » (لو ١٧٥٠ ، ٢٠) . وفى هذه الصياغة الخام . . فإن هذا القول يفترض أن الأسعار وأن سرعة تداول النقود ثابتة ؛ الأمر الذى لايعطى تقديرًا كاملاً لتفكير لو ، ولكن عدم الدقة هى أمر محدود[1] . ويكسب الاقتصاد من زيادة التوظف بالرغم من أن صاحب العمل قد يقاسى بعض الخسائر (٢٣) ، وهى حجة شائعة بالنسبة لبناء الأهرامات .

(١) وفقًا لفاينر (١٩٣٧ ، f ٣٧) ، أثار وليام بوتر فى عام ١٦٥٠ أن الإنتاج ينمو حتى بسرعة أكبر من النقود ؛ نظرًا لأن سرعة تداول النقود تتزايد .

ويمكن زيادة عرض النقـود بواسطة تخفيض قيمة العملـة ، أو زيادة العرض منها ، أو منع صادرات الـذهب ، أو تنظيم الـتجارة الخارجية ، ولكـن « استخدام البنـوك هو أفضل طريقـة يمكن استخدامـها لزيادة كمية الـنقود » (لو ١٧٥٠ ، ٦٤) . ولاينبغى أن تـعتمد النقـود على الفضة والـذهب نظرًا لأن ذلك يـعنى : (١) خضوع المـعادن النفيسـة لمخاطرة تخفيض قيمة العملة ، (٢) أن قيمـتها تتقلب مع العرض والطلب (f ١١٤) . وهذا يعنى أن لو - وهو رسول العملة المدارة - ينادى بأن النقـود الورقية إذا تمت إدارتها بشكل مناسب يمكن أن يكون لها قيمة أكثر ثباتًا من النقود السـلعية ، وقد ظلت هذه الحجة الرئيسية للنقود الورقية حتى الـيوم . ويضيف لو أن الأوراق البنكيـة لها ميزة من ناحية تكـاليف المعاملات والتخزين .

ومن الواضح - على أية حال - أن الأوراق النقديـة إذا أسيء إدارتها . . فإنها ستكون أقل ثباتًا من النقود السلعية . ولكن ما نوع الإدارة الذى يقترحه لو ؟ الحل الذى تقدم به هو النقود الورقية التى يتم تغطيتها بالأرض (لو ١٧٥٠ ، f ١٥٧) ، وينبغى أن يتم إصدارها بلجـنة مصرفية مـن خلال عمل قروض رهن عـند أسعار الفائـدة الجارية ؛ حيث تسـتخدم الأرض كضمـان ، وأيضًا من خلال تملك الأرض . وفـى غضون أربعة أشهـر . . فإن أية نقود أخرى ستتوقف عن كـونها وسيلة للتعامل . وقد أكد لو لقرائـه أن هذه النقود الورقية ستكون لها جـميع المزايا الخاصة بالنقود الفـضية وستتغاضى عن مساوئهـا ؛ نظرًا لأن قيمة الأرض هى أكثر الـقيم ثباتًا . وبصـورة خاصة . . فإن الكميـة الموجودة بالتداول سـتتعدل تلقائيًا مع الطلب عليها ، كما أن قيمتها ستكون ثابتة نتيجة لذلك (f ١٦٦) .

وهنا يمكن أن نجد الخطأ الرئيسى الذى وقع فـيه لو ؛ ففى ظل نظام الذهب . . سنجد أن عرض النقود يتم ربطه بكمية عينيـة ، مثلا ، خمسة وثلاثون دولار يمكن الحصول عليها مقابل أوقـية واحدة من الذهب . ففى ظـل مشروع لو من الناحيـة الأخرى . . فإن عرض النقود يتم ربـطه بقيمة اسمية ، فمبلـغ ألف دولار ، مثلاً ، يمكن الحصول عليهـا بما قيمته ألف دولار من الأرض ، عند أسعار الأرض الجارية . وهذا يعنى أنه لاتوجد قيود فعالة على عرض النـقود ، فعندمـا تتجه أسعـار الأرض نحو الارتفاع . . فـإن عرض النقود المحـتمل سيتزايد بنفـس النسبة ؛ مما يؤدى إلى زيادة تالية فى أسـعار الأرض . . . وهكذا . والعامل الحاسم لنظام النقد الورقى هذا ، هو سعر الفائدة الذى ستكون البنوك مستعدة للإقراض به ؛

فإذا كان هذا السعر منخفضًا . . فإن عرض النقود والأسعار سوف يتزايد دون حدود ، أما إذا كان السعر مرتفعًا فسيكون هناك كساد ، وهذا يعنى أن النقود التى تتم تغطيتها بالأرض لا توفر أية فرامل على الإطلاق[٢] .

ولم تسفر المشروعات المبكرة للو عن شيء ، ولكن الخطأ الرئيسى فى نظريته النقدية لم يتم تعرفه ؛ فقد أعطته فرنسا الفرصة لكى يجرب على نطاق واسع . ولكن عندما توفى لويس الرابع عشر عام ١٧١٥ . . كانت فرنسا فى حالة يرثى لها ، وكانت الحكومة مفلسة ، والاقتصاد يعانى من الكساد . وفى هذه الحالة . . فإن القائم على العرش فيليب دى أورليز والذى كان يحكم لصالح لويس الخامس عشر ، اتجه إلى لو ؛ فقد كان مثل والدى الطفل المريض الذين اتجهوا بعد أن يئسوا من الأطباء الحقيقيين ، إلى وضع كل آمالهم فى أحد الدجالين .

وقد بدأ لو فى عام ١٧١٦ بإنشاء البنك العام[٣] . وبالرغم من أن الوصى على العرش كان أحد المساهمين ، فإنه كان أول بنك خاص ، ينغمس فى الأعمال التقليدية للبنوك . وفى السنة التالية ، نظم لو أيضًا مؤسسة كولونيالية سميت شركة لويزيانا والغرب ، والتى كان يطلق عليها شركة المسيسيبى ، وقد تملكت أكثر من نصف مساحة ما نعرفه الآن عن الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء ألاسكا ، كما أنها تملكت أيضًا الاحتكارات المحلية المزدهرة ، وتوسعت بشكل سريع فى أفريقيا وفى الشرق .

وفى عام ١٧١٩ عندما تم تأميم البنك كبنك رويال ، تم ضمه إلى شركة المسيسيبى ، وأصبحت هناك شركة كبرى Conglomerate كان لها حق فرض الضرائب العقارية ، وإصدار معظم النقود من الحكومة ، وبدأ الاقتصاد فى الازدهار . وقد أصبح لو عام ١٧٢٠ كاثوليكيا على الأقل من الناحية الرسمية ، ووزيرا للمالية ، ووصف نفسه فيما بعد كأقوى شخص غير متوج شاهدته أوروبا فى تاريخها . وفى نفس السنة انهار نظام لو ، وفى ديسمبر كان عليه أن يغادر فرنسا ، وقد عاش أيامه الأخيرة كفقير مغامر فى فينسيا ، محاولاً تبرير نظامه . فما مصدر الخطأ إذًا ؟

---

(٢) عاد نفس الخطأ الأساسى للظهور بعد ذلك فى صورة « مبدأ الأوراق الحقيقية » ، ووفقًا له (على الأقل فى محتواه الخام) فإن النقود تنظم نفسها ، إذا تم إصدارها فى أوراق يمكن خصمها استنادًا إلى السلع الحقيقية.

(٣) السجلات الموثقة للأحداث التى تلت ذلك ، يمكن أن نجدها فى هاملتون ١٩٣٦ ولوثى ١٩٦١ .

من البداية - ووفقا لمفهوم لو - فإن البنك كان عدوانيًا فى إصدار الأوراق النقدية ، ولكن كانت هناك حاجة اقتصادية لهذه الأوراق ، كما كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل بالكامل إلى الفضة . ثم اضطلعت شركة المسيسيبى فى عملية تحويل كبيرة للدين الحكومى بشراء الالتزامات بأوراقها النقدية ، وبهذا الشكل . . فإنها قد حولت الدين العام إلى نقود . وفى الوقت نفسه تحقق تطور فى الرواج المضاربى فى أسهم المسيسيبى ، والتى عمت كل أوروبا (وكانت فقاعة البحر الجنوبى المقابل البريطانى لها) . وقد ساعد البنك على تضخيم هذه الفقاعة ، بإعطاء قروض هامشية إلى المضاربين بضمان أسهمه ، واتجهت أسعار الأسهم إلى أن ترتفع حوالى خمسين مرة فى سنتين ، وبدا أن كل شىء يسير على مايرام حتى ربيع ١٧٢٠ ، عندما أعلن البنك عائدًا ضئيلاً من وجهة نظر المضاربين ، واتجهت أسعار الأسهم إلى القمة . ولمنع انخفاض آخر . . عرض لو شراء أسهم البنك ذاته بسعر تسعة آلاف جنيه ، مما أدى إلى تحويل هذه الأسهم إلى نقود بشكل ضخم جدا ، وبدأت الأسعار السلعية فى الارتفاع ، متضاعفة كل سنة تقريبًا . وأدى التوسع النقدى إلى التضخم ، كما أدت كافة المحاولات التى بذلت لوقف عملية التحول إلى النقود ، إلى الإصابة بالرعب . وبحلول شهر أكتوبر . . كانت الأوراق البنكية عديمة القيمة ، وكانت هذه أول أزمة مالية دفعت أوروبا كلها فى دوامتها .

لم يكن جون لو غشاشًا ، كما كان يوصف دائمًا ، كما أنه لم يكن عبقريًا كما حاول شومبيتر أن يسميه . فقد كان مغامرًا اقتنص الفرصة لتحقيق الميزة المحتملة للنقود الورقية ، دون أن يكون لديه الفهم الاقتصادى ؛ بحيث يجعل هذه النظرة الثاقبة مفيدة . ومع ذلك . . فقد كانت لتجربته المهلكة أثار دائمة على علم الاقتصاد ؛ خاصة إذ نتج عنها درسان أساسيان : الأول هو أن الآثار المحفزة للتوسع النقدى على الإنتاج والتوظف ، والتى كانت مهمة جدًا للتجاريين ، هى آثار مؤقتة ، وأن ما تبقى بعد ذلك فى النهاية هو التضخم . ولم ينس الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك هذا الدرس . وقد اتجه هذا الدرس نحو التلاشى لفترة قصيرة بعد كينز ، عندما اعتقد بعض الاقتصاديين المحترمين « أن تضخمًا قليلاً سيساعد دائمًا » . ولكن أولئك الذين تذكروا جون لو لم يكونوا فى حاجة إلى «النقدية» ؛ لكى يتذكروا الخطأ الكامل فى هذه العبارة . أما الدرس الثانى . . فإن تجربة لو أوضحت أن السندات وأوراق البنكنوت لاتشكل بديلاً كاملاً للنقود ؛ فقد افترض لو أن تبادل السندات مقابل أوراق البنكنوت لن يؤدى إلى تغير رئيسى سوى تخفيض عبء

الضرائب الحكومية ؛ نـظرًا لأنها ستترك إجمالى الأصول المالية دون تـغيير . واستنادًا إلى هذا الفرض . . انغمس لو فى عمليات السوق المفتوحة على نطاق واسع . وأوضحت النتيجة أن النقود تختلف أسـاسًا عن الديون ، وأن عمليات السوق المفتوحة يمكـن أن يترتب عليها تضخم . وبصورة عـامة . . فإن جون لو هو مثال للاقتصادى ، الـذى وفَّر أجزاء مهمة من مبنى العلم ، بالتحديد نتيجة للأخطاء التى وقع فيها .

ديفيد هيوم David Hume

ينتمـى ديفيد هيوم إلـى تاريخ الفلسفـة أكثر من انتمائـه لتاريخ الاقتصـاد . وربما تعد نظرتـه الثاقبة فـى الفلسفة الأخـلاقية كعلـم تطبيقـى عن الإنسان فى بيـئته الاجتمـاعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، استنادًا إلى التجربة الـتاريخية أكثر إسهاماته أهمية ، على الرغم من أنها لم تكن محددة . وأكثر إسهاماته تحديدا للتحليل الاقتصادى ، كانت عند مرتبة أقل نسبيا . وكانت معرفة هيوم عن الأمور الاقتـصادية أقل من معاصريه وأسلافه ، كما أنه لم يكن مقروءاً فى الاقتصاد بشكل كبير . وقد كانت عـقليته أفضل بكثير فى تحليل المشكلات الكيفية ، أكثر من قدرتها على تحليـل المشكلات الكمية ، ومع ذلك . . فقد بدأ هيوم خطًا تحليليًا فى الفكر ، أصبح جزءًا مهمًا فى الاتجاه السائد فى الاقتصاد .

ولد ديـفيد هيوم فى إدنـبره فى ٢٦ ابريل ١٧١١ ، وهو الطـفل الثالث لأحد الـنبلاء الريفيين ، فى ظروف رغدة (وفى سيرته انظر : موزنر ١٩٥٤) . وقد توفى والده مبكرًا ، وكان على والدته أن تنشىء أطفالها على الدخل المحدود لضيعة العائلة . وقد تعلم أولاً فى الداخل ، ثم ذهب إلى جامعة إدنبره عندما بلـغ الثانية عشرة ، لمدة سنتين أو ثلاث لدراسة الكلاسيكيات ، دون أن يحصل على درجة علمـية . وقد تقرر له أن يصبح محاميًا ، ولكنه بعد حوالى ثلاث سنـوات من الجهود غير المركزة . . قرر أن يبحث عـن شهرته ككاتب ، وكعالم ، وكـدارس ، وكفيلسوف ، وقد صاحـب الصراع الشديد والخلاق الـذى تبع ذلك ببعـض الأزمات العصبيـة . وبعـد تجربـة قصيرة ومحبـطة فـى أحـــد مكاتب التـجار فى بريستول . . ذهب هيوم إلى فرنسا ؛ حيث استطاع أن يكتب أخيرًا رسالة فى طبيعة النفس البشرية (نشرت عامى ١٧٣٩ - ١٧٤٠) . وبالرغم من أن كتابه الأول شهد له بأنه أعظم كتاب له ، فإن تقبله لدى الناس كان مخيبًا لـلآمال ، ولـكن مقالاته فى الأخلاق والسياسة (المنشـورة فـى ١٧٤١ - ١٧٤٧) صـادفـت هوى أفضل للـذوق الشعبى ، وكانـت أكثر

نجاحًا ، وإن لم توفر له الدخل الكافى لمعيشته كأستاذ . ومع فشل جهوده للحصول على الأستاذية فى جامعة إدنبره . . حسم هيوم أوضاعه المالية ، ووسَّع أيضًا من تجربته ، بعمله كمرافق وكمدرس للمركيز أناديل ، الذى كان مفتونًا بعمله كسكرتير للواء جميس سينكلير ، خلال غزوه الغريب للساحل الفرنسى ، وفى بعثاته إلى فيينا وتورينو . ثم حاول هيوم بعد ذلك - ودون نجاح أيضًا - أن يحصل على الأستاذية فى جامعة جلاسجو . وبعد ذلك بدأت أعمال هيوم فى الظهور فى تتابع سريع ، فقد نشر كتابه « أحاديث فى السياسة » (نشرت عام ١٧٥٢) ، والذى حقق نجاحًا مباشرًا . أما « تاريخ إنجلترا » (المنشور عام ١٧٥٤ إلى ١٧٦٢) استطاع بوسويل أن يصفه « كأعظم كاتب فى بريطانيا » ، وهكذا نجد أن هيوم تمكن من تحقيق أحلامه .

وفى ١٧٥٢ ، عينته كلية الحقوقيين فى إدنبره أمينًا لمكتبتها ، ومع أنها لم توفر له دخلا كبيرًا . . إلا أنها أتاحت له مكتبة كبيرة . وفى ١٧٦٣ ، عمل كسكرتير للسفارة البريطانية فى باريس ، وأصبح ناجحًا بدرجة ملحوظة فى المنتديات الفكرية ، ليس فقط مع الفلاسفة ، ولكن أيضًا مع سيدات المجتمع . وعند عودته إلى لندن فى ١٧٦٦ ، اصطحب معه جان جاك روسو ، ولكن جهوده فى الحصول على ملجأ لصديقه المتقلب المزاج أثارت عديدًا من الاتهامات المريرة . وفى ١٧٦٩ ، بعد سنتين كوكيل فى وزارة الخارجية ، استقر هيوم أخيرًا فى إدنبره ، حيث توفى ، بعد معاناته لفترة طويلة من الاضطرابات المعوية عام ١٧٧٦ . وقد اعتبره صديقه آدم سميث كأكثر الناس اقترابا من فكرة الإنسان العاقل والفاضل ، بالقدر الذى يسمح به الضعف الإنسانى .

وتوجد الإسهامات المحددة لهيوم فى تاريخ الاقتصاد فى « أحاديثه السياسية » المنشورة عام ١٨٧٥ ، والتى تتضمن مقالات مهمة عن النقود ، والفائدة ، وميزان التجارة ، وهذه يمكن أن توصف تحت العناوين الخاصة بالحياد طويل الأجل للنقود ، وعدم حياد النقود فى الأجل القصير ، وميكانيكية تدفق المعدن . وقد تم تجميع كتابات هيوم الاقتصادية عام ١٩٥٥ .

الحياد طويل الأجل للنقود

كان لدى الاقتصاديين فى عهد ديفيد هيوم فهم معقول للطبيعة المزدوجة للعملات الذهبية ، كقطع مكلفة من المعدن من ناحية ، وكوسيط للتداول من ناحية أخرى . وقد

عرفوا - لقرون عديدة - أن قيمة هذه العملات ستتحدد فى المقام الأخير بتكلفة إنتاجها ، وأن كميتها تتحدد داخليا بالعرض والطلب . كما أنهم فهموا أيضًا أن اكتشافات الذهب - من خلال تخفيض تكاليف إنتاج الذهب - ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار . وقد تيقنوا - بالإضافة إلى ذلك - أن أى زيادة فى كمية النقود سيصاحبها بالتالى تضخم ، وإن لم يكن بالضرورة بنفس النسبة .

ولم يضف هيوم شيئًا لهذا الكم من المعرفة المتراكمة ، بل ربما أنه قد قلل منه . فمعرفته بالأمور المالية كانت محدودة بالمقارنة بخبراء مثل كانتيلون ، كما أن قدراته الثقافية كانت أكثر فاعلية فى تحديد الحجج الخاصة بما اعتبره الأساس الرئيسى ، أكثر من تطوير خطوط جديدة للتحليل . وبهذا الشكل . . فإن تأثيره فى مجال النظرية النقدية تمثل أساسًا فى دوره كمبسط .

والتبسيط الأساسى الذى تقدم به ، تمثل فى أن الجوانب السلعية للنقود يتم إسقاطها فى الخلفية . وقد تمت معاملة العرض كما لو كان متغيرًا خارجيًا ، أما الطلب فقد ترك فى حوزة المتعاملين ، ووظيفة النقود الوحيدة أنها أداة للتداول . وقد كتب هيوم « أن النقود ليست أحد موضوعات التجارة ، ولكنها إذا - أردنا الدقة اللفظية - مجرد أداة اتفق الناس على استخدامها لتسهيل عملية تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى » (١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . وللنقود « قيمة وهمية أساسًا » تنتج من « اتفاق واقتناع الناس » ، وليس من تكلفة إنتاجها (٣٢١) .

ونتيجة لذلك . . أصبحت النقود محايدة ؛ بمعنى أن أى تغير فى كميتها لن يؤثر على أى شىء إلا على مستوى الأسعار ، وأن هذا التأثير نسبى . وفى اقتصاد مغلق . . فإنه « من الواضح أن زيادة أو تخفيض كمية النقود لن تكون لها نتائج ؛ إذ إن أسعار السلع تتناسب دائمًا مع وفرة النقود » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . « وعندما تتوفر العملة بكثرة . . فلن تكون لها آثار جيدة أو سيئة أكثر من حدوث تغيير فى حسابات التجار ، مثل الانتقال من كتابة الأرقام بالحروف العربية ، التى تتطلب أرقاما قليلة ، إلى الكتابة الرومانية التى تتطلب أرقاما كثيرة » (٣١٢) .

وقد أثار هذا أحد ألغاز النظرية النقدية بصورة مباشرة ؛ فإذا كانت النقود محايدة حقا . . فإنه ليس بوسعها المساهمة فى ثروة الاقتصاد . ومع ذلك . . فقد كان من المقبول

أن التبادل النقـدى أفضل كثيراً من المقايضـة كقاعدة عامة ، وقد تخلى هـيوم فعلا عن هذه المشكلـة باستخدام الحجة الـتى استخدمها جـون ستيوارت ميل وسـلسلة طويلة مـن الكتاب المعاصريـن ، على سبيل الاستـعارة ؛ فالنقود ، كمـا قال : « لاتشكل عجلـة من عجلات التجارة : وإنما هى عبارة عن الزيت الذى يستخدم فى تسهيل حركة العجلات وجعلها أسهل وأكثر راحة » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . وأدت المناقشة التى تلت وظيفة التشحيم هذه إلى بعض الاقتراحات حول تكاليف المعاملات (١٣٥ f) .

ويمكن أن تكون العملة الـذهبية مفيدة فى اقتصاد مفتوح كمخزن لـلقيمة ؛ حيث يمكن استخدامها لدفـع أجور الجنود المرتزقة ، والحروب الأجنبية ومساعـدة الحلفاء ، وفى هذا فإن أى تجارى سيتفق مع هـذا الرأى . ويوضح هيوم شكوكه حول فائدة النـقود الورقية ؛ لأنها تقلل كمـية الذهب الذى يمكن أن تجذبه ، أو أن تـستحوذ عليه الدولة . وهـذا الضرر يمكن تخفيضه - كما فكر هيوم - إذا احتفظ البنـك باحتياطى يساوى مائة فى المائة من الذهب ، مقابل إصداراته من أوراق البنكوت .

فإذا كان هيوم قد تـصور أن العملة الورقية الخالـصة يمكن توفيرها دون تكلـفة بواسطة الحكومة . . فـإن هذا التحليل سـيشكل تقدمًا جلـيًا ، يضيف إلى الحالة الـتقليدية المتـعلقة بالنقـود الـسلعية ، الحالة المتمثلـة فى النقود الورقية ، ولكن هيوم لـم يفعل . وبدلاً عن ذلك . . فقد عـالج هيوم النقود الـسلعية ، كما لـو كانت نقودا ورقية ، ولـهذا . . كانت مساهمته مـتناقضة . فمن الناحية الإيجـابية . . نجد أنه قد وفر بعض الهيـاكل الأساسية لما أصبح يعرف بنظرية النقود الورقية . أما من الناحية السلبية . . فقد تمثلت فى زيادة الغموض فيما يتعلق بالفرق بين النقـود السلعيـة والنقـود الورقية ، وبالتالى بدأ تاريخ طويل من سوء الفهم ، أضر بالنظرية والسياسة النقدية حتى القرن العشرين .

عدم حياد النقود فى الأجل القصير

كانت الفكرة المتعلقة بأن الآثار الحقيقية للـنقود أقوى بكثير فى الأجل القصير منها فى الأجل الطويل ، مقبولة بصورة عامة فى عصـر هيوم . وفى تحليل هيوم . . فإن هذه النظرة الثاقبة ازداد ثقـلها . بمبدأ أن للنقود آثارًا قـوية على الإنتاج والتوظف فى الأجـل القصير ، وليس فى الأجل الـطويل . ففى الأجل الطويل . . فـإن الأثر الكامل سيستنـزف نفسه فى

زيادات محايدة للأسعار (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣١١ - ٣١٥ ، ٣٢٠ - ٣٢٢) . ومع هذا المبدأ فإن هيوم وفر أحد العلامات الرئيسية للاتجاه السائد فى الاقتصاد الكلى .

وتنتج الآثار قصيرة الأجل للنقود - كما أشار هيوم - من القصور الذاتى فى الأسعار ، فالتغييرات فى كمية النقود « لاتصاحبها فورًا تغييرات نسبية فى أسعار السلع ؛ إذ إن هناك دائمًا فترة قبل أن يتم تصحيح الأمور إلى الوضع الجديد . وهذه الفترة ضارة للصناعة ، عندما يتناقص الذهب والفضة ، بينما تكون مفيدة لها عندما تتزايد هذه المعادن » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣١٥) . وقد اعتقد هيوم أن هذه الفترة كانت طويلة فعليًا ، لتستمر بوضوح لعدة سنوات (٣١٤) . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أبعد من الاعتقاد بأن السياسة النقدية غير فعالة أيضًا فى الأجل القصير .

وقد أرسى هيوم بعض « دعائم الاقتصاد الجزئى » بإيضاح الآثار قصيرة الأجل على الإنتاج . والعنصر الرئيسى ، هو أثر التوزيع بالقدر ، الذى تتركز به النقود الإضافية أولاً فى أيدى عدد قليل من التجار ؛ فهذه العملية وتوزيعها المتدرج سيؤدى إلى تحفيز الصناعة . وهناك عنصر آخر يتمثل فى الفكرة المتعلقة بأن زيادات الأسعار الناتجة عن الانخفاضات ، التى تتحقق فى المخزون ، وأن الزيادات فى الأجور سوف تتم نتيجة للزيادة فى التوظف ، وهذه الأفكار لم يتابعها هيوم بالتفصيل ، ولم يتوغل فيها بالطبع ، أكثر من كانتيلون . ولكنها تشير على أية حال إلى أن المخزون - سواء من السلع أو من العمال المعطلين - هو الذى سيوفر ميكانيكية الانتقال الرئيسية من النقود إلى الأسعار .

ميكانيكية تدفق العملة المعدنية

يعد الوصف الدقيق لرصيد الذهب ، الذى ينتظم تلقائيًا ، من خلال ميكانيكة تدفق العملة المعدنية أحد إسهامات هيوم ، الأكثر شيوعا فى النظرية النقدية (١٨٧٥ ، ١ : ٣٣٠ - ٣٣٦) . افترض هيوم أن أربعة أخماس رصيد العملة الذهبية للدولة دمرت بشكل مفاجىء ، ونتيجة لذلك . . فإن الأسعار ستنخفض إلى الخمس فى الاقتصاد المغلق . كما يقرر هيوم . أما فى الاقتصاد المفتوح . . فإن الأسعار لايمكن أن تختلف بشكل كبير عن الأسعار الأجنبية ، نتيجة لعمليات المراجحة السلعية . وكنتيجة لذلك . . فإن مخزون الذهب عليه أن يتعدل من خلال دخول الذهب من الخارج ، كمدفوعات لفوائض التصدير

المؤقتة ، ومـــن ثـم . . يبـدو أن التوزيع الدولى للـمعادن النفيـسة يتحدد كلـيًا من جانب الطلب ، وأيـة دولة يكون لديها طلـب كبير على الأرصدة الـنقدية الحقيقيـة إما للإتجار أو للادخار . . فإنها ستـحصل على نصيب أكبر من الذهب الـدولى . وقد كان هذا الأمر هو أول الإيضاحات الصريحة فى تاريخ العلم للتغذية العكسية الرقابية الأوتوماتيكية ، كما شرح كانتيلون نفس الميكانيكية بالتأكيد ، قبل هيوم بسنوات ، ولكن المقال نشر بعد ثلاث سنوات من نشر كتاب هيوم : « أحاديث سياسية » .

ويطلق على نموذج هيوم عادة ميكانيكية تدفق العملة المعدنية - السعر ؛ مما يعكس فكرة أنها تحدد دورًا رئيسيًا للاختلافات بين الأسعار المحـلية والدولية . والاعتراض البين على هذا التفسير ، هو أن الميكانيكية ستعمل حتى فى الحالة التى تمنع فيها المراجحة السلعية الكاملة ، ظهور أية اختلافات فى الأسعار الدولية . وهكذا . . فإن المسرح كان معدًا للجدل العلمى ، الذى استمر قرنين مـــن الزمان ، حـول الآثار المتصـلة بطبيعة الفروق السعرية ذات الصلة ، و« العناصر المنسية » المحتملة . وفى شرحه لميكانـيكية تدفق العملة المعدنية فى كتاب « ثروة الأمم » ، لم يحاول آدم سميث أن يشير إلى صديقه هيوم ، بالرغم من أنه أشار إليه سابقًا فى « محاضـراته فى القانـون » لعام ١٧٧٦ (سـميث ١٧٧٦ ، ٨٣ ، ٥ ، ٥٠٧) . وقد اطلق فاينر على ذلك أنه أحد الألغاز فى تاريخ الفكر الاقتصادى (١٧٣٧ ، ٨٧) . ويمكن أن نعزو أحد أسباب ذلك إلى أنه كان نتيجة لتحقق سميث من أن عرض هيوم ، يمكن أن يكون مضللاً ؛ إذ إنه أعطى اهتمامًا كبيرًا للاختلافات فى الأسعار الدولية . (وهناك سبب آخر محتمل ، وهو معرفة سميث بأن آخرين قد شرحوا هذه الميكانيكية قبل هيوم) .

وعلى مستوى الجوهـر الاقتصادى . . فإن هيوم لم يعط لهذه الاخـتلافات السعرية أى دور رئيسـى ، فمثاله المتـعلق بتخفـيض متوازن فى رصيـد الذهب وفى الأسعار ، قـصد به كإثبات غير مباشر لاستحالة استمرار الاختلافات الكبيرة فى الأسعار للسلع الدولية لأى فترة من الزمن ، وقد كانـت هذه الاستحالة هى التى حتـمت تدفق العملة المعدنـية ، كما تحقق هيوم (١٨٧٥ ، ١ : ٤٣٣) ، بـطبيعة الحال ، مـن أن معوقات التـجارة وتكاليف الـنقل يمكن أن يترتب عليها إحداث فجوة بين الأسعار فى البلدين .

وقد كان الذهب عـند هيوم - مثل الماء فى الأوانـى المستطرقة - أنه سيـحاول أن يجد لنفسه نـفس المستوى بسرعة ، فإذا كانـت الوصلات متسعة بقدر كـاف . . فإن الاختلافات

الوقتية ستكون محدودة للغاية . وقد كانت مقولة هيوم إن النقود تحافظ على مستواها المناسب فى كل مكان ، تشير بوضوح إلى أن النسبة بين الرصيد النقدى والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ينبغى أن تكون متعادلة فى كل مكان ، ولكن هذه النسبة هى ببساطة مستوى الأسعار (إذا كانت الأسعار معبرًا عنها بعملة تتضمن نفس المحتوى الذهبى) . والمحتوى الاقتصادى لحجة هيوم ، من هذا المنطلق ، له أساس ثابت عما كان يفترض فى ذلك الوقت ، على الرغم من أنه لم يكن مبتكرًا . ومع فاعلية العرض الذى قدمه . . فإنه كان أكثر تضليلاً عن عرض كانتيلون أو عرض سميث .

وبصورة عامة . . فإن هيوم وفَّر المفاتيح ، التى أدت للخروج من طريق النقود السلعية إلى الطريق الموازى للنقود الورقية غير القابلة للتحويل . وعلى أية حال . . فقد استمر هيوم فى التعبير عن حجته بدلالة النقود السلعية والعملة القابلة للتحويل ، وبهذا الشكل . . فإنه خلط بين الفروق الرئيسية لهاتين المجموعتين من المشكلات .

بيير نيكلاس كريستيرنين Pehr Niclas Christiernin

تم الكشف عن الاقتصادى السويدى نيكلاس كريستيرنين لقراء الإنجليزية بواسطة روبرت إيجلى Robert V. Eagly (١٩٦٣) ، فى أوائل الستينيات من هذا القرن ، عندما نشر إيجلى أيضًا جزءًا من ترجمة أعمال كريستيرنين ، وهذه المختارات توضح بشكل مقنع أنه أضاف لنظرية النقود ، إضافات ليست أدنى من تلك الإضافات الخاصة بهيوم ، أو سميث ، أو ريكاردو . وبالرغم من أنها لم تترك أثرًا فى الأدب الاقتصادى التالى . . فإنها تعد أول تعبير واضح عن الأفكار ، التى أصبحت مهمة فى التحليل الاقتصادى .

وقد كان كريستيرنين ابنًا لأحد القساوسة البروتستانت ، وسجل فى جامعة أوبسالا وعمره ثمانى سنوات[٤] . وبعد دراسة الفلسفة ، وعلوم الدين ، والرياضة ، والطبيعة ، حصل على درجة الماجستير فى الآداب . وفى الجزء الأول من حياته الأكاديمية ، عين أستاذًا للقانون والاقتصاد السياسى فى أوبسالا . ومؤلفه الذى حدد به مكانته فى تاريخ الاقتصاد هو « محاضرات فى السعر المرتفع للنقد الأجنبى » فى السويد، والتى نشرها عام ١٧٦١ . وعلى الرغم من الجدل الذى أحاط بآرائه . . فإنه مُنح درجة الدكتوراه فى القانون عام ١٧٦٣ .

(١) يمكن أن نجد مقالاً مفصلاً عن السيرة بواسطة بى بوثيوس فى سيفنكت بيوجرافيكت ليكسكون (ستوكهولم : البرت بونرس ١٩٢٩ ، ٨ : ٤٧٤ - ٩٠) .

ولم يعتبر كريستيرنين الاقتصاد كميدانه الرئيسى ، على أية حال . وفى عام ١٧٧١ نقل اهتماماته ؛ لكى يصبح أستاذًا فى الفلسفة . وفى واقع الأمر . . فقد أصبح عالمًا من علماء اللاهوت بقدر كونه فيلسوفًا ، وبصورة خاصة . . فقد أصبح معارضًا واضحًا لكانت Kant ، وبعد فترة أصبح قسًا مهمًا فى الكنيسة .

وقد كانت له إرادة قوية ، ورأى يعتز به ، وشخصية مشاكسة فى كل الأشياء التى قام بها . وكاقتصادى . . فقد دخل كريستيرنين فى معارك عديدة مع زملائه ومع الحكومة . وكفيلسوف وكعميد . . فإنه دخل أيضًا فى معارك كثيرة مع الطلاب غير الأسوياء . وفى نفس الوقت . . كان رجلاً ذا موهبة ، ومحبًا للتعلم ، ومخلصًا فى أداء عمله ، كما أنه كان واسع الاطلاع فى أدب ذلك العصر ، وكانت لديه موهبة التفكير والكتابة الواضحة . وإذا كانت حياته لم تصل إلى نفس مستوى قدرته . . فإن ذلك كان بسبب طبيعته المتحدية .

قام إيجلى بشرح المحتوى التاريخى لإسهامات كريستيرنين فى الاقتصاد ؛ ففى الوقت الذى أعطى فيه كريستيرنين محاضراته . . كانت السويد لديها عملة غير قابلة للتحويل ، وأسعار معوَّمة للصرف . وقد دفعت السياسة النقدية التوسعية بالأسعار المحلية وبمعدل الصرف إلى أن يكون أعلى بكثير من تعادل الذهب . وفى البرلمان . . كان هناك حزبان أحدهما Hats والآخر Caps . فحزب Hats - الذى كان يحكم فى ذلك الوقت - كان من الأنصار المتشددين لترويج الصناعة ، من خلال سياسة ائتمانية توسعية . وكان هذا البرنامج عبارة عن برنامج النقود الورقية التجارى على نفس المنوال الخاص بجون لو . فالتضخم - من وجهة نظرهم - كان نتيجة للعجز التجارى . أما حزب Caps . . فقد كان بطريقة أو بأخرى من أنصار « دعه يعمل » . كما أرجعوا التضخم وانخفاض قيمة العملة فى أسواق الصرف إلى الزيادة الفائقة عن الحد فى إصدار النقود الورقية كما أنهم كانوا من أنصار تخفيض قيمة العملة ؛ للوصول إلى تعادل الذهب القديم ، وهذا يعنى أن الموضوعات المثيرة للجدل كانت مماثلة للجدل ، الذى أثاره بعد ذلك المعدنيون فى إنجلترا .

وعلى الرغم من أن كريستيرنين كان من أنصار حزب Hats . . فإنه قبل تشخيص Caps ، وحذر ضد العلاج المقترح الذى أشار بأنه سيؤدى إلى الكساد . وبدلاً عن ذلك . . فإنه نادى بتثبيت الأسعار بالقرب من مستواها الحالى ، بالعودة تدريجيًا إلى

سياسة نقدية غير تضخمية . وقد كان هذا الموقف هو الذى اتخذه فيما بعد هنرى ثورنتون ، ولكى يؤكد آراءه . . طور كـريستيرنين أول نظرية واضحـة للسياسة النقدية والـنقد الأجنبى لعملة ورقية .

ولأول مرة ، يتم عرض النظرية النقدية للحالات المـتطرفة المتعلقة بنظام الذهب ، الذى يكون فيـه عرض النقود متـغيرًا داخليًا ، ولنظـام العملة الورقيـة بأسعار معومـة للصرف . وبالنسبة للـنقود السلعية . . لم يتوغل كـريستيرنين أبعد من أسلافه مثـل كانتيلون ، والذى كان على علـم به ، ولكنه يبدو أنه كان أول من طـور النظرية الحديثة فى النـقود الورقية ؛ فعناصر هذه النظرية يمكن أن نجدها فى كـتابات جون لو ، ولكن لو - كتجارى جيد - لم ينظر أبعد من الأجل القصير ، بينما نظر كريستيرنين إلى الظاهرة الانتقالية فى تحليل طويل الأجل . ويمكن كذلك أن نجد عـناصر نظرية كريستيرنين فى هيـوم ، والذى كان على علم به أيضًا ، ولكنها اشتقت بشكل خاطىء من تمرينات عقلية حول نقود سلعية .

ويمكن تلخيص المقترحات الرئيسية لكريستيرنين - بالرغم من شيوعها هذه الأيام - كما يلى : بالنسبـة للعملة الورقية غير القابلـة للتحويل . . فإن نظرية كمية النـقود صحيحة فى الأجل الطويل . « فـسعر كل السلع سيتـناسب مع عرض النقود المتـداول ومدى السرعة أو البطء فى سرعة دوران الـنقود » (إيجلى ١٩٧١ ، ٩٥) ، « والأسعار العامة المـرتفعة التى تؤثر فى كل المنتجات . . . . لايمكن أن تنتج بأى شىء غير الزيادة فى عرض النقود» (٦٥) . ولهـذا . فإنه مـن خـلال تخفيض أسـعار الفائدة . . فإن مضاعفة عرض أوراق البنكنوت « سيكـون لها نفس التأثـير ، كما لو تضاعفـت القيمة الاسميـة لكل ورقة » (٧٦) . وقد يخلط بعض الناس زيادة الثروة الاسمية مع زيادة الـثروة الحقيقية ، ولكن هذا اعتقاد خاطىء (وباللغـة المعاصرة) توهـم نقدى (٥٣) ، وهذا يعـنى أن النقود الـورقية محايـدة فى الأجل الطويل .

وتنطبـق نظرية كمية النقود أيـضًا على سـعر النقد الأجنـبى (إيجلى ١٧٧١ ، ٦٥ ، ٧٥) . ولهذا . . فـإن معدلات الصـرف فى الأجل الطويـل . ستعكـس آثار النقـود على الأسعار السلعية ، وهذا هـو مبدأ تعادل القوة الشرائية . وفى الصورة البدائـية لقانون السعر الواحد للسـلع التى لاتكلف شيئًا فى تجـارتها (مثل الذهب تقريـبًا) . . فإن هذا كان أمرًا شائعًا ، ويمكـن إيضاح حقيقـته بواسطة أى تاجـر أو أى رجل من رجال البنـوك ، بغض

النظـر عن قدراته التـحليلـية . وفى تحليـله لحالة السـكون المقارن لـلنقود الورقـية . . كان كريستيرنين سباقًا ، فصياغته أفضل من كثـير من الصياغات الحديثة ؛ إذ إنها تحدد التسلسل السببـى ليس من الأسعار إلـى معدلات الصرف الأجنبـى ، ولكن من النقـود إلى كل من الأسعار ومعدلات الصرف .

وقد ادعى جريس - هتشنسون Marjorie Grice - Hutchinson (١٩٥٢ ، ١٩٧٨) أن مبدأ تعادل القوة الشرائية وضع فعلاً فى القرن السادس عشر بواسطة أساتذة سالامانكا ، وهذا الادعاء أيده لورنـس أوفيسر (١٩٨٢) بشـدة . وعلى أية حال . . فإن الـدراسات التى تعتمد علـيها هذه الادعاءات ، لايوجد بها مايـتصل بتعادل القوة الشرائـية . فبالإشارة إلى العملـة المعدنيـة . . نجدهـم يوضحـون الانحرافات فى الأسعـار الدولية من قانـون السعر الواحد ، بواسطة تكاليف المواصلات والتعاملات . والنـقطة المهمة فى تحليلهم ، هى النظرة الثاقبة الـتى وفروها حول إشارة هذه الانحرافات ، الـتى تعتمد على اتجاه وتـدفقات الذهب والسلع ، فإذا كـانت هناك تدفقات صافـية للذهب من إسبانـيا إلى فلاندرز للمبـادلة مقابل السلع . . فـإن أسعار الصرف فى إسـبانيا مقابل الـفلاندرز سيكون عـليها خصم ، بـينما سيكون لصرف Flemish فى إسبانيا علاوة . وفى نفس الوقت . . فإن السلع ستكون أعلى سعرًا فى إسبانيا . وهذا اقتصاد سليم ، ولكـنه أبعد من المناداة بمبدأ أن التغيرات فى أسعار الصرف بين عـملتين غير قابلـتين للتحويل ، ستـتفق مـع التغيـرات النسبية فـى مـستويات الأسعار . وقد كان على تلك الـنظرة الأخيرة أن تنتظر تجربة عدم القابليـة للتحويل ، التى تمت فى السويد فى عصر كريستيرنين .

وعلى الرغـم من أن التغيرات فـى عرض النقود محـايدة فى الأجل الطويـل . . فإنها تؤدى إلى اضطرابات خطيرة فى الأجل القصير ؛ فالتضخم يؤدى مؤقتًا إلى الرخاء ، وتتجه أسعار العقـارات فى البداية نحو الارتفاع (إيجلى ١٩٧١ ، ٧٣) . ولما كانت الأجور تتسم بالجمود . . فإن الصناع سيربحون . وعلى أيـة حال . . فإن « التضخم المستمر سيؤدى إلى زيادة عدم التأكد فى التجارة ، وإلى خلق اضطرابات تعوق التجارة والصناعة » (٩٦) . وفى هذه الحالة سيكسـب المدينون على حساب الدائنين (٨٨) ، كما أن أصحـاب الدخول الثابتة سيتأثرون بانخفاض دخولهم الحقيقية . (وقد اقتـرح كريستيرنين أن الضرائب يمكن تقييسها بتحديـدها بوحدات أجرية) (٩٧) ، وهذا سيزيد من عدم الـتأكد بالنسبة للاتجاه المـستقبلى للأسعار . ولهذه الأسباب . . فإن التضخم الإضافى لابد من منعه .

ومن الناحية الأخرى . . فإن الكساد سيكون أكثر تعويقًا ؛ إذ إن بوسعه أن يؤدى بخبطة واحدة إلى تدمير الرخاء المعاصر (إيجلى ١٩٧١ ، ٨٩ f) . ولما كانت الأسعار المختلفة لاتتساوى فى درجة مرونتها . . فإن هيكل الأسعار النسبية سيختل ، كما سيتجه المخزون نحو التراكم ، وسيتم اكتناز النقود ، وتأجيل الاستثمارات ، وسيعانى عمال كثيرون من البطالة . ولما كانت الأسعار أكثر جمودًا فى الاتجاه النزولى عنها فى الاتجاه الصعودى . . فإن خسائر التوظف ستتفوق على المكاسب الأولية[٥] ، وسيكون وضع المدينين ، بما فيهم الحكومة ، حرجًا للغاية ، وسيسود ذعر مالى يهز الاقتصاد مثل الصدمة الكهربائية .

ووصفة كريستيرنين بالنسبة للسياسة الاقتصادية تتمثل فى « منع أى تغيرات إضافية فى محتوى قيمة الوحدة النقدية » (إيجلى ١٩٧١ ، ٩٦) . وبعبارة أخرى . . فإنها سياسة لاستقرار الأسعار ؛ فإذا لم تكن الزيادات الحديثة فى عرض النقود قد انعكست بعد فى الأسعار - كنتيجة لوجود فجوة زمنية فى التعديلات السعرية - فلابد من تحييدها ، من خلال مبيعات السوق المفتوحة للسندات الحكومية بواسطة البنك المركزى .

وخلال الجدل اللاذع الذى أثارته هذه الحجج . . فإن كريستيرنين دافع عن نفسه بفعالية شديدة . وعلى أية حال . . فإن واضعى السياسة الاقتصادية فى السويد لم يتبعوا نصيحته العاقلة ، وعندما أتى Caps إلى السلطة عام ١٧٦٥ . . بدأ فى التصحيح بالرجوع إلى تعادل الذهب السائد قبل عام ١٧٤٥ ، الذى كان يعنى تخفيض الأسعار تقريبًا إلى النصف . وبعد ذلك بأربع سنوات . . فإن الكساد الذى ترتب على ذلك أعاد حزب Hats إلى السلطة، حيث استبدل الحكم البرلمانى بملكية مطلقة ، وتمت إعادة قابلية العملة للتحويل عند مستوى الأسعار السائد فى عام ١٧٧٧ . وقد تذكرنا هذه الأحداث التى أوضحها إيجلى هنا نتيجة ؛ لأنها تشير إلى أحداث مماثلة فى القرنين التاليين ، وقد كان بوسع كريستيرنين أن يكون شخصًا قياديًا فى حوارات المعدنيين لعام ١٨١٠ ، وأيضًا فى الجدل الذى تحقق فى فترة ما بين الحربين ، عندما كتب كينز دون جدوى ، مقالات فى الإقناع .

(٥) يطلق إيجلى على كريستيرنين « بأنه كينزيًا فريدًا » فى هذا المجال (١٩٦٣ ، ٦٢٩) . وسيكون من الأدق تاريخيا أن نطلق على كينز أنه كلاسيكى ؛ نظرًا لأن التقليد الكلاسيكى الذى يعد كريستيرنين أحد أمثلته ، كان بالتأكيد فى تفسير البطالة ، من خلال جمود الأسعار والأجور .

٧

آدم سميث Adam Smith

حتى حـــوالى منـتصف القرن الـثامن عشر . . لـم يكن هناك عـلم يسمى الاقـتصاد السياسى ، على الرغم من الكتب والرسائل المتعددة التى ظهرت فى هذا الموضوع . وقد كان أول من استخدم هذا اللفظ الفرنسى مونتشريتن ، كما أشرنا فى الفصل الثالث . ولكن أول كاتـــب كتب رسالـة منظمة ، كـان جميس سـتيوارت فى كتـابه عن « مبادىء الاقـتصاد السياسى » عام ١٧٦٧ . وعلـى الرغم من أنه خلق العلم الجديد بالاسم . . فـإنه لم يخلقه فى واقع الأمر . فعلى الـرغم من الثناء الذى حظى به بشكل أو بـآخر . . فإن هذا الكتاب سـرعان ما تـم نسيانه ، ولسبب وجيه[١] . وتـم تأسيس الاقتصاد السياسى كعلم بعد ذلك بـتسـع سـنوات ؛ أى فى ١٧٧٦ ، وهى نفس السـنة التى بنـى فيها جمـيس وات أول آلة بخارية ، والتى أعلنت فيها المستعمرات الأمريـكية استقلالها عن التاج البريطانى ، وقد كان هذا العمل لآدم سميث .

حياته

ولد آدم سميث عام ١٧٢٣ فى كيركالدى ، وهى مدينة صغيرة على شاطىء البحر تبعد عن إدنبره بحوالى سبعة أميال[٢] . وقد كان والده مساعدًا للنائب العام ، ثم أصبح كاتبًا فى

(١) تمكـن شومبيتر - بصورة متميزة - من أن يطلـق على هذا الكتاب كتاب له أهمية من الدرجة الأولى ، وأن يشك فـى نفس الوقت فيما إذا كان قد تضمن أى قمـح ضمـــن التبن (باستثناء الجـــزء المتعلق بالسكان) (١٩٥٤ ، ١٧٦) .

(٢) السيرة الكلاسيكية بواسطة جون رى (١٩٦٥) ، ولاينـبغى أن يحدث سوء فهم مع واضع نظرية رأس المال . وبالنسبة للدراسات القريبة ، انظر وست ١٩٧٦ ، ريكتن ولد ١٩٧٦ ، وكامبل وسكنر ١٩٨٢ .

المحكمة العسكرية فى أسكتلندا ، ومراقبًا للحسابات فى الجمارك ، ولكنه توفى قبل أن يولد طفله الأول ، ولهذا ربَّته والدته ، التى كانت تنتمى إلى عائلة محترمة وثرية . وقد ظل آدم سميث مرتبطا بها للغاية طوال حياتها الطويلة ، ويبدو أنه كان طفلا يعانى من المرض باستمرار ، ولديه شغف كبير بالكتب ، ولكنه كان محبوبًا من زملائه نتيجة لشخصيته الودودة وكرمه الزائد ، ويقال إنه اعتاد التحدث لنفسه وأن نسيانه المستمر كان موضوعًا لكثير من النوادر خلال فترة حياته .

وعندما بلغ الرابعة عشرة من العمر ؛ أى فى عام ١٧٣٧ ، انتقل آدم سميث من المدرسة المحلية إلى جامعة جلاسجو ، التى كانت فى ذلك الوقت من أهم الجامعات البريطانية ، ودرس الفلسفة الأخلاقية ، والأخلاق ، والرياضة ، والقانون الطبيعى ، والاقتصاد السياسى . وقد باشر أستاذه فرانسيس هتشسون تأثيرًا قويًا ومتميزًا عليه ، والذى كان أستاذًا للفلسفة الأخلاقية، وكان أيضًا من دعاة الرشد الاجتماعى ، الذين نادوا بمقولة : « أقصى ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الأفراد » .

وقد ترتب على التميز الدراسى لآدم سميث حصوله على منحة دراسية من جامعة أكسفورد ، والتى ذهب إليها عام ١٧٤٠ . وقد كانت أكسفورد - فى ذلك الوقت - تعانى من الجمود والركود الثقافى ، بالمقارنة بجامعة جلاسجو ، وقد وفرت هذه التجربة غير السعيدة لسميث - فيما بعد - أمثلة حية للآثار المفسدة للحوافز الخاطئة ، وغياب المنافسة . وقد قرأ الأدبيات اليونانية ، وتعلم اللغات الأجنبية ، كما حصل على معرفة واسعة بالآداب والفلسفة. وبعد أن تخلى عن خططه فى أن يكون من رجال الدين ، ترك أكسفورد بعد ست سنوات ، وقبل أن تنتهى منحته الدراسية .

وقد عاد مرة أخرى إلى مسقط رأسه فى كيركالدى عام ١٧٤٦ ، وكان سميث يأمل فى الحصول على وظيفة مدرس ، ولكنه لم يجدها . وقد تحول حظه بعد سنتين من ذلك الوقت، عندما دعى لإلقاء مجموعة من المحاضرات فى إدنبره؛ إذ اتضح أنه محاضر ناجح ، كما أنه حصل على دخل كبير . وفى غضون سنوات قليلة . . أدت شهرته إلى أن يتم انتخابه كأستاذ فى جلاسجو عام ١٧٥١ ، أولاً فى علم المنطق ، ثم بعد ذلك فى الفلسفة الأخلاقية ، حيث كان من مهامه إعطاء محاضرات فى البلاغة ، والأدب ، والأخلاق ، والقانون ، والاقتصاد السياسى . وعندما نشر كتابه عن « نظرية العواطف الأخلاقية » فإنه

أصبح واحدًا من الشخصيات اللامعة فى الجامعة ، كما أصبح صديقًا حميمًا لديفيد هيوم ، وكانت هذه الفترة فترة سعيدة ومنتجة فى حياته .

وفى عام ١٧٦٤ . . استقال آدم سميث من الأستاذية ؛ لكى يرافق أحد النبلاء Duke of Buccleuch كأستاذ فى رحلة إلى فرنسا . وبقيامه بهذه الرحلة ، اكتسب - بالإضافة إلى مصاريف سفره - نفس الدخل تقريبًا الذى كان يمكن أن يحصل عليه كأستاذ طيلة فترة حياته . وقد قضى الثمانية عشر شهرًا الأولى فى تولوز ؛ حيث شعر بالضيق ؛ لأنه لم يكن يجيد الفرنسية ، وبدأ العمل فى « ثروة الأمم » ، وعندما توقف فى جنيف ، تمكن من زيارة فولتير Voltaire فى فيرنى . وخلال الشهور التسعة الأخيرة فى باريس ، حيث كان هيوم ملحقًا سياسيًا . . اعتاد سميث زيارة الصالونات الأدبية ، وحضور الاجتماعات الخاصة بالطبيعيين ، الذين كان أستاذهم كيزناى ، وكان الرفيق الدائم لتيرجو . وعندما توفى شقيق الدوق فى باريس (وبالمناسبة فقد استشار سميث كيزناى فى علاجه ولكن هذه المساعدة لم تفلح) ، عاد سميث والدوق إلى لندن عام ١٧٦٦ .

وذهب سميث - الذى كان يحصل على معاش لمدى الحياة - بعد ذلك إلى كيركالدى ؛ حيث عاش مع والدته واستمر فى كتابه « ثروة الأمم » . وبعد ذلك بست سنوات من الانقطاع ، ظهر ولديه مسودة كاملة تقريبًا ، ثم انتقل بعد ذلك إلى لندن ؛ حيث عاش حياة اجتماعية نشطة ، وقبل فى الجمعية الملكية ، وأصبح عضوا فى النوادى المحترمة . وقد جعله كتاب « ثروة الأمم » أحد الأعلام ، وأحد قادة الفكر فى زمنه .

وفى عام ١٧٧٨ ، قبل سميث وظيفة كأحد مفوضين خمسة للجمارك فى أسكتلندا ، والتى ضاعفت دخله ثلاث مرات ، وبالتالى فقد تحسنت حالته المادية كثيرًا . واستقر سميث فى إدنبره ، حيث لحقته والدته ، التى يبدو أنها كانت أهم امرأة فى حياته . وفى عام ١٧٨٧ ، انتخب سميث كرئيس لجامعة جلاسجو ، وقد كان بيته مفتوحًا - بما فيه مكتبته الواسعة - حيث اعتاد أن يستضيف عديدًا من الضيوف والزوار ، كما أنه كان نشيطًا فى عدد كبير من الأندية ، وتدهورت صحة سميث بالتدريج ، وتوفى عام ١٧٩٠ ، ويمكن رؤية مقبرته المتواضعة فى إدنبره .

أعماله

نشر آدم سميث كتابين ، أحدهما كان ثمرة إقامته لعدة سنوات فى جلاسجو ، وهو « نظرية العواطف الأخلاقية » ، والتى نشرها فى عام ١٧٥٩ . وقد كان هذا الكتاب بمفرده يكفى لضمان مكانة محترمة لمؤلفه بين علماء الفلسفة الأخلاقية الأسكتلنديين ، كما أن سميث نفسه رتب هذا الكتاب كأهم من « ثروة الأمم » . وقد بدد هذا الكتاب تمامًا الفكرة التى تقول إن سميث كان مبررًا للمصالح الشخصية المادية . وفكرة الكتاب الرئيسية هى المفهوم المرتبط بالضمير إلى حد كبير ، والخاص بالمراقب المحايد الذى يساعد الإنسان على التفرقة بين الخطأ والصواب . ولنفس الغرض . . فقد ابتكر إيمانويل كانْت الحتمية المطلقة ، كما ابتكر سيجموند فرويد الذات المتميزة .

وقد كان يقال أحيانا إن سميث غيَّر أفكاره فيما بين ١٧٥٩ ، ١٧٧٦ ، منتقلاً من العواطف الأخلاقية إلى المصلحة الذاتية البحتة . وفى واقع الأمر . . فمن وجهة نظر سميث لم يكن هناك تناقض على الإطلاق ؛ إذ إنه اعترف أن قوى المصلحة الشخصية تتضمن عدم إنكار الدوافع الأخلاقية . وبالتالى . . فإنه جهز طبعات جديدة للعواطف الأخلاقية ، بعد نشر « ثروة الأمم » بفترة طويلة .

وبعد أن أمضى سميث اثنى عشر عامًا فى إعداد الكتاب ، أصدره أخيرًا باسم « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » عام ١٧٧٦ . وبالرغم من وجود بعض النقط الجدلية فيه . . إلا إن الكتاب حقق نجاحًا كاملاً وآنيا ، ونفدت الطبعة الأولى بعد ستة شهور ، كما طبع الكتاب أربع مرات إضافية خلال حياة آدم سميث . والكتاب عمل شارح مجرب ومكتوب بالطريقة المناسبة للقارىء العادى الذكى فى ذلك الوقت ، مع الإشارة إلى كثير من النوادر خفيفة الظل من الحياة اليومية ومن التاريخ ، كما أنه يوضح معرفة موسوعية . وبالمعايير الحديثة . . فإن الكتاب يبعث على الضجر ، فالبديهيات الممكنة تأخذ مكانها فى الكتاب بدلاً عن التحليل ، كما أن القضايا التى يدافع عنها يتم الخروج منها مرارًا بكثير من القصص التاريخية ، وقد أثرت لهجة سميث المتشككة ، التى وصف من خلالها دوافع الأفراد والحكومات على السلوك الاقتصادى إلى اليوم الراهن . ومن الأمثلة المميزة ، كانت مناقشته الشهيرة للأثر المفسد للحوافز الخاطئة على التدريس الأكاديمى (سميث ١٧٧٦ ، كتاب ٥ ، فصل ١ ، جزء ٣ موضوع ٢) . وهذا يوضح أن آدم سميث كان قاضيًا حاذقًا فى الترتيبات المؤسسية .

وبالإضافة إلى هذين الكتابين . . فإن سميث نشر بعض المقالات الأدبية القليلة خلال حياته ، وقد صدر بعد وفاته (فى عام ١٧٩٥) مجلد ، يضم مقالات عن الموضوعات الفلسفية ، التى توضح مدى مدهشًا للنشاط الثقافى . وبصورة خاصة . . فإن مقاله فى « المبادىء التى تؤدى إلى البحث والاستطلاع الفلسفى ، موضحة بتاريخ الفلك « توضح نظرة رائعة لمنطق الكشف العلمى[٣] .

وقبل وفاته بفترة قصيرة . . طلب سميث من صديقين له أن يساعداه فى إحراق ستة عشر مجلدا من المسودات ، وقد اكتشفت محاضراته فى القانون عام ١٨٩٥ فقط ، أما تلك الخطابات المتعلقة بعلم البيان والأدب المحصن فلم تكتشف إلا فى عام ١٩٥٨ . وللاحتفال بالمئوية « لثروة الأمم » فإن جامعة جلاسجو نشرت طبعة كاملة من أعمال ومراسلات آدم سميث ، فى ستة مجلدات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) .

السعر

تمثل موضوع « ثروة الأمم » بالصياغة المعاصرة ، فى التخصيص التنافسى للموارد فى اقتصاد نام . وسيتم إيضاح العامل الرئيسى المحدد لذلك فى هذا الجزء ، والجزء التالى مباشرة[٤] .

يتطلب التخصيص الكفء للموارد تقسيم العمل ، وهذا يؤدى بدوره إلى التبادل . وتحتل نسبة تبادل سلعة بسلعة أخرى ؛ أى قيمتها فى التبادل ، بهذا الشكل دوراً استراتيجيًا . وكما هو الحال بالنسبة لكانتيلون . . فإن نظرية التخصيص هى أساسًا نظرية فى السعر ، والقطعة الرئيسية لهذا التحليل هى التفرقة بين سعر السوق للسلعة وسعرها الطبيعى . ويتم تعريف السعر الطبيعى بأنه « لايزيد ولايقل عما يكفى لدفع الريع للأرض ، والأجور للعمال ، والأرباح لصاحب رأس المال ، الذى يوظفه فى إنشاء ، وإعداد ، وإحضار السلع إلى السوق ؛ وفقًا لمعدلاتها الطبيعية » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٧٢) . ويتم تنظيم سعر السوق بالنسبة بين الكمية التى يتم عرضها فعلا ،

(٣) وقد رتبها شومبيتر فعلا ، فى أحد نزواته ، على أنها أرقى بكثير من كتاب « ثروة الأمم » ، ولكن هذا يلقى ضوءاً أكثر على شومبيتر ، أكثر منه على سميث (١٩٥٤ ، ١٨٢) .

(٤) يمكن أن نجد التفسيرات الحديثة لاقتصاديات سميث فى هولاندر ١٩٧٣ ، وسكينر ، وولسن ١٩٧٥ ، وأودريسكول ١٩٧٩ .

وما يطلق عليه سميث الطلب الفعال ، وهو الكمية التى سيتم طلبها عند السعر الطبيعى . فإذا كان العرض أكبر من الطلب الفعال . . فإن سعر السوق سيبقى أقل من السعر العادى ، والعكس صحيح ، وسيعتمد مدى الفرق بينهما على خصائص الطلب .

ويتحكم الفرق بين سعر السوق والسعر الطبيعى بدوره فى التعديلات الحركية فى تخصيص العناصر ؛ فإذا كان سعر السوق أقل من السعر الطبيعى . . فإن بعض العناصر ستكسب أقل من معدلاتها الطبيعية ، وسيتم سحبها من السوق . وسيعمل تخفيض الإنتاج المترتب على ذلك على إزالة هذه الاختلافات فى السعر . وفى الناحية العكسية . . فإن بعض العناصر ستكسب أكثر من معدلاتها الطبيعية ، وسيتجه هذا التناقض فى السعر إلى التلاشى ، من خلال التوسع فى الإنتاج . وبهذا الشكل . . فإن أسعار السوق ستنجذب تجاه الأسعار الطبيعية ، بواسطة ميكانيكية التغذية العكسية الأوتوماتيكية .

وقد ظلت هذه الميكانيكية هى المركز الرئيسى لنظرية القيمة حتى الوقت الراهن . ومن المهم جداً أن نتبين أن سميث لم يكتشف ذلك ؛ ففى واقع الأمر تم قبولها كمذهب لقرون عديدة ، منتقلة بذلك من المدرسيين إلى التجاريين ، ثم تم شرحها بالكامل بواسطة قدامى الاقتصاديين الكلاسيك مثل ريتشارد كانتيلون .

ويدخل العمل ، والأرض ، ورأس المال بطريقة متسقة فى تحليل سميث للسعر الطبيعى ، وبذلك تم التخلى عن نظرية قيمة الأرض لكانتيلون إلى الأبد . ومن الواضح أنه لم يتم أبداً شرح كيفية حل مشكلة الانتظار المتضمن فى السلع الرأسمالية (وذلك كأمر منفصل عن مجرد الإهلاك) بانحلالها إلى الأرض . وبالنسبة للعمل . . لم يكن سميث راضيًا بالتعبير عنه ، بدلالة الأرض اللازمة للإبقاء عليه . ومن الناحية الأخرى . . فإن سميث لم يقترح أيضًا نظرية لقيمة العمل . ففى المرحلة « الأولى والمبكرة » للمجتمع ، قبل تخصيص الأرض وتحقيق التراكم الرأسمالى . . فإن وحدة من حيوان القندس Leaver ستتبادل مع وحدة من حيوان الإيل Deer بنسبة كمية العمل المتوسط ، التى سيكلفها كل منهما للصياد . ولكن فى الحالة الطبيعية للمجتمع . . فإن الأمر لن يكون كذلك . . ففى واقع الأمر . . لم يعبر أى اقتصادى كلاسيكى عن الأسعار الطبيعية ، بدلالة العمل فقط ، وحتى ماركس فإنه أوضح أن الأسعار النسبية عادة ما تنحرف عن مدخلات العمل النسبى .

ومع ذلك . . فقد حدد سميث دوراً محدداً للعمل ، كمكمن ثابت للمنفعة . فعند

مقارنة الأسعار المختلفة فى نفس اللحظة - كما شرح - فإن سلعة واحدة يمكنها أن تخدم كمعيار ، شأنها شأن أى سلعة أخرى . وعلى أية حال . . فإن المرء سيود عند مقارنة الأسعار خلال الزمن أن يكون لديه معيار ذو منفعة ثابتة . وفى العقود طويلة الأجل - على سبيل المثال - فإن القيمة الحقيقية للريع يمكن أن تتم المحافظة عليها خلال القرون بتحديدها بدلالة هذا المعدل . ولهذا السبب . . فإن سميث يقترح العمل كأكثر المعدلات ملاءمة (يتبعه الغلال) ؛ نظرًا لأن تعب وشقاء يوم العمل يمثل دائمًا نفس القدر من المنفعة السالبة Disutility . وعلى الرغم من أن هذه المناقشة لاتجيب عن السؤال : لماذا ينبغى أن تكون المنفعة السالبة للعمل أقل عرضة للتغير فى الأجل الطويل عن ، مثلا ، منفعة كوب من الخمر . . إلا أن هذه المناقشة بدأت نقاشًا مثمرًا عن مشكلات الأرقام القياسية .

وعلى أية حال . . فإن أسعار السوق فى الأسواق التنافسية تنجذب فى اتجاه الأسعار الطبيعية . « ويبيع المحتكرون ، من خلال قيامهم بتوفير كمية أقل من اللازم للأسواق ، وبتعمدهم جعل عدم توفير العرض المناسب للطلب الفعال على منتجاتهم بأسعار أعلى من السعر الطبيعى ، وبرفعهم لتحصلاتهم ، المتمثلة فى الأجور أو الأرباح ، أعلى بكثير من المعدل الطبيعى » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٧٨) . ولم يوفر سميث تحليلاً للسعر الاحتكارى . وكل ما قاله فى هذا السعر هو أنه « أعلى ما يمكن الحصول عليه » ، والنقطة الرئيسية فى تحليله هى أن الاحتكار سيشوه تخصيص الموارد .

ودفاع سميث عن المنافسة الحرة لم يجعله مدافعًا عن مصالح رجال الأعمال ؛ فرجال الأعمال من وجهة نظره الأعداء الرئيسيون للمنافسة ، وهم الباحثون دومًا عن الاحتكار والمراكز المتميزة . وكتب « سميث » أن « أبناء المهنة الواحدة نادرًا ما يلتقون مع بعضهم ، حتى ولو للهو والمرح ، إلا وتنتهى المحادثة بينهم دائمًا عن مؤامرة على الجمهور ، أو على اتفاق ضمنى لرفع الأسعار » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٤٥) . ولم يعتقد سميث أن مثل هذه الاجتماعات يمكن منعها ، ولكن لاينبغى تسهيلها أو تشجيعها .

وفى معرض رفضه للاحتكار . . فإن سميث لم تكن لديه ، أيضًا ، أية إضافات للمبادىء القائمة فى ذلك الوقت . وبتعريف السعر العادل مع السعر التنافسى ، وباستنكار الاحتكار كعمل سيء . . فإن المدرسيين استخدموا نفس المنطق قبله بقرون عديدة .

الحسابات الاجتماعية

يضم النـاتج القومى الإجمالـى « لكل السكان فى دولـة كبيرة ، كل الإنتـاج السنوى للأرض والعمل » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٨٦) . وقد كان سميث حريصًا على أن يميز بين الـناتج الإجمالى والناتج الصـافى ؛ فالناتج الصافى يـتم تعريفه على أنـه ما يمكن للسكان أن يـتركوه بعد أن يخصموا من الـناتج الإجمالى « نفقات المحافـظة على رأس المال الثابت ، ورأس المال العامل ، أو دون الجور على رأس المال ؛ أى إنه الكمية التى يمكن أن يضعوها فى الرصيد كاحتياطى للاستهلاك المباشر (٢٨٦ f) .

والنقطة المهمة فى تعريف سميث للنـاتج الصافى ، هى غياب أى خصومات للمحافظة على القوة الـعاملة ، فالطبيعيـون عرفوا الناتج الاجتماعى صـافيًا من تكلفة الكفاف بـالنسبة للعمال . وبـافتراضهم أجور الكفاف . . فإنـهم استبعدوا الأجور من النـاتج الصافى . ولما فشلوا فـى أن يأخـــذوا فـى الاعتبار الدخـل مـن الفائـدة (كأمر منفصل عن إهلاك رأس المال) . . تم اختصار الناتج الصافى إلى الريع . أما سميث - من الناحية الأخرى - ضمن استهلاك العـمال وبالتالى أجورهم ، كما أنـه أخذ أيضًا فى الاعتبار الدخل المـتعلق برأس المال ، وقد اقتفى علم الاقتصاد أثر سميث ، وأصبح تقليد الطبيعيين متقادمًا .

ويرجع الاختلاف بين سميث وكيزناى ، جزئيًا ، إلى مجرد الاختلاف اللغوى . كما أنه يعكس جزئيا اختلافات أساسية . فأولاً ، نجد أن الطبيعيين قد انخدعوا بواسطة نظامهم الحسابى فـى الاعتقاد بأن « ثروة الأمم » تـعتمد على الزراعـة فقط . أما سميـث . . فعلى الرغم من أنه اعتـقد أن مساعدة الطبيعة جعلـت العمل الزراعى أكثر إنتاجيـة بشكل ما من العمل الصناعى ، فإنه رأى بوضوح أن الصناعة تساهم فى الثروة أيضًا ، وهذا صحيح حتى فى الناتج الصافى للطبيعيين ، ولكن تعريف سميث الذى تضمنها لايجعل من السهل نسيان ذلك .

أما الأمر الـثانى . . فإن الريع يـعد الشىء الملائم الـذى ينبغى تعـظيمه فى السـياسة الاقتصادية ، وذلـك إذا كانت : (١) الفائـدة عـــديمة الصلة ، و (٢) العمل لـيس عنصرًا نادرًا ؛ نظرًا لأنه يمكن إعـادة إنتاجه بأجر الكفاف . ولهذا نجد أن سـميث كان غير راغب على عكس كيزناى فى الجدول الاقتصادى ، فى أن يضع مثل هذه الافتراضات .

وكنتيجة لذلك . . فإن ما ينبغى تعظيمه ، ينبغى أن يكون من وجهة نظر سميث أكثر شمولا .

وعلى الرغم من أن هذا شكل تقدمًا على الطبيعيين . . فإنه خلق حالة من عدم تماثل لازالت المحاسبة القديمة تعانى منه حتى اليوم ، فدخل رأس المال يتم تعريفه صافيًا ؛ مما يلزم للإبقاء على رأس المال فى حالته المعتادة . أما دخل العمل - من الناحية الأخرى - فيتم تعريفه كإجمالى يشمل ، مايلزم للإبقاء على القوة العاملة كما هى . وبينما دخل رأس المال هو فائض صافى . . فإن دخل العمل - إلى حد كبير - مجرد تكلفة إحلال رأس المال البشرى . وقد أدى تعريف آدم سميث للناتج الصافى بهذا الشكل إلى تجاهل اختلاف رئيسى بين دخل الملكية ، ودخل العمل الذى جعلته حسابات الطبيعيين أكثر وضوحًا .

ويوضح آدم سميث أن سعر أى سلعة يتحلل إلى أجور ، وريع ، وأرباح ، وإحلال مكان المواد الأولية المستخدمة . ولكن هذا الإحلال يمكن تحليله مرة أخرى إلى أجور ، وريع ، وأرباح . وينتج من ذلك أن كل سعر من الأسعار يمكن تحليله بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أجور ، وريع ، وأرباح . ولما كانت هذه الأسعار تضاف إلى بعضها للحصول على إجمالى الناتج . . فإنه ينتج عن ذلك أن إجمالى الناتج أيضًا هو عبارة عن إجمالى الأجور ، والريع ، والأرباح (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٦٨ f) .

ويذهب كل نصيب من هذه الأنصبة إلى طبقة مختلفة من الناس ؛ « فهذه هى الطبقات الثلاث الكبيرة ، والأساسية التى تشكل النظام القائم فى أى مجتمع متحضر ، والتى يتم من مواردها اشتقاق كل الموارد الأخرى » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٦٥) . وبهذا الشكل . . فإن هيكل الحسابات الاجتماعية يتم أخذه ؛ ليعكس هيكل المجتمع . وهذه الفكرة أصبحت إحدى العلامات الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكى . وبالرغم من أنه تم التعبير عنها بوضوح فى كانتيلون . . فإنها استطاعت أن تعيش طوال القرن التاسع عشر ، حتى القرن العشرين .

العمل والأجور

يعتمد الإنتاج السنوى بصورة كبيرة على إنتاجية العمل ، التى تعتمد بدورها - إلى حد كبير أيضًا ، وإن لم يكن كليا - على تقسيم العمل . ويوضح سميث هذا بالمثال المشهور عن صناعة الدبابيس (وهو مثال استعاره بوضوح من دائرة المعارف) : حيث يمكن لعامل غير ماهر أن ينتج عشرين دبوسًا فى اليوم (إذا كان ذلك بوسعه) ، فإن عشرة عمال إذا

قسموا العملية فيما بينهم إلى حوالى ثمانى عشرة عملية مختلفة . . فإنهم بوسعهم أن ينتجوا ثمانية وأربعين ألف دبوس ، وبهذا الشكل فإن إنتاجية العمل ستتزايد بنسبة أكبر من ٢٤٠ .

وهذا يتطلب - بوضوح - أن تكون هناك سوق لثمانية وأربعين ألف دبوس فى اليوم . ويستنتج سميث من ذلك أن تقسيم العمل محدود بحجم السوق (١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٣٠ f) . وتؤدى الحدود على حجم السوق من خلال نقابات الحرفيين ، والاتحادات التجارية ، والاحتكارات ، والضرائب الجمركية ، وما إلى ذلك ، كلها إلى تخفيض إنتاجية العمل . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن تقسيم العمل المتسع يتطلب عادة رصيدًا كبيرًا من رأس المال .

والمزايا التى يمكن الحصول عليها من تقسيم العمل تتضمن تزايد الغلة للحجم . وإلى الحد الذى تكون فيه هذه الوفورات داخلية للمؤسسة - كما هو الحال بالنسبة لصناعة الدبابيس مثلاً - فإن القيود على السوق لابد وأن تظهر فى صورة اتجاه منحنى الطلب نحو الانخفاض على منتجات المؤسسة . ولهذا السبب . . فإنه يبدو أن سميث لايفترض المنافسة الكاملة ؛ بمعنى أن أسعار السوق هى مجرد معلمات معطاة . فربما رأى أمام عينيه حالة روبنسون - تشامبرلين فى المنافسة الاحتكارية ، مع تفضيل حرية الدخول ، وهذه المشكلات التحليلية التى أثيرت ربما سببت أيضًا إشكالات لألفريد مارشال ، بعد ذلك بمائة سنة .

وبينما تؤدى زيادة إنتاجية العمل إلى فائدة الاقتصاد ككل . . فإنها لاتؤدى إلى تحقق الفائدة للعمال الفرديين بصورة عامة . وهناك سببان لذلك : الأول ، هو حرية انتقال العمل بين الأماكن والصناعات ، والتى تعمل على أن تتم الاستفادة من مكاسب الإنتاجية عند كل نقطة فى النهاية من خلال الاقتصاد بأسره . وبالتالى . . فإن الاختلافات الأجرية ستعتمد على المخاطرة ، ودرجة الخطر ، ودرجة تقبل العمل ، والمجهود ، بغض النظر عن الاختلافات فى المكاسب الإنتاجية .

أما العامل الثانى . . فإن مستويات الأجور الكلية فى الاقتصاد الساكن ستنجذب حول أجر الكفاف ، والذى يعد عاليًا بالقدر الكافى ؛ لإعاشة عائلة معقولة ؛ بحيث يبقى حجم السكان ثابتًا فى المتوسط ، وهذا هو المعدل « الطبيعى » للأجور . وفى هذا المجال . . فإن سميث يستعير من كانتيلون إلى الحد الذى يجعل أجر العامل ، لابد وأن يوفر الكفاف لحوالى شخصين . كما أن المرء بوسعه أيضًا أن يسمع صدى كانتيلون (وعديد من

أسلافه) فى العبـارة ، التى ذكرها سميث « كل الكائـنات الحيوانية تتكاثر بصـورة طبيعية بالتناسب مـع وسائل إعاشتها » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٩٧) . وعلى أية حال . . فإن الأجور فى اقتصاد نامٍ ، يمكن أن تبقى بصورة دائمة فوق حد الكفاف ، وينتج عن ذلك « أنها ليســـت العظمـة الـفعلية للثروة القـومية ، والتى تؤدى أحيانًا إلـــى زيادة فى أجور العمال ، ولكن زيادتها المستمرة » (٨٧) . وهذه هـى الاتجاهات العامة ، وبالنسبة للحالات الخاصة ولأسواق العمل . . فـإن سميث يتقبل - بطبيعة الحال - أن يـأخذ فى الاعتبار كل الظروف ، التى تؤدى إلى تعديل هذه الحجج .

الأرض والريع

يتجه الريع إلى أن يعـادل الفائض فى المنتج عن الأجر الطبيعى وعـن الأرباح الطبيعية لمستأجـر الأرض ؛ أى إنها عبارة عن الزيادة فـى المنتج ، عن ذلك المقدار ، الـلازم للإبقاء على العناصر موظفة . ولاتوجد للريع أى صلة بتـكلفة التحسينات ، ولكنه يرجع فقط إلى ندرة الأرض (والتى يقرنها سميث بشكل خاطىء بالاحتكار) .

وعلى الـرغم من أن الأسعـار « تتحلـل » فى صورة أجور ، وأربـاح ، وريع . . فإن سميث أكد أن الريع لايعد السبب فى سعر السوق المرتفع ، ولكنه نتيجة له : فكما يقول « الأجور والأرباح المرتفعة أو المـنخفضة هى السبب فى ارتفاع أو انخفـاض السعر ، أما ارتفاع أو انخفاض الـريع فهو نتيـجة له » (١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٦٢) . ويتم دفـع الريع لأن سعر السوق يتعـدى تكاليف الأجور والأرباح ، ولم يكن بوسع سـميث - على أية حال - أن يعطى تفسيرًا محددًا لهذا المبدأ . كيف يمكن للريع أن يفشل فى التأثير على السعر ، إذا كان شأنه شأن الأجور والأربـاح ، وهو مكون للسعر ؟ وقد كان سـميث واضحًا تمامًا حول الاختلافات فى الريع ، وأنها ناتجة من الاختلافـات فى الخصوبة وفى الموقع ، كما أنه فهم أيضًا كيف يقوم المزارعون بتـخطيط محصولاتهم لتعظيم الريع ، ولـكنه لم يكن قادرًا على توضيح العلاقة بين الريع والسعر .

وهذه الفجوة التحليلية تم سدها جزئـيًا ، كرد فعل مباشر لثروة الأمم ، بواسطة نظرية الريـع لجيـمـس أندرسون James Anderson ، التى أصـبحت فيـما بعد نـظرية إدوارد وست ، وروبرت مـالتس ، وديفيـد ريكاردو . وعلى أية حـال . . فإن هذه الفجـوة ظلت

جزئيًا غير مملوءة حتى القرن العشرين . وفى الحقيقة - وبمجرد تخلى النظرية الاقتصادية عن نظريـة قيمة الأرض لكـانتيلون - فـإن اقتراح آدم سمـيث لم يكن حـقيقيًا تمامًا . (سـيتم التعرض للأسباب فى الفصل التاسع) .

ويشير سميث بشكل صحيح إلى أن التقدم الاقتصادى « يتجه إما بشكل مباشر أو غير مبـاشر إلى زيادة الريع الحقيقـى للأرض » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٦٤) ، ولكنه يستنتج بشكل خاطىء أن الريع لابد وأن يرتفع ، ليس فقط لكل فدان من الأرض ، ولكن أيضًا بالنـسبة إلى الناتج الـكلى . وعلى أية حـــال . . فإن ملاك الأرض - شأنـهم شأن العمال - لديهم مـصلحة واضحة فى التقدم الاقتصادى . وهكـذا . . نجد أن سميث ، على الرغم من انتمائه إلى طبقة ملاك الأراضى . . فإنه لايوضح تحيزًا واضحًا لهم كطبقة ، فهم مثـل الآخـرين « يحبون أن يجـنوا مـالم تزرعه أيديهم » (٦٧) . وعلى أية حال . . فإن صالحهم العام - شأنه شأن العمال - يتسق مع الصالح العام ، بينما لايتسق صالح مكتسبى الأرباح .

رأس المال والربح

يتحدد الناتج الاجتماعى - بشكل كبير - مـن خلال رصيد السلع الرأسمالية المتراكم . فمن ناحية . . نجد أن السلع الرأسمالية يتم الاحتياج إليها كصندوق للأجور (إذا استخدمنا التعبير الذى شاع فيما بعد) ؛ للمحافـظة على العمال خـلال فترة الإنتاج . ولهذا . . فإن « الطلب على أولئك الذين يعيشون بواسطة الأجور لايمكن أن يزيد إلا بنسبة الزيادة فى هذه المخصصات ، والتى توجـــه إلى دفـــع الأجـــور » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٨٦) ، « وعـــدد أولـئك الذين يمكن توظـيفهم بشكل دائـم ، لابد وأن تكون له نسبـة محددة مع إجمالى رأس المال فى المجتـمع ، ولايمكن أن يزيد عن هذه النسبة » (٤٥٣) . ومن الناحية الأخرى . . فإن السلع الرأسمالية تؤدى إلى زيادة إنتاجية العمل ، وبهـــذا الشكل . . فإنها « تساعد نفـس العدد من العمـال على تحقيق كـمية أكبر من الـعمل » (٧٨٢) ، « فكـمية الصنـاعة لهذا السبـب لاتزيد فقط فـى كل دولة مع زيادة الـقوى العاملة ، ولـكن - أيضًا كنتيجـة لـهـــذه الزيادة - لأن نفس كمية الصنـاعة يمكـن أن تنتج كمية أكبر بـكثير مـن العمل » (٢٧٧) .

ويتم تـراكم رأس المال من خـلال الادخار ؛ « فرأس المال يـزيد من خلال الـبخل ،

وينقص من خلال الإسراف وسوء التصرف » (سميث ، ١٩٧٦ - ، ٨٣ ، : ٢ ٧٣) . والادخار هو المعادل للاستثمار . « فما يدخره شخص من موارده ، يضاف إلى رأسماله ، ويتم استخدامه إما بنفسه للمحافظة على الأيادى المنتجة الإضافية ، أو لمساعدة شخص آخر للقيام بهذا العمل ، من خلال إقراض هذا المبلغ له بفائدة ؛ أى نصيب فى الربح » (٣٣٧). وينتج عن ذلك أن « كل مسرف يبدو أنه عدو للجمهور ، وأن كل بخيل يؤدى إلى إفادة الجمهور » (٣٤٠) .

وكما هو الحال بالنسبة للعمل . . فإن قدرة رأس المال على الانتقال - تحت ضغط المنافسة - تضمن أن تكون معدلات الربح واحدة بين مختلف الصناعات . وسيدفع تراكم رأس المال أثناء النمو الاقتصادى بمعدلات الأرباح نحو الانخفاض ، « وعندما تنخفض الأرباح . . فإن التجار سيعانون من تدهور التجارة ، وعلى الرغم من أن انخفاض الأرباح هو نتيجة طبيعية للرخاء ، أو نتيجة لزيادة الرصيد الذى يتم استخدامه عن ذى قبل (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٠٨) . ولهذا السبب . . فإن كلا من أجور العمال والأرباح على رصيد رأس المال فى اقتصاد غنى وناضج ، ستتجه نحو الانخفاض الشديد » (١١١) ؛ أى إن المنافسة ستدفع « بالأرباح العادية إلى أدنى مستوى ممكن ، ولكن ربما لايتحقق ذلك فى أى مجتمع عند المستوى السائد من الرفاهية » (١١١) .

وينتج عن ذلك أن مكتسبى الأرباح - على العكس من مكتسبى الريع والأجور - لديهم مصلحة ضئيلة فى التقدم الاقتصادى العام . وعلى الرغم من أن لديهم فهمًا اقتصاديًا أكبر من ذلك الموجود لدى ملاك الأراضى . . فإنهم اتجهوا لاستخدام هذا الفهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ، وليس لتحقيق الصالح العام (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : f ٢٦٦) . ولهذا السبب . . فإن رجال الأعمال مستشارون سيئون فى موضوعات الرفاهة العامة .

اليد الخفية

تتعلق الفصول السابقة بالمنتج الفردى وبأسواق العناصر ، وإذا أخذناها مع بعضها . . فإن هذه المكونات تقترح نموذجًا لاقتصاد نام . وعندما تكون كمية الأرض محددة . . فإن معدل الأجر سيعتمد بصورة موجبة على معدل النمو الاقتصادى ، كما أن معدل الأرباح سيعتمد بصورة سلبية على التقدم فى التراكم الرأسمالى . وسيصل الاقتصاد - بشكل أو

بآخر - إلى حالة الركود عند النضج ؛ حيث تكون الأجور عند حد الكفاف ، ومعدلات الأرباح منخفضة ، والريع مرتفعًا (هذه هى الحالة التى فصلها صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٥ ، فصل ٣٤٢) . وقد ترك ذلك كثيرًا للأجيال التالية ؛ لتوضيح وتنمية هذا النموذج ، ولكن آدم سميث كان قد حدد إطاره المبدئى .

وعلى الرغم من أن تخصيص رأس المال إلى الصناعات الفردية - فى غمار عملية النمو - تحكمه اعتبارات الصالح الفردى لكل مستثمر . . فإنه سيتضح أن ذلك هو الشىء الأمثل بالنسبة للمجتمع ككل ، « فكل فرد مدفوع باستمرار إلى أن يجد أفضل توظيف لأى رأس مال يكون بحوزته ، فمصلحته الخاصة - فى الواقع - وليست مصلحة المجتمع هى التى ينظر إليها بعين الاعتبار . ولكن دراسة مصلحته الشخصية - بطبيعة الحال - أو بالضرورة تدفع به إلى أن يفضل هذا التوظيف ، الذى يكون أكثر فائدة بالنسبة للمجتمع » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٤) .

وما هو صحيح بالنسبة للاستثمار صحيح أيضًا بالنسبة للأنشطة الاقتصادية بصورة عامة ؛ إذ إن « كل فرد بالضرورة يعمل ؛ لكى يجعل المتحصلات السنوية للمجتمع أكبر مايمكن ، فهو - بصورة عامة - لاينبغى إعلاء الصالح العام ، ولايعرف بأى قدر سيؤدى إلى إعلاء الصالح العام » ، ولكنه من خلال محاولته الاهتمام بمصلحته الشخصية . . فإنه عادة مايؤدى إلى إعلاء الصالح العام للمجتمع بطريقة أكثر كفاءة من تلك التى سيصل إليها ، لو حاول فعلاً تحقيق هذا الصالح العام » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) . وباختصار . . فإننا لسنا مدينين لكرم الجزار ، أو صانع البيرة ، أو الخباز الذين نتوقع غذاءنا منهم ، ولكن من نظرة كل منهم لمصلحته الشخصية » (٢٦ f) .

والقوة التى تؤدى إلى أن يعمل كل فرد لتحقيق الصالح العام ، هى تعبير « اليد الخفية » الشهير لسميث ، فالفرد كما يقول « مدفوع بيد خفية لإعلاء شىء ، لم يكن فى نيته أبدا » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) . وهذه اليد الخفية هى - بطبيعة الحال - المنافسة ، فالمنافسة إذًا تم تصويرها - كما تم من قبل بواسطة كانتيلون - فى دور المخطط المركزى ، الذى يرشد الاقتصاد إلى المعظمة الاجتماعية .

ولم يكن لدى سميث احترام كبير لأولئك ، الذين يعتقدون أن اليد الخفية تحتاج إلى مساعدة بواسطة « المسئولية الاجتماعية » ، فقد أعلن بوضوح أنه « لم يعرف أبدًا أى جدوى

اجتماعية مـن أولئك الذين يتاجـرون بـالصالح العام ، فهو اهتمام غـير شائع ، فى واقع الأمـر ، بين التجار . وهناك كلمات قليلة جـدًا يمكـن استخدامها لإقناعهم بعكس ذلك » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) .

الحرية والتجارية

دفع مبدأ اليد الخفية آدم سميث إلى حرية التـجارة . وحجته للتبادل الدولى الحر مشتقة من التجارة غير الشـخصية ، « فمصلحة كل رب عائلة عاقل ألا يحـاول أن يصنع بمنزله ما سيكلفه أكثر إذا صنـعه عما لو اشتراه » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) ، « فالأمر العاقل بالنسبة لتسيير أمور أى أسرة ، يمكن أن يـكون أيضًا صحيحًا بالنسبة لمملكة كبيرة ؛ فإذا كانت هناك دولة أجنبية يمكن أن توفر لنا سلعة أرخص ، مما ستكلفنا نحن لو أنتجناها محليا . . فإنـه من الأفضل أن نشتريها منهـم بجزء من إنتاج بعض صناعاتـنا ، التى يتم تشغيلها والتى يكون لنا فيها بعض المزايا » (٤٥٧) .

والاعتبـار المهم هنا هـو ما إذا كانت هذه الـسلعة يمـكن شراؤها من الخـارج بصادرات تتكلف فقط بجزء من مدخلات العناصر ، التى كـان الإنتاج المحلى سيستخدمها لهذه السلع (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٧) ، وهذا بـوضوح هو مبدأ المزايا النسـبية . وقد تمت صياغـة هذا المبدأ عـلى الأقل بنـفس درجة الوضوح ، مـثل الصيـاغات السابـقة فى الأدب الاقتصادى ، ولكن تحليلاً كاملاً لهذا المبدأ كان ينبغى عليه أن ينتظر حتى ريكاردو .

وبينمـا ساهم آدم سميث قلـيلاً فى نظرية التجـارة الخارجية . . فإنه أعطـى نبضًا قويًا لقضية حرية التـجارة ، التى كانت تحصل فى ذلك الوقت على قـوة متزايدة . ولم يقف آدم سميث جامدًا فى تأيـيده لحرية التجارة بعد ذلك ؛ إذ إنه أقر ببعض الاعـتبارات الحقيقية ، التى قد تتطلب الحـماية من أجل الدفاع . (كما هو الحال بالنسبـة لقوانين الملاحة مثلا) ، أو لتحقـيق التساوى مع معـدلات الضرائب المحليـة ، وربما أيضًا للانتقام ، كـما أنه نادى أيضًا بتخفيض تدريجى ، وليس بالمنع المفاجىء للحماية .

وقد خلـق سميث مفـهوم « نظام الاقتـصاد السيـاسى » ، الذى أطلق عـليه فيمـا بعد التجارية ، واستخدمـه كعدو أيديولوجى . وقد خلقه سميث لـنفس الغرض الجدلى ، الذى حدا بماركس إلى أن يخلق مفهوم « الرأسمـالية » ، والذى تضمن كل شىء ، كان يعارضه

ماركس . وبتشخيص التجاريين على أنهم خلطوا بين الثروة والذهب . . فإنه لم يكن عادلاً بالنسبة للكثيرين منهم ، ولكن لن يفشل أى قارىء لدراسات التجاريين فى أن يندهش بالأهمية المركزية التى أعطوها لميزان التجارة . ولأى قارىء حديث لهذه الرسائل . . فإنه لن يفشل فى ملاحظة الصلة المستمرة لهجوم سميث .

ويقف آدم سميث فى التاريخ كأحد أكثر المؤيدين البارزين للحرية الاقتصادية ، الذين عرفهم العالم ، فالأسميثية أصبحت مرادفًا للحرية . وقد كان فعالاً بدرجة كبيرة ؛ نظرًا لأنه لم يستخدم ألفاظًا رنانة ، ولكنه قام بعرض حجة حيوية وبشكل عاقل . وقد كان أبعد ما يكون عن المناداة بالمنشأة الحرة لصالح مجتمع الأعمال ؛ فرجال الأعمال - من وجهة نظره - أنذال ، ينبغى أن ننشىء المنافسة الحرة على الرغم من معارضتهم . وإذا استعرنا تعبيرًا من « الاقتصاد السياسى الجديد » . . فإن المجتمع تم تصويره كباحث عن الريع ؛ حيث نجد أن كل مجموعة لها مصلحة خاصة ، تستخدم نفوذها فى القرارات السياسية ؛ لكى تحصل على الريع على حساب باقى الجماعات الأخرى . وفى هذا المجال أيضًا . . فإن سميث كان فعالا أكثر من كونه أصيلاً ، فمبدأ « دعه يعمل » تمت صياغته فى أوقات كولبرت Colbert ، كما أنه كان من الشائع بين الطبيعيين استخدام عبارة أن « الحكومة الجيدة ، هى قدر أقل من الحكومة » .

كما لم يكن سميث نظريًا فى اعتقاده فى الحرية . فبصورة خاصة . . نجد أنه نسب إلى الحكومة قيامها بوظائف ثلاث ، قد تتطلب الإنفاق والتنظيم . وأول واجب هو الدفاع ؛ حيث قال ، « إنه على قدر كبير من الأهمية مقارنة بالثروة » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : f ٤٦٤) . أما الواجب الثانى . . فهو « الإدارة الدقيقة للعدل » ، وذلك لحماية كل فرد فى المجتمع ، ضد عدوان وعدم عدالة باقى الأفراد الآخرين (٧٠٨) . وبمجرد القيام بذلك . . فإن الادعاء التالى بأن الدولة تم تصويرها على أنها ليست أكثر من رجل حراسة ليلى ، قد يكون له بعض الأساس . وعلى أية حال . . فقد أضاف سميث واجب « إنشاء والمحافظة على المؤسسات العامة ، وتلك الأعمال - على الرغم من أنها قد تكون على درجة عالية من الفائدة لمجتمع عظيم - فإنها قد تكون ذات طبيعة خاصة ، بحيث أن الأرباح لايمكن أن يتم استردادها على حساب أى شخص أو مجموعة ضئيلة من الأفراد »

(٧٢٣) . فتسهيلات النقل والمؤسسات التعليمية تمت مناقشتها فى هذا المجال . ومن الواضح فى ضوء الوفورات الخارجية ، والسلع العامة ، واقتصادات الحجم ، أن هذا الواجب يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل الحكومى فى عديد من الأنشطة .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

إذا كنا سنحكم على عظمة العمل الاقتصادى ، بمجرد قوته فى التأثير على تاريخ البشرية . . فإن « ثروة الأمم » لاينافسه إلا كتاب « رأس المال » لكارل ماركس . ولكن من المؤكد أن طبيعة التأثير لابد وأن تؤخذ أيضًا فى الحسبان ، فبينما كان كارل ماركس مشغولاً بالتحطيم الثورى للنظام القائم ، وهى روح سلبية . . فإن الروح الإيجابية لآدم سميث كانت مهتمة بالتشييد السلمى لنظام جديد للمجتمع يتسم بالجدة ، وبأنه أفضل من النظام السابق . فإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار . . فإن الأهمية التاريخية لثروة الأمم لاتعادلها أو لايتفوق عليها أى كتاب اقتصادى آخر .

وقد عبر الأحرار الفكتوريون عن هذا الدور التاريخى لثروة الأمم بعبارات ساطعة ؛ فقد عبر هنرى توماس بكل Henry Thomas Buckle فى كتابه « تاريخ المدنية فى إنجلترا » عن هذا الرأى بقوله إنه : « بالنظر إلى نتائجه النهائية . . فإن ثروة الأمم ربما يكون أكثر الكتب التى تمت كتابتها أهمية ، وبالتأكيد . . فإنه يشكل أعظم إسهام قيم ، قام به شخص واحد تجاه إرساء المبادىء ، التى ينبغى أن تقوم عليها الحكومة » (١٨٧٣ ، ١ : ٢١٤) . وقد قال عن آدم سميث إن « هذا الرجل الإسكتلندى المنطوى على نفسه ، ساهم من خلال نشره لعمل واحد تجاه إسعاد البشرية ، بدرجة أكبر من تلك التى قامت بها الجهود المتحدة لعديد من رجال الدولة والمشرعين ، الذين يحتفظ لهم التاريخ بمنزلة مميزة » (٢١٦) . وعلى الرغم من أن هذه كلمات كبيرة . . فإن والتر باجيهوت Walter Bagehot أيضًا قال عن « ثروة الأمم » إن « حياة كل فرد فى إنجلترا - ربما كل فرد - أصبحت مختلفة ، وتعد أفضل كنتيجة لهذا الكتاب » ، « وإنه لم تستطع أى فلسفة سياسية أن يكون لها جزء من الألف من تأثير هذا الكتاب علينا » (١٨٨٠ ، ١) .

وهذا التأثير التاريخى احتاج لعدة أجيال ، بالطبع . ولكنه بدأ بشكل غير مدرك مباشرة بعد ظهور الكتاب ؛ إذ إنه حتى فى بريطانيا نفسها . . فإن الانتقال من التجارية إلى

الحـــريـة استغرق سبعين سنـة ، كما أن هـذا الانتقال لم يـتحقق بالكامل فـى باقى البلاد الأخرى .

وعلى أية حال . . فإنه فى تاريخ العلم ، نجد أن التأثير على شئون الأفراد لايعد المعيار الملائم للعظمة ؛ فيمكن لشخص معين أو لكتاب محدد أن يؤدى إلى ضجة تاريخية عنيفة ، دون أن يكون عظيمًا فى العلم ، والعكس صحيح . وبالتالى . . فإن المعيار الأكثر ملاءمة قد يكون هو الاكتشاف الـعلمى . وبهذا المعيار . . فإن آدم سميث لايمكن تـرتيبه فى المرتبة الأولى ، إذ لم يكن مبتدعا لأدوات جديدة ، ولكنه وجد تقريبًا كل المكونات التحليلية التى احتاجها فى الأدب القـائم فى ذلك الوقت . وفى حقيقة الأمر . . فإن سمـيث لم يستخدم عديدًا من المساهمات الحديثة والواعدة ، ربما لاعتقـاده بأنها لم تكن ملائمة للقارىء الذكى . فعلى سبيل المثال . . نجد نظريتى فيرديناندو جـاليانى وكوندياك فى المنفعة ، ونظرية نيرجو فى تناقـص الغلة ، والجـدول الاقتصـادى لكل مـــن كانتـيلون وكيزناى هى أمثـلة فى هذا الصدد .

ولهذا السبب . . فإن كتاب « ثروة الأمم » ، لواضـع النظريات الموهوب ، ليس كتابًا مثيراً عند قراءته . وتتـسق مع هذه الملاحظة أن العشرين سنة التالية لـنشر الكتاب لم تكن فترة للتقـدم التحليلى القـوى ، ولكـنها كانت فترة من الركود . ولايشجع المدرسون العظام « لأفراد الشـعب الأذكياء » بـالضرورة الموهـبة العلمـية ؛ ففى الـقرن التاسـع عشر . . تم الاحتفـاء بآدم سميث كمـؤسس للعلـم الجديد للاقتـصاد السياسى ، وهـذه الادعاءات هى ادعاءات مشكوك فى صحتها ، على أية حال ، ولكن فى حالة آدم سميث . . فإنها ادعاءات لايمكن إثباتـها ؛ إذ لايوجد جزء رئيسى فى الـعلم ، الذى قام بشرحه ، يمكـن أن نعتبره اكتشافًا أصيلاً له .

والسؤال الدائم فى هذا الصدد ، يتعلق بمساهمة آدم سميث للاتجاه السائد فى الاقتصاد . فكما قلنا ، لايوجد جزء واحد يمكن نسبته إلـى آدم سميث ، ولكن إسهاماته كانت بطبيعة مختلفة إذ إنها كـانت الاتجاه السائد فى الاقتصاد نفسه . فلأول مـرة . . وضع سميث جسد المعرفة الاقتصادية بعضها مع بعض ، والتى كان يـتم تعرفها منذ وقت طويل ، مع مانسميه الآن الاتجاه السائد فى الاقتصاد . ولم يكن آدم سميث عبقريًا فى الاكتشاف فحسب ، ولكن

فى التوليف الذى قام به ؛ إذ إنه أعاد تنظيم النظرات الثاقبة والقيمة للمدرسيين ، وللتجاريين ، والفلاسفة ، ووضعها جميعًا فى نظرية شاملة للسياسة الاقتصادية ، توضح باقتناع أنه - فى إطار المؤسسات الملائمة - فإن الحافز الشخصى التنافسى ، يمكن أن يكون محركًا فعالاً للنمو الاقتصادى . وحتى ذلك الوقت . لم تتم صياغة هذه النظرية بشكل كامل ، ولكنها مع ذلك وفرت مرجعًا معياريًا ملائمًا للبحث الاقتصادى لمدة قرن من الزمان . وفى واقع الأمر . . فهناك القليل فى جين بابتيست ساى ، وروبرت مالتس ، وديفيد ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل الذى لم يكن تفصيلا - بشكل مباشر أو غير مباشر - لأفكار آدم سميث . وفى نفس الوقت . . فإنه نتيجة لأن « ثروة الأمم » وفرت المعيار الذى يمكن الرجوع إليه . . فإنها أدت إلى تناسى الإسهامات السابقة والتى قد تكون أكثر أصالة من ثروة الأمم نفسها .

٨

الإنتاج وعرض العنصر

فى بداية الحقبة الكلاسيكية . . اعتمد نموذج كانتيلون عن التيار الدائرى على نظرية للإنتاج ، تفترض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج ، وهذا الافتراض المبسط نفسه تم استخدامه بواسطة الطبيعيين . وفى بداية الحقبة التالية . . استخدم جوهان هاينريش نظرية الإنتاجية الحدية كاملة بشكل تقريبى ، اعتماداً على تصغير التكلفة . وفيما بين هاتين العلامتين المميزتين . . فإن نظرية الإنتاج خلال الحقبة الكلاسيكية دارت حول قانون تناقص الغلة . وقد كانت أول صياغة لهذا القانون بواسطة جاك تيرجو ، ثم أصبح بعد ذلك أشهر وأكثر المبادىء خلوداً فى الاقتصاد الكلاسيكى . وقد ارتبطت نظرية الريع بقانون تناقص الغلة ، والتى أضاف إليها جيمس آندرسون إضافة مهمة . فبينما كان الريع هو دخل عنصر الإنتاج الثابت ، أى الأرض . . فإن العناصر الأخرى ، وهى : العمل ، ورأس المال ، تم النظر إليها على أنها عناصر متغيرة . وقد وفر روبرت مالتس التفسير الكلاسيكى لعرض العمل ، والذى طبقه أيضاً ديفيد ريكاردو على رأس المال . كما كان على جون رى أن يوفر نظرية لرأس المال بنهاية الحقبة الكلاسيكية ، التى تضمنت كل المكونات الرئيسية التى تم وضعها فيما بعد بأكثر من نصف قرن بواسطة ، إيوجين فون بوم بافيرك ، ونت فيكسيل ، وإيرفنج فيشر .

جاك تيرجو Jacques Turgot

بقيام آن روبرت جاك تيرجو (١٧٢٧ إلى ١٧٨١) بإدخال نسب المدخلات المتغيرة وتناقص الغلة . . فإنه قام بعمل أكثر الإسهامات أهمية فى نظرية الإنتاج ، فيما بين فترة

ريتشارد كانتيلون وجوهان هاينريش فون تونن . وهذا لايعنى أن المزارعين حتى ذلك الوقت اعتقدوا أن الغلة ثابتة . كما أنه كان معروفًا منذ زمن طويل ، أنه بعد نقطة معينة سيكون من غير المجدى إضافة وحدات إضافية من العمل إلى قطعة محددة من الأرض . أما مساهمة تيرجو . . فتمثلت فى وضع هذه النظرة الثاقبة فى مبدأ تحليلى .

وقد كان تيرجو ابنًا لأحد التجار الباريسيين من الدرجة الأدنى من النبلاء ، وخطط أولاً لأن يصبح رجلاً من رجال الدين ، وحصل على تعليم واسع فى هذا المجال ، ولكنه أصبح غير سعيد مع الكنيسة . وقد حقق نجاحًا ملحوظًا فى وظيفته الحكومية ، التى جمع بينها وبين نبوغه الثقافى بالحس العملى والأفكار الإصلاحية ، وتحت حكم لويس الخامس عشر . . كان المسئول الرئيسى عن إقليم ليموج . وفى عام ١٧٧٤نصبه لويس السادس عشر كوزير للبحرية ، وبعد ذلك بأسابيع قليلة . . أصبح مراقب الحسابات للمالية التى تعنى وزير المالية ، وقد كانت حال المالية الحكومية وقتها يرثى لها . وتم النظر إلى تيرجو ، وهو الصديق المتحرر للطبيعيين ، على أنه المسيح الذي سينقذ الأحوال . ومع ذلك . . فقد فشلت إصلاحاته الجزئية ، ليس بسبب عدم سلامتها من الناحية الاقتصادية ، ولكن من الناحية السياسية . وقد فصل تيرجو من الوزارة عام ١٧٧٦ وبشكل مهين ، ودفع الخراب المالى المجتمع فى الاتجاه المحتوم للثورة .

وقد قام شيلى بتحرير الأعمال المجمعة لتيرجو ، والمواد الأخرى الموسوعية المتعلقة به فى خمسة مجلدات (تيرجو ١٩١٣ - ١٩٢٣) ، كما تمت ترجمة إسهاماته فى الاقتصاد حديثًا ، وتم نشرها بواسطة بيتر جرونويجن Peter Groenewegen (١٩٧٧) ، الذى كتب تقييمًا مدروسًا (جرونويجن ١٩٨٣) .

وبصورة أو بأخرى . . فإن معظم كتابات تيرجو الاقتصادية نبعت من التزاماته الإدارية . وفى واقع الأمر . . فهناك رسالة واحدة ، يمكن اعتبارها على أنها كتيب مستقل هو « انطباعات عن تكوين وتوزيع الثروة » (١٧٦٦) ، الذى تمت كتابته فى إطار المبادىء الاقتصادية للسيدين كو Ko ويونج Yong ، وهما زائران صينيان من رجال الدين . ولم يكن من المعروف ما إذا كان هذان المسافران قد تأثرا باقتصادات الطبيعيين ، بنفس القدر الذى تأثر به الطبيعيون بالمميزات ، التى تمت نسبتها لحكومة الصين . وكان هذا الكتيب مشهورًا ؛ لأنه كان قليل الصفحات ، ويتسم بسلاسة الدخول فى الاقتصاد حتى نهاية القرن

الثامن عشر . ومن الواضح أن هذا الكتاب كـان له تأثير كبير على كتاب « ثروة الأمم » ؛ إذ إنه كتب خلال الفترة التى كان فيها آدم سميث على علاقة وثيقة بتيرجو ، عندما كان فى باريس . وبينما اتسم كتاب « ثروة الأمم » بـالإطناب . . فإن كتاب « الانطبـاعات » اتسم بالإيجاز .

وعادة ما يعـرف تيرجو بشكل أفضل على أنـه الطبيعى ، الذى أتى إلى السلطة كمؤيد لـ « دعه يعمل » . وعلى أية حـال . . فإن مساهمته الرئيسية على المستـوى التحليلى كانت فى التحلـيل الصريح للتراكـم الرأسمالى ، فبينـما افترض الجدول الاقتصادى لـكيزناى أن المقدمات التـى يتم دفعها تحمل نسبـة ثابتة للأرض . . فإن تيرجو اعتـبر الآن أن نسبة رأس المال للأرض مـتغيرة من خلال الادخـار ، أو الادخار السالب ؛ فـالمدخر أصبح مفـيدًا من وجهة النظر الاجتماعية ؛ نظرًا لأن « روح الادخار فـى الدولة تدفع باستمرار إلى زيادة كمية رؤوس الأمـوال » بينما « تدفـع الفخامة عـادة إلى نتيجـة معاكسة تمامًا » (جرونويجن ١٩٧٧ ، ٨٤) . وبهذا الشكل . . فإن « الجدول الاقتصـادى » الساكن تم تحويله إلى رؤية لنموذج لاقتصاد فـى حالة نمو (غير متوازن) . ومن الجدير بالالتفـات أن كل الطبقات من وجهة نظر تيرجو تساهم فى التراكم الرأسمالى (٩٤).

ومع نمو الرصيـد الرأسمالى . . فإن أسعار الـفائدة ستتجه نحـو الانخفاض ؛ لأن هذا الاتجاه سيحتل الآن مكـان الصدارة . ويعتمد سعر الفائدة - فى أى لحظـة على العلاقة بين المدخرات المتراكمة ، وفرص الاستثمار . ومن نـاحية المخزون من المشروعات الرأسمالية . . فإن تلك المشروعـات التى يتم تنفيذها ، هى المـشروعات التى يزيد فيها الربـح المتوقع على سعر الفائدة الســوقية . ومع اتجاه سعر الفائدة نحو الانخفـاض . . فإن عدد هذه المشروعات سيتجـه نـحـو التزايد . ويستخدم تيـرجو الاستعارة اللفظية القديـرة بأن الأرض تظهر من البحر : فعـنـد انخفاض مستـــوى المياه فـإن كثيـرًا من الجبال سيظهر من الـبحر . وسعر الفائدة - إذا استخدمنـا استعارة أخرى من تيرجو - هو عبارة عن التـرمومتر ، الذى يقيس ندرة رأس المال (جرونويجن ١٩٧٧ ، ٨٧) .

وقد أعطت القـضية للمحكمة الفـرصة لتيرجو ؛ لكى يوضح آراءه فـى الفائدة . وهذه الآراء على الرغم من أنها كانت تدافع عن الفائدة أمام ادعاءات المدرسيين . . فإنها لم تذهب فى المـنطق بعـيدًا عما ذهـب إليه المدرسـيون فى التـوفيق بين المـعتقدات الـدينية والـواقع

الاقتصادى. وبصورة خاصة . . فقد تم تبرير الفائدة بإنتاجية رأس المال للمقترض وبالمخاطرة وبتكلفة الفرصة البديلة للمقرض . ويوضح تيرجو ذلك كمبدأ عام ، يجعل النقود الحالية كشىء يستحق أكثر من النقود المستقبلية (جرونويجن ١٧٧٧ ، ١٥٧) ؛ الأمر الذى جعله محبوبًا لدى بوم بافيرك .

وفى هذا المجال . . فإن تيرجو وضع إسهامه الوحيد فى نظرية القيمة ، فالفائدة هى مجرد سعر . فإذا كان هناك بائع منعزل يتاجر مع مشتر منعزل . . فإن السعر الناتج من هذا التعامل غير محدد . وعلى أية حال . . فإذا كان هناك تجار كثيرون فى كل ناحية . . فإن المنافسة ستضمن أن هناك سعرًا واحدًا يتم التوصل إليه ، يتفق مع شرط أن إجمالى العرض لابد وأن يتساوى مع إجمالى الطلب . وفى هذه الحالة . . فإن كل تاجر بنفسه سينظر إلى السعر « كظاهرة مستقلة » ؛ حيث لايوجد له سوى تأثر غير ملحوظ عليها (جرونويجن ١٧٧٦ ، ١٥٦ f) ، ولايمكن شرح الأسعار المعلمية بطريقة أفضل من ذلك كثيرًا [١] .

والتراكم الرأسمالى على قطعة محددة من الأرض يعنى النسب المتغيرة ، وهذه قادت تيرجو إلى أكثر إسهاماته أهمية فى النظرية الاقتصادية ، وهى قوانين الغلة ، فعلى الرغم من أنه استخدم ألفاظًا مختلفة . . فإنه أصبح أبًا للإنتاجية الحدية . والفقرة القاطعة - فى هذا المجال - التى تقع فى كتيب تيرجو عن « ملاحظات على الورقة الخاصة بسانت بيرافى » (١٧٦٧) تستحق أن تنقل بالكامل .

يبدأ منحنى الناتج الحدى بجزء تتزايد فيه الغلة : « فالحبوب التى يتم رميها فى التربة الخصبة طبيعيًا ، دون أى إعداد ، سوف تكون تبديدًا للإنفاق بصورة مؤكدة . ولكن بإعداد

(١) اعتبر تيرجو أيضًا التبادل فى مقال لم يكتمل عن « القيمة والنقود » لعام ١٧٦٩ (جرونويجن ١٩٧٧ ، ١٣٣ ، ٤٨) . ويبدأ بمقايضة منعزلة بين مالك للذرة ، ولكنه يعانى من البرد الشديد وجائع ، ولكنه يملك أخشابًا كثيرة ، يمكن استخدامها فى التدفئة . ويفترض فى كل تاجر أن يقرر على أقل نسبة مفضلة للتبادل ، والتى عندها يكون مستعدًا للتجارة ، ويقال إن نسبة التبادل الفعلية متوسط الاثنين . وقد أخفق تيرجو - بصورة مؤسفة - فى أن يشير فى هذا المجال أيضًا إلى أن وجود تجار عديدين (على الأقل فى أحد الجوانب) سيكون ضروريًا للتوصل إلى حد محدد ، وقد ترك هذا لجون ستيوارت ميل ؛ لكى يستوضح العلاقة بين نسب التبادل والكميات الكلية المطلوبة والمعروضة ، وقد كانت النتيجة فى متناول يده ، ولكنه لم يستطع أن يتوصل إليها .

وبعيدًا عن نظرية الإنتاج . . فإن تيرجو لم يكن مبتكرًا تحليليًا عظيمًا ؛ فقد كان رجلاً مشغولاً لايـوجد لديه وقت ولاطاقـة كافية ، وهما الأمران الـضروريان للتوصـل إلى عمل أصيل ومتسع . ويبدو أن موهبته - شأنه فى ذلك شأن آدم سميث - كانت متعلقة بالتوليف أكثر منها بالابتكـار ، فكتابه عن « الانطباعات » يوضح المستوى المحتـرم للفهم الاقتصادى فى الوقت الذى انتهى فيه آدم سميث من مسودة كتابه « ثروة الأمم » .

جيمس آندرسون James Anderson

تحققت خطوة أخرى للأمام بواسطة جيمس آندرسون (١٧٣٩ - ١٨٨٠) ، الذى كان عالمًا زراعيًا أسـكتلنـديًا ، ومحررًا كتـب باستفـاضة فى الزراعـة ، والأسماك ، والصـناعة التحـويلية . وفى عام ١٧٥٧ . . كتب كتابًا عن « ملاحظات فـى أدوات إثارة روح الصناعة الوطنـية » (١٧٧٧) ، أهـداه إلى دوق Buccleuch (والذى حصـل منه آدم سميـث على المعاش) حول تشجيـع الاقتصاد الأسكتلندى . وقبل أن يرى الكـتاب النور . . دفع ظهور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث ، بأندرسون إلى أن يضيـف فصلاً جديدًا من ثمانين صفحة ؛ دفاعًا عن الأثر الاسـتقرارى لدعم الصـادرات على الغلال . وقبـل نهاية الكتـاب . . هناك شرح شامل لنظرية الريع ، وهذه أيضًا تستحق أن تنقل بالكامل .

« فى كل دولة هناك أنواع مختلفة من التربـة ، تتمتع بدرجات متفاوتة من الخصوبة ، ولهذا فلابد وأن يتمكـن المزارع الذى يزرع أكثرها خصوبة من بيعهـا فى السوق بسعر أدنى بكثـير من الآخرين ، الذيـن يزرعون أراضٍ أفقر مـن ذلك . ولكن إذا كان إنتـاج الغلال الذى يتم الحصول عليـه من القطع الخصبة غير كاف لتوفير العـرض الذى يحتاجه السوق ، فإن السعـر سيرتفع فى الـسوق إلى ذلك المستوى الـذى يشجع الآخرين عـلى زراعة الأنواع الفقـيرة من التربـة . وعلى أية حال . . فـإن المزارع الذى يزرع الـقطع الأكثر خـصوبة ، سيكون بوسعـه أن يبيع القمح بنفس السـعر فى السوق الذى يبيع به أولـئك الذين يزرعون الأراضى قلـيلة الخصوبـة ؛ أى إنه - لهذا الـسبب - سيحـصل على قدر أكـبر من القـيمة الحقيـقية للـقمح الذى يـزرعه . ولهذا . . فـإن هناك عددًا مـن الأفراد ، سوف يتـدافعون للحصـول على هذه الأراضى الخصـبة ، وسيرضون بأن يدفـعوا زيادة مقابل الحـصول على امتياز زراعتـها ، والتى ستكون أكبـر أو أقل ، وفقًا لدرجة زيادة أو انخفـاض خصوبة هذه التربة . وهذه الـعلاوة تشكل ما نسميـه الآن الريع ، وهى وسيط ، من خلالـه يتم خصم

التربة وحـــرثها مرة واحـدة . . فإن الإنتـاج سيـكون أكبر ، أما حرثـها مرتين أو ثلاث مرات . . فذلـك قد لايؤدى إلى مضـاعفة أو زيادة النـاتج ثلاث مرات ، بل قد يـضاعف الناتج أربـع أو خمس مرات ؛ مما يؤدى إلـى زيادة الناتج بنـسبة أكبر من زيـادة الإنفاق ، وسيظل هـذا حتى نقطـة معينـة ، يكـون عنـــدها الناتج أكبر ما يمكـن بالمقارنة بالمقدمـــات » (جرونويجن ١٩٧٦ ، ١١) .

وعلى أية حال . . فـإنه بعد فترة معينـة . . فإن الغلات الإضافية تبدأ فـى التناقص ، حتى تصل فـى النهاية إلى الصفر . « وفيـما بعد هذه النقطة . . فـإن أى زيادة فى الإنفاق ستؤدى إلى اتجاه الإنتاج نحو التزايد ، ولكن بدرجة أقل . وسيتزايد الانخفاض حتى نصل إلى النقطة التى تؤدى فيها زيادة الإنفاق إلى عدم تحقق أى زيادة على الإطلاق فى الإنتاج ؛ نتيجة لأن خصوبة الأرض قد استنفذت ، وأن الفن الإنتاجى ليس بوسعه زيادة الإنتاج أكثر من ذلك (جرونويجن ١٩٧٠ ، ١١٢) .

وبمجرد تحديد منحنى الناتج الحدى . . تم استخدامه لـتحديد الكمية المثلى من الاستثمار عند مستوى محدد لسـعر الفائدة . وكما يشير تيرجو . . فإنه من الخطأ الـعمل على تعظيم الناتج الحدى ، فـكما يقول : « سأذكر أنـه سيكون من الخطـأ تصور أن النقطة الـتى تغل عنـدهـا المقـدمات ، أكـثر ما يمكـن ، هـى أكثر النقط الـتى يمكن أن يصل إلـيها المزارع ملاءمة » ؛ فالـهدف النهائى الـصحيح ينبـغى أن يكون الناتج الـصافى بعد خصـم الفائدة والاستثـمار ينبغى أن يـتم التوسع فيـه ، مادامت الزيادة فـى هذا الناتج الصافـى هى زيادة موجبة ؛ مما يعنى استمرار التوسع ، مادام الناتج الحدى يفوق سعر الفائدة . « وعلى الرغم من أن الزيادات التالية فى المقدمات ، لاتترتب عليها زيادة مماثلة من المنتج . . فإنه إذا كانت ستضيف إلى الناتج الحدى لـلتربة بشكل كاف . . فهناك مصلحة فى الـقيام بها ، وستظل لذلـك استثماراً مربحًا » (جـرونويجن ١٩٧٧ ، ١١٢) . وقد وسع تونن هذا التـحليل ، وعمَّمه على عناصر عديدة فى صورة نظرية للإنتاج . وكشرح لقانون النسب المتغيرة . . فإن تحليل تيرجو - على أية حال - لم يتم تخطيه قبل اكتشاف دالة الإنتاج وتم تصميم التحليل كنقد لافتراض ثـبات المعاملات الفنية للإنـتاج . . فإنه حوَّل أخيرًا نموذج ريتشـارد كانتيلون وفرانسوا كـيزناى المتعلـق بثبات الغلـة إلى نموذج لتناقـص الغلة ، خاص بروبـرت مالتس وديفيد ريكاردو .

التكاليف التى يتـم تحملها لزراعة أنواع من التربة ، تتفاوت فى درجات خـصوبتها للتوصل إلى تماثل تام » (آندرسون ١٧٧٧ ، ٣٧٦) .

وفى نفس الـسنة . . فإن آندرسون قدم نـفس التفسير لـلريع فى كتيبـه : « بحث فى طبيعة قـوانين الغلال » وفقًا لقانون الغلال الجديد المقتـرح فى إسكتلندا (١٨٥٩) . ويتصور آندرســون الأرض على أنه يتم تـقسيمهـا إلى فئات متـفاوتة للخصـوبة أ ، ب ، جـ . . . وهكذا ، التى سيتـم زراعتها بالتوالى حتى يتوقـف السعر عن تغطية تكاليـف الإنتاج والفئة الحدية ستـبقى دون ريع ، أما الفـئات قبل الحدية . . فسـوف تدفع ريعًا ، وفقًا لتـكاليف الإنتاج عليها (f ٧٢٢) .

والسؤال الآن : ما الشيء الـذى اكتشفه آندرسون ، إذا كان قد اكتـشف أى شيء على الإطـلاق ؟ لقـد كانت هناك نظريـة متطورة للريع المـطلق على الأرض النادرة المتـساوية فى المزايا ، متاحـة على الأقل منذ كانتـيلون ، وكانت مقبولة بـشكل شائع وتزايدت شعـبيتها بواسطة الطبيعيين . أما فكرة الأرض المتميزة فى الجودة أو الموقع ، وبناء على ذلك . . فإنها تحصل على ريع أعلى ؛ فقد كانت فكرة شائعة (على الأقل) منذ أيام الفراعنة ، فالعلاقات الاقتصادية الواضـحـة مـن التجربة اليومـية لايمكن أن يترتب عليها اكتـشافات . وعلى أية حال . . فإن آدم سميث قد شرح التـفاصيل الاقتصادية للريع الفرقى بتفـصيل مقبول ، كما أنه ابتـدع عبـارة أن الريـع العالى ، نتيجة للـسعر العالى للغلال وليس الـسبب فيه . ومع ذلك . . فإن مـعالجة سميـث بقيت غيـر مرضية ؛ لأنه خـلط أساسًا بين الريـع والأسعار الاحتكاريـة ، ولم يعلل كون الريـع ، على الرغم من أنـه مكون للسعر ، لايـؤثر فى هذا السعر ، ويمـثل إسهام آندرسون فـى أنه قام بتوضيـح هذه النقاط . ولهـذا . . فإنه أوصل النظـرية الاقتصـادية الجزئية لـلريع إلى الـصورة التى وجد فـيها كل مـن إدوارد ويست ، وروبرت مالتس ، وديـفيد ريكاردو القليل ، الذى يمـكن أن يضيفوه . وما تبقى عـمله بعد ذلك . . كان فى أن يتم تضمين الريع فى النموذج الاقتصادى الكلى للتوزيع والنمو .

توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthus

كانت الأرض عند كل من كانتيلون ، وكيـزناى ، وسميث تمثل عنصر الإنتاج الأولى الوحيد ، بينمـا كان العمل والسلع الرأسماليـة عناصر ثانوية ، يتم عرضها داخـليا بواسطة الاقتصاد . وبالنـسبة للعمل . . فقد اعتمـدوا على نظرية للسكان ؛ لكـى توفر شرحًا لهذا

العنصر . وقد كان مالتس هو الذى قدم الافتراضات ، والذى استخدم ضمنًا . تناقص الغلة ، ووضعها فى نظرية حركية لعرض العنصر . وقد اتجهت نظريته ؛ لكى تصبح شهيرة ومعروفة جيدًا بشكل كبير كنتيجة للانفجار السكانى ، الذى صاحب الثورة الصناعية . فخلال القرن الذى انتهى بوفاة مالتس . . فإن زيادة المواليد عن الوفيات فى إنجلترا بلغت عشرة أضعاف ، كما أن الانخفاض فى وفيات الأطفال أظهر حدودًا للتحسن فى مستويات المعيشة . وقد كانت هذه حالة كان فيها للظروف الاجتماعية أثر ، لايمكن إنكاره على تاريخ النظرية الاقتصادية .

ولد توماس روبرت مالتس عام ١٧٦٦ ، الطفل السادس بين إخوته السبعة ، فى بيت ريفى ، بناه والده فى ووتن سرى Wotton Surrey[٢] وقد تخلى والده عن العمل بالقانون ؛ ليعيش حياة نبيل ريفى ، له اهتمامات أدبية . وقد كان على صلة وإعجاب بروسو ، الذى حاول دعوته دون نجاح للإقامة بمنزله فى الوقت ، الذى ولد فيه روبرت مالتس على وجه التقريب . كما أنه كان رجلاً محبًا لذاته ، لايهدأ ولايستقر طويلاً فى نفس المكان . وقد عانى روبرت منذ ولاته من الشفة الأرنبية والشق الحلقى ، ولهذا فقد كان يعانى طيلة حياته من صعوبات فى النطق .

وقد تعلم مالتس فى صغره ، بواسطة مدرسين خصوصيين فى المدارس الخاصة ، حتى عام ١٧٨٤ ، عندما أرسله والده إلى كلية يسوع فى كيمبردج . وقد حصل على معرفة متسعة فى الفلسفة الطبيعية (أى العلوم) والرياضيات ، ولكنه أيضًا قرأ جيبون Gibbon ، واستخدم الطبعة اللاتينية لكتاب نيوتن فى مبادىء الرياضيات . وقد أنهى مالتس برنامج علم الرياضة ، وكان التاسع فى الفصل ، كما كان على دراية بالرياضيات الجيدة ، ولكن أعماله تجعل من الصعب الاعتقاد بأنه كانت لديه موهبة رياضية ، وقد أراد والده أن يكون ابنه مساحًا للأراضى ، ولكن مالتس - بالرغم من إعاقته - قرر أن يدخل الكنيسة . وقد عين كاهنا عام ١٧٨٨ ، وأطلق عليه رفرند روبرت مالتس .

وهناك القليل الذى نعرفه عن مالتس فى السنوات العشر التالية ، باستثناء أنه فى عام ١٧٩٣ عين كزميل فى كلية يسوع ، التى وفرت له دخلاً صغيرًا طالما بقى دون زواج ، وقد

(٢) تعتمد هذه الملاحظة الخاصة بالسيرة على الدراسة المستفيضة لباتريشيا جيمس (١٩٧٩) .

عين مسئولا عن كنيسة صغيرة فى ووتن ، وربما تكون مساهمته فى تعميد الأطفال ، أو إتمام الزيجات ، أو دفن الموتى أعطته نظرة أولية فى الموانع الإيجابية والوقائية ، والالتزام الأخلاقى ، والرذيلة ، والبؤس .

وقد حقق مقال « فى مبدأ السكان » الذى وضع فيه مالتس السلوك الجنسى كمفتاح للتحسينات الاجتماعية ، شهرة فورية ؛ إذ إنه أصبح مع أفراد مثل داروين وماركس ، مثاراً لكثير من الجدل فى القرن التاسع عشر . كما أعطته الرحلات الطويلة التى قام بها لإسكندنافيا وللقارة الأوروبية الفرصة لتجميع مواد مستفيضة عن السكان . وفى عام ١٨٠٣ ، أصبح مالتس عميدًا لويلزبى Walesby (فى لنكولينشاير) ، والتى أعطته دخلاً مدى الحياة ، دون أى التزام أكثر من دفع مبلغ بسيط لراعى الإبراشية . وفى السنة التالية ، وكان عمره ثمانية وثلاثين . . تزوج من إحدى بنات عمومته ؛ حيث أنجب منها ثلاثة أطفال .

وفى ١٨٠٥ ، عين مالتس أستاذًا للتاريخ العام ، والسياسة ، والتجارة ، والتمويل فى كلية شرق الهند الجديدة ، التى تم إنشاؤها بالقرب من لندن . ولهذا . . فقد أصبح أول أستاذ إنجليزى فى الاقتصاد السياسى . والسنوات التسع والعشرين المتبقية فى تاريخ مالتس غير المميز . . كانت عبارة عن تاريخ للطبعات المتتالية لمقاله ، ولمطبوعاته الأخرى ، وللجدليات الكثيرة التى ساهم فيها . وقد كان واجبه الأساسى هو محاضرة أولئك ، الذين كانوا سيوظفون فى شركة شرق الهند ، والذين اتصفوا بالتمرد فى بعض الأحيان . ومن الواضح أن الكلية لم تكن معبدًا للعلم ، ولكنها تركت لمالتس طاقة كافية للالتحاق بعديد من النوادى ، وللإبقاء على اتصالات واسعة ، والذهاب إلى لندن لرؤية عديد من أصدقائه ، وكان أقربهم إليه ريكاردو ، وقد توفى بنهاية عام ١٨٣٤ نتيجة لأزمة قلبية .

وفيما يخص السكان . . فقد أقنع مالتس كثيرين ، ولكنه كاقتصادى عادة ما وقف وحيدًا معارضًا لريكاردو والريكاردیين . وقد كان محافظًا من الناحية السياسية ، دافع عن قوانين الغلال فى مواجهة أنصار حرية التجارة ، كما كانت لديه طاقة كبيرة لاستثارة الآخرين ، فضلاً عن طموحه وقدرته على الجدل ، ولكنه أيضًا كان رقيقًا ومحبوبًا فى علاقاته الشخصية . ويعطى كل من مالتس وريكاردو مثالاً واضحًا فى تاريخ الاقتصاد فى الخلاف العلمى ، ولكنهما بقيا أصدقاء مع ذلك [٣] .

(٣) أفضل دراسة لشخصية مالتس هى جرامب ١٩٧٤ .

وتعتمد شهرة مالتس على كتابه الأول « مقال فى مبادئ السكان ، كما تؤثر على التحسن المستقبلى للمجتمع » ، والتى نشرت أولاً فى عام ١٧٩٨ (مالتس ١٩٢٦) . وشجعته مناقشته مع والده أن يأخذ على عاتقه توضيح - على عكس التوقعات المثالية للماركيز دى كوندورسيه ووليم جودوين - أن التقدم الفنى والاجتماعى ، مهما كان كبيرًا ، ليس بوسعه أن يحسن أحوال البشرية ، مادام السلوك السكانى على ما هو عليه . وبصورة خاصة . . فإن قوانين الفقراء لن تؤدى إلى جعل الفقراء أسعد حالاً ، ولكنها ستؤدى إلى زيادة أعدادهم . والأمر المهم للاقتصادى المعاصر يمكن تعرفه فى الفصل الأول . أما الطبعة الثانية - التى ظهرت فى ١٨٠٣ - فقد كانت كتابًا جديدًا بصورة أساسية ؛ فالمقالة الرائعة الأولى أصبحت الآن رسالة مطولة ، وربما لم يكن بوسعها أن تجعل صاحبها مشهورًا ، إذ لم يكن قد حقق ذلك بالفعل ، وفى الطبعات التالية أصبح حجم الكتاب ثلاثة أجزاء .

وقد دفعت قوانين الفقراء مالتس إلى الاقتصاد البحت ، ففى كتيبه : « بحث فى أسباب ارتفاع سعر المستلزمات » (مالتس ١٩٧٠) ، نادى مالتس بأن مدفوعات الرفاهة ، إذا تمت زيادتها مع أسعار الغلال . . فإنها ستساهم فى زيادة تكلفة المعيشة . وقد مرت خمس عشرة سنة ، على أية حال ، قبل أن يضيف إضافة وافية للاقتصاد العام فى كتيبه : « بحث فى طبيعة وتقدم الريع والمبادىء التى يتم تنظيمه من خلالها » (١٨١٥) . ولم تكن نظرية الريع التى تضمنها هذا الكتيب جديدة ، فقد طرحها من قبل آدم سميث ، كما تم توضيحها بواسطة جيمس آندرسون . ومع ذلك فإن إعادة صياغتها بواسطة مالتس بالاشتراك مع المقال الذى ظهر فى نفس الوقت لإدوارد وست (وست ١٩٠٣)[٤] ، تعد إسهامًا تاريخيًا ؛ لأنها جذبت ريكاردو من النقود إلى الاقتصاد العام ، ووفرت له جزءًا مهمًا من الهيكل التحليلى اللازم .

ويشكل كتاب « مبادىء الاقتصاد السياسى بالنظر إلى استخداماتها العملية » (١٨٢٠) عمل مالتس الرئيسى الثانى ، الذى كان عملاً طموحًا ، حاول به أن يتفوق على ريكاردو ، الذى ، كان قد أصبح فى موقع القيادة بين الاقتصاديين السياسيين ، بعد نشر كتابه فى المبادىء عام ١٨١٧ . وقد أخذ مالتس على عاتقه أن يوضح أن النمو الاقتصادى يمكن أن يعانى من عجز « الطلب الفعال » ، كما اتفق مع آدم سميث ضد لودرديل بأنه لايمكن أن

(٤) كان السير ادوارد وست (١٧٨٢ - ١٨٢٨) محاميًا قديرًا ، وأصبح بعد ذلك كبير القضاة فى بومباى .

يكون هناك رأس مال « أكثر من اللازم » ، وأن كل المدخرات يتم استثمارها ، فالمشكلة التى رآها لم تنشأ من الاكتناز . ولكنه مع ذلك اعتقد أن المدخرات الزائدة عن الحد - نتيجة لعدم كفاية الطلب الاستهلاكى - يمكن أن تضعف من حوافز الاستثمار . وبالصياغة الحديثة . . فإنه يبدو أنه كان يشير إلى إحدى القواعد الذهبية للتراكم الرأسمالى ، ولكنه لم يستطع أن يوضح هذا المعنى بصورة واضحة . ولهذا . . فإن محاولته أخفقت ، ولم تعالج الطبعة الثانية (والتى نشرت عام ١٨٣٦ بعد وفاته) هذا القصور ، ولهذا . . فقد كان من الطبيعى لجون ماينارد كينز ، فى النظرية العامة ، أن يدعى أن مالتس هو سلفه ، ولكن - على الرغم من أن كليهما حطم الأصنام القائمة فى ذلك الوقت - فإن كليهما كان فى ذهنه شىء مختلف عن الآخر ، ففى كتاب مالتس الأخير ، « تعريفات فى الاقتصاد السياسى » (١٨٢٧) نجد تجميعًا لمراوغات لفظية لمن أحس بالخسارة .

وقد لخص مالتس نظريته فى السكان فى ثلاثة مبادىء[٥] ، هى :

١ - « السكان يتزايدون وفقًا لمتوالية هندسية ، عند عدم القيام بالحد منهم » .

٢ - « أن احتياجات الكفاف تتزايد بمتوالية حسابية فقط » .

٣ - « هذا يتضمن وجود محدد قوى وثابت على السكان ، نتيجة لصعوبات توفير احتياجات الكفاف » (١٩٢٦ ، ١٤) .

وقد لايساء فهم المعنى المحدد لهذه المبادىء بشكل متسق ، إذا تم وضعها بالطريقة التقريبية التالية :

١ - أن السكان ، عندما يكون الغذاء وفيرا ، يتزايدون بنسبة هندسية ، يمكن أن نطلق عليها النسبة البيولوجية .

٢ - أن احتياجات الكفاف ، عندما يتزايد السكان بهذه النسبة البيولوجية . . يتزايدون فقط بنسبة حسابية .

٣ - عندما تصبح احتياجات الغذاء أقل وفرة . . فإن النمو السكانى يتناقص باطراد ، دون النسبة البيولوجية ، حتى يصل أخيرًا إلى تناقص متزايد .

---

(٥) حول الأصول التاريخية لهذه النسب ، انظر الورقة المضيئة لهارتوك (١٩٨٨) .

ويتم توضيح هذا النموذج الحركى الذى تتضمنه هذه المبادىء الثلاثة فى الشكل ٨/ ١ ، والذى يوجد أساسه فى بولدنج Boulding ١٩٥٥ . ويقيس المحور الرأسى الأجر الحقيقى، w وفى الجزء الأيمن . . فإن المحور الأفقى يقيس معدلات النمو السكانى $g = \frac{\dot{p}}{p}$. فإذا كانت الأجور عند مستوى الوفرة w^* . . فإن السكان سيتزايدون بالمعدل البيولوجى g^* ، ولكن عند مستويات الأجور المنخفضة . . فإن معدل النمو سيرتبط بشكل موجب ، مع معدل الأجر من خلال منحنى النمو ، الذى يتجه للانخفاض تجاه اليسار . وعند مستوى الأجور w . . فإن السكان سيصلون إلى حالة السكون ، وهذا الأجر يطلق عليه الحد الأدنى للكفاف . وعند المستويات الأدنى من ذلك الأجر w . . فإن النمو السكانى سيكون سالبا . وهذا ، إذًا ، هو المحتوى التحليلى للمبدأين ١ و ٣ .

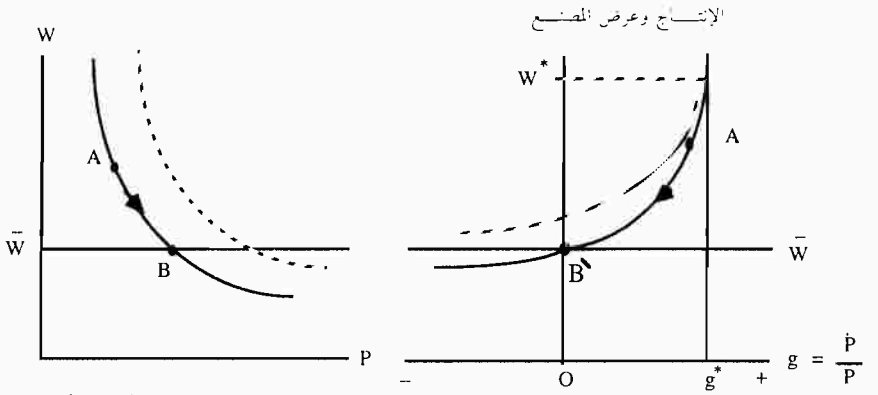

الشكل ٨/ ١

والقوى التى تدفع بالنمو السكانى إلى ما دون المعدل البيولوجى ، هى الموانع التى تحدث عنها مالتس ؛ فالموانع الإيجابية تجبر التحرك على منحنى معين للنمو تحت ضغط الانخفاض فى الدخل الحقيقى أو - فى كلمات مالتس - « البؤس والرذيلة » . وتنشأ الموانع الوقائية من بعد « النظر وصعوبات رعاية وتوفير احتياجات الأسرة » (مالتس ، ١٩٢٦ ، ٦٢) ولهذا . . فإنها تنقل المنحنى بأسره إلى اليسار ، كما يوضحه المنحنى المتقطع . ومع تزايد هذه القوى . . سيتجه مستوى المعيشة نحو التحسن عند أى معدل للنمو ، وسيتجه الحد الأدنى للكفاف بالتالى إلى التزايد (f ٨٩) ، والتغير الرئيسى فى الطبعة الثانية هو

التأكيد على الوازع الأخلاقى كمانع إيجابى ، الذى يمكن أن يخفف بالتدريج من البؤس والرذيلة .

ومثل المبدأ الثانى طريقة مالتس فى التعبير عن قانون تناقص الغلة ، فى صورة النسب التى تحدث عنها ؛ فإذا كان مدخل العمل - كما يشير المبدأ - هو دالة أسية فى إنتاج الغذاء . . فإن هذا الإنتاج هو دالة لوغاريتمية لمدخل العمل[٦] . وبالنسبة لهذه الدالة . . فإن الناتج الحدى (وأيضًا المتوسط) سيتجه نحو الانخفاض[٧] ، فإذا حصل العمال على الناتج الحدى (وهو افتراض لم يشر إليه مالتس) . . فإن الأجر الحقيقى سينخفض مع تزايد السكان ، وهذا يتضح من الجزء الموجود فى الجانب الأيسر للشكل ٨/ ١ .

وقد قال جوزيف شومبيتر إن قانون تناقص الغلة غائب تمامًا بصورة كلية من مقال (شومبيتر ١٩٥٤ ، ٥٨١) ، ويظهر الهامش الطويل فى صفحتى ١٠٦ ، ١٠٧ والتوضيح فى صفحتى ١٨٧ إلى ١٨٨ بوضوح أن هذا غير صحيح ، حتى بالنسبة للطبعة الأولى . ففى طبعة ١٨٠٧ . . كان مالتس أكثر صراحة ؛ إذ يقول « إن التحسن فى الأجزاء العقيمة سيكون نتيجة لفعل الزمن والعمل ، ولهذا . . فإنه من الواضح لأولئك الذين لهم أدنى دراية بالموضوعات الزراعية ، أنه مع اتساع نسبة الزراعة . . فإن الإضافات التى يمكن أن نحصل عليها سنويا للناتج المتوسط السابق ستتجه للتناقص بشكل تدريجى ومنتظم » (١٨٠٧ ، ١١ ، ٩) . وعندما كتب مالتس . . أصبح تناقص الغلة شائعًا فى واقع الأمر . وقد تم تضمينها فى نموذج مالتس من خلال النسبة الحسابية ، وينبغى ملاحظة أن مالتس اعتبر أن النسبة الحسابية ليست قاعدة دقيقة ، ولكنها مثلت حدا أعلى لردود الفعل المحتملة للإنتاج إلى مدخل العمل ؛ ولاقت النسبة الحسابية سخرية كبيرة ، ولكن بمجرد فهم معناها . . فإنها تبدو فى الحقيقة كفكرة عبقرية (على الرغم من أنها فكرة دائرية ، دون داع) شكلت طريقة لوضع قانون تناقص الغلة بشكل رسمى .

وتتحدد ديناميكية السكان بالتفاعل بين جزئى الشكل ٨/ ١ ؛ فإذا كان الاقتصاد مبدئيا عند النقطة A . . فإن النمو سيكون مرتفعًا ، كما يتضح من 'A ، وهذا سيؤدى إلى دفع

---

(٦) إذا كانت $P = e^{(Q/c)}$ فإن $Q = c \ln P$. وكان ستجلر أول من لاحظ أن نظرية مالتس للسكان تتضمن دالة لوغاريتمية للإنتاج (١٩٦٥ ، ١٦٣) .

(٧) مشتقة الدالة فى الملاحظة رقم ٦ هى $dQ/dP = c/P$ ، والتى تنخفض مع ارتفاع P .

السكان إلى اليمين؛ مما يحتم تخفيض مستوى الأجور على المنحنى الموجود بالجزء الأيسر من الشكل . وفى البداية . . ستستمر g فى أن تكون موجبة ، على الرغم من أنها ستتجه نحو الانخفاض ، وسيتم التوصل إلى حالة السكون عند النقطة B ؛ حيث تكون الأجور عند حد الكفاف .

فإذا حدث واتجهت كفاءة الاقتصاد نحو التزايد - كنتيجة للتقدم الفنى أو الإصلاحات الاجتماعية - فإن منحنى الناتج الحدى على الجانب الأيسر سينتقل إلى أعلى ، كما يتضح من الخط المنقط . ومع ذلك . . فإن الدخل الحقيقى فى حالة السكون لن يكون أعلى من ذى قبل ، وسيعانى كثير من السكان من نفس مستوى الشقاء ، كانت هذه هى رسالة مالتس الرئيسية المعارضة لكل من كوندورسيه وجودوين ؛ فمفتاح السعادة ، كما أشار ، سنجده فى الجزء الموجود فى الناحية اليمنى للشكل ، ويتمثل فى الضوابط الأخلاقية ؛ وقد أصبحت هذه صيحة المعركة بالنسبة للمالتسيين .

وقد رفض مالتس أى ادعاء للأصالة بالنسبة للمبادىء الثلاثة ، التى أشار إليها ، فكما قال ، إنها كانت متاحة فى الأدب الاقتصادى (فقد ذكر جيوفانى بوتيرو فى الفصل الثالث وريتشارد كانتيلون فى الفصل الرابع) . ولكن مساهمته - من وجهة نظره - تمثلت فى التحليل التفصيلى للقوى المختلفة ، التى تحدد الميل والانتقال فى منحنى النمو السكانى (مقدمة ١٧٢٦) ، وهذا يشكل سبب شهرة مالتس بالتأكيد فيما بعد ، فقد سأله محاوره دى كوينكى : « ما هو السبب الموجز لنجاحه ؟ » وقد أجاب عن هذا السؤال بأنه « أخذ الحقيقة الواضحة والشائعة ، التى كانت الحقيقة البدهية العقيمة حتى وقته ، وأوضح أنها مليئة بالنتائج » (١٨٩٠ ب ، ١٣٤) . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن التطبيقات الواضحة لنموذج مالتس على النباتات والحيوانات - والتى لاحظها مالتس نفسه- ساعدته على أن يستحث تفكير تشارلز داروين . ومن وجهة النظر الضيقة المتعلقة بالنظرية الاقتصادية - فإن مساهمة مالتس كانت المزج بين تناقص الغلة والنمو السكانى فى نموذج حركى لعرض العمل ، والذى ظل قائمًا بالقدر ، الذى مكّن من تطبيقه على العناصر الأخرى ، مثل : رأس المال أو للاستثمارات السلعية المحددة مثل المنازل ، وهذا لن يجعله فى مصاف ريتشارد كانتيلون أو آدم سميث ، ولكنه يضعه مثلاً فى مستوى ديفيد هيوم ، وجاك تيرجو .

جوان راى John Rae

كان ريكاردو راضيًا - عند تفسيره للتراكم الرأسمالى - بتطبيق نظرية مالتس فى السكان على عنصر الإنتاج الآخر . وبعد سنوات قليلة من وفاة ريكاردو . . وفَّر جون راى تحليلاً أصيلاً وملحوظًا للتراكم الرأسمالى ، يعتمد على التفضيل الزمنى وإنتاجية رأس المال ، وقد احتل هذا التحليل القمة لمدة نصف قرن .

وقد عاش راى حياة حافلة[٨] . فقد ولد عام ١٧٩٦ بالقرب من أبردين ، وكان والده رجل أعمال ناجحًا ، وحظى الطفل السابع بتعليم جيد ، ولكن كانت هناك أيضًا مآس كثيرة . فقد اضطر والده إلى إنهاء علاقة الزواج غير السعيدة بالطلاق ، وأفلس والده ، كما توفى ثلاثة من إخوته ، وغرق والده وأحد إخوته معًا فى حادث غرق سفينة ، وحظيت أخته الوحيدة بالشهرة ككاتبة ومعلمة مشهورة فى كندا .

وبعد الانتهاء من دراسته الجامعية ، وحصوله على درجة الماجستير . . التحق راى بجامعة إدنبره كطالب لدراسة الطب ، ولكنه لم يحصل على شهادة طبية ، وقد جذبته الفلسفة الطبيعية ، وتعشم فى ذلك الوقت أن يعمل كأستاذ جامعى ، ولكن هذه الأحلام تحطمت بإفلاس والده ، وفى نفس الوقت تقريبًا . . يحكى أنه تزوج من بنت أحد الرعاة الأسكتلنديين . وفى عام ١٨٨٢ ، هاجر مع زوجته إلى كندا ؛ حيث كانت أخته المتزوجة تقيم هناك . وقد أصبح راى أولاً مدرسًا فى التعليم فى منطقة الغابات ، حوالى خمسين ميلاً من مونتريال . وبالإضافة إلى ذلك . . فقد زاول الطب ؛ حيث حصل على رخصة من خلال شهادة الماجستير التى حصل عليها ، وقام بالعمل كمحقق فى أسباب وفيات المشتبه فيهم .

وفى عام ١٨٣٤ ، وبعد محاولة لإنهاء كتابه فى الاقتصاد السياسى ، أصبح راى ناظرًا لمدرسة ابتدائية فى هاملتون ، أونتاريو ، ويبدو أنه حظى بالتقدير بدرجة كبيرة كمدرس ، كما أنه كان محبوبًا لدى تلاميذه . وعلى أية حال ، ففى عام ١٨٤٨ - وبعد فترة من الشك الدينى المرير - فإن المسئولين عن المدرسة قاموا بفصله ، ولاتزال الأسباب الحقيقية لهذا الفصل غامضة . وقد توفيت زوجته بسبب الكوليرا بعد ذلك بفترة قصيرة ، وفى ديسمبر ١٨٤٩ قرر راى أن يبدأ حياة جديدة فى كاليفورنيا .

---

(٨) تعتمد ملاحظة السيرة التالية على جيمس ١٩٦٥ .

وفى الطريق عـمل راى كطبيب على السفـينة ، ولكنه أصيب بالمرض فـى بنما . وفى كاليفورنيا استـطاع أن يوفر لنفسه احتياجات الحياة بالـتدريس فى المدارس ، وبعمل الأدوات اللازمة لعمال مناجم الذهب . وبالـتدريج بدأت صحته فى التحسن ، وفى عام ١٨٥١ أبحر إلى جزر هاواى ، واستقر فى هانا ، على جزيرة ماوى ، حيث قام بتشغيل مزرعة وبالعمل كصيدلى وكطبيـب ، ثم أصبح بعد ذلك قاضيًا . كما أنه أخذ على عـاتقه القيام بدراسات متسعة فى الجيولوجيا واللغة فى هاواى ، وعنـدما اعتلت صحته بعد ذلك . . ذهب ليعيش مع صديق له فـى ستاتن أيلاند ، نيويـورك ؛ حيث توفى بعد ذلك بـسنة ، عام ١٨٧٢ . وقد كان راى رجلاً واسع المعرفة ، سواء فى الكلاسـيكيات أو فى العلوم ، كما كان شارحًا سلسًا له أسلوب لطيـف فى الكتابة ، يفيض بالشروح والأمثلـة المتعددة ، وكانت لديه روح لاتهدأ ، ولم يتعلم المـساومة فى حياته . وفوق كل شىء . . كان مخترعًا مـحتملاً بتكل دائم ؛ إذ كان يـبتكر الأفـكار فـى حقـول متنـوعة ، بما فيـها الابتكارات المـيكانيـكية ، والاقتـصاد ، والجغرافـيا ، والجيـولوجيا ، وفـقه اللـغة المقـارن . ولم يكن أى مـن هذه الاختراعات ناجحًا فى النهاية على أيـة حال . ويبدو أنه - فى كل هذه الحالات - قد فتقد اللمسة النهائية فيما يتعلق بالأدوات التحليلية والقدرة المهنية ، وهذا يعنى أن راى ظل عبقريًا هاويًا .

وتستند شهرة راى عـلى تحديد بعض المبادىء الجديدة فى موضوع الاقـتصاد السياسى ، والـذى نشر عام ١٨٣٤ . ووفقًا للعنوان الفرعـى . . فإن الكتاب استهـدف عرض « أخطاء نظام حرية التجارة ، وبعض المبادىء الأخرى الـتى يضمها كتاب « ثروة الأمم » وهذا يعنى أن راى يضع نفسه فـى مصاف الحمائيين المعارضين لآدم سميـث . وفى واقع الأمر . . فإنه يقدم حجة متوسطة لحماية الصناعة الوليدة ، وهى حجة ليست جديدة فى ذلك الوقت ، كما أنها أيضًا مماثلـة للحجة التى تقدم بهـا فريدريش ليست ، ونادى راى بالروابـط الوثيقة بين المستعمرة الكنـدية وبين الوطن الأم ، ولكن هذا العنوان الفرعى مـع ذلك هو عنوان مضلل بشكل كامل ؛ فالموضوع الرئيسى للكتاب ليس السياسة التجارية ولكن التراكم الرأسمالى .

ومع غموض الـهدف . . فإنه ليس مـن المستغرب أن الاستقـبال المبدئى للـكتاب كان مخيبًا للآمال ، ولهذا لم يكتب راى أبدًا عن الاقـتصاد مرة أخرى . وفيما بعد . . فإنه لم يحاول حتى الاحتفاظ بنسخة من هذا الـكتاب . وفى واقع الأمر . . فإن إهمال الكتاب كان

بدرجة أقل من تلك التى عرفها صاحبه فى ذلك الوقت . ويرجع ذلك إلى أن ناسو سينيور لفت نظر جون ستيوارت ميل لهذا الكتاب ، والذى أثنى عليه بشكل كبير فى كتابه عن مبادىء الاقتصاد (بالرغم من أنه لم يبين النقاط المهمة) ، وقد اقتبس من الكتاب بعض المقاطع الكاملة . ومن خلال كتاب « المبادىء » فإن راى أصبح مشهوراً بشكل تدريجى لكل شخص عمل فى هذه المجال ، وبمجرد معرفة إيوجين فون بوم بافيرك بطبيعة مساهمة راى فى الاقتصاد . . فإنه كان كريمًا فى اعترافه بقيمة هذه المساهمة ، على الرغم من أنه كعادته دائمًا مزجها بالحذلقة والمماحكة . كما أن إيرفنج فيشر أطلق على المبادىء الجديدة بأنه « قطعة رائعة بشكل حقيقى ، وأنه كتاب لجيل كامل ، أو لقرن كامل » (جيمس ١٩٦٥ ، ١ : ١٨٣) ، كما أنه أهدى كتابه فى نظرية الفائدة إلى ذكرى راى وبوم بافيرك .

والسؤال الآن : ما طبيعة مساهمة راى ؟ إن موضوعه الأساسى كان تكوين السلع الرأسمالية ، وقد استخدم لفظ أدوات ، التى يفترض أنها تتضمن أرصدة السلع الاستهلاكية والأرض ، ولكن المكون الذى أن ينبغى أن نهتم به هو الأرصدة الخاصة بوسائل الإنتاج ، التى يمكن إعادة إنتاجها (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٧١) . ويمكن أن تتم الإضافات إلى الرصيد الرأسمالى بطريقتين : هما التراكم أو من خلال الزيادة . ويعنى راى بالتراكم الإضافات إلى السلع الرأسمالية عند مستويات المعرفة التكنولوجية السائدة ، من خلال عمل « مبدأ التراكم » ، والذى نطلق عليه الادخار . أما لفظ زيادة رأس المال . . فإنه يشير إلى الزيادة المطلقة فى الرصيد الرأسمالى ، والتى تنتج - حتى فى غياب الادخار - من عمل « مبدأ الاختراع » ، والذى نطلق عليه الآن التقدم الفنى . وربما كانت أول مرة يتم فيها شرح التقدم الفنى ، على أنه زيادة فى رأس المال .

وقد انتقد راى آدم سميث نتيجة لتأكيده الزائد على الدور النسبى للادخار ، كما أن كتاب « المبادىء الجديدة » تمت كتابته أساسًا ؛ لكى يجذب الأنظار للدور الرئيسى للاختراع والابتكار . فالاختراع - كما كتب راى - « هو العامل المباشر فى كل ما يعن لنا من أفكار على وجه التقريب ، أو الذى يحقق سعادتنا ، أو احتياجاتنا الضرورية » (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ٢٨٠) . وبصورة خاصة . . فإن التقدم الفنى يعمل فى الاتجاه المعاكس لانخفاض معدلات الأرباح والتى - فى غيابها - ستنتج من التراكم المستمر (٣٦٢) .

ويعد الفصل الخاص « بأسباب تقدم الاختراع والآثار الناجمه عنه » (جيمس ١٩٦٥ ،

٢ : ٢٠٨ f) مقالاً رائعًا فى اجتماعية الابتكار ؛ حيث يشير راى إلى أن معظم الرجال مقلدون بصورة أساسية ، فهم ينقلون الأشياء التى يعرفونها فعلاً » (٢١٣) ؛ فهم « يمشون فى طرق ممهدة جيدًا » (٢١٥) . أما أبطاله فهم « المخترعون الحقيقيون » ، الذين يخلقون أشياء جديدة ، وعدد هؤلاء العباقرة هو عدد صغير . وعلى الرغم من أنهم هم الذين سيحققون الفائدة للبشرية . . فإنهم عادة ما يتم لفظهم من قبل معاصريهم وستكون مكافأتهم ضئيلة ، على أية حال ؛ « فهؤلاء الأفراد من خلال فشل طموحاتهم والأخطاء التى يقترفونها ، وللتبديد الذى يحدث فى العالم ، والأسى الذى يعتصر أفئدتهم . . فهم بوسعهم أن ينظروا بشجاعة وثبات للمستقبل ، على الرغم من أنه قد يتحقق على المدى البعيد » (٢٢١) ، وقد كانت هذه محاولة لرسم صورة شخصية له .

وبنظرته هذه إلى الابتكار . . فإن راى وفَّر العناصر الأساسية ، التى طورها شومبيتر بعد ذلك بثمانين سنة . وعلى الرغم من أن هذه النظرة هى نظرة محفزة ، ومقنعة داخليا ، وتحرك المرء . . فإنها لاترقى إلى مستوى التحليل الاقتصادى ؛ فراى - شأنه شأن شومبيتر - لم تكن لديه الأساليب التحليلية ، التى يمكن من خلالها أن ينفذ نظرته هذه ، وتعلقت إسهاماته الباقية فى التراكم وليس فى الاختراع .

وقد اقترح إيرفنج فيشر تحديد سعر الفائدة بعدم الصبر على إنفاق الدخل وفرص الاستثمار ، وهذا الاتجاه يرجع أساسًا إلى جون راى فالفرص الاستثمارية يتم شرحها - فى نظرية راى - بتوقعات الأفراد حول عمر ومعدل العائد الداخلى لكل سلعة رأسمالية متوقعة . ومدى تعمير السلعة يمكن زيادته مقابل ارتفاع التكلفة المبدئية ، ولكن هذا سيتضمن عادة انخفاض معدل العائد الداخلى . وينبغى أن نشير إلى أن راى كان أبعد مايكون عن استخدام سعر الفائدة المركب بوضوح ، وأن معدل العائد الداخلى[٩] يتم قياسه بالوقت الذى ينبغى مروره لمضاعفة التكلفة المبدئية . وبهذا المعيار . . فإن السلع الرأسمالية يمكن تصنيفها فى « طبقات » مختلفة ، تنزل من المضاعفة فى سنة واحدة إلى المضاعفة فى سنتين و . . هكذا . وبهذا الشكل . . فإنه ينتهى بهرم تيرجو للمشروعات الاستثمارية . ويمكن تحقيق الحجم الكبير للمشروعات الاستثمارية فقط عند معدل منخفض للعائد .

(٩) هذه المناقشة كانت فيما بعد أساسًا لتحليل آكرمان (١٩٢٣ - ٢٤) للتعمير الأمثل للسلع الرأسمالية .

وقد تحقق راى أن هذه المفاهيم ترتبت عليها صعوبات بمجرد محاولة الذهاب أبعد من الحالات البسيطة لنقطة المدخلات - نقطة المخرجات ، وقد شرح هذه الصعوبات بمثال الحصان ، الذى تمتد تكاليفه وعوائده فيما بين فترة التربية حتى الوفاة . وهكذا نجد أنه لم يكن مسلحًا بالقدرة على حساب معدل العائد الداخلى ، فى مثل هذه الحالة ، ولكنه رأى أنها من ناحية المبدأ ، يمكن حسابها (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٠٥ f) . وتجدر الإشارة إلى أن محاولته عدم الوقوع فى الفخ التحليلى الخاص بفترة الإنتاج المتوسطة ، دون أن يعرف عنها شيئًا ، هو أمر يحسب له (على عكس بوم بافيرك) . وفى واقع الأمر . . فإن راى يبدو ، وكأنه تحقق من أن مفهوم رصيد رأس المال الإجمالى هو مفهوم زائد عن الحاجة ، ربما قبل روبرت سولو بحوالى ١٣٠ سنة (١٩٦٣) .

والسلاح الآخر فى المقص التحليلى لراى ، هو ما يسميه « الرغبة الفعالة فى التراكم » ، فتكوين أى سلعة رأسمالية - كما يشرح راى - « يتضمن التضحية ببعض السلع الحالية الصغيرة لإنتاج سلع مستقبلية أكبر » (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١١٨) . ويتم تعريف الرغبة الفعالة فى التراكم بأنها « قرار التضحية بكمية محددة من السلعة الحالية ؛ حتى يتم الحصول على كمية أكبر من سلعة أخرى فى وقت آخر فى المستقبل » (١١٩) . وبالصياغة المعاصرة . . فهذا هو التفضيل الزمنى - وبتحديد أكثر - التفضيل الزمنى الصافى (أو البحت) ؛ لأن التفضيل الزمنى الناتج من الاختلافات فى الدخل الحالى والدخل المتوقع فى المستقبل ، لايتم أخذه فى الحسبان ويعالج التفضيل الزمنى كقانون عالمى ، ينشأ نتيجة لعدم التأكد ، ومحدودية الحياة ، وقصر النظر ، والإسراف ، والتبذير ، ويمكن تقصيره من خلال بعد النظر ، وحب المرء لأسرته ، والاستقرار الاجتماعى ، والإيثار . كما أنه يختلف كثيرًا فيما بين الأفراد ، بالإضافة إلى أن أولئك الذين لديهم ميل كبير للتراكم سيقومون بالادخار ، بينما يقوم الآخرون بالادخار السالب . وتتجه السلع الرأسمالية ذات العائد المحدد إلى أن تتحرك إلى الأفراد ، الذين لديهم تفضيل زمنى منخفض ؛ إذ إنهم سيدفعون أعلى الأسعار .

وتتحدد عملية الاستثمار الفعلى بمواجهة الطلب على رأس المال ، كما تتحدد بواسطة جدول التفضيل الزمنى ، مع عرض السلع الرأسمالية ، كما يتحدد بجدول معدلات العائد الداخلى . وسيتجه السوق إلى تحديد معدل واحد للعائد ، ويتم تنفيذ المشروعات

الرأسمالية ، ابتداء من تـلك التى تغل أعلى عائد ، ونزولا إلى النقطة الـتى يتوقف عندها المدخرون ، الذين يكونون على استعداد لقبول تلك المعدلات .

وتعد مساهمة راى فى الـنظرية الاقتصادية هى أول وصف صحيح للتـفاعل بين إنتاجية رأس المال والتفضـيل الزمنى ، ولهذا . . فإنه توقـع كثيرًا مما تم ذكره فيما بـعد على أيدى جيفونز ، كما أن تحلـيله تفوق على ذلك التحليل الخاص ببـوم بافيرك ، الذى بدأ بوصف تفصيلى للتفـضيل الزمنى (وذلك قبل أن يتعرف راى) ثم فشل فى اسـتخدامه ، واستبدله بافتراض رصيـد رأسمالى ثابت . وعلى أية حـال ، فبينما حاول كل من جـيفونز ، وبوم بافيرك ، وفيشر تحـديد سعر الفائدة . . فإن راى ركز على التراكم الـرأسمالى ، ولهذا فإن أسعار الفائدة نادرًا ما ذكرت (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٩٥ f) .

٩

ديفيد ريكاردو David Ricardo

إذا كان دوى المدافع يخرس الشعراء . . فإن الاقتصاد السياسى لم يحقق تقدمًا يذكر خلال العقود ، التى تحققت فيها الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية . وعلى الرغم من ذلك . . فإن النظرية النقدية تحت تأثير التضخم تقدمت إلى مستويات مرتفعة ، كما أن مالتس وضع فى هذه الفترة نظريته فى السكان . وقد تحدى لورد لودرديل (١٨٠٤) اقتراح آدم سميث فى أن كل مدخر مفيد للمجتمع ، ولكنه فى التحليل لم يرتفع إلى مستوى المهمة التى حاول القيام بها . كما أن جين بابتيست ساى اضطر إلى الصمت أيضًا من قبل نابوليون ، وقد تحقق نبض جديد بعد معركة ووترلو ، عندما قرر أحد رجال البنوك اللندنيين أن ينقل طاقاته العقلية من تمويل الحرب إلى الاقتصاد السياسى ، وكان هذا البنكى هو ديفيد ريكاردو .

حياته وأعماله

ولد ريكاردو فى لندن عام ١٧٧٢ [١] . وقد كان والده إبراهام سمسارًا محترمًا فى السلع والأوراق المالية . انحدر ريكاردو من عائلة من اليهود الشرقيين الذين طردوا من إسبانيا ، واتجهت العائلة أولاً إلى ليفورنو ، ثم مع بداية القرن الثامن عشر إلى أمستردام ، وأخيرًا ، قبل ولادة ديفيد بسنوات قليلة ، إلى لندن . وأينما ذهبت الأسرة فإنه يبدو أن أفرادها كانوا رجال أعمال أشداء وأغنياء .

أمضى ديفيد فترة طفولته فى بيئة غنية ، وأرثوذكسية ، وفى عزلة اجتماعية . وذهب إلى المدرسة حتى بلغ الرابعة عشرة ، وأمضى سنتين مع أحد أعمامه فى هولندا ، حيث

تعلم بعض اللغات ، وربما أمضى بعض الوقت فى الحصول على المهارات الحركية ، بالإضافة إلى ذهابه إلى المدرسة . وفى السنوات التالية . . كان والده مستعدًا لاستئجار مدرسين خصوصيين له فى المجالات التى وجدها ديفيد محببة إلى نفسه . ولكن بالنسبة للأغراض الثقافية البحتة دون تطبيقات عملية . . وكان يبدو أن أسرة هذا التاجر لم تكن متحمسة كثيرًا . ولهذا السبب . . فإن ريكاردو ظل يعتمد على التعليم السمعى على العكس من آدم سميث، الذى كان أستاذًا محترفًا .

وعندما بلغ ديفيد الرابعة عشرة . . التحق بمؤسسة الوساطة المالية لوالده ، والذى تخصص وقتها فى السندات وفى الحوالات . وبعد ذلك بسنتين . . نجده أصبح مسئولاً عن فردين صغيرين من العائلة فى رحلة إلى أوروبا ، ووجد ديفيد نفسه بصورة متزايدة فى صراع مع تقاليد عائلته الأورثوذكسية . وتزوج ديفيد عام ١٧٩٣ من إحدى المنتميات إلى مذهب الكويكر ، والتى دفعت به إلى الانفصال عن والديه (بالرغم من استمرار علاقته مع باقى أفراد الأسرة) ، ويبدو أنه أصبح موحدًا Unitarian ، وقد كان زواجه سعيدًا ، ورزق بثلاثة أولاد وخمس بنات .

ودفعته عزلته عن والده إلى أن يبدأ عمله الخاص كسمسار فى الأوراق المالية . وقد كانت البداية صعبة ، ولكنه سرعان ما حقق نجاحًا ملحوظًا ، فعندما بلغ السادسة والعشرين . . أصبح غنيًا ومستقلاً . وفى بداية الأربعينيات . . كانت لديه ثروة كبيرة ، وصل حجمها إلى ما يزيد على نصف مليون جنيه إسترلينى ، وكان من رجال المال المؤثرين . ويبدو أن فترة الحروب النابوليونية كانت فترة ذهبية لرجال البنوك الإنجليز (كان ناثان ماير روتشيلد أحد زملاء ريكاردو) .

ودفع الاستقرار المالى ريكاردو إلى أن يبدأ دراسته خاصة فى الرياضة ، والكيمياء ، والطبيعة ، وقبل كل شىء ، التعدين والجيولوجيا . وعندما رافق زوجته إلى باث - وهى مدينة تقع فى جنوب إنجلترا مليئة بالينابيع المعدنية - وبينما كانت زوجته تذهب للاستحمام فى هذه الينابيع . . فإنه عثر بالصدفة على كتاب « ثروة الأمم » من مكتبة للإعارة ، فاستعار هذا الكتاب ، وقرأه ، ومنذ تلك اللحظة اكتسبه الاقتصاد السياسى .

أصبح ريكاردو أحد مجموعة من الأصدقاء ، الذين اعتادوا مناقشة المشكلات الاقتصادية ، ومن بينهم : جيمس ميل ، وروبرت مالتس ، وجيرمى بنتام ، وهنرى

ثورنتون . ومن هذه المناقشات كتب كتيبه الأول كمقال دون توقيع عن « سعر الذهب » (نشر عام ١٨٠٩) . وقد وضعه هذا الكتيب كمؤيد لموقف المعدنيين ، والذى كان يتضمن أن تخفيض قيمة أوراق النقد (غير القابلة للتحويل) لم يكن نتيجة للعجز التجارى ، ولكن للسياسة التضخمية لبنك إنجلترا . وفى السنوات التالية . . تم التوسع فى هذا المقال بكتابة الرسالة الرائعة عن السعر المرتفع للمعدن ، إثباتًا لانخفاض قيمة أوراق البنكنوت . وبنهاية ١٨١٢ ، أصبح ريكاردو أستاذًا فى الأسئلة الخاصة بالعملة ، ولكنه لم يكتب شيئًا حتى الآن فى الاقتصاد العام . وفى السنوات التالية . . بدأ اهتمامه يتركز بشكل متزايد على الجدل الدائر عن تجارة الغلال ، والتى أثارت عددًا من المشكلات العامة .

وفى حوالى وقت ووترلو . . اعتبر ريكاردو نفسه غنيًا بقدر كاف ، كما اعتبر أن الأوقات الذهبية لرجال المال قد ولت . وعلى أية حال . . فإنه اشترى لنفسه ضيعة فى الريف ، Gatcomb Park ، وانسحب تدريجيًا من سوق الأوراق المالية ومن لندن . وقد أعطاه هذا وقت الفراغ الكافى ؛ لكى يتوسع فى مقاله عن « تأثير السعر المنخفض للغلال على أرباح رأس المال » لعام ١٨١٥ إلى « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب » لعام ١٨١٧ . وبالنسبة لكاتب غير مجرب كريكاردو . . فقد كان هذا العمل شاقًا ، احتاج لأدائه كثيرًا من التشجيع من أصدقائه ؛ خاصة من جيمس ميل . وعلى الرغم من أن الكتاب قد بيعت منه كمية محترمة . . فإنه كان صعبًا للغاية وجافًا ؛ لكى يصبح أفضل كتاب مبيع ، ولكنه جعله فى مركز القيادة للاقتصاديين السياسيين . وبينما نجد أن آدم سميث حاول أن يشرح حجم ونمو الدخل القومى . . فإن ريكاردو جعل المهمة الأولية لعلم الاقتصاد هى تحديد توزيع الدخل القومى بين أصحاب الأراضى ، والرأسماليين ، والعمال .

وفى ١٨١٩ . . أصبح ريكاردو عضوًا فى مجلس العموم فى المقاطعة الأيرلندية بورتارلينجتون . ومن الخطأ أن نقول إنه انتخب لهذا المنصب ؛ إذ إنه أعطى مالك هذه المقاطعة قرضًا دون فائدة مقداره عشرين ألف جنيه استرلينى ، بشرط أن يحصل على هذا المقعد دون أى نفقات . ولم يقم ريكاردو بزيارة الناخبين ، ولم يكن هناك أى شىء يمكن الاعتراض عليه ، بالنسبة لهذا الاتفاق فى ذلك الوقت . وكعضو فى البرلمان . . فإن ريكاردو اعتبر عضوًا متميزًا ومشهورًا فى المالية . وعلى أية حال . . فإن الفترة التى حقق فيها إنتاجًا علميًا استمرت فقط لمدة عشر سنوات ، وأتت إلى نهايتها . ففى ١٨٢٢ ذهبت عائلة ريكاردو فى رحلة طويلة إلى أوروبا ، وفى جنيف قابل ريكاردو سيموندى دى

سيسموندى ، وكان خصمه فى موضوع الوفرة العامة ، وفى زيورخ غشَّه أحد التجار فى إحدى معاملات النقد الأجنبى ، بالرغم من خبرته الطويلة فى هذه الأمور .

وقد توفى ريكاردو بصورة مفاجئة عام ١٨٢٣ بعد مرض قصير . ويبدو أنه كان رجلاً اجتماعيًا ، ويتمتع بصفات محبوبة ، وقد كان قصيرا ولكنه كان وسيمًا ، كما كان صديقًا مخلصًا ، ورائعًا فى الجدل والحديث ، كما قام بيرو صرافًا بتحرير أعماله ومراسلاته ونشرها للجمعية الاقتصادية الملكية ابتداء من عام ١٩٥١ . وقدم هولاندر ١٩٧٩ تفسيراً مطولاً عن اقتصاديات ريكاردو ، وتم تجميع التقييمات الانتقادية فى وود ١٩٨٥ .

القيمة

تظهر القيمة لأول مرة فى كتاب « ثروة الأمم » فى الفصل الرابع . أما بالنسبة لريكاردو . . فإنه عند كتابة المبادىء ، توصل إلى الاستنتاج بأن يجعل القيمة موضوع الفصل الأول ؛ أى إنها المفهوم الرئيسى فى الاقتصاد ، وقد أصبح هذا أمرًا ثابتًا منذ ذلك الحين .

ولم يكن لدى ريكاردو - شأنه شأن سميث - ما يدفعه ليستخدم قيمة الاستعمال ، التى لم تكن بالنسبة له أكثر من شرط ضرورى لقيمة المبادلة . وكان لابد من مرور سبع وثلاثين سنة حتى ينجح هيرمن هاينرش جوسن فى وضع تناقص المنفعة الحدية ، الذى كان معروفًا منذ فترة طويلة فى حد ذاته ، كمفتاح لنظرية القيمة .

وقد قبل ريكاردو أيضًا تفرقة سميث بين سعر السوق للسلع وسعرها الطبيعى ، ولكن لم يكن لديه اهتمام بسعر السوق ، وركز اهتمامه على السعر الطبيعى . وبهذا الشكل . . فإن نظرية ريكاردو فى القيمة أصبحت نظرية توازنية .

كما فرق ريكاردو بين مجموعتين من السلع : الأولى ، السلع المتاحة بكميات محددة مثل العملات النادرة ، وتلك التى يمكن زيادة المعروض منها بزيادة الإنتاج . فبالنسبة للمجموعة الأولى . . لم يذهب ريكاردو أبعد من القول بأن قيمتها تتحدد بالندرة وتعتمد على الطلب (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١٢) ، وقد كان علينا أن ننتظر لتحليل سعر المحتكر حتى أنطوان أوجستين كورنو . وهذا يعنى أنه بدلاً عن أن تكون نظرية القيمة لدى ريكاردو نظرية عامة . . فإنه قصد بها أن تكون نظرية خاصة للسلع ، التى يمكن إعادة إنتاجها فى

حالة التوازن . وبالإضافة إلى ذلك . . فإنها تفترض غالبًا ثبات المعاملات الفنية للإنتاج ، وتجرد من إمكانية إحلال العناصر محل بعضها البعض ، ومن وفورات الحجم .

ويتقدم التحليل فى ثلاث مراحل ، ففى المرحلة الأولى . . نجد أن السلع يتم إنتاجها بالعمل فقط ، كما هو الحال فى قطف الفراولة . وفى هذه الحالة . . فإن « قيمة السلعة أو كمية السلعة الأخرى التى يمكن مبادلة وحدة السلعة بها ، تعتمد على كمية العمل النسبية اللازمة لإنتاجها » (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١١) « ففى دولة الصيادين ، على سبيل المثال . . إذا كان اصطياد وحدة من القندس يستغرق ضعف الوقت اللازم لاصطياد وحدة من الغزال . . فإن وحدة القندس ستتم مبادلتها بالطبع ، أو تكون مساوية لوحدتين من الغزال » (١٣) ؛ أى إن الأسعار النسبية تتحدد بصورة مطلقة بكمية العمل اللازمة للحصول على كل منهما ، فإذا كانت a_{01} and a_{02} هى كميات العمل الضرورية لإنتاج وحدة من السلعتين ١ ، ٢ على الترتيب . . فإن الأسعار النسبية للسلعتين هى ببساطة $P_1/P_2 = a_{01}/a_{02}$ ، والنقطة هنا هى أن الطلب لا تأثير له على الأسعار النسبية ؛ أى إن الطلب النسبى على جلود القندس ولحم الغزال يحدد - فى واقع الأمر - الكميات المنتجة وليس قيمها . وقد تبين ريكاردو - بطبيعة الحال - أن العمل يختلف فى الجودة وفى الكثافة ، ولكنه طبق بشكل بديهى ما أصبح يطلق عليه فيما بعد نظرية هيكس فى السلع المركبة ، ووفقًا لها . . فإن الأنواع المختلفة من العمل يمكن اختزالها إلى « عمل عام » ، مادامت الأجور النسبية تبقى دون تغيير (f ٢٠) .

وفى المرحلة الثانية . . يتطلب الإنتاج - بالإضافة إلى العمل - أدوات الإنتاج الأخرى ، مثل : العدد ، والأدوات ، والمبانى . وهذه ، بدورها ، يتم إنتاجها بالعمل وبأدوات الإنتاج الأخرى ، فكل معاملات الإنتاج الفنية لاتزال ثابتة ، ولاتوجد هناك فائدة . وفى ظل هذه الظروف . . فإن الأسعار النسبية يتم تحديدها بتكاليف العمل النسبية ، ولكن ينبغى أن نضيف إلى العمل المباشر ، العمل غير المباشر . وكما أشار كل من وليم بتى وريتشارد كانتيلون . . فإن أدوات الإنتاج يمكن تحليلها إلى العمل .

ولشرح ذلك بصورة جبرية ، افترض أن كلا من السلعتين X_1 , X_2 يتم إنتاجهما بالعمل بكمية محددة A ، وكذلك جزء من إنتاج نفس السلعتين . وأى كمية لايتم استخدامها فى الإنتاج يتم تركها للاستهلاك ، فإذا رمزنا للمدخل X_i فى إنتاج وحدة واحدة من X_j بالرمز a_{ij} ، وإلى الاستهلاك بالرمز c_i . . فإننا نحصل على النظام الخطى :

$$X_1 = a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + c_1 \qquad (١/٩)$$

$$X_2 = a_{12} X_1 + a_{22} X_2 + c_2 \qquad (٢/٩)$$

$$A = a_{01} X_1 + a_{02} X_2 \qquad (٣/٩)$$

وتحدد هذه المعادلات الثلاث البدائل المحتملة للسلع الاستهلاكية c_1, c_2 ، والتى يمكن إنتاجها من العمل الموجود . وسيعتمد اختيار المجتمع بين هذه التوليفات بوضوح على الطلب ، مثلما يعتمد عليه هيكل الصناعة أيضًا .

وعلى أية حال . . فإن الأسعار النسبية تظل معتمدة على المعاملات الفنية ، وفى التوازن التنافسى . . فإن الأسعار تعادل التكاليف ؛ فإذا رمزنا لمعدل الأجر بالرمز W . فإننا سنحصل على الشروط التالية :

$$p_1 = p_1 a_{11} + p_2 a_{21} + w a_{01}, \qquad (٤/٩)$$

$$p_2 = p_1 a_{12} + p_2 a_{22} + w a_{02}, \qquad (٥/٩)$$

أو بدلالة الأسعار النسبية ،

$$(1 - a_{11}) \frac{p_1}{p_2} - a_{01} \frac{W}{p_2} = a_{21} \qquad (٦/٩)$$

$$a_{12} \frac{p_1}{p_2} + a_{02} \frac{W}{p_2} = (1 - a_{22}) . \qquad (٧/٩)$$

وهذا النظام يمكن حله للحصول على الأسعار النسبية ،

$$\frac{p_1}{p_2} = \frac{a_{01} (1 - a_{22}) + a_{02} a_{21}}{a_{01} a_{12} + a_{02} (1 - a_{11})} \qquad (٨/٩)$$

وهذا يعنى أن السعر النسبى - مرة أخرى - لايعتمد فقط على طلب الاستهلاك ، ولكنه يعتمد أيضًا على معدل الأجر . والمبدأ الذى تمت الإشارة إليه بأن القيمة تعتمد على العمل ، لايزال قائمًا مع إضافة أنه يعتمد « ليس على كبر أو صغر التعويض الذى يتم

دفعه عن هذا العمل » (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١١) فتغير معدل الأجر سيؤثر فى كل الأسعار بنفس النسبة .

وفى المرحلة الثالثة .. يدخل ريكاردو الوقت والفائدة ، فإذا كانت لدى كل الأنشطة الإنتاجية نفس الكثافة الرأسمالية .. فإن هذا لن يكون له تأثير على السعر النسبى . ويؤكد ريكاردو - على أية حال - أن الكثافة الرأسمالية يمكن أن تختلف بشكل كبير بين الصناعات ، فالعنصر الأساسى هو الوقت الذى يحتاجه المنتج للانتظار حتى تنضج خدمات السلع الرأسمالية : فمنتج الكحول عليه أن ينتظر سنوات عديدة فى المتوسط ، حتى يحصل على خدمات منشأته ، كما أن المزارع عليه أن ينتظر لفترة سنة ، حتى يحصل على نتيجة بذور الغلال التى استخدمها ، كما أن الخباز عليه أن ينتظر لمدة أسبوع للحصول على الدقيق ، وكنتيجة لذلك .. فإن نظرية قيمة العمل تتوقف عن أن تكون دقيقة .

وإذا استخدمنا الشرح الجبرى مرة أخرى ، وسنستخدم هنا شرح صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ١ الفصول ٣١ ، ٣٢) ، افترض أن كل العمل يتم استخدامه بشكل مباشر كما فى المرحلة الأولى (بحيث $a_{11} = a_{12} = a_{21} = a_{22} = 0$) ، ولكن الآن يتم الحصول على المنتجات بعد فترة تأخير θ_1 , θ_2 . وخلال هذا الوقت .. فإن المنتج يدفع الفائدة على هذه المدخلات بمعدل i . و . . . هكذا فإن الأسعار التوازنية تصبح :

$$p_1 = wa_{01} (1 + i) ^{\theta}1, \qquad (٩/٩)$$

$$p_2 = wa_{02} (1 + i) ^{\theta}2, \qquad (١٠/٩)$$

وسيكون السعر النسبى بالتالى :

$$\frac{p_1}{p_2} = \frac{a_{01}}{a_{02}} (1 + i) ^{\theta_1 - \theta_2}. \qquad (١١/٩)$$

وبالنسبة للعمليات التى تستغرق نفس الفترة الزمنية حيث $\theta_1 = \theta_2$ .. فإننا سنكون مرة أخرى فى عالم نظرية قيمة العمل البحتة . ولكن فى الحالة العامة .. سيصبح سعر الفائدة عاملاً محدداً آخر للأسعار النسبية ؛ بحيث يرفع أسعار السلع كثيفة رأس المال بالمقارنة بالسلع الأخرى .

وقد كانت لهذه الصياغة نتيجة طبيعية مهمة ؛ فالنظرية الأساسية لريكاردو - والتى سنناقشها فيما بعد - هى الحركة العكسية لمعدل الأجر والربح (أو سعر الفائدة) . فإذا كانت هذه حقيقية . . فإن الأسعار النسبية للسلع ستصبح أيضًا معتمدة على معدل الأجر . فانخفاض الأجور - مع ما يؤدى إليه من ارتفاع فى سعر الفائدة - سيؤدى إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع كثيفة رأس المال . وفى فترة ما بين الحربين . . أطلق فردريك فون هايك على هذه العلاقة « اثر ريكاردو » واستخدمها فى شرح التقلبات الدورية فى الطلب الاستثمارى . وعلى أية حال . . فإن مبدأ ريكاردو كان ساكنًا بصورة أساسية من حيث الفحوى .

ومن الناحية التحليلية - كما أكد ستجلر (١٩٦٥ ، فصل ١٢) - فإن ريكاردو كانت لديه - مثل آدم سميث - نظرية تكلفة الإنتاج للقيمة ، وليس نظرية قيمة العمل (ريكاردو ١٩٥١ ، ٥٥ ، ٨ : ٢٧٩ ، ٩ : ١٧٨) ، فقد دفع نظرية قيمة العمل بعيدًا بقدر المستطاع ، وأوضح أنه ستكون هناك حدود لايمكن تخطيها[٢] . وعلى أية حال . . فإنه اعتقد من الناحية التطبيقية أن تأثير الانتقال بين الأرباح والأجور سيكون ضئيلاً إلى حد ما . ولهذا قرر - فى تحليله اللاحق - أن يتجاهل هذا التأثير ، وأن يركز على التقلبات فى القيمة التى تتحقق بالتغير فى كميات العمل (١ : ٣٦ f) .

المقياس غير المتغير للقيمة

قصد ريكاردو أن تكون نظريته فى القيمة صحيحة لأى عدد من السلع . وقد اشتق مبدأه الأساسى فى توزيع الدخل القومى بصورة أساسية ، لاقتصاد ينتج سلعة واحدة هى القمح ، وهذا أثار التساؤل : كيف يمكن لهذه المبادىء أن يتم تطبيقها على اقتصاد ينتج سلعًا عديدة ؛ مما دفع بريكاردو إلى مشكلة المقياس غير المتغير للقيمة .

وقد أتت هذه المشكلة فى مجالات مختلفة : افترض فى اقتصاد الصيد البدائى أن وحدة من القندس ستصبح - بشكل مفاجىء - مساوية لثلاث وحدات من الغزال ، فهل نتج هذا من زيادة معامل المدخلات للقندس ، أو انخفاض ذلك المعامل بالنسبة للغزال ، أو من كليهما ؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال إذا وجدنا سلعة لايكون معامل المدخلات الخاص بها عرضة للتغير . فهذه السلعة يمكن أن تخدم « كمقياس غير متغير للقيمة » (ريكاردو ١٩٥١

(٢) حاول جون رامزى ماكولش أن يتغلب على هذه الحدود بتصنيف القوة ، التى تؤدى إلى نضج القمح ونمو الأشجار « كعمل الطبيعة » . وبالرغم من هذا التلاعب الغريب فى الكلمات . . فإنه اعترف أن قيمة المبادلة للسلعة لاتتطابق بشكل دقيق مع كمية العمل اللازمة لإنتاجها (١٨٨٦ ، ١٦٦) . وقد استخدمت حيلة ماكولش ، بشكل مغطى ، بواسطة جيمس ميل (١٩٦٦ ، ٢٦٠ f) .

- ٥٥ ، ١ : ١٣ f) . وقد تيقن ريكـاردو أن هذه السلعة من الصعب تـواجدها ، فكل معاملات المدخلات عرضة للتغير ، ولهذا . . فإنه اقترح الذهب كمعيار مؤقت .

أما الوجه الآخر للمشكلة . . فقد نشأ من اخـتلاف الكثافة الرأسمالية ، فارتفاع معدل الربح - كما أشرنا فى القسم السابق - يرفع الأسعار الـنسبية للسلع كثيفة رأس المال ، بينما تتجه الأسعار النسبـية للسلع كثيفة العمل نحو الانخفـاض . ألا يكون إذًا من الممكن - كما سأل ريكـاردو نفسه - أن نخـتار معيارًا لـلقيمة ، يـكون سعره النـسبى ثابتًا ؟ لـقد أجاب ريكاردو عن ذلك بنعم ، بشرط أن تتمتع هذه السلعة بكثافة رأسمالية ، تتعادل مع المتوسط المرجح لكل الكثافات الرأسمالية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٤٥ f) .

ويمكن أن نجعل هذه الفكرة دقـيقة في مثال لثلاث سلع ، بإضافة سلعة ثـالثة للسلعتين اللتين ، تم ذكرهما فى القسم السابق؛ حيث $\theta_1 < \theta_2 < \theta_3$ and $p_3 = wa_{03} (1 + i)^{\theta}3$. ويمكن إذن تعـريف التغير النـسبى فى السعر الـقياسى P كمتوسط قيمى مـرجح للتغيرات الفردية فى السعر :

$$\frac{dp}{p} = \frac{p_1 c_1 [\frac{dp_1}{p_1}] + p_2 c_2 [\frac{dp_2}{p_2}] + p_3 c_3 [\frac{dp_3}{p_3}]}{p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3} \qquad (١٢/٩)$$

فإذا تغيرت i . . فإن التغير المترتب على ذلك فى p_1 هو :

$$\frac{dp_1}{d_i} \quad \frac{1}{p_i} = \frac{\theta}{1 + i} \qquad (١٣/٩)$$

ولهذا . . فإن الفرق بين التغير فى p_2 والتغير فى p ، هو :

$$\frac{dp_2}{di} \frac{1}{p_2} - \frac{dp}{di} \frac{1}{p} = \frac{1}{1 + i} \left[\theta_2 - \frac{p_1 c_1 \theta_1 + p_2 c_2 \theta_2 + p_3 c_3 \theta_3}{p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3} . \right] \qquad (١٤/٩)$$

وهذه المعادلة ستعادل الصفر إذا كان مربع القوس يعادل الصفر ، وهو ما يعنى أن θ_2 هى متوسط مرجح للقيمة لكل من θ_2 , θ_1 :

$$\theta_2 = \frac{p_1 c_1\theta_1 + p_3 c_3 \theta_3}{p_1 c_1 + p_3 c_3} \qquad (١٥/٩)$$

فإذا كان بوسعنا أن نجد هذه السلعة التى تتمتع بتلك الخاصية . . فإن سعرها - بالمقارنة بالمستوى العام للأسعار - لن يتأثر بتغير فى سعر الفائدة . وفى الوقت نفسه . . فإن هذه السلعة ، إذا تم استخدامها كمكمش للدخل القومى . . فإنها ستضمن أن التغير فى سعر الفائدة لن يؤثر فقط فى حجم الدخل القومى الحقيقى ، ولكن فى توزيعه . وهكذا . . فإن التغيرات فى التوزيع يمكن تمييزها بوضوح من التغيرات فى الدخل نفسه [٣] .

ومن الواضح أن هذا الجانب الثانى من مشكلة معيار القيمة لريكاردو يختلف عن الأول. وعلى أية حال . . فإن ريكاردو خلط بين الاثنين ، واقترح أن الذهب يحتمل أن يكون تقريبًا محتملاً من وجهة النظر الثانية أيضًا . وفى الواقع ، فإنه كان على دراية بأنه لم يتمكن من حل أى من المشكلتين ، وكانت مناقشته تلقى قدرًا من الظلام أكثر مما تلقيه من الضوء .

وقد ظل السراب المتعلق بالمقياس غير المتغير للقيمة ، يلاحق ريكاردو طيلة حياته . والسبب فى ذلك يصعب فهمه ؛ إذ إن المشكلة - باستثناء الحالات الخاصة والمصطنعة - ليست مشكلة غير قابلة للحل فقط ، ولكنها أيضًا مشكلة عويصة ومجردة من أى معنى اقتصادى ملموس . ولابد من أن نعترف - على أية حال - أنه بالنسبة إلى صرافا (١٩٦٠) والريكاردين الجدد . . فإن هذه أصبحت مصدرًا لإلهام تحليلى جديد .

---

(٣) إذا كتبنا الدخل الاسمى مثل $Y = p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3$ ، والدخل الحقيقى بدلالة السلعة ٢ $Y_2 = Y/p_2$ وبالإحلال للأسعار بدلالة سعر الفائدة ، وبجعل المشتقة dY_2/di تساوى صفرًا ، فإن هذا سيعطى الشرط بأن θ_2 لابد أن يتم الوفاء بها ؛ حتى تجعل Y_2 ثابتة فى ظل التغيرات فى i ، ويتضح أن هذا الشرط هو نفسه الموجود فى الفقرة السابقة .

الريـــع

فى العرض الســابق لنظرية ريكاردو فــى القيمة ، لم تظهــر كل من الأرض والريع . . ففى نظرية القيمة لسلف ريكاردو - كانتيلون ، أصبحت الأرض هى العنصر الذى احتل كل الأهمية . ويلقى هذا الفرق الضوء على تزايد فــهم قانون تناقص الغلة ، على الرغم من أن هذا الفهم لم يكن كــاملاً حتى ذلك الوقت . وقد تصور كانتيلــون الأرض على أنها بدرجة جودة واحــدة ، وبإنتاج مــحدد لكل فــدان . وفى ١٧٦٧ ، عبَّر تيرجــو بوضوح عن مــبدأ تناقص الغلة ، والــذى تعرف عليه ريكاردو مــبكرًا . وفى ١٨١٥ ، توصــل كل من وست ومالتس - بــصورة مستقلــة - إلى استخدام هذا المــبدأ كأساس لنظــرية الريع ، التى قــدمها آندرسون قبل ذلك بثمان وثلاثين سنة ، وبعد ذلــك بسنتين جعل ريكاردو هذه النظرية ركنًا أساسيًا لتحليله عن التوزيع .

والسؤال الأول يتعلق بــتعديل قوانين القيمة نتيجــة لندرة الأرض . وقد أجاب ريكاردو عن ذلك بأنه لاتــوجد حاجة لأى تعديلات على الإطلاق ؛ فــبالمقارنة بنظرية كانــتيلون فى قيمة الأرض . . نجد أنه عارض نظرية لاتعتــمد على الأرض ، وافترض أن عددًا من السكان لديهم أرض بدرجات مــتفاوتة فى الجودة ، وبدأوا فى الاتجاه نحو الصــحراء ، وستتم زراعة الأرض حتــى الحــد الذى يمــكــن المزارع مــن أن يحصل علــى قوت يومه . وفى اقــتصاد تنافسى . . فإن كل المزارعين سيحصلون على أجر الكفاف هذا ، وأى زيادة فى الإنتاج على هذا الأجر ستــذهب إلى مالك الأرض فى صورة ريــع ، وهو مايتضمن عــدم حصول ملاك الأراضى الحدية على أى ريع ، فالــدخول التى يحصل عليها العنصر يمكــن بذلك تحليلها ، كما لو كــان الريع لاتأثير له بالــتركيز على هذه القــطعة الحدية من الأرض . وكما يــضعها ريكاردو . . فإن « القيمة التــبادلية لكل السلع . . . يتم تنظيمهــا دائمًا . . . بمدى كبر كمية العمل اللازمة لإنتاجها . . . وبأولئك الذين يستمرون فــى الإنتاج فــى ظــل أســوأ الظروف (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٧٣) .

وقد تيقن ريكاردو أن هنــاك ريوعا ثلاثة ، فالريع الفرقى هو نتيــجة لاختلاف خصوبة التربة . كما افــترض أن الأرض يتم تقسيمها إلــى مزارع متساوية ، يتم ترتيــبها وفقا لجودة تربتهــا ، وتشغيلها بواســطة عائلات بحجم واحــد ومعدات متماثلة . وفــى هذه الحالة . . سنجد أن الــعائد لكل أسرة (أو لكــل مزرعة) سيقع على مــنحنى سالب الميــل (الشكل

١/٩) ، يوضـــح الناتج الحدى للعـمل (أو الأرض) . وبالنسبة لـكمية محددة سـلفا من العمل $\bar{L}$ . . فإن معدل الأجر سيتطابق مع الناتج الحدى $\bar{W}$. وبالنسبة للأجر المحدد سلفا $\bar{W}$ (أجر الكفاف مثـلا) . . فإن عدد العائلات التى تتم إعالتـها بواسطة الأرض هو $\bar{L}$. ويتم قياس الإنتاج الكلى بواسطة المساحة تحـت المنحنى . ومن هذا الإنتاج . . فإن المستطيل wL يذهب إلـى العمال فى صورة أجـور ، ويذهب المثلـث المتبقى إلى مـلاك الأراضى فى صورة ريع . ولهذا السبب . . فإن المزرعة الحدية لاتـدفع أى ريع ، بالرغم من أنها مستمرة فى إنتاج الغلال .

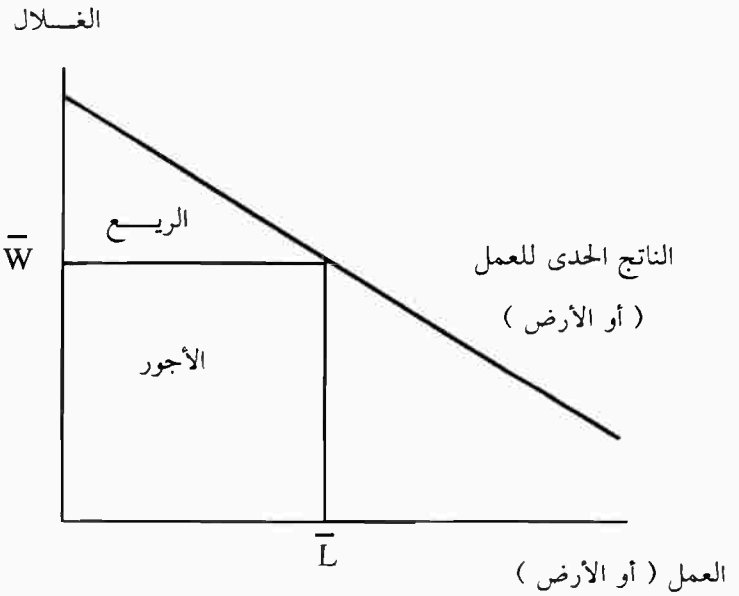

شكل (٩-١) : العلاقة بين الريع والأجور والعمل (أو الأرض) ، والغلال .

وقد كان ريكاردو على بـينة من أن الريع سينشأ أيضًا ، حتـى إذا تمتعت كل الأراضى بدرجة واحدة من الجودة . ولكى يشرح ريع الكثـافة . . افترض أن هناك مساحة محددة من الأرض بمواصفات واحدة ، ويتم زراعـتها بعدد متغير من المزارعين (وكلهـا تستخدم معدات متماثـلة) ، بحيث أن الناتج لـكل مزرعة سيختـلف . ومع تزايد السكـان . . فإن الإنتاج الكلى سيتزايد ، ولكـن - نتيجة لتناقص الغلة - بمعدل أقل بالمـقارنة بالسكان . ولهذا . . فإن الناتج الحدى سيتـجه مرة أخرى نحو الانخفاض ، كما يوضـحه شكل (١/٩) . وباقى

هذه الحجة هو كما سبق عند مناقشة « الحد الفسيح » للأرض ، التى لاتدفع الريع ؛ حيث سيتم استبدالها الآن « بالحد الكثيف » لدفعة العمل ، التى لاتدفع الريع على قطعة محددة من الأرض . وفى هذه الحالة . . فإنه لن تكون هناك أرض لاتدفع الريع ، حيث ستحصل كل الأرض على ريع الندرة .

أخيرًا . . كان ريكاردو مدركًا أن الريع يمكن أيضًا أن ينشأ نتيجة لمزايا التوطن ، ولكن هذا بقى حتى وفَّر تونن عام ١٨٢٦ تحليلاً تفصيليًا لهذه الجوانب المكانية .

وقد استنتج ريكاردو « أن الريع لايشكل جزءًا مكونًا لسعر السلع » (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٧٨) ، وأن « الغلال لاترتفع نتيجة لدفع الريع ، ولكن الريع يتم دفعه لأن الغلال مرتفعة » (٧٤) . فبينما نجد فى « ثروة الأمم » أن هذا المبدأ ظهر كمبدأ دوجماتيقى . . فإنه الآن يتم تدعيمه تحليليا . ولهذا السبب . فقد كان الطبيعيون مخطئين لنسبة الريع إلى خصوبة التربة ، فالحقيقة أن الريع هو نتيجة لمحدودية الأرض ، سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، ونفس الشىء صحيح بالنسبة لباقى الموارد الأخرى . وعلى الرغم من أن ريكاردو لم يكن لديه أى شىء إضافى ليقوله عن الندرة فى نظريته العامة عن القيمة . . فإن نظريته فى الريع أصبحت رئيسية لفهم تسعير الموارد النادرة .

ولسوء الحظ . . فإن استنتاجات ريكاردو ، كما يشير صامويلسون بذكاء شديد (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزءا ، فصل ٣١ ، ٣٢) ، على الرغم من أنها تتضمن كثيرًا من الحقائق . . فإنها لم تكن كلها حقيقية ، كما أنها لم تعرض الحقيقة كاملة . وبصورة خاصة . . فإنه ليس صحيحًا تمامًا أن الريع لاتأثير له على أسعار السلع ؛ فثمة تعديل ضرورى ينشأ فى هذه الحالة من المنتجات ، التى تتضمن كثافات متفاوتة من عناصر الإنتاج . افترض أن هناك محصولين : الغلال والبطاطس مثلا ، وافترض - بالإضافة إلى ذلك - أنه بالنسبة للكميات التى تتطلب نفس الكمية من العمل . . فإن الغلال تتطلب كمية أكبر من الأرض . وفى هذه الحالة . . فإن هذه الكميات لن يكون لها نفس قيمة المبادلة ، ولكن قيمة الغلال ستكون أكبر .

كما أن هناك تعديلاً أخر سينشأ من اختلال النسب بين العمل ورأس المال لنفس المُنتج ، وافترض أن مزارعى الغلال بوسعهم أن يختاروا بين الكميات المختلفة من المعدات الرأسمالية ، استنادًا إلى خصائص التربة التى بحوزتهم . وفى هذه الحالة . . سيكون من

المستحيل أن نرتب القطع المختلفة من الأرض ، وفقًا لجودتها ، دون أن نعرف أسعار الغلال . والعمل ، والمعدات الرأسمالية . فالأرض الحدية لايمكن تعرفها ، دون أن نعرف الأسعار ، ويتم تحديد كل الأسعار فى نفس الوقت فى التوازن العام .

وبصورة أساسية ، فبمجرد إلغاء ندرة الأرض للحد الفسيح ، فكل الأرض سوف تدفع ريعًا ، فى حين أن العمال والسلع الرأسمالية يمكن إعادة إنتاجهما بتكاليف ثابتة ، أى إن نظرية القيمة التى لاتعتمد على الأرض يستحيل التوصل إليها . فبدلاً عن « العمل المجمد » تصبح السلع « أرضا مجمدة » . وفى هذه الظروف . . كان كانتيلون على الطريق الصحيح ، بينما كان ريكاردو على الطريق الخطأ .

الأجور

بمجرد أخذ الريع فى الاعتبار بالإجراء الملائم ، من خلال النظر إلى الحد الذى لايتضمن الريع . . فإن مشكلة ريكاردو الأساسية بقيت كما هى ، وهى توزيع الناتج بين الأجور والأرباح . وبالنسبة لنظرية الأجور . . فإن ريكاردو لم يقم فيها بأى مساهمة أصيلة ، ولكنه اقتفى نظرية آدم سميث بصورة رئيسية ، كما تم توضيحها فى ضوء نظرية مالتس .

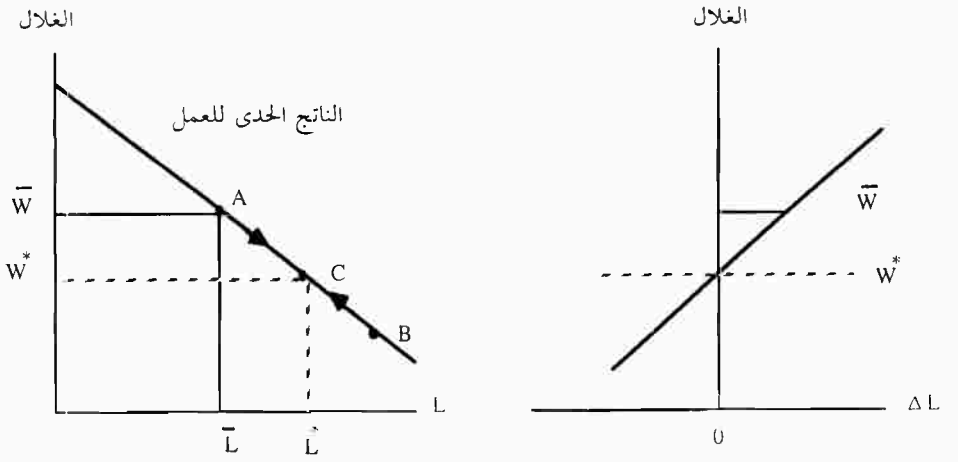

الشكل (٩/ ٢) : الناتج الحدى للعمل على أرض معينة ، بغض النظر عن رأس المال .

فالناتج الحدى لـلعمل على أرض معينة - وبغض النظر عن رأس المـال - سوف يتجه للانخفاض ، كمـا هو موضح بشكل (٩/ ١) ، والمعاد توضيحه فـى الجزء الأيسر من شكل (٩/ ٢) . ولما كانت الأجور تساوى الناتج الحدى . . فإن المـنحنى يوضح أيضًا معدل الأجر لأى كمية من العمـل ، وهذا هو الجزء الساكن من النموذج . أما الجـزء الحركى . . فيربط بين معدل الأجر ومعدل التغير فى قوة العمل أو الـنمو السكانى ، كما يوضحه الجزء الأيسر من شكل (٩/ ٢) ، فهناك أجر الكفاف ، W^* ، الذى يعد كبيرًا بالدرجة الكافية للمحافظة على قوة العمل فى حالـة السكون ، وهذا هو السعر الطبيعى للعـمل . وهو لايتمثل فى كم مادى أو بيولوجـى ثابت ، ولكنه عال بالقدر الـكافى ، استنادًا إلى العوامل الاجـتماعية ، وعرضة للتغير فى غمار التنمية التاريخـية . وبصورة خاصة . . فإن تجربة طويلة ترتفع فيها الأجور فوق حد الكفاف ، يمكن أن تؤدى بأجر الكفاف إلى الارتفاع والعكس صحيح . فإذا كان أجر السوق أعلى من أجر الكفاف (كما هو الحال عند $\bar{W}$) . . فإن قوة العمل ستتجه نحو النمو ، أما إذا كان أدنى من أجر الكفاف . . فإن قوة العمل ستتجه نحو الانخفاض .

وبصورة عامة . . فإن النمـو فى القوة العاملة يتميز بارتفـاع الأجور عن حد الكفاف . وكلما كان منحنـى النمو حاد الميل . . ارتفع هذا الفرق فى الأجر عنـد مستوى محدد لمعدل النمو . وفى الحالـة القصوى التى يكون فيها منـحنى النمو أفقيًا (كما يتم تـوضيحه بالخط المتقطع) ، وحيث تكـون ردود فعل النمو السكانى لمعدلات الأجور حسـاسة للغاية . . فإن الفروق الصغيرة جدًا فى معدلات الأجر ، ستؤدى فعلاً إلى انفجار سكانى ، وسيكون هناك منحنى عرض أفقى للعمل عند أجر الكـفاف . ولم ينظر ريكاردو إلى ذلك كحالة واقعية ؛ إذ إنه اعتقد أن الأجور يمكن أن تكون فوق حد الكفاف لفترات طويلة . وعلى أية حال . . فإنه عادة ما استخدم هذا المنحنى الأفقى كافتراض للتبسيط .

وفى الأجل الطـويل . . ستتجه الأجور - بطـبيعة الحال - نحو الانجذاب تجـاه مستوى الكفاف W^* مـــن خـلال التفاعل بين الجزء الساكـن والجزء الحركى ، فمن كلتا الـنقطتين B,A . . سيتجه النظام إلى الـتحرك إلى النقطة C . وهذه الحركة يمكن مواجـهتها - على أية حال - بالتراكم الـرأسمالى ، الذى يؤدى إلى انتقال منحنـى الناتج الحدى إلى أعلى . ولهذا الـسبب . . فإن التراكـم الرأسمالى يـساعد على المحـافظة على الأجور ، أعـلى من مستوى الكفاف لفترات طويلة .

ويقود هذا المنطق ريكاردو إلى تحديد إطار عملية التنمية الاقتصادية ، على الرغم من أنه تحديد أولى . ففى البداية عندما تكون الأرض مأهولة بشكل بسيط بالسكان (كما هو الحال عند $\overline{L}$) . . فإن إنتاجية العمل - وبالتالى الأجور - ستكون مرتفعة . ولهذا . . فإن السكان سيتجهون نحو النمو ، ويمكن أن يتجه الرصيد الرأسمالى إلى النمو بمعدل أسرع ، وبالتالى . . ستتجه الأجور إلى الزيادة بدرجة أكبر ، وعلى أية حال . . فإن هذا سيؤدى إلى تسارع النمو السكانى . وبعد فترة طالت أو قصرت . . فإن التراكم الرأسمالى سيصبح غير كافٍ لمنع الأجور من الانخفاض، والتى سيترتب عليها تخفيض معدلات النمو السكانى. وفى الأجل الطويل . . سيكون هناك ركود عند L^* ، وربما يتحقق ذلك عند مستوى مريح من أجر الكفاف .

وقد استخدم ريكاردو - مرة أخرى مقتفيًا مالتس - نظريته للأجر لانتقاد قوانين الفقراء . ففى ظل نظام سبين هاملاند لعام ١٧٩٥ . . فإن العمال الفقراء حصلوا على إعانة مالية من صندوق الإبراشية التابعين لها ، إضافة لأجورهم ، تعادل الفرق بين أجر السوق وحد أدنى اجتماعى معين . وقد اعترض ريكاردو نتيجة لأن هذا النظام فى الأجل الطويل سيعنى فقط زيادة أعداد الفقراء ، ولكنه لن يفعل شيئًا لتحسين أحوالهم .

وبدلالة شكل (٩/ ٢) . . افترض أن أجر الكفاف W^* يعتبر أدنى من الحد الأدنى الاجتماعى ، وأن إضافة لهذا الأجر سيتم دفعها بمقدار الفرق ، وهذا سينقل منحنى النمو إلى أسفل بنفس الكمية ، والشىء المناسب للنمو السكانى هو بوضوح أجر السوق مع الإضافة . وبمجرد أخذ الميكانيكية الحركية لدورها . . فإن أجر السوق سينخفض ببساطة بنفس كمية الإضافة . وستبدو زيادة الإضافة فى هذه الحالة ضرورية . وهكذا . وإذا اتبعنا هذه الحجة إلى نهايتها المنطقية . . فإن أجور السوق ستنخفض فى النهاية إلى الصفر ، وسيكون العمال معالين كلية بواسطة الحكومة . ولم يكن ريكاردو غير حساس اجتماعيا ، كما أنه لم يكن متشائمًا ، ولكنه - مثل كل المالتسيين - رأى أن مفتاح تحسين مستويات المعيشة يتمثل فى الانتقال الرأسى لمنحنى النمو ، بينما هددت قوانين الفقراء بنقل هذا المنحنى إلى أسفل بدرجة أكبر .

الأرباح

يتكون رأس المال عند ريكاردو - كما هو الحال بالنسبة لآدم سميث - من أجور مقدمة للعمال ، يطلق عليها رأس المال العامل ، وكمية كبيرة أو صغيرة من السلع الرأسمالية المعمرة ، يطلق عليها رأس المال الثابت . كما أنه اتبع آدم سميث أيضًا فى عدم الفصل بين الفائدة والأرباح ، ولأغراضه فقد كان هذا ملائمًا تمامًا .

وقد كان من الواضح لفترة طويلة أن معدلات الربح - بعد أخذ المخاطرة فى الاعتبار - تتجه إلى التعادل بين الصناعات المختلفة ؛ فالقدرة على الانتقال تؤدى إلى أثر تعادلى على رأس المال كما هو الحال بالنسبة للعمل . وقد تمثلت مشكلة ريكاردو الرئيسية فى التغيرات المنتظمة ، فى معدل الربح خلال عملية التنمية الاقتصادية .

وقد جعل ريكاردو تحليل المشكلة صعبًا للقارىء المعاصر ؛ نتيجة لاستخدامه العمل كوحدة للحساب ، فى حين أننا معتادون على الإشارة إليها بوحدات سلعية (أو حزم) ، ويمكن أن يوضح المثال التالى هذه الصعوبة : افترض أن الأجر الحقيقى يظل ثابتًا عند حد الكفاف وهو بوشل واحد من الغلال . وعندما يتزايد السكان - ونتيجة لتناقص الغلة - فإن البوشل الواحد من الغلال سيكلف كميات أكبر وأكبر من العمل ؛ فالقارىء المعاصر ، والذى سينظر إليها بوحدات من الغلال سيقول إن الأجور ثابتة . أما ريكاردو - باستخدامه لوحدات العمل - فإنه سيقول إن الأجور تتجه نحو التزايد ؛ نتيجة لأنها تأخذ كميات أكبر وأكبر من العمل ؛ لتوفير الغذاء للعامل . وبالتعبير المعاصر . . فإن الحركة العكسية للأرباح والأجور فى النظرية الرئيسية لريكاردو يتم تحويلها لحركة موازية للأرباح وللعائد الحدى . ويستخدم العرض التالى الصياغة المعاصرة ، وهذه لن تكون منصفة لبعض جوانب التحليل التى كانت مهمة لريكاردو (ربما إلى صرافا) . ولكن من وجهة نظر الاتجاه السائد فى الاقتصاد المعاصر . . فإن هذه الجوانب ليست ذات أهمية . وتتمثل المساهمة الرئيسية لريكاردو فى صياغة نظرية للتراكم الرأسمالى والأرباح بصورة مطابقة للنمو السكانى والأجور ، وهذا يجعل ريكاردو هو مالتس رأس المال . ويمكن شرح الحجة الرئيسية باستخدام الافتراض المبسط لريكاردو أن العمل ورأس المال يتم استخدامهما بنسبة ثابتة[٤] وأن الأجور تظل دائمًا عند مستوى الكفاف .

(٤) بقدر ما يتضمن رأس المال صندوقا للأجور من السلع الاستهلاكية . . فإن ارتفاع الأجور الحقيقية سيتطلب رصيدًا أكبر من رأس المال لكل وحدة من العمل .

فعند استخدام جرعات متزايدة من العمل ورأس المال على نفس الأرض . . فإن الناتج الحدى سيتجه نحو الانخفاض . ومن هذا الناتج الحدى . . فإن العامل سيحصل على أجر الكفاف ، بينما يذهب المتبقى إلى الأرباح ، وهذا يعنى أن هناك علاقة عكسية بين رصيد رأس المال (والسكان) ، ومعدل الربح . وفى الجزء الأيسر من شكل (٩/ ٣) يتم قياس رأس المال K على المحور الأفقى ؛ فإذا كان رأس المال الذى يستخدمه العامل يسمى وحدة لرأس المال . . فإن المحور الأفقى سيقيس أيضًا مدخل العمل . وبالنسبة للناتج الحدى ، الذى يتم قياسه رأسيا . . فإن أجر الكفاف W^* يذهب إلى العمل ، وسيقيس المتبقى r بالتالى معدل الربح ، وسيوضح المستطيل العلوى كمية الأرباح . ومع زيادة رأس المال . . فإن معدل الربح سيتجه للانخفاض بالضرورة ، كما هو الحال عند آدم سميث .

وإلى هذا الجزء الساكن ، يضيف ريكاردو جزءًا حركيًا ، فهناك معدل للربح لايكون عنده لدى الرأسماليين أى حافز لزيادة أو تخفيض التراكم الرأسمالى . وهذا يعنى ، أنه بإمكاننا القول بأن هذا يماثل حد الكفاف للأرباح ، أو السعر الطبيعى لرأس المال . ومن وجهة نظر ريكاردو . . فإن هذا أكبر من الصفر ، بالنظر إلى المخاطرة واحتياجات الكفاف بالنسبة للرأسماليين ؛ أى أن التراكم سيتوقف قبل تلاشى الأرباح تمامًا بفترة طويلة .

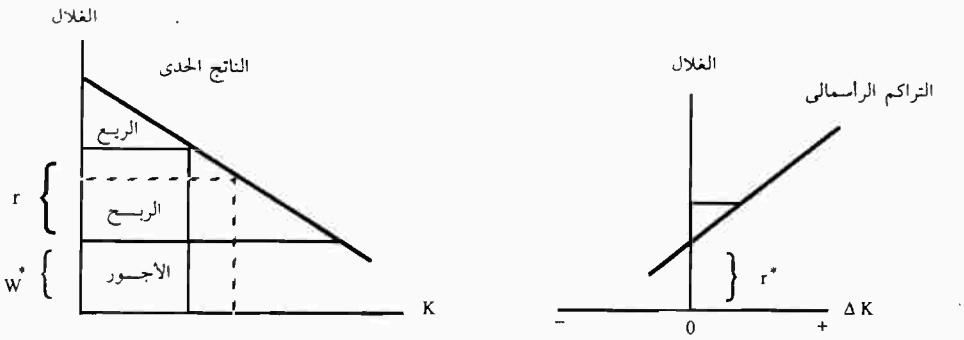

شكل (٩/ ٣) : العلاقة بين رصيد رأس المال (السكان) ومعدل الربح والأجور .

فإذا كانت الأرباح أعلى من حد الكفاف الخاص بها . . فإن رأس المال سيتم تراكمه من خلال الادخار ، أما إذا كانت الأرباح أدنى من حد الكفاف . . فإن رأس المال سيتم استخدامه من خلال الادخار السالب . وهذا يعنى أن هناك دالة لتراكم رأس المال ، مشابهة لدالة النمو السكانى المالتسية . ويتم تصوير هذه الدالة فى الجزء الأيمن من شكل (٩/ ٣) ؛ حيث تم نقل المحور الأفقى إلى أعلى ؛ ليصل إلى مستوى أجر الكفاف فى الجزء الأيسر من الشكل المقابل ، وحيث نشير إلى حد الكفاف للأرباح r^* .

وبالنسبة للموقف الموضح بالخطوط الثقيلة . . فإن الأرباح تكون أعلى من حد الكفاف هذا ، وبالتالى ، فإن التراكم الرأسمالى موجب . وفى الفترة التالية . . سيكون رصيد رأس المال أكبر ، ومعدل الربح أقل ؛ مما يخفض من التراكم الرأسمالى . ومن الواضح أن التفاعل الحركى بين الجزء الساكن والجزء الحركى للنظام سيقود - فى النهاية - إلى النقطة التى توضحها الخطوط المتقطعة ؛ حيث تكون الأرباح - شأنها شأن الأجور - عند مستويات الكفاف . وفى هذه الحالة . . فإن كل النمو سيصل إلى نهايته ، وقد اعتقد ريكاردو أن الأرباح ستظل - فى زمنه - أعلى بكثير ، وأن رصيد رأس المال سيكون أدنى بكثير ، من معدلات الكفاف . وعلى أية حال . . فإن اتجاه الأرباح للانخفاض فى النهاية ، لابد وأن يؤكد نفسه .

وعلى الرغم من أن ريكاردو لم يعتقد فى أن الأجور - فى واقع الأمر - كانت دائمًا قريبة من حد الكفاف . . فإنه لم تكن لديه نظرية حول تقسيم الناتج الحدى بين العمل ورأس المال للحالة العامة ، التى لاتكون فيها الأجور عند حد الكفاف ؛ فإذا كانت هناك ميكانيكية معينة تحافظ على نسبة رأس المال للعمل ثابتة ، فى كل الأوقات . . فإن هذه الفجوة يمكن ملؤها . وفى الحقيقة ، فبالنسبة لأى ناتج حدى ، خاصة عندما يكون ميل منحنيات النمو موجبًا ؛ فهناك تقسيم واحد ، يوفر النمو المتساوى للعمل ورأس المال . ففى غياب هذه الميكانيكية - على أية حال - وعندما تكون هناك نسبة متغيرة من رأس المال للعمل . . فإن التحليل الحركى للتراكم الريكاردى لن يكون محددًا .

فإذا وضعنا نظريات ريكاردو فى الريع والأجور والأرباح - جنبًا إلى جنب - فإنها ستشكل نموذجًا كليًا للنمو الاقتصادى . وبينما قام آدم سميث بوضع برنامج أولى لهذه النموذج . . فإن ريكاردو وفر النموذج ذاته . وينبغى أن نلاحظ أن هذا كان نموذجًا للنمو

غير المتوازن ، سيقودنا - فى النهاية - إلى الركود نتيجة لندرة الموارد الطبيعية . وهذا الخط من التحليل أخذه فيما بعد وليم ستانلى جيفونز فى كتابه « عن سؤال الفحم » ، ولكن إسهام ريكاردو فى التحليل النظرى لم يتفوق عليه أحد قبل النصف الثانى من القرن العشرين(٥) . ومن المفارقات ، أن المساهمة الأصلية لماركس فى نظرية النمو - وبالتحديد النموذج الثنائى القطاعات المشهور - تم حصره فى النمو المتوازن ، الذى يمكن أن يستمر إلى الأبد .

المزايا النسبية

يعد مبدأ المزايا النسبية أحد أكثر الإسهامات الثقافية عبقرية لريكاردو ، ويقول المبدأ إن كل دولة من الدولتين ينبغى أن تصدر تلك السلع التى تكون ميزتها فى التكلفة عالية نسبيا (أو سوئها فى التكلفة منخفض نسبيا) ، كما أنه عليها أن تستورد تلك السلع ، التى تكون ميزة تكلفتها منخفضة نسبيًا ، أو يكون سوئها النسبى مرتفعًا .

ونقطة ريكاردو هى أن عدم قدرة كل من العمل ورأس المال على التنقل على المستوى الدولى (بصورة نسبية) ، ستؤدى إلى خلاف رئيسى بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية ؛ فداخل كل دولة تؤدى قدرة العناصر على التنقل إلى تعادل معدلات الأجور والأرباح بين الأقاليم المختلفة . ولهذا السبب . . فإن التجارة تحكمها ببساطة تكاليف العمل المطلقة وسوف يقوم كل إقليم بعرض منتجاته التى يمكنه إنتاجها بأدنى تكلفة على الأقاليم الأخرى . ولكن فيما بين الحدود الدولية - على أية حال - فإن عدم القدرة (النسبية) للعناصر على التنقل سيترك أثرًا دائمًا فى معدلات الأجور والأرباح . ومن ثم ستكون المقارنات بين التكلفة البسيطة للعمل غير كافية لتحديد التخصيص الكفء للموارد . وبصورة خاصة . . فإنه يمكن أن يكون تصدير سلعة ما مفيدًا من دولة مرتفعة التكلفة إلى دولة منخفضة التكلفة .

ولم تنشأ الفكرة الرئيسية للتكلفة المقارنة من ريكاردو أصلاً ؛ فقد تم التعبير عنها بوضوح بواسطة آدم سميث ، ويمكن اقتفاء أثرها إلى أحد المجهولين ، الذى كتب

(٥) حلل نايهانز عام ١٩٦٣ نموذجًا من هذا النوع ، استنادًا إلى سولو ١٩٥٦ ، والعرض الحالى مدين بكثير إلى صامويلسون ١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٥ ، فصل ٣٤٠ .

« اعتبارات التجارة مع شرق الهند » فى عام ١٧٠١ ، وللكتاب التجاريين مثل صمويل فورترى . ولكن الأمر المهم ، هو أنهم أشاروا إلى ما إذا كان يتعين على إنجلترا الحصول على كمية أكبر من الخمر ، باستخدام العمل الإنجليزى لإنتاج القماش ، ثم مبادلة هذا القماش بالخمر ، بدلاً عن استخدام العمل لإنتاج الخمر اللازم لها . ويمكن لإنجلترا أن تفعل ذلك إذا كان القماش يمكن مبادلته بكمية أكبر من الخمر فى السوق الدولية بالمقارنة بالسوق المحلية . وقد لاحظ روبرت تورينز أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون بهذا الشكل مفيدة لإنجلترا ، حتى إذا كانت إمكانات الإنتاج لها أفضل بالنسبة لكلتا السلعتين (١٨١٥ ، f ٢٦٣) . وقد تمثلت مساهمة ريكاردو فى تطوير هذه القواعد للتجارة الخارجية المربحة ، فى شكل مبدأ وطنى عام ؛ للتخصيص الكفء للموارد بين دولتين وربطها مع نظرية تدفقات العملة .

وقد أشار ريكاردو إلى أن التجار ليسوا مهتمين بحساب المزايا النسبية ، وكل ما يهمهم هو الأسعار النقدية . افترض أننا نبدأ الآن بموقف تحكمى ؛ حيث تكون لدى إنجلترا ميزة فى تكلفة العمل فى كلتا السلعتين ؛ حيث تعكس الأسعار تكاليف العمل . وفى هذه الحالة سيجد التجار الإنجليز أنه من الأربح لهم أن يصدروا كلا من الخمر والقماش . ولكن هذا الموقف لايمكن استمراره ؛ ففى غياب الواردات المربحة . . فإن إنجلترا سوف يتم الدفع لها بالذهب ، وسيؤدى تدفق العملة هذا إلى ارتفاع الأسعار الإنجليزية ، بينما ستتجه الأسعار الأجنبية نحو الانخفاض . وسيأتى تدفق العملة هذا إلى نهايته ، عندما تعكس نسب الأسعار الدولية المزايا النسبية ، وليس التكاليف المطلقة للعمل . ومع الأسواق التنافسية . . سنجد أن الأسعار النقدية سترشد التجار إلى التقسيم الدولى الكفء للعمل .

وفى صياغة هذا المبدأ . . فإن ريكاردو - شأنه شأن هيوم - من قبله ، لم يكن حريصا للغاية فيما يتعلق بمبدأ السعر الواحد للسلع ، التى يتم المتاجرة فيها . وقد تيقن بوضوح - مع ذلك - أنه لايوجد هناك سبب لتعادل أسعار السلع بصورة عامة على المستوى الدولى . وبصورة أكثر أهمية . . فإن ريكاردو - نظراً لأنه قصر تحليله على جانب التكلفة - كان بوسعه فقط أن يحدد الحدين الأعلى والأدنى لنسبة التبادل الدولية ، ولكن لم يكن بوسعه تحديد هذه النسبة ذاتها ، وهذه الفجوة قد سدت فيما بعد ، بواسطة جون ستيوارت ميل فى باكورة أيامه .

ولم يتعرف ريكاردو المغزى العام لهذا المبدأ ، فالآن من السهل أن نرى أن المزايا النسبية لاتحكم فقط التقسيم الدولى للعمل ، ولكن أيضًا تقسيم العمل بين الأفراد والمؤسسات والتخصيص والكفاء للموارد بصورة عامة . ولذلك كان لودفيج فون ميزس محقًا ، فى قوله بأن مبدأ ريكاردو فى المزايا النسبية هو « قانون الارتباط » (١٩٤٩ ، ١٥٨ f) . وفى التحليل الحدى اللاحق . . فإن مغزى القانون تم التعبير عنه فى المسلمة ، التى تقول إن الأسعار النسبية تساوى معدل التحويل الحدى فى السلع ، فى الإنتاج أو تكلفتها البديلة .

وبصياغة فنية أكثر . . فإن ريكاردو أنشأ أول نموذج للبرمجة الخطية . فبينما استخدم كانتيلون العلاقات الخطية لنموذج المدخلات والمخرجات الوصفى للاقتصاد . . فإن ريكاردو أخذ على عاتقه خطوة التعظيم ، وقد استغرق علم الاقتصاد حوالى ١٢٥ سنة ؛ لكى يتقدم أكثر من التحليل البدائى لريكاردو ، وحتى فى البرمجة الخطية المعاصرة . . فإن الاختيار بين حلول الإمكانات البديلة ، هو أمر تحكمه أساسًا المزايا النسبية .

النظرية النقدية

بالرغم من أن ريكاردو كان واحدًا من رجال البنوك ، وحصل على سمعته أولاً من خلال الجدل المعدنى . . فإنه لم يقم بأى إسهام أصيل كبير فى نظرية النقود . وتتمثل مساهمته التاريخية فى الدعم القوى ، الذى وفره للتقليد الكلاسيكى ، الذى ظهر خلال القرن الثامن عشر . ويمكن تحديد المبادىء الرئيسية لهذا التقليد ، كما تم توضيحها فى كتابات ريكاردو ، كما يلى [٦]:

من المتصور أن يكون هناك فصل تحليلى بين النقود السلعية ، كما يوضحها نظام الذهب (مع وجود أو عدم وجود أوراق البنكنوت القابلة للتحويل) ، والعملة الورقية غير القابلة للتحويل . وفى ظل نظام الذهب ، تحدد السلطات النقدية سعر الذهب ، ولكن هذه السلطات لاتوجد لديها أى قوة على عرض النقود ، فى النهاية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٢ : ١٠٤ f ، ٣ : ٩٠ ، ٤ : ٦٤) . أما بالنسبة للعملة غير القابلة للتحويل . . فإن

(٦) التفسير التالى مشابه لذلك التفسير الخاص بجلاسنر (١٩٨٥) وأهياكبور (١٩٨٥) .

السلطات بوسعها تحديد عرض النقود ، ولكن لايوجد لديها ، فى النهاية ، أى قوة على سعر الذهب .

وتعتمد قيمة النقود - فى ظل نظام الذهب - على تكلفة إنتاج الذهب ؛ أى إنها تخضع لنفس القوانين الاقتصادية كقيم السلع الأخرى (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٤٤٤) ؛ إذ يؤدى انخفاض تكلفة إنتاج الذهب بالتأكيد إلى ارتفاع الأسعار ، ولكن نظرية الكمية - بالرغم من بعض الصياغات الخاطئة (٤ : ٥٦) - لاتنطبق بشكل جامد . ومن الناحية الأخرى . . فإن قيمة العملة غير قابلة للتحويل تعتمد على عرض النقود ، وسرعة تداول النقود (أو نسبة النقد) ، والناتج الحقيقى . ولما كانت سرعة تداول النقود والناتج الحقيقى هما عرضة للتغيير ، سواء بين الدول أو خلال الزمن (٣ : ٩٠ ، ٤ : ٥٨ ، ٥ : ٤١٧ f) . . فلذلك يتطلب استقرار الأسعار تعديلات ملائمة فى عرض النقود . وعلى أية حال . . فإن سرعة تداول النقود والناتج الحقيقى لاتتأثر بصورة دائمة بعرض النقود . وبالتالى . . فإن نظرية الكمية حقيقية ، بمعنى أن زيادة عرض النقود فى وقت معين ستؤدى - فى الأجل الطويل - إلى زيادة نسبية مساوية فى الأسعار ، بالمقارنة بالوضع الذى ستكون عليه الحال فى غياب هذه الزيادة (٥ : ٤١٧ f) .

وعلى المستوى الدولى . . فإن أسعار السلع الدولية التى تتم المتاجرة فيها ، لايمكن أن توضح اختلافات كبيرة . فحتى الفروق الصغيرة ستتجه إلى التلاشى ، من خلال المراجحة فى السلع والذهب (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٩٠) ، ولذلك فإن تدفقات المعدن الدولية ، لايمكن تفسيرها بالاختلافات الدولية فى مستويات الأسعار . ومع العملة غير القابلة للتحويل . . فإن معدلات الصرف الأجنبى فى الأجل الطويل سيكون لها رد فعل للاضطرابات النقدية بنفس الطريقة ، مثل الأسعار المحلية . وعندما تكون النقود هى القوة المحركة . . فإن التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى - بهذا الشكل - ستتطابق مع التغيرات فى القوة الشرائية النسبية للعملات القومية (٩١) . ورأس المال - فى رأى ريكاردو - قادر على الانتقال دوليًا بدرجة كبيرة ؛ بحيث يمكن احتواء التقلبات ، التى قد تحدث ، مثلا فى المحصول ، دون تدفقات كبيرة فى الذهب (١٠٣) .

ويتم عرض النقود بنظام مصرفى ، يستخدم الاحتياطيات الجزئية ؛ حيث يكون البنك المركزى حائزًا لاحتياطيات الذهب ، وتكون البنوك التجارية حائزة لأوراق النقد التى

يصدرها البنك المركزى و / أو الذهب . وستؤدى التغيرات فى نقود البنك المركزى - بهذا الشكل - إلى التأثير على عرض النقود ، بشكل مضاعف ، إذا استخدمنا الصياغة الحديثة (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٨٦ f) . ويمكن ضبط إقراض البنوك التجارية من خلال خسارة الاحتياطيات (١٢٦ f) ، وهذا يعنى أنه لاتوجد هناك حاجة للتحديد الكمى لإصدار أوراق البنكنوت ، ولكن ينبغى أن تكون هناك متطلبات للسيولة (٤ : ٧٢ f) . ومع النقود القابلة للتحويل . . فإن اعتبارات الاحتياطى ستحد أيضًا من قدرة البنك المركزى على عرض النقود . ومع عملة غير قابلة للتحويل - على أية حال - فإن البنك المركزى بوسعه التوسع فى عرض النقود بشكل لانهائى بالإبقاء على سعر الإقراض ، عند مستويات أدنى من فرص الربحية للمقترضين (١ : ٣٦٤) ، وسيؤدى هذا بالطبع إلى خلق تضخم تصاعدى .

وفى الأجل الطويل - كما سيتم شرحه فى القسم الخاص بجون بابتيست ساى فى الفصل العاشر - فإن ريكاردو وافق على قانون ساى ، والذى - وفقًا له - فإن العوامل النقدية لاتؤدى إلى إفراط أو انخفاض فى الإنتاج . أما فى الأجل القصير - على أية حال - فإنه حتى العملة غير القابلة للتحويل لن تكون محايدة ؛ نظرًا لأن الأسعار ستتعدل مع وجود فجوة زمنية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٤٥٢) ؛ نتيجة لوجود العقود القديمة ، ونتيجة أيضًا لمعدلات الضرائب ، التى قد تكون ثابتة فى صورة اسمية وسينعكس عدم الحياد هذا فى الأجل القصير ، من خلال التغيرات فى أسعار الفائدة ، والتوزيع ، والإنتاج . ولكن ريكاردو ، على عكس الآخرين . . اتجه إلى أن يخفف من آثار الإنتاج (٣ : ٩١ ، ٣١٨ f ، ٥ : ٤٤٥ f ، ٦ : ١٦ f) ، فقد كان لديه اهتمام أكبر بالأجل الطويل منه بالأجل القصير ، ولكن نظرًا للأهمية المحتملة للاضطرابات قصيرة الأجل . . فإنه نادى بسياسة نقدية تأخذ مسلكًا ثابتًا (٤ : ٦٩) ؛ فإذا كان لتخفيض الأسعار ضرورة فى أى وقت . . فإنه ينبغى أن يتم بشكل تدريجى ، وذلك لتصغير الاضطرابات الحقيقية ؛ خاصة فى التوزيع (٣ : ٩٤ ، ٥ : ٤٤٠) .

وينبغى أن يتمثل المبدأ المرشد للسياسة النقدية فى ثبات القوة الشرائية للنقود (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٥٤ ، ٥ : ٤٤٢) . وعلى أية حال . . فإن هذا الهدف لايمكن الوصول إليه بشكل مباشر . وفى الحقيقة - وبالنظر إلى التقلبات المستمرة للأسعار

النسبية - فإن القوة الشرائية العامة للنقود لايمكن التعبير عنها فى صورة رقمية (٤ : ٥٩ f)[٧] . وفى هذا الموقف . . فإن ثبات سعر الذهب يمكن أن يخدم كحل تقريبى وعملى ، على الرغم من أنه غير كامل . والوسيلة الأكثر كفاءة لكى يتوصل البنك المركزى إلى أفضل هدف ثان ، ستكون من خلال أن يقف مستعدًا لشراء وبيع الذهب أو (الفضة) ، مقابل النقود الورقية عند سعر ثابت ، وبهذا الشكل سيوفر على الاقتصاد تكلفة الإبقاء على رصيد كبير من العملة الذهبية (٦٦) ، وهذا لن يحمى الاقتصاد ضد حالات الذعر المصرفية بالتأكيد - ولكن ريكاردو اعتقد أن هذه الحماية ، لايمكن أن يتم توفيرها بأى قواعد نقدية (٦٨) .

وبحلول عام ١٨٢٠ . . فإن التقليد الكلاسيكى أنتج نظرية نقدية مفصلة ، وموضحة ، ومرنة ، على الرغم من أن ريكاردو قلل من تأكيده على الأجل القصير . ودون تعديلات أساسية . . فإن هذه النظرية يمكن استغلالها كإطار عام لتطوير نظرية الدورات الاقتصادية ، والاقتصاد الكلى ، والاقتصاد النقدى الدولى حتى اليوم . وعلى الرغم من أن ادعاءاتها الأساسية هوجمت كثيرًا . . فإنها قد اتضح صمودها . والنظرية النقدية المعاصرة غنية بشكل نهائى أكثر من النظرية الريكاردية ، (وباستثناء طريقة التوقعات الرشيدة) ، وهى تميل إلى إعطاء التقلبات قصيرة الأجل وزنًا أكبر ، ولكنها مع ذلك استمرار لنفس التقليد الكلاسيكى .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

لم يتجه ريكاردو - شأنه شأن الاقتصاديين العظام - إلى خلق « مدرسة » خاصة به ، فالريكارديون الحقيقيون ثلاثة فقط ، هم : جيمس ميل ، وجون رامزى ماكولوش ، وتوماس دى كوينكى[٨] . وبالطبع ، فقد كان ماركس ريكارديًا فى بعض الأوجه ؛ إذ إنه

(٧) تصور ريكاردو بوضوح أن التغيرات فى القوة الشرائية ، إذا تم قياسها بشكل صحيح ، ستكون مختلفة للمستهلكين ذوى الميول المختلفة (١٩٥١ - ٥٥ ، ٤ : ٦١) .

(٨) « حوارات حول الثلاثة » لعام ١٨٤٢ (فى ١٨٩٠ a) لدى كوينكى ، هى نداء جدلى لنظرية ريكاردو فى القيمة . « فمنطلق الاقتصاد السياسى » لعام ١٨٤٤ (فى ١٨٩٠ a) ، قصد به أن يوضح منطق القيمة ، ولكنه أغرقها فى طوفان من الإسهاب . وقد قال حول الاقتصاد السياسى : « إن ديفيد ريكاردو قام بأول وآخر مجهود يمكن عمله لتحقيق ثورة فى هذا العلم » (ريكاردو وآدم سميث ١٨٤٢، فى دى كوينكى ١٨٩٠ a) .

بالغ فى تحديد الرذائل الريكاردية دون أن يتعلم من فضائلها . وحتى فى غياب مدرسة لمريديه . . فإن تأثير ديفيد ريكاردو على التاريخ الاقتصادى ، كان تاليًا لآدم سميث فقط ، ويتعادل مع جهد ليون فالراس . فإذا كان الاقتصاد قبل ١٨١٧ هو حوار مع سميث . . فإنه فى السنوات الخمسين التالية ، أصبح حوارًا مع ريكاردو .

ويقال أحيانا إن تأثير ريكاردو كان ضارًا أكثر منه نافعًا ، فجيفونز فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « نظريه الاقتصاد السياسى » ، والمنشور سنة ١٨٧٩ ، عبَّر عن هذا الرأى بقوله إن ديفيد ريكاردو « هذا الرجل القادر ذو التفكير الخاطىء ، وضع عربة علم الاقتصاد فى طريق خطأ » . وهناك جانب بسيط من الصحة فى هذا التقييم ، فريكاردو ذهب إلى أبعد حد ممكن فى تشييد نماذجه ، التى لم يكن للطلب فيها أى تأثير على الأسعار النسبية ، ولكنه يحدد فقط الكميات المنتجة والمستهلكة . وفى ضوء النماذج الخطية المعاصرة . . فإنه من الواضح أن هذه طريقة يمكن تبريرها أكثر مما قدره النقاد الذاتيون . كما أنه من الواضح - على أية حال - أن الجهد يمكن أن ينجح فقط تحت افتراضات متشددة ومصطنعة ، فعلم الاقتصاد كان يتقدم فى اتجاه نظرية عامة للقيمة ، واتضح أن النظرية الخاصة لريكاردو أصبحت عائقًا ، بدلا عن أن تكون حجرًا يمكن الاستناد إليه فى التقدم التالى ، وتحقق التقدم القاطع فى العقود التالية فى اتجاه الأمثلية الجزئية ، وليس فى التحليل الاقتصادى الكلى للمدخلات والمخرجات .

ومع ذلك . . فإن ريكاردو - بنفس « اليد القوية » - تمكن من أن يرفع علم الاقتصاد إلى مستوى مرتفع ، فمن ضمن إنجازاته التحليلية الهائلة . . كان استكمال ما أطلق عليه صامويلسون (١٩٦٦- ٨٦ ، مجلد ٥ ، فصل ٣٤٠) « النموذج القانونى الكلاسيكى للاقتصاد السياسى » . وقد كان ذلك هيكلاً نظريًا واسعًا وفَّر إطارًا ملائمًا لمعظم نظرية النمو ، حتى أيام أزمة النفط فى سبعينيات هذا القرن « وحدود النمو » ، كما أن أحد إسهاماته الرئيسية كان مبدأ المزايا النسبية .

وعلى أية حال . . فإن أكثر إسهامات ريكاردو أهمية ، تعلقت بأساليب التحليل الاقتصادى ، وليس بالنظريات المتعمقة المحددة ؛ فقد كان دون سميث فى اتساع الاهتمامات ، والنظرة الثاقبة ، والحكم على الشئون الإنسانية ، ولكنه تفوق عليه كثيرًا فى التحليل المنظم . ولأول مرة . . فإننا نرى عالمًا نظريًا ، يحدد بوضوح افتراضاته (حتى ولو

كانت بشكل غير كامل) بطريقة ، تمكن من عرض صحة بعض المبادىء الاقتصادية الكلية . وبينما عرض سميث أمثلته . . فإن ريكاردو شيَّد نماذجه . وهذه الأيام . . فإن هذه النماذج عادة ما تبدو مستنبطة ، كما أنها لم تعامل بشكل خالٍ من الخطأ ، ولعل الانتشار الحديث للنماذج الرياضية « وفقًا لعادة ريكاردو » يشهد بعدم قدرة ريكاردو المتكررة على وضع نماذجه بشكل واضح . وعلى أية حال . . فقد ذهب إلى أبعد حد ممكن ، يمكن للعبقرية التحليلية أن تصل إليه دون تمرين علمى . وكان يمكن التوصل إلى التقدم بعد ذلك بمساعدة علم الرياضيات فقط .

١٠

النقود : استكمال التقليد الكلاسيكى

بانتهاء الحقبة الكلاسيكية . . نمت النظرية النقدية بالشكل ، الذى أدى إلى تراكم جسم من التحليل ، لم يكن لدى الحديين سوى القليل لإضافته . وقد كان هذا التقليد الكلاسيكى مختلفًا جدًا عن التقديم الضعيف ، الذى يوجد كثيرًا فى الأدبيات المعاصرة . فبعيدًا عن أن يكون محدودًا بالتوازن الساكن وبنظرية كمية النقود . . نجد أن هذا التقليد تضمن كل القواعد الأساسية للاقتصادات الكلية النقدية المعاصرة . وكان يمكن التوصل إلى « التوليفة النيوكلاسيكية » التى تحققت فى خمسينيات القرن العشرين (وإن لم تتحقق فعلاً) على وجه التقريب فى حوالى ١٨٣٠ .

وقد وفر كل من كانتيلون ، ولو ، وهيوم ، وكريستيرنين أحجار البناء الأولية ، وقد استكمل التقليد إلى العقود الأولى للقرن التاسع عشر . كما تلقى هذا التقليد دعمًا قويًا من ريكاردو ، الذى راجعنا إسهاماته فى الفصل السابق . وأدى وقف قابلية الجنيه الإسترلينى للتحويل ، خلال الحروب النابوليونية إلى تحقيق قمة الاكتشافات فى النظرية النقدية الكلاسيكية ، وهى تحليل هنرى ثورنتون للاقتصاديات الحركية الكلية للنقود فى نظام مصرفى ، يعتمد على الاحتياطيات الجزئية ، ووفر قانون بابتيست ساى للأسواق نقطة البداية للجدل ، الذى استمر لمدة قرن ونصف فى الاقتصاد الكلى . كما استكمل ناسو سينيور - أخيرًا - تكامل النظرية النقدية ونظرية القيمة لاقتصاد ، يستخدم النقود السلعية ، وهذه الإسهامات الرئيسية ستتم مراجعتها فى الأقسام التالية .

هنرى ثورنتون Henry Thornton

ولد هنرى ثورنتون فى لندن فى ١٠ مارس ١٧٦٠ ، وقد كان الابن الثالث لتاجر ميسور[١] . ويبدو أن والده اعتبر أن الإحسان والشفقة أكثر أهمية من المعرفة . . وبالتالى فإن هنرى حظى بتعليم هزيل ، وقد بدأ حياته العملية كتاجر ، كما أنه انتخب فى مجلس العموم ، عندما بلغ الثانية والعشرين . وبعد ذلك بفترة قصيرة أصبح شريكًا فى مؤسسة بنكية لها سمعتها ، وبقى كذلك طيلة حياته . وأصبح عضوًا قياديًا فى مجموعة القديسيين الإنجيلية ، والتى كان وليم ولبرفورس الروح المحركة لها ، ومنع تجارة العبيد إنجازها الرئيسى .

وقد كان النشاط المصرفى مربحًا جدًا ، على الرغم من أن ثورنتون أنفق معظم وقته فى الجهود الخيرية والسياسية ، وذهب معظم دخله ، حوالى ستة أسباع الدخل كقاعدة عامة ، إلى أوجه البر . ومع ذلك . . فقد استطاع أن يقتنى ضيعة كبيرة ، والتى أصبحت مركزًا لمجموعته .

وقد حظى ثورنتون باحترام كبير كعضو فى البرلمان ، على الرغم من أنه لم يكن مشهورًا بقدر كاف . وركز ثورنتون معظم مجهوداته بمرور الوقت على أمور البنوك والتمويل بشكل متزايد ، واحتل دورًا قياديًا فى أعمال لجنة العملة ، التى شكلت عام ١٨١٠ ، وقد توفى بعد مرض طويل - يحتمل أن يكون السل - عام ١٨١٥ .

وتتشكل معظم أعمال ثورنتون فى الرسائل الدينية وكتب الصلوات ، والتى كان يتم توزيعها بأعداد كبيرة . وفيما عدا التقارير حول خطبتين فى مجلس العموم . . فإن العمل الاقتصادى الوحيد الذى قام بنشره هو « بحث فى طبيعة وآثار الائتمان الورقى فى بريطانيا العظمى » ، والذى ظهر فى عام ١٨٠٢ ، وهذا العمل هو سبب شهرته كاقتصادى .

وقد كان إسهام ثورنتون فى علم الاقتصاد كنتيجة ثانوية لمساهمته فى الجدل ، حول المشكلات الاقتصادية الجارية . . ففى ١٧٩٧ . . وقف بنك إنجلترا ، بعد عدد من الأزمات النقدية الشديدة ، وتحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب . وبمضى الوقت . . بدأ سعر الذهب فى السوق فى الارتفاع عن سعر الإصدار . وقد اقترح فى ذلك الوقت أن هذا التناقض كان

(١) هذه الفقرة الخاصة بالسيرة تعتمد على مقدمة فريدرش فون هايك لثورنتون ١٩٣٩ .

علامة واضحة على إصدار أوراق البنكنوت ، بشكل زائد عن الحد ، وأن هذا لابد من تصحيحه من خلال الانكماش النقدى . وقد كتب ثورنتون كتابه ؛ لكى يوضح فى عام ١٨٠٢ أن العلاوة على الذهب نتيجة لأسباب أخرى ، وأن الانكماش النقدى سيؤدى إلى ضرر أكثر من النفع ، وأن وقف قابلية العملة للتحويل أمرا أكثر تفضيلا من الأزمة المالية . وقد أشار ثورنتون إلى أن آدم سميث كان مخطئًا فى أن يربط بين كل الاضطرابات الممكنة بين سعر السوق للذهب ، وسعر الإصدار ، وأن يرجعه إلى السياسة النقدية ، إذ إن ذلك ، فى حقيقة الأمر ، يمكن أن يرجع إلى أسباب حقيقية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٠٠ f ، ٢٢٥ f) .

ويمكن أن يجعل هذا العرض ثورنتون كمعارض لمبدأ العملة . وعلى أية حال . . فإنه بالانتهاء من تقرير العملة ، أصبح مقتنعًا بأن علاوة الذهب كانت ترجع حقيقة إلى الإصدار الزائد لأوراق البنكنوت ، وأن الانكماش أمر لايمكن تفاديه ، على الرغم من أنه لابد وأن يكون تدريجيًا . وهكذا . . فإنه أخذ فى النهاية جانب أنصار العملة، شأنه شأن ريكاردو .

ولن نستعرض هنا تفصيليًا آراء ثورنتون فى السياسة الاقتصادية ، ولكن السؤال : ما إسهاماته فى الاتجاه السائد فى الاقتصاد ؟. ويمكننا أن نقول إن إسهامه الرئيسى تمثل فى وضع هيكل نموذج للوساطة المالية فى اقتصاد مفتوح ، وإذا استعرنا تعبيرات جيمس توبن . . فإنه أول من طوَّر « اتجاه التوازن الكلى للنظرية النقدية » (توبن ، ١٩٧١ - ٧٥ ، جزء ، ١ ، فصل ١٨) . ويمكن أن يقول كل من جيرلى وشو (١٩٦٠) أن موضوعه كان النقود كجزء من نظرية التمويل . وفى هذا النظام . . فإن السلع (سواء المحلية أو الأجنبية) ، والعمل ، والعملة الذهبية ، وأوراق البنكنوت ، والكمبيالات ، والائتمان التجارى ، والسندات الحكومية ، وباقى الحقوق الأخرى يتم طلبها وعرضها ، استنادًا إلى ظروف السوق . وظروف السوق - بالتالى - (فى ضوء المخزون المتوافر) هى فى الوضع الذى يحقق التعادل بين الطلب والعرض ، فى كل سوق (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١٠٠ f ، ١٧٠) .

وقد لام ثورنتون سميث لتجاهله الاختلافات بين الأنواع المختلفة من الأصول السائلة ، ولهذا . . فإنه طور النظرة الرادكليفية "Radcliffian" بأن هناك مجموعة واسعة من وسائل الدفع ، لكل خصائصها المختلفة (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٩٣ f) ؛ فالعملة لاتدر عائدًا ولكنها

تتضمن - على الأقل فى الكميات الكبيرة - تكاليف كبيرة لأداء التعاملات ، ولكنها تتضمن قدراً ضئيلاً من المخاطرة . أما أوراق البنكنوت . . فلاتتضمن تكاليف ملموسة فى التعاملات ، ولكنها أيضًا لاتغل عائدًا ، كما أنها يمكن أن تكون عرضة للمخاطرة . أما الكمبيالات . . فتتضمن فائدة ، ولكن هذا يجعل تكاليف التعامل كبيرة . وبالنسبة للسندات الحكومية . . فإن العائد لابد أن يوزن بالمقارنة بالمخاطرة وبتكاليف السمسرة . وكنتيجة لذلك . . فإن الفترة المتوسطة للاحتفاظ بالأصل أو سرعة التداول ، تعد أمرًا مختلفًا للأدوات المختلفة (٩٤) . وبدرجة أهم . . فإن سرعة التداول تتقلب استنادًا إلى ظروف السوق ، فهى ترتفع فى الفترات التى تزداد فيها الثقة ، بينما يؤدى انخفاض الثقة إلى الاكتناز (f ٩٥). ولم يتم التحسين على هذا التحليل للطلب على النقود بشكل رئيسى ، قبل جون هيكس « اقتراح لتبسيط نظرية النقود » لعام ١٩٣٥ (١٩٨١ - ٨٣ ، جزء ٢) .

ويتكون القطاع المالى عند ثورنتون من نظام مصرفى ، له ثلاثة أجزاء ، تتضمن : بنك إنجلترا وهو البنك المركزى ، وبنوك لندن ، والبنوك الريفية . وفى ضوء عدم التأكد من المدفوعات . . فإن هذه المؤسسات تحتفظ باحتياطيات جزئية ، تتضمن الذهب أو أوراق البنكنوت ، التى يصدرها البنك المركزى (ثورنتون ١٩٣٩ - . ، ١٧١ f) . وكنتيجة لذلك . . فإن الكمية الكلية للأصول السائلة هى مضاعف للذهب ، وقد كان ثورنتون على دراية تامة « بالمضاعف البنكى » ؛ فالنقطة المهمة هى أن نسب الاحتياطى عرضة للتغيرات السريعة ؛ فإذا تعرضت الثقة للاهتزاز . . فإنه يمكن أن يحدث انكماش ، له آثار تدميرية واسعة ، وهذا يعنى أن الجهاز المصرفى إذا ترك وشأنه . . فإنه نظام غير مستقر بصورة أساسية .

وتتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك المركزى - فى رأى ثورنتون - فى المحافظة على استقرار النظام المصرفى ، الأمر الذى يتضح من دور هذا البنك كمقرض أخير . ولهذا . . فإن البنك المركزى لاينبغى أن يتحرك بالاستناد إلى دوافع الربح ، بنفس الطريقة التى تتحرك بها البنوك التجارية ، كما أنه لاينبغى أن يحافظ على نسبة ثابتة بين أوراق البنكنوت التى يصدرها والاحتياطيات الذهبية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١١٦) ، ولكن ينبغى أن يترك هذه النسبة ترتفع فى أوقات الأزمات ، وأن يبقيها منخفضة فى أوقات النقود السهلة . وسوف يؤدى أى جهد لجذب الذهب بالانكماش الكبير فى أوقات الأزمات فقط إلى تزايد الأمر

سوءًا (١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٢ ، ١٦١ f) ، كما أن وقف المدفوعات النقدية سيكون أفضل من حدوث رعب مالى (٢٢٨) . ولاتوجد هناك قواعد ميكانيكية حول هذه الإجراءات قصيرة الأجل . وبصورة خاصة . . فإن مبدأ « الأوراق الحقيقية » لايضمن توافر القيد المطلوب (٢٥٢ f) ، ولابد للبنك المركزى أن يستخدم حكمه فى كل حالة (٢٢٥ ، ٢٥٩) . وفى الأجل الطويل - على أية حال - فإن المبدأ الكبير للسياسة الائتمانية ، هو شرط القابلية للتحويل ، عند سعر محدد للتعادل بالذهب (١١١ ، ٢٢٠ f ، ٢٤٨) . وهكذا . . فإننا ندخل فى إطار مبدأ ، يشكل قاعدة حديدية للأجل الطويل ، يمتزج بالفطنة فى الأجل القصير .

وقد تأثر ثورنتون كثيرًا كمصرفى بمساوىء الانكماش المفاجىء ؛ فندرة النقود تؤدى إلى انخفاض مباشر فى أسعار السلع المخزونة ، والسندات (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١٩٦) . وفى الأجل القصير . . فإن هذه الانخفاضات فى السعر أبعد من أن تكون محايدة ؛ إذ إنها ستكون محايدة لو كانت الأجور مرنة مثل الأسعار ، ولكن الأجور فى الحقيقة تتجه إلى أن تتصف بالجمود النسبى . ومن المدهش ، أن هذا يمكن تفسيره بالتوقع العام بأن الأسعار فى ظل نظام الذهب ، ينبغى أن تعود سريعًا إلى مستواها القديم (١١٨ f) . وبافتراض أن الأسعار تقترب إلى التعاملات الآنية ، بينما تقترب الأجور إلى تعاملات تمتد لفترة زمنية معينة . . فإن الأجور لهذا ينبغى أن تكون أقل تقلبًا من الأسعار . وكنتيجة لجمود الأجور . . فإن الانكماش سيصاحبه بطالة وانخفاض فى إنتاجية العمل . وفى نفس الوقت . . فإن المخزون لدى المنتجين سيتجه نحو الارتفاع (١٢٠) ، وهذا الانكماش ستتزايد حدته باضطرابات مضاربية وفشل البنوك . وبالطبع . . فإن كلا من الأسعار والإنتاج فى الأجل الطويل ستعود إلى مستوياتها التوازنية ، وسينعكس الانكماش فقط فى زيادة الأرصدة الذهبية .

وفى حالة التوسع النقدى . . فإن سلسلة الأحداث هى نفسها ، ولكن فى الاتجاه المعاكس ، فشراء الأوراق المالية بأوراق البنكنوت بواسطة البنك المركزى ، عمل توسعى ؛ إذ إن أوراق البنكنوت تتمتع بمعدل دوران مرتفع (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٤٢) ، ويقرر ثورنتون بوضوح أن العامل الحاسم ليس أثر الثروة ، كما افترض أحيانًا بعد ذلك بمائة وخمسين سنة ، ولكن تحويل الأصول .

ويوفر ثورنتون لعملية التوسع أساسًا من التحليل الجزئى ، يلائم القرن العشرين (١٩٣٩ ، ٢٣٦ f) ، فحائزو النقود الجديدة سيتجهون إلى زيادة طلبهم ؛ مما سيؤدى إلى انخفاض المخزون ، وبالتالى تشجيع الإنتاج ، ولايمكن لعرض السلع أن يتجه نحو التزايد بصورة آنية ، مع ذلك . ولكى نشجع الأفراد الحائزين على السلع والخدمات أن يتخلوا عنها . . فإن حائزى النقود لابد وأن يرفعوا الأسعار لإقناعهم بذلك ؛ مما يؤدى إلى زيادة قيمة المخزون ، وزيادة الأثر التوسعى على الإنتاج . ولما كانت توقعات المنتجات قابلة للتعديل غالبًا . . فإن توقعات ارتفاعات جديدة فى الأسعار خلال فترة الإنتاج ، ستعمل فى نفس الاتجاه .

وتتسم الأجور بالجمود فى الاتجاه الصعودى مثل الاتجاه النزولى ، وربما لنفس السبب (وإن لم يكن بنفس الدرجة) ، فالعمال يعانون إذًا من انخفاض « القوة الشرائية » لهم (وهذا التعبير موجود فى صفحة ٢٥٦) ؛ مما يؤدى إلى إجبارهم على تخفيض استهلاكهم . وهكذا . . فإن مفهوم الادخار الإجبارى يظهر على ساحة النظرية النقدية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٩) ، وتؤدى هذه الفجوة الأجرية إلى حافز إضافى للإنتاج ، كما أنها تؤدى أيضًا إلى زيادة فى التكوين الرأسمالى .

وعلى أية حال . . فإن التوسع فى الإنتاج يتحدد بحدود الطاقة الإنتاجية ؛ إذ إنه لايمكن أن يحافظ على نفس السرعة مع الزيادة الكبيرة فى عرض النقود . وعلى الرغم من أن ارتفاع الأسعار مبدئيا يتأخر خلف الزيادة فى عرض النقود . . فإنها ستلحق به تدريجيا ، فى حين أن الإنتاج سيتقلص (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٧ - ٩) . وبالمصطلحات الحديثة فإن ذلك سيطلق عليه الكساد التضخمى .

وستبدأ عملية مماثلة ، إذا اتجه البنك المركزى إلى خصم الأوراق المالية بمعدل أقل من معدل السوق ، بدلاً عن خصم هذه الكمية من الأوراق بمعدلات السوق . وتوضيح ثورنتون لهذه العملية مماثل أساسًا للعملية التراكمية ، التى أعاد فيكسيل اختراعها (والذى لم يتعرف كتاب ثورنتون فى ذلك الوقت) بعد ذلك بقرن كامل ؛ إذ افترض أن الأرباح المتوقعة ارتفعت - لسبب ما - إلى ٦ ٪ بينما منعت البنوك بقوانين الادخار من تحصيل أكثر من ٥ ٪ ، وفى هذه الحالة . . ستصبح مشروعات استثمارية إضافية مربحة . وعندما تظل الأسعار دون تغيير . . فإن كمياتها - وبالتالى الطلب الإضافى على القروض - سيكون

محـدودًا ، ربمـا كنتيجـة لانـخفاض الربحية الحديـة للمشروعات الاستثـمارية . وفى واقع الأمر . . فإن الأسعار لايمـكن أن تمتنع عن الارتفاع ، وبالـتالى تعود ربحية الاسـتثمار إلى مستواها السابق مرة أخرى . « وسيـكون الدافع إلى الاقتراض عند سعر ٥ ٪ مساويًا لنفس الدافع من قبل » (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٥٥ f) ، وستستمر العملية التضخمية ، حتى يتجه سعر الإقراض إلى التزايد فى النهاية .

ويتمثل أحد الجوانب الرئيـسية لتحليل ثورنتون للسياسة النقـدية فى التفرقة بين خسارة البنك المـركزى للذهب محلـيا (أو التسربات الداخـلية) ، والتدفق الخارجـى للذهب (أو التسربات الخارجية) . فبالنسبة للنقد الأجنبى . . لم يضف أى إضافة أصيلة ، مع ذلك ؛ فأحيانًا يشار إليه بأنه ساهم فى اختراع مبـدأ تعادل القوة الشرائية . وعلى أية حال . . فإنه غالبًا ما اعتمد على مبدأ السعر الواحد ، الذى يـتضمن أن تدفقات السلع التى تدخل التجارة الدولية - بما فيها الذهب - حساسة للغاية حتى للتغيرات البسيطة فى الأسعار النسبية . وفى هـذا المجال . . فـإنه اقتفـى أثـر التقليد الموجود فـى ذلك الوقت فقط ، كمـا تمثل فى آدم سميـث ، كـما أنه انتقد ديفيد هيوم لـتضخيم أهمية الفروق السـعرية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٨) . وبالطبع . . فقد كان ثورنتون على دراية كبيرة ، بأنه مع وجود العملة الورقية غير القابلة لـلتحويل . . فإن زيادة عرض النـقود ستؤدى بمرور الوقت إلى أن تنـعكس فى زيادة نسبية فى الأسعار ، ومـعدلات الصرف الأجنبى (٢٤٧ f) . وعلى أية حـال . . فإن مثل هذه الآثار طويلة الأجل لم تثـر اهتمامه كثيرًا ، وقد تم تحليلها بشكـل أكثر اكتمالاً بواسطة كريستيرنين منذ عدة عقود سابقة .

ويقدم ثورنتون قمة إسهـاماته فى النظريةَ النقدية الكلاسيكيـة ؛ فقد أثار هيكس السؤال المتعلق بما إذا كان ثورنـتون كينزيًا أكثر من كونه كلاسيكيًا . وبـهذا العمل . . فإنه وصف بالصفتين ، كمتناقض بالمعنى الكينزى (هيكس ١٩٦٧) . وفى حقيقة الأمر . . فإن تفسير كينز لـهذه الصفات يعـد تاريخًا رديئًا ، فالاقتصـاد الكلاسيكى الحـقيقى يتضـمن كلا من التحليل الكينـزى قصير الأجل ، والحياد طويل الأجل . وبتضمينه الاعـتبارات الكينزية . . فإن ثورنتون بالتأكيد يعد ممثلاً للتقليد الكلاسيكى .

وفى حقل النقود . . فإن ريكاردو لم يذهب بعيدًا عن ثورنتون ، وكان مرتاحًا فى واقع الأمر لأقل مما توصل إليه ثورنتون . ويبدو أنه اختلف عن ثورنتون فى نقطتين صغيرتين من

حيث المحتوى الاقتصادى ، فأولاً : أصر ريكاردو على أن زيادة الإصدار هى السبب الممكن الوحيد لعلاوة على الذهب ، وهذا المبدأ كان لايمكن بلوغه بوضوح ، وعلى عكس ما قاله ريكاردو ، لم يتقبله ثورنتون ، على الرغم من أنه لم يعتبر الأسباب الحقيقية ، كأنها ذات صلة . . حوالى ١٨٠٩ . وثانيًا : أشار ثورنتون إلى أن الانكماش النقدى - فى ضوء انخفاض الإنتاجية وإنتاجية العمل - قد يؤدى إلى تزايد سوء ميزان التجارة بدلاً عن تحسينه (١٩٣٩ ، ١١٨ f) ، وهذه هى النقطة التى اعترف ثورنتون بخطئه فيها فيما بعد .

وكان الفارق الرئيسى بين ثورنتون وريكاردو يتمثل فى التأكيد أكثر منه فى المحتوى ، فبينما ركز ثورنتون على مشكلات التعديل الحركية . . فإن ريكاردو كان مهتمًا بصورة أساسية بحالة الاستقرار . وإلى الحد الذى اهتم ثورنتون فيه بالأجل الطويل ، فإن آراءه كانت متفقة تمامًا مع آراء ريكاردو . وبصورة خاصة . . فإن الأوراق النقدية غير القابلة للتحويل ستكون محايدة ، على الأقل بشكل تقريبى ، وستتفق معدلات الصرف الأجنبى - كما ذكر سابقًا - مع مبدأ تعادل القوة الشرائية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١٠٧) . ومن الناحية الأخرى . . فإن آراء ريكاردو فى الأجل القصير - وعلى الرغم من أنه لم يطورها بشكل كامل - فإنها لم تكن متناقضة مع آراء ثورنتون . وبصورة خاصة . . فقد اعتبر ريكاردو أن سرعة التداول تعتمد على ظروف السوق (١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٩٠) ، كما أنه توقع أن تكون للتوسع النقدى آثار حقيقية مهمة ، على الرغم من أنها مؤقتة (٩١) ، كما أنه شرح « عملية فيكسل » ، وربما بنفس ألفاظ ثورنتون (١ : ٣٦٤ f) . وقد اتحد كل من ثورنتون وريكاردو فى دعوتهما إلى نقود بقيمة مستقرة بالنسبة للذهب ؛ لأن كليهما اعتبر أن الاضطرابات قصيرة الأجل محتملة الخطورة . وفى حالة التصحيح اللازم نادى كلاهما بالتدرج . وبالنسبة لعملة النظرية النقدية الكلاسيكية . . فإن كلا من ثورنتون وريكاردو مثلا الوجهين ، قصير الأجل وطويل الأجل على الترتيب .

وقد كان ثورنتون عبقريًا وخبيرًا ماليًا أصيلاً ورائعًا ، ولكن كتابه على الائتمان الورقى صعب القراءة ، وسىء التنظيم ، وكثير الإطناب . وعلى الرغم من أنه كان من الثقاة خلال حياته . . فإنه تم تجاهله تقريبًا بعد مماته . وعلى أية حال . . فتحليله للتوسع والانكماش النقدى فى نظام للوساطة المالية ، الذى يستند إلى الاحتياطى الجزئى المتعدد الدرجات . . يمكن أن نجد فيه كل أدوات البناء المهمة اللازمة للتحليل الكلى النقدى

الحركى ، للسنوات المائة والخمسين التالية . فثورنتون - بقدر قليل من التدريب - سيظل أحد الثقاة المحترمين فى الجدل النقدى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكتابه عن الائتمان الورقى كافٍ ؛ لكى يلغى الفكرة التى تدعى أن النظرية النقدية الكلاسيكية ، كانت تمرينًا عقيمًا فى حياد النقود .

جين بابتيست ساى Jean Baptiste Say

بينما شكل التحليل النقدى الكلى اهتمام ثورنتون . . فإن جوانب السكون للتقليد الكلاسيكى أصبحت مركزًا للجدل ، بواسطة جين بابتيست ساى ، الذى ولد عام ١٧٦٧ ، وهو ابن لأحد التجار البروتستانت فى مدينة ليون[٢] ، كما تلقى تعليمًا جيدًا ، تضمن إقامة مؤقتة فى إنجلترا ، وبدأ حياته العملية فى شركة للتأمين . وقد كان كتاب « ثروة الأمم » الذى أعطاه له رئيسه لكى يقرأه ، مصدرًا للإلهام ، وجعله من أتباع آدم سميث . وبعد أن خدم كمتطوع فى حملة ١٧٩٢ للجيوش الثورية ، ضد ما أطلق عليه « الائتلاف الأول » ، أصبح محررا لنشرة أدبية ، وعينته حكومة القناصل فى المحكمة . وقد حقق كتابه « رسالة فى الاقتصاد السياسى » والذى نشر عام ١٨٠٣ نجاحًا كبيرًا . وقد حاول نابوليون دون جدوى أن يقنع المؤلف بتعديل الطبعة الثانية لصالح سياسته المالية . ونتيجة لذلك . . فقد ساى وظيفته ، وكان عليه أن يؤجل إصدار الطبعة الثانية حتى عام ١٨١٤ . ولسنوات عديدة أصبح صانعًا ناجحًا للمنسوجات فى الأقاليم ، وبعد حركة الإصلاح أرسل فى مهمة إلى إنجلترا ، حيث استقبله ريكاردو وأصدقاؤه بحماس . وقد بدأ ساى فى عام ١٨١٦ إلقاء محاضرات عن الاقتصاد فى باريس ، ولكن كان عليه أن ينتظر حتى عام ١٨٣٠ ؛ حتى يتم تعيينه كأستاذ كرسى فى كلية فرنسا . وقد حقق كتابه « أسئلة وأجوبة فى الاقتصاد السياسى » (ساى ١٨١٥) نجاحًا شعبيًا ، كما أن محاضراته تم نشرها فى ستة أجزاء عن المقرر الكامل ، فى الاقتصاد السياسى العملى (١٨٤٣) ، وحققت الطبعات التالية من الرسالة استخدامًا على نطاق واسع ، كما تم استخدام كتبه فى الولايات المتحدة ككتب دراسية ، وبعد مجموعة من الذبحات الصدرية التى تعرض إليها ، توفى ساى عام ١٨٣٢ .

وقد كان لساى تأثير كبير كرجل قادر على صياغة المفاهيم وشرحها ، أكثر من قدرته

(٢) عن حياته ، انظر تايلهاك ١٩٢٧ .

علـى حـــل المشكـلات ، واقترن اســمه بـتقسـيم الاقتـصاد إلى الإنـتاج ، والتـوزيع ، والاستهلاك ، ودور المنظم ، ودعه يعمل ، ومبدأ الحرية ، ويتمثل إسهامه النظرى الرئيسى فيما أطلق عليه قانون الأسواق (والذى يمكن أن نطلق عليه بشكل أكثر دقة قانون المنافذ) . وقد قارن هذا المبدأ بالقوانـين الأساسية فى الطبيعة ، وتنبأ أنه سيغـير سياسة العالم (ساى ١٨٠٣ ، الطبعة السادسة ١٨٢٧ ، ٦١) .

وقد وضع قانون الأسواق أساسًا فى الطبعة الأولى « للرسالة » (ساى ١٨٠٣ ، ١٥٢ f) ، كما تم شرح المبدأ الرئيسى لهذا القانون بشـكل أكبر ، بواسطة جيمس ميل فى كتابه « دفاع عن الـتجارة » (١٨٠٨ ، ٨٠ f) ، ولم يشر مـيل إلى ساى ، كما أنـه لم يدع الأصالة ، ولكن هامشًا فى مجال آخر يوضح أنه علم بالرسالة (٧٦) . ومن غير المعروف ما إذا كان ســاى قد تأثر بميل أم لا ، عـندما توسع فـى الفصل الخاص بـالمنافذ فى طبـعته الثانية من ثلاث صفحات إلى ستة عشرة صفحة .

وقـد قبل ريكاردو فـــى الفصل ٢١ مـــن كتاب « المبادىء » حجة ساى بشكل كامل (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٢٩٢ f) . وعلى أية حال . . فإن مالتس هاجم هذا المبدأ « كمبدأ خاطىء بصورة أساسية ومثيرة » (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٩ : ١١٢) . وقد قاد هذا إلى الحوار الكبيـر بين الاقتصاديين الكلاسيك حول إمكانـة حدوث « الوفرة العامة » ، ذلك الحوار الذى كشف عن أن كـلاً من ساى ومالتس ، كانا نظريين من الـدرجة الثانية . وقد انتصر ريكاردو تحليليا ، ولكن مالتس - كـما توضح الطبعة الثانية من كتاب المبادىء - لم يعترف بالهزيمة ، وتم التوصل إلى أدنى نقطة فى الحوار ، عند قول ساى بأن ما لايمكن له أن يغطى تكلفتـه ، لايستحق أن يسمى بالمنتج ، والتى أعطت مـالتس الأرضية للانطباع بأن المبدأ العظيم قد تم تنزيله إلى تكرار ساذج للمعنى [٣] .

ويتكون قانون ساى - كـما يطلق عليه حاليًا - من مبدأيـن اثنين : الأول ، هو مقدمة منطقيـة والثـانـى هو استنتاج[٤] . والمقدمـة المنطقـية هى أن « المنـتجات يتـم دفع مقابـلها بمنتجات » (ساى ١٨٠٣ ، ١٥٤) ، وهذا يقود إلى الاستـنتاج « أن الإنتاج هو الذى يفتح

(٣) هذا الانطباع (بالرغم من أن ساى تسبب فيه) كان فى الحـقيقة يعانى من الخطأ ؛ نظرًا لأن حجة ساى كانت تتصل بحدود الإنتاج المفروضة بتناقص الغلة ، والتى لم يكن لها أى شىء تفعله مع قانون الأسواق .

(٤) وأنا لهذا أتبع هذا التفسير الموجود فى آجلر ١٩٥٧ .

المنافذ للمنتجات » (١٨٠٣ ، الطبعة الرابعة ١٨١٩ ، ١ : ١٤٩) . وهذه المبادىء فى حد ذاتها لاتشكل إسهامًا نظريًا كبيرًا ، فلم يكن ساى قادرًا على أن يوضح معناها بجلاء ، كما أنها - بهذا الشكل - لاتعد جزءًا من الاقتصاد المعاصر . وعلى أية حال . . فقد أصبحا مهمين كأساس للاعتقاد فى أحد الحوارات الطويلة فى تاريخ الاقتصاد ، وكنتيجة لذلك . . أصبح قانون ساى مرتبطًا بأدوات البناء فى الاقتصاد المعاصر ، والتى تتجاوز أهمية القانون .

وقد أساء بعض الباحثين تفسير قانون ساى كحقيقة بديهية ، ويمكن أن يتم ذلك بطرق مختلفة ؛ فوفقًا لأحد التفسيرات التافهة جدًا . . فإن القانون يقرر ببساطة أن لكل معاملة ، فإن الكمية المعروضة بواسطة البائع تتساوى بالضرورة مع الكمية التى يشتريها المشترى ، وليس هذا بالطبع ما قصده ساى .

ووفقًا لتفسير آخر - والذى قد يكون أقل ابتذالا - فإن قانون ساى يوضح حقيقة أن إجمالى الدخل فى الحسابات القومية ، يتعادل بالضرورة مع إجمالى الإنتاج ، ويمكن التعبير عنها بالقول بأن إجمالى الادخار يتعادل مع إجمالى الاستثمار . وعلى أية حال . . فإنه بينما اخترع ساى هذا التفسير . . فإنه أوضح أن معنى المبدأ الذى نادى به يذهب أبعد من المتطابقات الحسابية ؛ فقد حاول أن يوضح أنه من المستحيل لكل الأسعار أن تنخفض بشكل آنى دون تكاليف الإنتاج المناظرة ، وهذا لايعد سؤالاً فى طريقة القيد المزدوج فى الحسابات .

كما أن هناك سوء فهم آخر ، يقصر قانون ساى على اقتصاد المقايضة ، الذى لايستخدم النقود ويجعل القانون صحيحًا بشكل تافه ؛ فاشتقاق ساى لمبادئه من خصائص النقود بوضوح يكفى ؛ لكى يثبت عدم صحة هذا التفسير .

ومن الجدير بالملاحظة - مع ذلك - أن نقود ساى كانت نقودًا سلعية ، تتكون من العملة ، وربما من أوراق البنكنوت القابلة للتحويل ، (وقد وصفها كمنتج صناعى مماثل للميداليات وما شابه ذلك . ولهذا . . فإنه يمكن القول إنه اعتبر الطلب على النقود كطلب على المنتجات المعدنية أو الصناعية بشكل أساسى . وفى هذه الحالة . . فإن انتقال الطلب من السلع الاستهلاكية مثلاً إلى النقود ، سيصاحبه انتقال فى الطلب على العناصر من صناعات السلع الاستهلاكية إلى المناجم وسك النقود . وعلى الرغم من أن هذا الطريق

التحليلى سيكون صحيحًا تمامًا ومتفقًا مع النظرية النقدية لساى . . فإنه لم يتخذ ذلك ، على الرغم من وصفه للنقود كتجارة . . ففى عرضه لقانون الأسواق . . عالج العملة ككمية محددة ، بالشكل الذى منع إمكانية استيعاب أية موارد أخرى ، فى إنتاج العملة . وبعبارة أخرى . . فإنه عالج النقود كما لو كانت نقودًا مدارة ، وهذا يعنى أن قانون ساى ليس حقيقة بديهية .

والمعنى المقصود لقانون ساى يمكن إعادة صياغته بالمبدأ السلبى ، أن النقود لايتم اكتنازها ، على الأقل بصورة إجمالية أو بكميات ملموسة ، وهذه بوضوح ليست حقيقة بديهية ، ويمكن أن تكون خاطئة . وبالتجريد من باقى الأصول المالية الأخرى . . فإنه إذا كان الفرد لايقوم بالتراكم أو بعدم التراكم للأرصدة النقدية . . فإن طلبه على السلع والخدمات ، والتى يطلق عليها ساى المنتجات ، سيتعادل مع الكميات التى يعرضها . فإذا كان الطلب بالنسبة لشخص واحد ؛ نظرًا لأنه يكتنز الأرصدة النقدية ، أقل من العرض ، فإن بوسع شخص آخر أن يستخدم الأرصدة النقدية ، بالشكل الذى يجعل الطلب يتابل العرض بشكل إجمالى ؛ ففى وجود الأصول المالية غير النقدية . . سيعتمد ساى على حجة سميث بأن ميكانيكية الفائدة ، ستحول أى طلب على هذه الأصول إلى طلب على السلع الرأسمالية .

وأهمية هذا المبدأ - إذا كان صحيحًا - هى أهمية ثنائية ، فأولاً : نجد أن هذا المبدأ يتضمن أن الإنتاج الكلى لايمكن أن يكون زائدًا عن الحد ؛ بمعنى عدم إمكانية بيعه بتكلفة . فبغض النظر عن مدى وفرة عناصر الإنتاج . . فمن الممكن أن تستخدم بصورة إنتاجية . وبصورة أكثر تجريدًا . . فإنه لأى حجم من الإنتاج الكلى . . سيكون هناك دائمًا هيكل ، يضمن بيع كل المنتجات . فالإفراط فى الإنتاج فى بعض المنتجات يمكن أن يحدث بسهولة ، ولكن لابد بالضرورة ، وأن يرافقه نقص فى إنتاج سلع أخرى . ويشير المعنى التاريخى لهذا المنطق إلى أن الإفراط العام فى الإنتاج توقف عن أن يكون تفسيرًا محترمًا للكساد .

أما المضمون الثانى . . فهو أنه لايمكن أن تكون هناك زيادة فى الادخار ، فالمصدر الرئيسى للإنتاج الإضافى للاقتصاديين الكلاسيكيين الأخيرين ، تمثل فى التراكم الرأسمالى ، كما تم تصويره كإضافة إلى صندوق الأجر ، الذى يستخدم لتوظيف عمال

أكثر . ولايمكن أن يكون الإنتاج الكلى أكبر من اللازم ؛ لأن ذلك يعنى أن التراكم الرأسمالى لايمكن أن يكون زائدًا عن اللازم . وقد كان هذا يمثل معارضة مباشرة للورد لودرديل فى حججه عن عجز الاستهلاك ، كما وفر الأساس المثير لكل من مالتس وسيسموندى ، والذين أشارا بأن النمو غير المعوق ، يتطلب نسبة معينة بين الاستهلاك والادخار . وبشكل أو بآخر . . فإن ساى انتصر فى ذلك الوقت ، فلم يكن بوسع مالتس أو سيسموندى أن يوضحا الطبيعة المحددة لهذه النسب ، فعجز الاستهلاك أو زيادة الادخار ، أيضًا ، توقفت عن أن تكون تفسيرات محترمة للكساد .

وعلى أية حال . . فإن غياب الاكتناز بشكل كبير ، هو خط الدفاع الأول لساى ؛ فقد اعترف أنها قد تأخذ وقتًا طويلاً للتغيرات فى الإيراد ؛ لكى تتحول إلى تغيرات فى الإنفاق ، وأن الأرصدة النقدية فى الوقت نفسه يمكن أن تتقلب ، كما أنه شرح باستفاضة كيف يمكن للنمو الاقتصادى أن يرفع الطلب على الأرصدة النقدية . وقد ظهر اعتباران إضافيان عند هذه النقطة ، الأول : هو أن الأرصدة النقدية الإضافية التى قد يتم طلبها ، يمكن توفيرها بسهولة ، كما أشار ساى ، بزيادة عرض كمية بدائل النقود ، مثل : الكمبيالات ، والبنكنوت ، أو خطوط الائتمان . وعلى أية حال . . فإنه لم يوضح الميكانيكية التى يمكن أن يتحقق بها ذلك .

أما الاعتبار الآخر . . فقد تعلق بمستوى السعر ؛ ففى مناقشته حول ثورة الأسعار التى تلت تدفق الذهب الإسبانى . . أشار ساى إلى أن هذا التدفق نتج عنه زيادة فى مستوى الأسعار ، إلى الحد الذى لم يتم استيعابه بواسطة النمو . وبالمثل . . فإذا قرر الأفراد الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة الحقيقية . . فإن هذه يمكن توفيرها ، دون مبيعات زائدة ، بالمقارنة بالمشتريات من خلال تخفيض مستوى السعر ، ولم يذكر ساى ميكانيكية التعديل هذه بشكل فعلى ، ولكن رفيقه فى السلاح جيمس ميل قام بذلك .

والجدل حول قانون ساى تم إذًا اختزاله بشكل أساسى إلى موضوع جمود الأسعار ، وهذا فى الواقع هو الموضوع ذو الصلة ، فعندما حاول كينز أن يستبدل « النظرية الكلاسيكية » ، التى اعتمدت على قانون ساى بنظرية عامة ، تخلت عن هذا القانون . . فإنه كان فى الواقع يستبدل مرونة الأسعار بجمود الأسعار (أو الأجور) الذى يجعل الإنتاج الكلى متغيرًا داخليًا ، وأن مرونة السعر (والأجور) هى التى تجعل « النسب » التى تحدث عنها مالتس وسيسموندى غير ذات صلة .

وإلى أى حد اعتبر أنصار قانون ساى أن الأسعار مرنة بصورة فعلية ؟ لقد اعتبر جيمس ميل الأسعار مرنة بشكل تام ، حتى فى الأجل القصير (١٨٢١ ، ١٢١ f) ، وانتقد ديفيد هيوم بوضوح ؛ لاعتقاده أن التوسع فى عرض النقود ، سيؤدى - بشكل مؤقت - إلى تحفيز الإنتاج ، وأشار إلى أن الأسعار سوف ترتفع مباشرة بنفس نسبة الزيادة فى عرض النقود ، وبالتالى . . فإنه جعل النقود محايدة حتى فى الأجل القصير ؛ فهو إذًا يوفر المثال الأولى لما أطلق عليه بعض الكتاب فى ثمانينيات هذا القرن بالنظرية النقدية الكلاسيكية ، كما أنه يبدو أيضًا على أنه المثال الوحيد ؛ فلا يوجد أحد من الاقتصاديين المشهورين ، الذين يبدو أنهم ذهبوا إلى مثل هذا الحد (بالرغم من أن ريكاردو اقترب من ذلك فى بعض الأحيان) ، كما أن كثيرين اعترفوا بصراحة أن النقود فى الأجل القصير لها آثار حقيقية ملموسة ، وقد كان هذا هو السبب فى أن غالبيتهم - بما فيهم ريكاردو وساى - نادوا بسياسة نقدية ثابتة مرتبطة بسعر محدد للذهب ، فحياد النقود فى الأجل القصير هو إذًا عكس التقليد الكلاسيكى . وقد كان جون ستوارت ميل (١٨٤٤ ، ٦٧ f) هو الذى صحح بلباقة هذا الموقف المتشدد ، الذى أخذه والده ، وبالتالى . . فإنه قاد المناقشة مرة أخرى إلى تقليد كل من كانتيلون ، وهيوم ، وثورنتون ، ولايزال وضوح إعادة صياغته لايعلى عليه . وفى تفسيره . . فإن قانون ساى يتفق بشكل كامل مع التقلبات قصيرة الأجل فى الإنتاج والتوظف .

وبالنسبة للتقليد الكلاسيكى . . فإن قانون ساى هو مبدأ حول توازن الأجل الطويل ، فإذا فسرناه بهذا الشكل . . فإنه صحيح . فإذا أخذنا الوقت اللازم . . فإن جهاز السعر يضمن أن الموارد سيتم توظيفها بالكامل عند أى مستوى كلى ، وبالرغم من أن النسبة بين الادخار أو الاستهلاك ، هى نسبة مهمة للمسار الاقتصادى . . فإنها ليست أساسية بالنسبة للقدرة على بيع المنتجات دون خسارة .

وفضلاً عن كونه صحيحًا فى الأجل الطويل . . فإن قانون ساى اتضحت منفعته كتمرين عقلى . افترض أن هناك وكالة وهمية بوسعها - كما اقترح ساى بشىء من الغموض - أن تنظم الكميات الاسمية لأرصدة الأوراق النقدية الموجودة لدى الأفراد ، وفقًا لطلب كل منهم ؛ فسيكون من الممكن فى هذه الحالة أن نحدد الأسعار التوازنية على مرحلتين .

ففى المرحلة الأولى . . سيتم تحديد المستوى المطلق للأسعار بشكل جبرى ، وستضمن هذه الوكالـة - من خلال زيادة أو سحب الأرصـدة النقدية - أن يجـعل كل فرد مشتـرياته معادلة لمـبيعاته ، وبالتـالى . . سيتضمن هذا قـانون سـاى . ويمكن لـلأسواق - فى هذه الحالة - أن يترك لها تعديل الأسعار النسبية بالطريقة ، التى تجعل الطلب والعرض متعادلين بالنسبة لكل سلعة .

وفى المرحلة الثانية . . فـإن الأسعار النسبية سيتم تحديدها عند هـذه المستويات التوازنية للأسعـار ، وسيتسـلح الأفراد مرة أخرى بـالأرصدة النقـدية المبدئيـة الموجودة بحـوزتهم ، وسيتحدد المستوى المطلق للأسعار بالشرط الخـاص ، بأن الأرصدة النقدية الفعلية تتعادل مع الأرصدة النقدية المرغوب فيها .

ومن خلال هذا التمرين العقلى . . يمكن تقسيم جهاز السعر إلى تحديد الأسعار النسبية وتحديد المستوى المطـلق للأسعار ؛ فالفرض التصورى لقانـون ساى يمكن إذًا أن يخدم كأداة تحليلية لفصل نظرية القيمة عن النظرية النقدية . ويوفر نت فيكسل مثالاً جيدًا فى محاضراته (١٩٣٤ - ٣٥) ، وفى أربعيـنيات هذا القرن . . بـدأ أوسكار لانج (١٩٤٣ A) ودون باتنكن (١٩٤٨) حوارًا كـبيرًا حول صحة هذا المنهج التـحليلى والنتيجة هى أنـها - كتجربة عقلـية - شرعيـة فى واقع الأمـر (صامويلـسون ١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٤ ، فـصل ٢٦٥ ، نايهانز ١٩٦٩) .

ناسو ويليام سينيور Nassau William Senior

تم استكمال النظرية الكلاسيكية للنقود السلعية بواسطة ناسو ويليام سينيور (١٧٩٠ - ١٨٦٤) ، وقد كان محاميًا مـيسورًا ، والذى أصبح مصلحًا اجتماعـيًا ورجلاً عاما مؤثرًا ، وعمل أستاذا فى الاقتصاد الـسياسى فى جامعة أكسفورد لفترتين ، امتـدت كل منهما لخمس سنوات (بينهما سبعة عشر سنة) . ولما كان حصوله على كرسى الأستاذية يتطلب أن ينشر محاضرة كل سنة . . فإن معظم ما نشر كان فى مجال علم الاقتصاد ، وأخذ هذا الشكل . والرسالة الوحيدة التى كتبها هى « مخطـط لعلم الاقتصاد السياسى » ، والذى تضمن - مرة أخرى - تجـميعًا لمسودات محاضراته ، والتـى نشرت لأول مرة عام ١٨٣٦ فى دائرة معارف مترو بولـيتانا . والتحـفة الأدبية التى خطـط لكتابتها لـم تكتب أبدا ، وقد ذكـر كثيرًا أن موهبة نـظرية عظيمة بددت فـى المشكلات العملـية فى ذلك الوقت ، ولكن لايـوجد دليل

واضح حتى فى مسودات أعماله ، التى نشرت بعد وفاته (سينيور ١٩٢٨) أن موهبته كانت بهذا الحد من العظمة [٥].

وقد وضع سينيور نفسه كناقد لريكاردو ، ولكنه - فى الأساس - لم يذهب أبعد من الاقتصادات الريكاردية كثيرًا ، فلكى يوفر التقدم للعلم والذى رأى أنه يتم بشكل بطىء ومؤلم . . فإنه اعتقد أن من المفيد التركيز على « المناقشة كأكثر الوسائل الملائمة ؛ لاستخدام أقل عدد من الكلمات المألوفة (سينيور ١٩٣٨ ، ٥) . ولهذه الفضيلة التى يتسم بها الأساتذة . . حصل على أفضل شىء بقدر ما نتذكره فى أفضل صورة لمحاولته غير الموفقة ؛ لإعادة تسمية رأس المال « بالتقشف » . وبالنسبة للمعنى الاقتصادى لنظرية رأس المال - والتى سيطر عليها فى ذلك الوقت مفهوم صندوق الأجور - فإنه لم يقم بأى إسهام له أهمية دائمة ، وبالتالى . . فإنه يوفر مثلاً معاكسًا لزميله ، الذى لم يحصل على وظيفة الأستاذية وهو جون راى .

ويمكن أن نلاحظ أيضًا أن سينيور كان أحد عدد كبير من الاقتصاديين ، الذين تيقنوا أن « وحدتين من نفس النوع ، ستؤدى نادرًا إلى زيادة الإشباع للفرد بمقدار الضعف . وبالمثل . . فإن أقل من عشرة قد تعطى خمسة أمثال السعادة لوحدتين » (١٩٣٨ ، ١٢) ، دون أن يجد أى استخدام تحليلى لهذا المبدأ فى نظرية السعر . وقد ساهم فى النظرية الريكاردية للتجارة الدولية بملاحظة أن الأجور النسبية المرتفعة فى أى بلد ، ستعكس الإنتاجية المرتفعة للعمل ، وبالتالى . . فإنها لن تشكل معوقًا للتبادل الدولى المربح (سينيور ١٩٣٠) . وبالنسبة للسكان . . فإنه أكَّد أن التجربة الخاصة باستمرار بقاء الأجور ، عند مستوى أعلى من الحدود الدنيا لفترة طويلة ، بوسعها أن تؤدى بهذا الحد الأدنى للأجور إلى الارتفاع ، والتى اتفق معه مالتس فيها (سينيور ١٨٢٩) .

ويمكن أن نجد الإسهام الوحيد لسينيور فى النظرية الاقتصادية فى ثلاث محاضرات فى قيمة النقود (١٨٤٠) ، والتى قدمها عام ١٨٢٨ (بالمثل فى ١٩٢٨ ، ٢ : ٧٩ f) ، وتتكون فى تقديم لفظى لنموذج للتوازن العام لقيمة النقود السلعية . افترض أن الاقتصاد ينتج الغلال والفضة . ونتيجة لتناقص الغلة فى مناجم الفضة (وربما أيضًا فى الزراعة) . .

(٥) يمكن أن نجد سيرة مفيدة فى ليفى ١٩٧٠ ، ولتقييم متحمس لإسهام سينيور الاقتصادى . . انظر باولى ١٩٣٧ .

فإن انتقال العمل إلى التنجيم ، يتطلب سعرًا نسبيًا أعلى للفضة ، والذى سيتعادل مع السعر المنخفض للغلال بوحدات من الفضة . وبالنسبة لأى كمية من الفضة . . فإن السعر المتطلب للغلال (وبالتالى قيمة النقود) سيعتمد على تكاليف الإنتاج فى المنجم الحدى . وفى الشكل (١٠/١) . . فإن عرض الفضة يتم قياسه على المحور الأفقى ويتم قياس سعر الغلال بوحدات من الفضة رأسيا . ويؤدى تناقص الغلة إلى تناقص منحنى العرض ، كما يوضحه الخط المنحدر إلى أسفل عند النقطة A ، والسؤال هو أى نقطة على هذا المنحنى ، تمثل سعر الغلال الذى سنتوصل إليه (وبالتالى قيمة النقود).

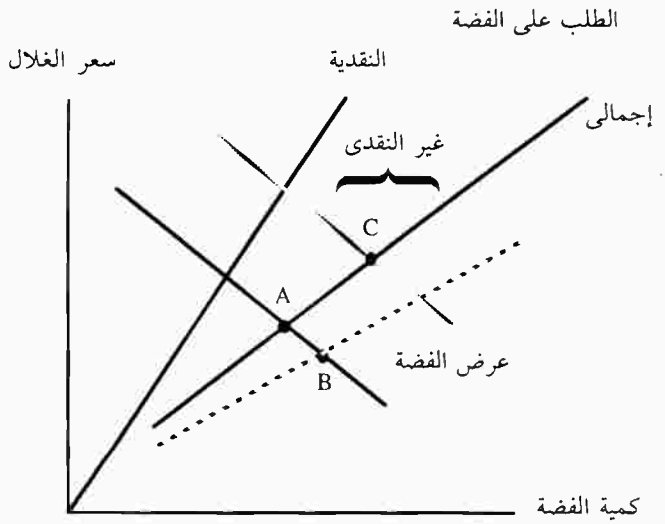

شكل (١٠/١) : قياس عرض الفضة على المحور الأفقى .

ولكى نجد إجابة . . على المرء أن يأخذ الطلب على الفضة فى الاعتبار : فجزء من عرض الفضة يتم استخدامه للأغراض النقدية . ولما كانت النقود يتم تقييمها بقوتها الشرائية . . فإن الطلب النقدى على الفضة سيتناسب مع سعر الغلال ، كما يوضحه الشعاع من نقطة الأصل . وينبغى أن يتم تصوره كتدفق للطلب ، ينبع إما من : النمو الاقتصادى ، أو من تآكل الرصيد النقدى القائم . وسيتم استخدام جزء آخر من الفضة فى الأغراض غير النقدية . وسوف يتجه تدفق الطلب غير النقدى هذا نحو التزايد ، مع انخفاض السعر النسبى للفضة ، الذى يعنى ارتفاع سعر الغلال . وفى الشكل تم إضافته

أفقيًا إلى الطلب النقدى ، وهذا سينتج عنه منحنى الطلب الكلى ، والذى يمر بالنقطة A . وسيتم التوصل إلى التوازن عند النقطة A ، حيث يتعادل الطلب الكلى مع العرض . كما أن سعر الغلال ، وعرض النقود ، وإنتاج الفضة غير النقدى (وضمنيًا) إنتاج الغلال يتم تحديده بصورة آنية .

وقد وضع سينيور هذا النموذج فى مراحلة المختلفة ، بتوضيح أن الزيادة فى الطلب غير النقدى على الفضة . . سوف يحرك نقطة التوازن إلى نقطة مثل (B) ؛ حيث تكون أسعار السلع عندها منخفضة ، وطلبًا منخفضًا للفضة النقدية ، ومستوى أكبر من إنتاج الفضة (وبالتالى مستوى منخفض لإنتاج الغلال) . وسيتجه التداول لهذا السبب إلى تخفيض حدة التقلبات فى الطلب غير النقدى ، وسيكون هذا الأثر مماثلاً لانتقال فى الطلب على النقود ، فإذا أدى اكتشاف مناجم جديدة للفضة إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين . . فإن التوازن الجديد سيكون عند نقطة مثل C ؛ حيث تكون أسعار السلع عندها مرتفعة ؛ مما يؤدى إلى ارتفاع الطلب لكل من الفضة النقدية وغير النقدية . وهذا التحليل تم توسعته إلى اقتصاد مفتوح ، يستورد كل الفضة التى يحتاجها من الخارج ، وإلى النقود الورقية القابلة للتحويل وإلى نظام المعدنين ؛ حيث يبدأ قانون جريشام Gresham فى العمل .

وقد حقق سينيور لنظام الذهب أو الفضة تكاملاً تامًا ، بين النظرية النقدية ونظرية القيمة . وبحلول عام ١٨٢٩ . . استطاع سينيور أن يجمع كل المحتوى الاقتصادى لنظرية النقود السلعية ، والتى تم تطويرها فيما بعد على يد أناس ، مثل ليون فالراس وإيرفنج فيشر . وما استطاع هؤلاء أن يحققوه من خلال نظم المعدلات الآنية والمنحنيات المبتكرة . . كان بوسعه أن يشرحه بشكل تفصيلى بمساعدة بعض الأرقام الرقمية ، وعند هذه النقطة . . فإن إمكانات النمو التحليلى أكثر من ذلك ، بدأت تتضح صعوباتها ؛ نتيجة لتخلف أساليب التحليل .

١١

المنفعة والطلب

لم تكن المنفعة والطلب ضمن الموضوعات الرئيسية للجهود التحليلية ، خلال الحقبة الكلاسيكية ؛ نظرًا لأن التدفق الدائرى استوعب معظم الجهود النظرية فى ذلك الوقت . وفى مجال طلب الأسرة . . فإن حقبة التعظيم الفردى بدأت فيما بعد ، حيث انقضى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قبل أن يؤذن المبدأ الثانى للتساوى ، الذى وضعه جوسن ، وهو التساوى بين المنفعة الحدية المرجحة ببدايتها . ومع ذلك . . فقد أصبحت بعض أدوات البناء المهمة للنظرية التالية ممكنة ، خلال الحقبة الكلاسيكية .

وبصورة خاصة . . فإن فيردناندو جاليانى ووليم فورستر لويد حددا المرحلة ، التى وصلتها نظرية المنفعة الحدية فى بداية ونهاية الحقبة الكلاسيكية على الترتيب . كما طبق دانيال بيرلونولى وجيرمى بنتام تناقص المنفعة الحدية على الدخل والثورة ، كما أن جون ستيوارت ميل أوضح كيف يمكن تكامل الطلب فى نظرية القيمة ، التى تعتمد على نفقة الإنتاج ، حتى دون استخدام فكرة المنفعة . وأخيرًا نجد أن جولى ديبوى تقدم من الطلب إلى نظرية لفائض المستهلك ، وهذه المساهمات هى موضوع هذا الفصل .

فيردناندو جاليانى Ferdinando Galiani

ووليام فورستر لويد William Forster Lioyd

بنهاية القرن التاسع عشر . . أقنع الاقتصاديون أنفسهم أن ستانلى جيفونز ، وكارل منجر ، وليون فالراس بدأوا ثورة فى القيمة الذاتية ، واعتبر أولئك الذين ظهروا قبل ذلك الوقت أن المنفعة الذاتية هى دالة متزايدة فى الندرة ، وبالتالى . . قد تم الاحتفاء بهم

كمبشرين . وفى واقع الأمر . . فإن تناقص المنفعة الحدية لم يكن له ليكتشف ؛ إذ إن هذه الفكرة توجد جذورها بعمق فى الاقتصاد الشائع .

وعندما حاصر هانيبال Hannibal مدينة كاسيلينيوم - كما أشار بلينى - فإن الفأر كان يباع مقابل مائتى من السترث (وهى وحدة من العملة الرومانية القديمة) . وهذه الحكاية النادرة ، وحكايات أخرى مماثلة ، دفعت الكتاب الإيطاليين - فى التقليد المدرسى مثل برناردو دافانزاتى ، وجومينيانو مونتاناري ، وفيرداندو جاليانى - إلى مناقشة العلاقة بين المنفعة ، والندرة ، والقيمة . وقد كان من الشائع لهم أن القيمة ، كما يتم قياسها بقيمة التبادل بين سلعتين ، تعتمد بصورة موجبة على كل من منفعة السلعة وندرتها . ولم يشكل ما يسمى بلغز الماء والماس أى مشكلة عويصة ؛ إذ إنه كان واضحًا أن المنفعة الكبيرة للماء كانت تقابل بعدم ندرتها ، والعكس صحيح بالنسبة للماس . والحقيقة الجديرة بالملاحظة لاتتمثل فى أنهم وجدوا حلا لهذا اللغز ، ولكنها تمثلت فى أنها لايمكن أن تقدم كلغز ، فى ضوء هذا التقليد الثقافى .

وعلى الرغم من أن هذا الخط من التفكير يرجع إلى فترات أبعد وأسبق مما نهتم به حاليًا . . فإن جالياني يمكن أن يعتبر كممثل للمرحلة التى وصلتها فى زمن كانتيلون ، وكانت هذه هى المرحلة ، التى ظلت ساكنة عليها لفترة ثمانين سنة تقريبًا .

ولد فيرداندو جالياني عام ١٧٢٨ ، وكان ابنًا لأحد النبلاء فى مدينة نابولى . وقد تلقى هذا المولد الموهوب للغاية تعليمًا كلاسيكيًا فى منزل عمه القس المثقف ، الذى كان وزيرًا للتعليم فى الحكومة الملكية لنابولى . وفى ١٧٥١ ، عندما بلغ جالياني الثالثة والعشرين . . فإنه نشر كتاب « ديلا مونيتا » (ترجم عام ١٩٧٧) ، والذى جعله مشهورًا . (وكان قد نشره دون أن يكتب اسمه ، وكتب التاريخ لسنة ١٧٥٠) . وقد جعله هذا الكتاب إحدى الشخصيات المعروفة بصورة فورية ، والذى كان يحب الجميع التحدث معه حتى البابا . وهذا يعكس حقيقة أن الكتاب كان كتابًا رائعًا ، أكثر من كونه ابتكاريًا . وقد حصل جالياني كمكافأة له على وظيفة عاطلة ، والتى كان يتقاضى فيها راتبًا كبيرًا ، دون أن يؤدى عملاً سوى بعض الأوامر الكنسية البسيطة ، وساعدته مواهبة الكبيرة التى أظهرها كجيولوجى ، وكمحاور ، وكأستاذ فى الكلاسيكيات على أن يضيف باستمرار ، وليس إلى شهرته فحسب ولكن أيضًا إلى دخله .

أرسل جاليانى عام ١٧٥٩ كسكرتير فى سفارة نابولى فى باريس ؛ حيث كان هذا الأب النحيل ولكـن المليء بالحيوية مبعث الانبهـار فى الصالونات ، وقد تزايدت انتقـاداته للمبدأ الطبيعى ، والتى تمخضت فى ١٧٧٠ عن كتابه فى الاقتصاد « الحوارات حول تجارة الغلال » (جاليانى ١٨٠٣) ، وعندما استـدعى إلى نابولى عام ١٧٦٩ احتل مكانـة عالية فى خدمة الملك ، واستمـر فى الكتابة فى اللغـويات ، والأدب ، والقانون الدولى ، كمـا أبقى على شبكة واسعة من الاتصالات ، وقام بتلحين أوبرا بوفا . توفى عام ١٧٨٧ .

وقد تصور جاليانى القيمة فى كتابه « ديلا مونـيتا » كنسبة تبادل بين سلعتين ، وتعتمد القيمة مـن وجهة نظره على المنفـعة والندرة والتى تتكون بـدورها من نسبتين ، يتم الـتعبير عنهما باسمـى المنفعة والندرة (١٩٧٧ - ٢١) . ولهذا . . فإن المرء يصـبح ميالاً لأن يعبر عن قيمة السلعة الثانية بدلالة السلعة الأولى ، فى صورة جبرية كالتالى :

$$V_{21} = \frac{\Delta Q_1}{\Delta Q_2} = \frac{u_2}{u_1} \cdot \frac{s_2}{s_1} \qquad (١/١١)$$

حيث $\Delta Q_1 / \Delta Q_2$ النسبة التـى يكون الفرد على استعداد لمبادلـة السلعتين ، و u_1/u_2 النسبة بين المنفعتين ، و s_2/s_1 نسبة الندرة . ويتم تعريف المنـفعة بأنها « قدرة الشيء على توفير السعـادة للمرء » (٢٢) ، كما يتم تعريف الـندرة على أنها « النسبة بـين كمية الشيء المتاحـة ، والاستخدامات التى يمكن أن يوضع فيها » (٢٨) . ولكن المعنى الدقيق لكل هذه النسـب لايزال غامضًا ؛ فإذا أخـذناها بصورتـها الحرفية فلـن يكون لها أى معـنى على الإطلاق .

ويعامل المبدأ الـذى يقضى بأن المنفعة تتـزايد مع الندرة كبرهان ، لايتطـلب أى تحليل إضافى : « لايـوجد شيء أكثر من عـدم منفعته مـن الخبز للشـخص المشبع » (جالـيانى ١٩٧٧ ، ٢٦) وقد أثبت فآر كاسلينيوم هذا الأمر منذ ألفى سنة . ومع ذلك فإنه لم يخطر ببال جاليانى أن يستبدل حاصل ضرب $u_1 s_1, u_2 s_2$ بالدالة المتزايدة $u_1 (s_1), u_1 (s_2)$ ؛ فقانـون تناقص المنفعة الحديـة كان سيتم تضميـنه بوضوح ، ولكن لم يتم وضـعه بشكل مباشر ؛ فلم يكن بوسعه - نتيجة لذلك - أن يكون مفيدًا من الناحية التحليلية .

وبالرغم من هـذا الضعف التحليلى . . فـإن جاليانى - شأنه شأن كثيـر من المدرسيين قبله - كانت لديه أفكار معقولة عن العرض والطلب ؛ فالطلب يتزايد مع انخفاض السعر . وفى حالة الغلال فى نابولى . . فإن جاليانى اعتقد أن الطلب يتزايد تقريبًا بنفس النسبة التى ينخفض بها السعر مما يترك الإنفاق دون تـغيير . أما زيادة العرض - من الناحية الأخرى - فلابد أن تتحـقق من خلال زيادة السعر (جـاليانى ١٩٧٧ ، ٣٥ f) . وقد كان جالـيانى واضحًا بشكل لافت للنظر فى التفرقة بين ما نسميه الآن انتقال منحنى الطلب والتحرك على منحنى الطلب ، فعـند زيادة العرض . . فإن الزيادة فى الكمية يصاحبـها انخفاض السعر ، وسيكون من الخطأ القول أن هذه ستؤدى إلى تخفيض الـكمية ؛ مما يجعلنا نتحرك فى حلقة مفرغة (٣٥) .

ولاتشكل المنفعة والندرة - على أية حال - سوى جانب واحد من الصورة ، ففى نفس الوقت . . فإن القيمة تتحدد بالعمل ، والذى « بمـفرده يعطى الأشياء قيمتها » . فإذا كانت حقيبة الذهب تساوى أكثر من حقيبة الرمل . . فإن ذلك يمكن تفسيره بدلالة ساعات العمل اللازمة لكل منهما (جاليانى ١٩٧٧ ، ٢٩) .

ومع ذلك كلمة « بمفرده » فـى العبارة السابقة لاينبغى أن تؤخذ حـرفيًا ، فهذا التحفظ يهتم « بتعدد الأوقات الزمـنية اللازمة للأفراد المختلفين لبدء الاستمتـاع بالأرباح المتحققة من أعمالهم » ، فالوظـائف التى تتطلب تدريبًا أطول ، تؤدى إلى ارتفـاع أسعار خدماتها ؛ إذ إن ذلك لايختلف عن خـشب الصنوبر أو أشجار الجوز ، التى تسـاوى أكثر من الأخشاب والأشجار العـادية ، نتيجة لـلوقت الطويل الـلازم لنموها » (جالـيانى ١٩٧٧ ، ٣٠) . فعندما يفضل المرء (والذى يكون دخله ثابتـا - وعندما يعطى أيضًا حرية الاختيار - السلع الحالية على نفس هذه السـلع فى المستقبل . . فإن هذه كانت فكرة متضمنـة بعمق فى التقليد المدرسى . وكما حدث بـالنسبة لتناقص المنفـعة الحدية . . فإننا نجد هنا أيـضًا أننا لم نكن بحاجة إلى « اكتشاف » التفضيل الزمنى ، ولكن كنَّا بحاجة إلى استغلاله تحليليًا .

ويوصف جاليانى عادة - فى تاريخ الاقتصاد - بأنه أحد الأسلاف العظام للنظرية الذاتية فى القيمة ، والـتى قتلت بذورها المبشرة ، بواسطـة السيطرة التى ترتبت علـى سيادة نظرية قيمة العمل الكلاسيكية ، ولاتحمل قراءة « ديلا مونيتا » هذا التفسير . وفى حقيقة الأمر . . فإن هيكل تحلـيل جاليانى - ورثه من التقـليد المدرسى - ولايختلف كثـيرًا عن ذلك الخاص

المتعلق بآدم سميث أو ديفيد ريكاردو ؛ ففى الخلفية . . نجد لدينا المنفعة والندرة كأدوات لها فائدة محتملة ، ولكنها غير مستغلة من الناحية التحليلية ، كما أنه فى المقدمة نجد تجميع العرض والطلب مع العمل ، مضافًا إليه التفضيل الزمنى كنظرية فى القيمة ؛ فحدا المقص موجودان إذًا ، ولكنهما لم يستخدما بعد . فعندما استخدم كل من سميث وريكاردو كلمتى « المنفعة والندرة » بدرجة أقل من جاليانى . . فهذا لايعنى بالضرورة أنهما اعتبراهما أقل أهمية ؛ بل يحتمل أن ذلك أنهما لم يجدا حاجة فى أن يتوسعا فى العنصرين اللذين ، لم يعرفا كيفية استخدامهما ، وبدلاً عن ذلك . . ركزا على تلك العناصر ، التى كان لديهم شيء يقولونه حيالها .

وقد كان لدى جاليانى عقل متقد الذكاء ، وخفيف الظل ، وعملى ، ولكن لم تكن الأصالة ، أو الصبر ، الاعتقاد بالشكل ، الذى يمكنه من عمل إسهامات مهمة فى علم الاقتصاد . فقد كتب لأيامه ، وبالتالى . . فشل فى أن يكون سابقًا لها ، وحاول أن يصور نفسه كمبتكر ، غالبًا بانتقاد أسلافه مثل دافانزاتى بصورة غير عادلة ، ولكنه كان فى واقع الأمر تقليديًا . وقد لخص أيناودى Einaudi ذلك بشكل عادل ، عندما قال إن مساهمة جاليانى لنظرية المنفعة الحدية فى القيمة ، تمثلت فى أنه « اقترب من مستهل الاكتشاف » (١٩٥٢ ، ٧٦) ، وهذا المستهل لم يتم عبوره بشكل حاسم ، إلا بعد ذلك بمائة سنة .

ويرجع أول تقدم واضح ، بعد التقليد المدرسى الخاص بفأر كاسيلينيوم ، إلى القس وليم فورستر لويد ، الذى ولد عام ١٧٩٤ ، وكان ابنًا لأحد رجال الكنسية الإنجيلية الأغنياء . تعلم لويد فى مدرسة وست مينستر ، وانتخب فى عام ١٨١٢ لكنيسة المسيح بأكسفورد ، والتى كانت عندئذ معقلاً لمؤسسة « الكنيسة العليا » ، وتخرج فى الرياضيات والكلاسيكيات ، وحصل على الماجستير عام ١٨١٨ ، وعُمِّدَ كقس عام ١٨٢٢ ، وبقى فى كنيسة المسيح ، حيث كان أخوه ، قس اكسفورد من أكثر الأساتذة نفوذًا فى اللاهوت ، وبعد أن عمل كقارىء فى اللغة اليونانية ، وكمحاضر فى الرياضيات . . خلف لويد عام ١٨٣٢ ناسو سينيور وريتشارد هويتلى Richard Whately كأستاذ درومند Drummond فى الاقتصاد السياسى . وبعد خدمة استمرت خمس سنوات . . تقاعد إلى مزرعته فى باكنجهام شاير Buckinghamshire ؛ حيث عاش مع زوجته فى عزلة واضحة ، وربما فى صحة عليلة ، وتوفى نتيجة ذبحة صدرية عام ١٨٥٢ .

والعمل الوحيد المنشور للويد هو ورقة تاريخية فى أسعار الغلال ، منذ العصور

الوسطى ، بالإضافة إلى محاضراته ، التى كان عليه أن ينشرها كل سنة ، وفقًا لتعاقده فى الأستاذية ، ولم يكن بالإمكان التوصل إلى أعماله غير المنشورة . وتتعلق كل هذه المقالات بموضوع السكان وبمساعدة الفقراء ، والريع ، عدا واحدة ، كما أنها لاتتضمن إسهامات فى النظرية الاقتصادية ، وهناك محاضرة واحدة - على أية حال - تتضمن هذه المساهمة [1] .

وفى محاضرته عن فكرة القيمة - كما يمكن تمييزها ، ليس فقط من المنفعة ، ولكن أيضًا من قيمة التبادل (١٨٣٤) - حاول لويد أن يوضح « إنه ليس من الصحيح أن كل القيمة نسبية » (٣٧) . وفى الصياغة الحديثة . . حاول لويد أن يوضح أن المنفعة ليست ترتيبية فقط ، ولكنها عددية أيضًا . وهذا - فى حد ذاته - كان جهدًا خاطئًا بوضوح ، لايمكن أن يكتب له النجاح . وعلى أية حال . . فإنه كنتيجة ثانوية لذلك ، ساهم لويد مساهمة فعالة فى أدوات البناء فى نظرية القيمة ، عندما وضع أول صياغة صريحة لمبدأ تناقص المنفعة الحدية . . فما كان ملاحظة شائعة عند جالبانى لم يتم فهمها بالكامل ، أصبح مبدأ واضحًا يمكن استخدامه تحليليًا .

ويبدأ لويد بأول تفرقة واضحة بين الخدمات المشتقة من كل الكمية الموجودة من السلعة ، والخدمات المشتقة من الوحدة الإضافية ؛ فالمفهوم الأول يطلق عليه المنفعة ، أما المفهوم الثانى . . فيطلق عليه القيمة . فالوحدة الإضافية نفسها يتم تعريفها بموقعها « على الحد الفاصل بين الرغبات المشبعة والرغبات غير المشبعة » (١٨٣٤ ، ١٦) ، والذى كان شائعًا منذ فترة طويلة فى مجال الزراعة أصبح مدخلاً واضحًا إلى نظرية المنفعة .

وما يطلق عليه لويد لفظ القيمة هو - فى الصياغات الحديثة - المنفعة الحدية ، فلكل سلعة هناك جدول للمنفعة الحدية ، يبدأ عند مستوى مرتفع نسبيًا ، ويتجه للانخفاض بالتدريج تجاه الصفر ، وهذا يمكن شرحه بأمثلة عديدة بالمعنى المعتاد ؛ فالمنفعة الحدية يمكن الحكم عليها « بمبدأ الخسارة » ؛ أى « الشعور بالراحة » ، أو بالرضا للحصول على الشىء ، الذى ينشأ من الاعتقاد بأن خسارة هذه السعادة تنتج من خسارة هذا الشىء » (١٨٣٤ ، ١٦) . ولم يكن بوسع كارل منجر ، وفريدريش فون فايزر ، وإيوجين فون بوم بافيرك أى شىء أفضل من ذلك ليقولوه .

---

(١) يمكن أن نجد شرحًا مستفيضًا للتفكير الاقتصادى للويد فى رومانو ١٩٧٧ .

وقد أراد لويد أن يقنع قراءه بأن جداول المنفعة الحدية لها معنى ، حتى فى غياب الأسواق . فالمنفعة - كما أشار لويد - هى أمر رئيسى بالمقارنة بالتبادل ، ولما لم تكن لديه معرفة أولية فى الاقتصاد دون الأسواق . . فإنه بحث فى رواية ديفو ، والتى تحكم تجارب روبنسون كروزو كمثال شبه تطبيقى (١٨٣٤ ، f ٢١) ، ولم يكن راضيًا تمامًا بما وجده ، ولكن كروزو حصل على مكانته المميزة بين أمثلة نظرية القيمة .

وقد فشل لويد فى تعريف المنفعة كالمكمل ، الذى يتم منه اشتقاق المنفعة الحدية . وعلى الرغم من أنه درس الرياضيات . . فإنه لم يستخدم المنفعة الكلية كدالة فى الكمية ، فما يطلق عليه المنفعة هو قيمة خاصة لهذا المكمل عند نقطة التشبع . ولهذا . . فإنه لم يتمكن من أن يجد مبدأ أن المنفعة الكلية تصل إلى أقصاها ، عند النقطة التى تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر .

ويستخدم لويد الياي كتشبيه مادى ؛ فهو يقارن انخفاض المنفعة الحدية بتقصير الياي ، الناتج من إضافة وحدة من الوزن ، والتى يصفها لويد بمرونتها . ويتم قياس المنفعة بالوزن اللازم لضغط السياي تمامًا . وعند هذه النقطة . . فإن لويد يلاحظ أن اليايات تختلف من حيث القوة ؛ فإذا وضعت الأوزان المناسبة عليها . . فمن الممكن أن يكون رد فعلها للوحدة الإضافية من الوزن بنفس القدر ، وهذا يعنى باللغة الاقتصادية أن السلع التى تختلف من حيث درجة تشبع منفعتها ، وأنها إذا كانت متاحة بالكميات الملائمة ، سيكون لها نفس المنفعة الحدية . ومن هنا . . فإنه يبدو أننا لانبعد سوى خطوة قصيرة عن شرط تساوى المنافع الحدية لوحدة الموارد ، وهو الشرط المطلوب للتخصيص الكفء لهذه المواد . وفى واقع الأمر . . فإن هذه الخطوة حققها قانون جوسن الثانى ، الذى استغرق من النظرية الاقتصادية عشرين سنة بعد ذلك للتوصل إليها [٢] .

وقد تعثر لويد فى مبدأ له معنى محتمل كبير ، والذى قدر له أن يصبح ركنًا أساسيًا لجناح جديد كامل ، فى صرح الاتجاه السائد فى الاقتصاد . ولكنه مع ذلك لم يره من هذا المنطلق ، وكل ما كان يأمل فى تحقيقه ، كان التوسع البسيط فى أفكار آدم سميث . وبصورة خاصة . . فإنه لم يستخدم مبدأه فى تفسير أسعار السوق ، ولاتوجد هناك نظرة

(٢) وعلى أية حال ، ففى محاضرته عن الريع . . أشار لويد إلى أن العمال يوازنون دومًا انخفاض المنفعة الحدية للغلال ، مع تزايد تكلفتها (١٨٣٧ ، f ٩٤) .

فاحصة لنظرية جديدة فى القيمة . وفى هذه الظروف . . فإنه كان من الصعب على معاصريه أن يلاموا ؛ إذ لم يكن بوسعهم تعرف أهمية هذا المبدأ أيضًا ، وفى حقيقة الأمر . . فإن مساهمة لويد تم تجاهلها كلية ، حتى تم اكتشافها (وتقييمها) بدرجة مبالغ فيها ، بواسطة سليجمان عام ١٩٠٣ . وعلى أية حال . . فإن الفكرة الأصلية الوحيدة لرجل الدين هذا ، كانت كافية لأن تحقق له مكانًا فى تاريخ علم الاقتصاد .

دانيال بيرنولى Daniel Bernoulli - وجيرمى بنتام Jermy Bentham

وضع دانيال بيرلونى مبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل أو الثروة بشكل رسمى ، قبل وقت طويل من صقل مبدأ تناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات تحليليًا . وقد كان دانيال بيرنولى ابنًا وأخًا وابن أخ وابن عم وعمًا لعلماء رياضيين ، وقد ولد عام ١٧٠٠ فى جرونجن ، بهولندا . وأصبح عالمًا فى الرياضة ، والطبيعة ، وطبيبًا ، وعالمًا فى النبات ، وحصل فى الفترة ما بين ١٧٢٥ و ١٧٥٧ على عشر جوائز بواسطة الأكاديمية الفرنسية للعلوم ؛ لإسهاماته الرياضية ، وأصبح عضوًا فى أكاديميات برلين ، وباريس ، وسانت بطرسبرج ، والأكاديمية الملكية فى لندن . وفى ١٧٢٥ دعى إلى سانت بطرسبرج من قبل كاثرين الأولى ، وفى عام ١٧٣٣ أصبح أستاذًا للتشريح والنبات فى بازل ، حيث توفى عام ١٧٨٢ .

وتتمثل إسهامات بيرنولى فى الاقتصاد فى ورقة له ، معنونة « عرض لنظرية جديدة فى تقييم المخاطر » (بيرنولى ١٧٦٨) ، التى تم نشرها باللاتينية عام ١٧٣٨ . وتضع الورقة مبدأ ، كان مبتكرًا فى ذلك الوقت ، وهو أن النتائج المؤكدة غير المحتملة ، ينبغى تقييمها ليس بواسطة القيمة المتوقعة للعائد ، ولكن بالقيمة المتوقعة لمنفعة هذا العائد . وهذا يشكل فرقًا - كما أشار - إذ إن المنفعة لاتتعادل نسبيًا مع العائد ؛ فالزيادات المتساوية فى العائد توفر زيادات متناقصة فى المنفعة . وبتحديد أكبر . . فإن بيرنولى افترض أن « المنفعة الناتجة من أى زيادات صغيرة فى الثروة ، سوف تتناسب عكسيًا مع الكمية السابقة الموجودة بحوزة الشخص » (١٧) ، وهذا الافتراض يتضمن دالة لوغاريتمية بالصورة :

$$u = b \log \frac{y}{a} , \qquad (٢/١١)$$

حيث y هى الدخل (أو الثروة) و a هى قيمة y ، التى تكون عندها المنفعة مساوية

للصفر . وقد تم شرح هذه المعادلة بواسطة بيرنولى فى منحنى ، كالموضح فى الشكل ١/١١ .

ويتم استخدام هذا الفرق لتحليل مشكلات المخاطرة المختلفة . ويشير بيرنولى إلى أنه فى الألعاب العادلة . . فإن كلا اللاعبين سيعانى من خسارة فى المنفعة . أما التأمين - على أية حال - فيعد كسبًا فى المنفعة ، بشرط أن تكون الثروة المبدئية ضئيلة بقدر كاف .

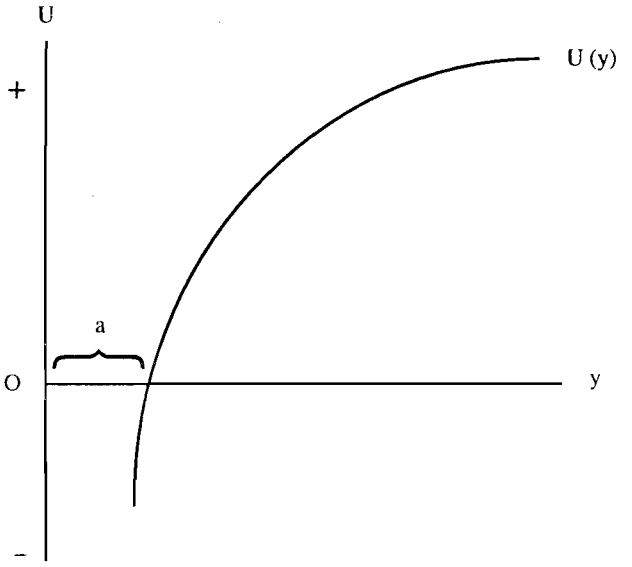

شكل (١/١١) : معادلة بيرنولى.

وبصورة خاصة . . فإن بيرنولى استخدم افتراضه ؛ لكى يقترح حلاً لما أطلق عليه لغز سانت بطرسبرج ، والذى تعرض له ابن عمه نيقولاس بيرنولى . افترض أن عملة ألقيت على الأرض ؛ حتى تم الحصول على « كتابة » . افترض أن بول يحصل على وحدة من الدوكات (Ducats) (وحدة نقد ذهبية أوروبية) إذا حدث هذا فى أول رمية ، ويحصل على ٢ دوكات إذا حدث ذلك فى الرمية الثانية ، وأربعة دوكات إذا حدث ذلك فى الرمية الثالثة ، وثمانية دوكات فى الرمية الرابعة ، و. . . هكذا . واللغز هو أن القيمة المتوقعة للعوائد لانهاية لها ، ومع ذلك فلا يوجد أى شخص ، بوسعه أن ينصح بول ؛ لكى يدفع أى كمية - مهما كان كبرها - للحصول على حق لعب هذه اللعبة . ويحل دانيال بيرنولى

هذا اللغز ، بالإشارة إلى أن القيمة المتوقعة لمنفعة العوائد هى كمية محددة ، وذلك بالاستناد إلى افتراضه .

ومن الواضح أن الافتراض المحدد لبيرنولى حول شكل دالة المنفعة الحدية ، هو فى أحسن حالاته أداة للشرح . كما اتضح فيما بعد أن مبدأه الخاص بتقييم احتمالات المخاطرة له أهمية رئيسية للنظرية المعاصرة فى اتخاذ القرار ، تحت ظروف عدم التأكد . وقد ظلت فكرة انخفاض المنفعة الحدية للدخل نائمة فى الاقتصاد ، حتى أعيد اختراعها وتطبيقها فى الاقتصاد السياسى بواسطة جيرمى بنتام .

ولد جيرمى بنتام عام ١٧٤٨ فى لندن ، وكان ابنًا لرجل أعمال ميسور [٣] . وقد كان طفلا غاليا ، درس اللاتينية عندما بلغ عمره أربع سنوات ، وكان حساسًا بشكل مرضى . وتلقى تعليمه فى مدرسة وست منستر بلندن ، وعندما بلغ الثانية عشرة . . التحق بجامعة أكسفورد ؛ حيث كانت مستويات الحصول على منحة لاتزال منخفضة ، كما وضَّح ذلك آدم سميث . وفى عام ١٧٦٧ . . حصل جيرمى على درجة البكالوريوس ، وتمنى له والده أن يكون محاميًا ناجحًا . ودرس بنتام فعلاً القانون فى جامعة لينكولن Lincoln's Inn بلندن ، ولكنه لم يفضل الجوانب العلمية ، التى لم تكن لديه فيها موهبة كبيرة ، وبدلاً عن ذلك . . عاد إلى أكسفورد ؛ حيث حصل على درجة الماجستير .

وبدأ بنتام - منذ ذلك الوقت - يحيا حياة بائسة كأستاذ خاص وكأديب ، مستعينًا فى توفير احتياجاته بالدخل البسيط الذى مكنه منه والده بمنحه جزءًا من ثروته ، ووقع فى حب فتاة ، ولكنه لم يجرؤ على أن يقترح الاقتران بها (كتابة) إلا بعد مرور خمس وعشرين سنة ، وقد حاول ذلك مرة أخرى عندما اقترب عمره من الثمانين ، ولكنه رفض فى الحالتين . وعندما كان صغيرًا . . ظل فى حزب المحافظين ، ولكنه ضارب على الإصلاحات التى ينبغى أن تطبقها الحكومة الموجودة بالسلطة ، وأصبح مبعث إلهامه المبدأ الرئيسى ، الذى نسبه إلى باريا أورستلى ، وهو « أعظم ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الناس ، هو مقياس الصواب والخطأ » . وبالتوسع فى مضامين هذا المبدأ بكل جوانبه . . أصبح بنتام والد النفعيين ، ولم يرض مطلقا بعظمة المبادىء ، ولكنه حدد مشروعاته بتفصيل دقيق . وقد كان إصلاح السجون هو مشروعه المفضل ، ودفعته سذاجته إلى أن يقدم نفسه فعلاً إلى الثوار الفرنسيين كنموذج للسجان .

(٣) يعتمد هذا العرض الأولى لحياته على ستيفن ١٩٥٠ .

وبوفاة والده عام ١٧٩٢ . . أصبح بـنتام رجلاً غنيًا ومالكًا لضيعة فـى وست منستر ، ولكنه استمـر فى معيشته فى عزلة نسبـية وخجـولاً ، مثل الناسك الذى يـشبه الأطفال إلى حـد ما . وقد كـتب عديدًا من المذكرات والمقـالات ، وضمت أعماله المجمعـة ستة وثلاثين جزءًا أو أكثر ، ولكـنه نشر قليلاً جدًا . وبدلا عـن ذلك . . فإنه كان يتبادل كـتاباته بين أصدقائه والأفراد ذوى النفـوذ ، كما حصل على الشهرة تدريجيًا من خـلال الترجمات التى قام بها ، وحررها أحد مـريديه وهو إتين ديمونت Dumont . وقد انتقل اهـتمامه الآن إلى السؤال الخاص: لماذا لاتقبـل الحكومة الإصلاحات ، مثل تلك التى اقتـرحها ؟ وكيف يمكن أن تتشكل الحكومة لكى تجعل هذه الإصلاحات مـقبولة ؟ وبهذا الشكل . . فإن هذا المصلح الثقافى ، أصبح قائدًا أيديولوجيًا ، له اتجاهات سياسية راديكالية .

وقد عاش بنتام حياة بسيطة دون هوايات كبيرة ؛ فقد كان يحب البستنة ، والموسيقى ، والحيوانات ، وكان يلبس مثل الكويكـر ، كما أنه عاش وكتب وفقًا لجدول زمنى . وتوفى عـام ١٨٣٢ ، وقـد صنع مـن هيكله العظمى نموذجًا شمعيًا تـم الاحتفاظ به حتـى الآن (ويعرض فى بعض الأيام) فى كـلية الجامعة ، لندن . ويعتبر جيمـس ستيوارت ميل من أكثر مريديه أهمية ، كما أن جون ستيوارت ميل يمكن وصفه بأنه حفيده الروحى .

ولم تفقد توقعات بنتام فى القانون والحكومـة لمستها على المشكلات الاقتصادية فى نقاط كثيـرة ؛ خاصة وأنه ساهم فـى المبدأ الكلاسيـكى المتعلـق بالادخار الإجبارى كأثـر مؤقت للتوسع النقـدى ، كما أنه أكَّد علـى أهمية التفضـيل الزمنـى السيكولوجـى كمحدد للفائدة (١٩٥٢ - ٥٤ ، ٣ : ٧٤٤) . وبصورة أكثر أهمية . . فقد كان أحد الكتاب الكثيرين ، الذين حاولوا حل لغز الماء والماس ، بالإشارة إلى أن منفعة السلعة تنخفض مع تزايد الكمية المتاحة منها (٨٧ ، ٤٤٦) ، ولكنه لم يستخدم هذه النظرة المدققة أكثر من ذلك ، كأساس لنظرية القيمة .

وتتمثل مساهمة بـنتام المحددة فى النظرية الاقتصادية ، فى إعادة اكتـشاف مبدأ بيرنولى المتعلـق بتناقص المنـفعة الحدية للـدخل (أو الثروة) . وقد اعتـقد شأنه شأن بيـرنولى أن الزيادات المتساويـة والمطلقة فى المنفعة . . ستـتطلب زيادات متساوية ومتنـاسبة فى الدخل ، والتى تعنى أن المـنفعة هى دالة لوغاريتمـية فى الدخل (١٩٥٢ - ٥٤ ، ١ : ١١٣ ، ٢ : ١٣٢ f ، ٣ : ٤٣٧ - ٤٦) . ومن الواضح أن هذا المبدأ - بالإضافة إلى الافتراض الخاص

بالقـــدرة على مقارنـة المنافع بين الأفراد - أعطـى تفكير بنتـام اتجاهًا قويًا لميله الـقوى نحو المساواة . فتحويل شلن واحد من شخص غنى إلى شخص فقير ، سوف يؤدى بصورة عامة إلى زيادة المنفعة الكلية (١ : ١١١ f) . وعلى الرغم من أن هذه الفكـرة أصبحت رئيسية لأيديـولوجيـة إعادة توزيع الـدخل . . فلابـد من ملاحـظة أنهـا ليست جـزءًا من النـظرة الاقتصادية المعاصرة ، التـى تتشكك فـى القـدرة على مقارنة المنـفعة بين الأفراد ، وقياسها عدديا . والافتراض الخاص بدالة لوغارتيمية للمنفعة هو أيضًا تحكمى بصورة كاملة .

وعلى أية حال . . فإن أكـثر إسهامات بنتام أهميـة لم تكن على المستوى التـحليلى ، ولكنها تمثلت فى تصور القرارات الاقتصادية كحـساب فى تعظيم المنفعة ، يقارن بين السعادة والألم (والتى يطـلق عليها بنتام تحـليلا عقليا مرضيـا) وبالتالى . . فإنه نقل المـنفعة من الأطراف إلى مركـز الصدارة . وقد بقى لـهيرمان هاينرش جـوسن ، وستانلى جـيفونز ، وليون فالراس أن يقوموا بالحساب الاقتصادى الصريح بدلالة الحساب التفاضلى . وبعد ذلك بثلاثة عقود . . تم الـتخلص من المنفعة العـددية - مرة أخرى - من نظرية القيـمة بواسطة فلفريدو باريتو ؛ أى إن المنفعة هى التى بقيت دون النفعيين .

جون ستيوارت ميل John Stuart Mill

طالما لم يوفر جوسـن المفتاح . . ظل الباب الذى يقودنا إلى نظريـة فى التبادل بدلالة المنفعـة مغلقًا . وعلى أية حال . . فـإن نظرية للتبـادل يمكن تطويرها ، حتـى دون مفهوم المنفعة ، فقط بدلالة الطلب والعرض . وقد تمثـلت أحد الإسهامات المهمة لمثل هذه النظرية فى أواخر الحقبة الكلاسيكية ، بواسطة جون ستيوارت ميل .

ولد جون مـيل فى لندن عام ١٨٠٦ ، وكان أكبر أخوته التسعـة ، ووالده هو جيمس ميل ، الذى لعب دورًا رئيسيًا فى حياته[٤] . وقد استطاع جيمس مـيل - وهو ابن إسكافى فقير - مـــن خـــلال عزيمـة والدته أن يتلقـــى تعليمًا جـيدًا . ولما كان قد بدأ بـدراسة علم الأديان . . فإنه أصـبح كاتبًا ، ثم أصبح أخـيرًا مسئولاً فى شـركة الهند الشرقـية ، والتى كانت تمثل فى حقيقة الأمر حكومة الهند . وقد كان صديقًا حميمًا لبنتام وريكاردو ، ونفعيًا راديكاليًا ، ولكنه فى الاقتصاد كان ريكارديًا ذا أصالة ضئيلة .

(٤) تعتمد هذه الملاحـظات حول سيرته على باك ١٩٥٤ ، والمصدر الرئيسى هو ، بطبيـعة الحال ، السيرة الذاتية لميل ، والتى تم نشرها بعد وفاته بوقت قصير .

وقد قرر جيمس ميل بثبات أن يجعل من ابنه أحد العقول العظيمة لمعاصريه . والطرق التى استخدمها لتحقيق ذلك ، وصفت بأنها إحـدى أغرب التجارب التعليمية المسجلة ؛ فقد اعتقد أن العقل البشرى عند الولادة هو لوح أملس ، وأن كل شىء يعتمد على ما تتم كتابته فى هذا الفراغ . وبالتالى . . فقد بدأ تعليم ابنه اليونانية ، عندما كان فى الثالثة ، واللاتينية عندما كان فـى الثامنة ، ثم تحول إلى دراسة الفـلسفة ، والتاريخ ، والتفاضـل والتكامل . وبعد سنوات قليلـة فيما بعد . . فإن هذا الطفل العبقرى تم تقـديمه إلى سميث وريكاردو ؛ حيث تمتع الأخيـر بالتحدث معه فى الاقتصـاد السياسى ؛ وفى نفس الوقت فـقد كان على جون آن يخدم كمعلم لإخوته وأخواته الصغار .

وقد انتهى تعليم الصوب هذا ، عندما بلـغ الصغير الرابعة عشرة ، ثم قضى بعد ذلك وقتًا فى فرنسا ، الـتى ظل متعلقًا بها طيلـة حياته . ومن الطبيعى أن يكـون ذهنه قد امتلأ بالمبادىء السامية والشـامخة ، يدعمها اقتناع قاطع بأفضليتـه الذاتية . وفى نفس الوقت . . كان جون وحيدًا مثل دودة الكـتاب ، يحمل كل أعباء النشأة الثقافية المـبكرة . وعندما بلغ جون السابعة عشرة . . حصل له والده على وظيفة فى شـركة الهند الشرقية ، دفعه مستقبله الوظيفى المتميز - فى النهاية - إلى وظائف قيادية ، والتى استقال منها ، بمعاش جيد ، فى عام ١٨٥٨ ، عندما أخذت الحكومة على عاتقها إدارة شركة الهند الشرقية .

ولايمكن للمرء أن يـستغرب إذا سمع أن « جون ميل - وهو فى سـن العشرين - كان يعانـى فترة من الاكتئـاب العصبى ، والتـى وصفها بأنهـا انعدام « الشعور » ، ومـثل هذه الفترات من الاكتئاب تكررت مرات عديدة فى السنوات اللاحقة ، وفى بعض الأحيان عوَّقت قدراته على العمل لعدة شهور ، ويبدو أن صحته كانت هشَّة دائمًا .

وقد حدث تحول رئيسى فى حياته ، عندما بـلغ الرابعة والعشرين ، ووقع فى الحب مع هاريت تايلور ، زوجة أحد تجار الجملة الأثرياء فى الأدوية . وقد كانت صداقته بطبيعة الحال سامية إلى أعـلى مستوى أفلاطونى ، وقد كـان مستر تايلور - والذى كـان يحب زوجته - متفهما للغاية . ومع ذلك . . فإن هذا التـرتيب أدى إلى ورطه ، نجم عنها انعزال ميل عن أسرته وانعزاله اجتماعيا . وبعد تسعة عشر عامًا لهذا الحب من رجلين لامرأة واحدة ، توفى جون تايلور عام ١٨٤٩ ، وبعد ذلك بسنتين . . أصبحت السيدة / تيلور، السيدة / ميل . وقد تحدث مـيل عن زوجته بـأرق التعبيرات وأكـثرها ولعًا ، ويبـدو أنها أثارت فى نـفسه

المشاعر التى اعترف بـأنه افتقدها . وبالرغم من أنها لم تنشـر أى شىء تقريبًا . . فقد كان لهـا تأثير كبير على توجـيه أعمال ميل وتفكيره . وقـد توفيت عام ١٨٥٨ خلال رحلة إلى أفينون ، حيث لم يكتف ميل ببناء قبر رخامـى لها ، ولكنه اشترى أيضًا منزلاً ليعيش فيه هو وابنته بالتبنى ، والتى كانت تهتم بأموره ، بحيث يكون قريبًا من المقبرة .

ومن النـاحية السياسـية . . فإن ميل كان فـيلسوفًا راديكـاليًا فى الجناح اليـسارى لدى الليـبراليين . وقد رأى نـفسه كممـثل لضوء العـقل ، فى مواجهـة غباء حملـة الدروع من الفلاحين والكهنة . وكرجـل صغير . .تم القبض عليه لتوزيع الكتيبـات المالتسية المفزعة ، وكان نصيراً للحريات المدنية ، ولحرية التجارة ، وحقوق المرأة ، ولإصلاح نظام التسويق . كما أنه أيَّد أيضًا نقابـات العمال ، وحق الإضراب ، والتشريعات الاجتمـاعية . ولكنه فى نفس الوقت اعتبر العمال ، غير متعلمـين إلى حد كبير ، بالشكل الذى يبرر إعطاءهم حق التصويت . وبـكل هذا الإعداد الثقافى ، وهـذه الغطرسة . . فقد كان مـن الواضح أنه لم يولد كـقائد سياسى . ومع ذلك . . فإنه انتخـب لمجلس العموم عام ١٨٦٥ ؛ حيث أعطى صفاء ذهنه انطباعًا جـيدًا ، بالرغم من أن حواراته لم تكن فعالة بـصورة عامة . وبعد ذلك بثلاث سنوات فـقط هزم دون فخر . وتحت تأثيـر زوجته . . تزايد اهتمامـه وأصبح عطوفًا للاشتراكية ، وربما لو عاش أطول من ذلك ، لكان قد وجد نفسه قريبًا من الفابيين .

وقد أصبـح ميل فى سنواتـه الأخيرة رجلا له وضـع قومى ؛ حيث كان رجـلا ذا فكر متحرر ، ويعطى نصيحته لكل أنواع الأسئلة ، وقد اعتبر أنه قديس الرشد . ومع تزايد حدة الإعجاب به . . إلا أنه أيضًا لعن كثيرًا ، وتوفى من مرض معدٍ فى أفينون ١٨٧٣ .

وقد بدأ ميل النشر عـندما بلغ السادسة عشرة . وقد أتاحت له وظـيفته - كمدير كفء فى شركة الهند الشرقية - الوقت الكافى لكتاباته ، وتضم أعماله المجمعة (١٩٦٣ - ٨٥) مراسلات هائلة ، وتقع فى حـوالى واحد وعشرين مجلداً كبيراً . وتتشكل مـعظم مطبوعاته من المقـالات ، وتغطى موضوعـاتها كل شىء تقـريبًا ، عدا المواد العلـمية ؛ فهى تتـضمن الأدب ، والفـلسفة ، والـكلاسيكـيات ، والتاريـخ ، والسياسـة ، والدين ، والحكـومة ، والأخلاق ، والاقتصاد ، والقانون ، والتعليم ، وحقوق المرأة . وقام ميل بالكتابة فى عديد من المجلات لقراء عديدين (ومن ضـمنها مجلة كان يمتلكها بنفسـه) ، وكنتيجة لذلك . . فإنه أصبح عارضًا خبيرًا وسلسًا .

وتعتمد شهرة ميل فى الأساس على ثلاثة كتب ؛ فقد تعرَّف بصورة مبكرة على أن قدرته الخاصة تتمثل فى « فحص الحقائق المجردة » ، وقد كانت نتيجة هذا الفحص بعد اثنتى عشرة سنة من العمل ، هى « نظام المنطق » (المنشور فى ١٨٤٣) ، والذى يعد عمله الفلسفى الرئيسى . وأراد أن يفعل للاستقراء ما فعله أرسطو للاستنباط ؛ فموضوع المنطق الرئيسى من وجهة نظر ميل ، هو الاستدلال ، وليس المضمون ، وقد أكد أن كل المعرفة تُتَضمن من تعميمات من التجربة . إن الرسالة رسخت مكانة ميل كقائد لأساتذة المنطق ، وكانت أيضًا كتابًا مدرسيًا معمرًا للغاية، ولكن اتضحت فيما بعد أنها كانت مثيرة للجدل، أقل تحديدًا مما آمل فيه ميل . كما أن جيفونز ، الذى كان يعد عالما منطقيًا أصيلا بالمقارنة بميل ، لم يستسغها .

والكتاب الرئيسى الثانى لميل ، وهو « مبادىء الاقتصاد السياسى » المنشور عام ١٨٤٨ ، جعله من أوائل مدرسى الاقتصاد . وقد كان - شأنه فى ذلك شأن ثروة الأمم - ناجحًا فى التوليف ، ولكن بينما قهرت توليفة آدم سميث العالم . . فإن توليفة ميل لاقتصاد مابعد ريكاردو لم تهزم سوى قاعات المحاضرات .

وقد تحددت النبرة العامة للكتاب بالعبارة غير المشهورة ، والتى ذكر فيها ميل : « إنه من الأمور المفرحة أنه لايوجد شىء فى قواعد القيمة بقى للكتاب الحاليين أو المستقبليين لكى يوضحوه ؛ فالنظرية المتعلقة بالموضوع قد اكتملت » (ميل ١٨٤٨ ، كتاب ٣ ، فصل ١) . وبالمقارنة بتركيز ريكاردو على التكلفة . . فإن نظرية ميل للقيمة نقلت الاهتمام إلى التوازن بين العرض والطلب . وربما يمكن شرح ما حققه ميل فى هذا الاتجاه بتحليله السليم للأسعار الخاصة بالمنتجات المشتركة (مثل الفحم وغاز الفحم) ؛ حيث لابد أن يكون مجموع السعرين، اللذين يستعد المستهلكون لدفعهما لهذين المنتجين، متعادلاً مع تكلفتهما المشتركة. وعلى أية حال . . فإن مقارنة هذا التحليل بتحليل كورنو للاحتكار المشترك يوضح كيف تقدمت حدود البحث خلال تلك الفترة . وقد أوضحت تفرقة ميل بين منحنيات الطلب التى يتزايد فيها الإنفاق ، أو يظل ثابتًا ، أو يتجه نحو الانخفاض قدرته التحليلية الكبيرة ، وإن لم تنم عن أية أصالة [٥].

(٥) إن تحليل ميل للأسواق المتداخلة تم تفصيله بواسطة الألمانى هانز فون ماجولدت (١٨٢٤ - ٦٨) ، والاستاذ فى جوتنج وفرايبورج. ، وكتبه الثلاثة توضحه كرجل قدير ، وقارىء متميز ، ولكنه عادى كمنظم لعرض أفكاره . وعلى أية حال . . فقد عمل إسهامين نظريين يتسمان بالذكاء ، كليهما فى نفس الجزء لكتابة إطار للاقتصاد لعام ١٨٦٣ . وهما يوضحان قدرة تحليلية محتملة ، على الرغم من أن مجاله كان ضيقًا للغاية ؛ =

وفيما يتعلق بالعمل . . أكد ميل نظرية صندوق الأجر ، حتى دفعته الانتقادات المتزايدة للتخلى عنها . وكـما يتضح لنا فى هذه الأيام . . فإن أسباب تخليه المـثير عن هذه النظرية لاتبدو مقـنعة ، فخلال عقديـن من الزمان جعل بوم بـافيرك مفهوم صنـدوق الأجر -حجرًا أساسيًا لنظريته فى الفائدة ، على الرغم من أنه وضعه فى صورة مختلفة .

وقـد سيطر كـتاب ميل فـى المبادىء بطبـعاته المتعددة على تدريس الاقـتصاد لمدة نصف قرن . وإذا كان موضوع كتـابنا الراهن « تاريخ الاتجاه السائد فى الاقـتصاد » سابقًا . . فإن محتوى كتـاب « المبادىء » يستحق رعاية تفـصيلية . وعلى أية حال . . فلـما كان موضوع كتابنا هـذا هو أصل الاتجاه السائد فى الاقتـصاد المعاصر . . فإن معالجـة كتاب « المبادىء » لابد وأن تكون مختصرة[٦] . وبالرغم من أن ميل لم يقم بعمل فى الاقتصاد لأكثر من عقد واحد . . فإنه كتـب كتاب « المبادىء » فى أقل من سنـتين . ومن الناحية البـحثية . . فإن الكتاب يمكن نسبته إلى تاريخ أسبق مـن وقت ظهوره (فلم يكن هناك ذكر لكورنو) ، وقد كان ميل عبقريًا فى الانتقـاء ، ولكنه وفَّر بعض أحجار البناء القليلة فيما يـتعلق ببناء نظرية اقتصادية معـاصرة ، والاستثناء الكبير لهذه الـعبارة ، هو نظريته فى القيـم الدولية ، والتى سنستعرضها فيما يلى :

الركن الـثالث لشهـرة ميل هو كتابـه « عن الحرية » ، والذى يـعد أكثر كتـبه نجاحًا وأقـربها إلى قلبه . ونشر هذا الكتاب عام ١٨٥٩ ، بعد فترة قصيرة من وفاة زوجته ، التى أهدى الكتاب لذكراها ، كما أنه ذكر أن هذا الكتاب هو تأليف مشترك لهما ؛ فالمقال يضع المبدأ الخاص بأن الأسباب الـشرعية للتدخل فى حرية الأفراد هى حمـاية النفس ومنع الأذى للآخرين . وبصـورة خاصة . . فإن الصالح الخاص لـلفرد لايكفى فى حد ذاتـه ؛ لضمان

= لكى تضع مؤلفها علـى مستوى يمكن مقارنته بذلك الخاص بجوهان هاينـرش فون تونن ، أو هيرمان هاينرش جوسن ، أو ويلهام لاونهارت . والإسهام الأول يتكون فى عرض هندسى ، وجبرى ، وتحليل رقمى لسلع الإحلال والتكامل فـى الاستهلاك ، وفى الإحلال والإنتاج المشتـرك فى الإنتاج . وجد محرر الطبعـة الثانية التى ظهرت بعد وفاته أنه من المناسب أن يحدث هذا التـحليل لأجل كونه غامضًا وغير محدد . وفى حقيقة الأمر . . فإنه محدد ويتضـمن منطقًا سليمًا وواضحًا ، على الرغم من أنه افتـقد سلاسة العرض ، وحصر نفسه فى حـالات خـاصة . وتوجـد ترجمة إنجليزيـة لهذا الجـزء ، متاحة فـى الأوراق الاقتصادية الدولية (مانجولدت ١٩٦٢) وسيتم التعرض لإسهام مناجولدت الأخر الآن .

(٦) وفر هولاندر ١٩٨٥ تحليلاً كاملاً لذلك .

الحد من حريته . وبصفة خاصة . . فإن هذا المبدأ تم قصره على المجتمعات المتحضرة جدًا ، أما فى التعامل مع المجتمعات البربرية . . فإنه يكون أمرًا مشروعًا .

وبالنسبة لنظريته فى القيم الدولية . . وفر ميل مساهمة هامة للنظرية الاقتصادية ، تشكل حجرًا يمكن القفز عليه فيما بين ديفيد ريكاردو والفريد مارشال ؛ ففى نظريته عن التكلفة المقارنة ، أوضح ريكاردو أن نسبة التبادل الدولية بين سلعتين تتحدد فيما بين نسبتى التبادل المحلية فى كل من البلدين موضع الدراسة . ولكى يوضح ذلك . . فإنه احتاج معلومات عن التكاليف فقط . ولم يتم تحديد النقطة المحددة فى هذا المدى . وهذه الفجوة التحليلية تم ملؤها بواسطة الشاب الصغير جون ستيوارت ميل ، فى بحث رائع عن « قوانين التبادل بين الأمم ، وتوزيع مكاسب التجارة بين البلاد للعالم التجارى » . وقد كتبت هذه الورقة عام ١٨٢٩ ، ولكنها لم تنشر إلا عام ١٨٤٤ كأول مقال فى« مقالات فى بعض الأسئلة غير المستقرة فى الاقتصاد السياسى » . ومفتاح الحل هو الطلب ؛ الذى لعب دورًا فى شرح قيم السلع ، التى لايمكن زيادة عرضها بواسطة الإنتاج ، وهنا نجد أن ميل بدأ يستخدم هذا المبدأ الآن لمنتجات العمل .

افترض أن هناك دولتين ، إنجلترًا وألمانيا ، ينتجان سلعتين ، المنتجات الصوفية ومنتجات الكتان . افترض أيضًا - بنفس طريقة ريكاردو - أن إمكانات الإنتاج خطية ، كما يتضح من الشكل (٢/١١) ؛ حيث تكون لإنجلترا ميزة نسبية فى إنتاج الصوف ، ولألمانيا ميزة نسبية فى إنتاج الكتان . وفى غياب التجارة الدولية . . فإن كلتا الدولتين ستكونان على خط الإنتاج الداخلى عند النقطتين A_G, A_E على الترتيب . أما فى حالة وجود التجارة الدولية . . فإن إنجلترا ستنتج فى نقطة ما على يمين النقطة A_E ، وستنتج ألمانيا فى نقطة ما على يسار النقطة A_G . وبصورة خاصة . . فإن ميل اقتفى أثر ريكاردو فى التركيز على حالة التخصص الكامل ؛ حيث تقوم إنجلترا بالإنتاج عند P_E ، وألمانيا بالإنتاج عند P_G . وفى هذه الحالة . . فإن النقطة التى ستستهلك عندها تلك الدولتين ، ستكون C_E, C_G ، وسيمكننا الآن ملاحظة أن هاتين النقطتين سنجدهما على الخطين المتقطعين اللذين يمران بالنقطة P_E, P_G على الترتيب ، وحيث يعبر ميلهما المشترك عن نسبة التبادل الدولى . ويوضح ميل ، أن هذا الميل لابد أن يكون بالشكل الذى يجعل طلب إنجلترا على الكتان ، يتعادل تمامًا مع طلب ألمانيا على الصوف .

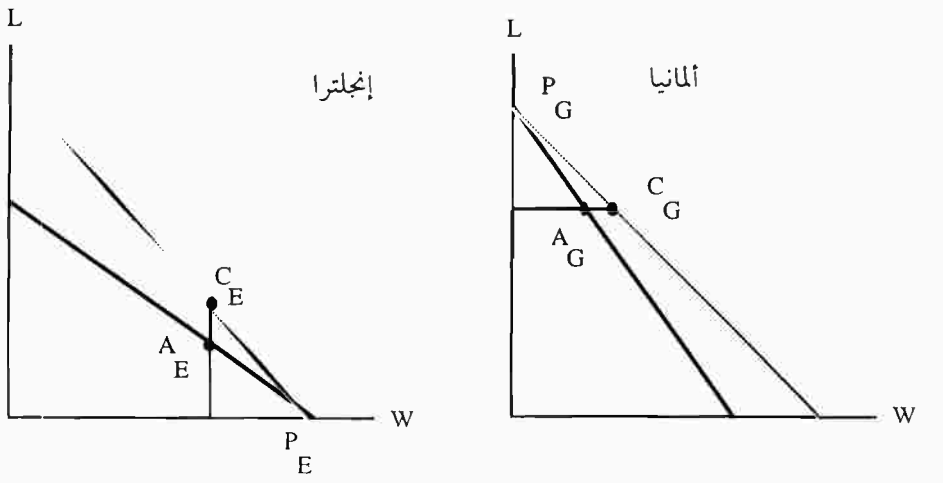

شكل (١١/ ٢) : إمكانات الإنتاج الخطية حسب مثال جون ميل .

وهذه الحجة - إذا توقعنا الأدوات البيانية لألفريد مارشال - يمكن التعبير عنها بدلالة منحنيات الطلب المتبادل . ففى الشكل (١١/ ٣) يتم قياس صادرات إنجلترا من الصوف وواردات ألمانيا منه على المحور الأفقى ، بينما يتم قياس واردات إنجلترا ، من الكتان وصادرات ألمانيا منه على المحور الرأسى . . فإذا كانت معدلات التبادل عند المستوى الخاص بنسبة التكلفة المحلية فى إنجلترا . . فإن إنجلترا لن يختلف معها الوضع بين نقطة الاكتفاء الذاتى فى النقطة A_E ، والتخصص الكامل عند نقطة إنتاجها P_E ، وهى تحصل من خلال التجارة الدولية بقدر ما كانت ستحصل عليه لو أنتجت بالداخل . أما لو أصبحت معدلات التبادل الدولية فى مصلحة إنجلترا بشكل تدريجى . . فإن طلب إنجلترا على الكتان مقابل الصوف ، سيتجه نحو التزايد ، وفقًا لمنحنى الطلب المتبادل الخاص بها . ويتم التوصل إلى منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لألمانيا ، والذى سيبدأ عند نقطة الإنتاج P_G ، بنفس الطريقة ، ويتحقق التوازن الدولى عندما يتقاطع منحنيا الطلب المتبادل .

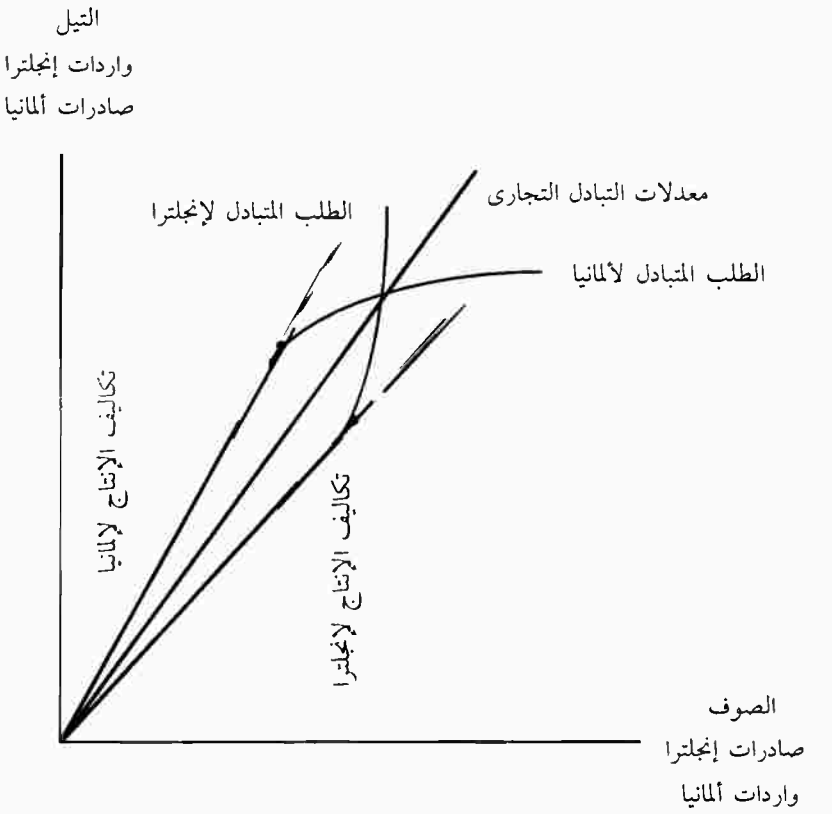

شكل (١١/٣): معدلات المقارنة بين التكاليف

ومعدلات التبادل التجارى والطلب المتبادل للدولتين .

يتم استخدام هذه الطريقة لتقييم المكاسب من التجارة للبلدين ، وقد أوضح ميل أن التحسن الفنى فى بلد ما ، بما يؤدى إليه من زيادة عرض سلع الصادرات بالمقارنة بالطلب . . فإنه يمكن أن يؤدى إلى تدهور معدلات التبادل ، ولكنه لم يستمر فى التحليل ؛ لكى يقترح كنتيجة لذلك أن الدولة التى تحسن فنونها الإنتاجية قد تكون فى وضع أسوأ . وهذه هى فكرة « النمو البائس » التى تركت للأجيال اللاحقة ؛ حتى يتم اكتشافها . وقد تم امتداد التحليل إلى أكثر من دولتين ، وأكثر من سلعتين ، على الرغم من أن هذا التحليل لم يكن بشكل دقيق .

وفى ورقته الأصلية - وفى الطبعات الأولى من كتاب « المبادىء » - شرح ميل كيف

تعتمد معدلات التبادل الدولية على رد فعل الطلب للسعر . وفى الطبعة الثالثة اعتقد أنه من الضرورى أن يضيف أن النتيجة تعتمد أيضًا على موقع نقط الإنتاج P_E, P_G ، ولكى يشرح ذلك . . استخدم الحالة الخاصة ، التى تكون فيها مرونة الطلب على السلع المستوردة معادلة للوحدة ، والتى تتضمن أن الطلب ، وبالتالى عرض الصادرات ، للمنتج المحلى لايعتمدان على السعر ؛ فبدلالة الشكل ١١/ ٢ سنجد أن هذا يعنى أن نقطة استهلاك إنجلترا C_E ، هى نقطة رأسية فوق A_E ، بينما C_G هى نقطة أفقية على يمين A_G . وكنتيجة لذلك . . فإن منحنيات الطلب المتبادل هى خطوط مستقيمة ، كما يتضح من شكل (١١/ ٤) .

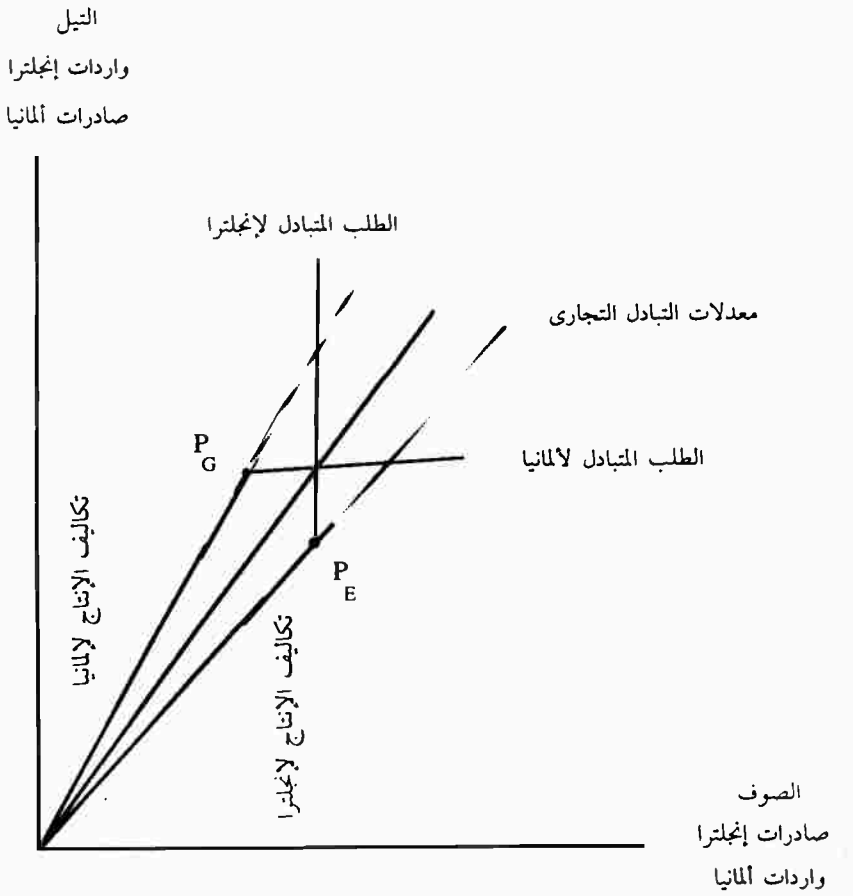

شكل (١١/ ٤) : الخطوط المستقيمة تمثل منحنيات الطلب المتبادل .

ومن الواضح أنه فى هذه الحالة . . فإن الانتقال فى P_E أو P_G يكفى لتغيير معدلات التبادل الدولية . فإذا اتجهت طاقة التصدير فى إنجلترا للانخفاض بالتدريج . . فإن معدلات التبادل ستقترب فى النهاية إلى نسبة التكاليف فى ألمانيا ، والعكس صحيح . فإذا اتجهت طاقة التصدير فى إنجلترا إلى الانخفاض بدرجة أكبر من ذلك . . فإن ألمانيا ستتوقف عن التخصص كلية فى الكتان ، ولكن ميل أشار بشكل غير مقنع إلى أنه فى وجود عدد كبير من السلع . . فإن هذه الإمكانية لن تتحقق .

وعلى الرغم من أن طبيعة هذه المجموعة الثانية من الظروف تبدو مباشرة بشكل كاف . . فإن الطريقة التى قدمها بها ميل ، قد ضللت قراءه منذ ذلك الوقت ؛ إذ بدأ بالملاحظة الحادة ، والتى تعد فى حذ ذاتها إسهامًا صغيرًا ، وهى أن منحنيات العرض المتبادل قد تتقاطع فى أكثر من نقطة واحدة ، وأنها من المحتمل أيضًا أن تنطبق على بعضها فى منطقة معينة . ويتم تقديم هذه الحجة والتى تخص موقع النقطتين P_G, P_E لاستبعاد عدم القدرة على التحديد الناتجة من ذلك . وفى حقيقة الأمر . . فكما أوضح مارشال وإدجورث . . فإن هذه المناقشة لا علاقة لها باحتمال وجود أكثر من نقطة للتوازن ، ولهذا . . فإن الإضافة التى تحققت فى الطبعة الثالثة لكتاب « المبادىء » لاتمثل بصورة عامة تقدمًا مهمًا على الورقة الأصلية [٧] .

وبقانون القيم الدولية التى قدمه ميل . . فإنه وفَّر معبرًا من نظرية التكلفة المقارنة إلى النظرية الحديثة فى التجارة الدولية . وطوَّر هانز فون مانجولت ، فى قطعة عبقرية وجهد فائق فى تحليل هذه المناقشة إلى أكثر من سلعتين[٨] . وقد اخترع مارشال منحنيات الطلب المتبادل ، وعبر عن شكلهما بدلالة المرونات . وقد استكمل جوتفريد هابرلر هذه الأدوات التحليلية بصورة أساسية باستبدال أساليب الإنتاج الخطية لريكاردو ، بمنحنيات إمكانات الإنتاج المقعرة لإيرفنج فيشر ، والنتيجة بالنسبة لدولتين ولسلعتين هى « فراشة التجارة الدولية لكل من ميل / ومارشال / وميد » .

---

(٧) يختلف هذا التقييم عن ذلك الموجود فى تشيبمان ١٩٦٥ ، ١٩٧٩ .

(٨) هذا هو إسهام مانجولت الثانى ، الذى تم ذكره فيما سبق ، وقد تم تضمينه فى ملحق طويل للجزء الخاص بالأسواق المتداخلة ، والذى لم يتم التعرض له فى الترجمة . وقد نوقش بشكل مستفيض ، بواسطة إدجورث (١٩٢٥ ، جزء ٢) ، ووفر تشيبمان (١٩٦٥ جزء ١) عرضًا معاصرًا لهذه الحجة بدلالة البرمجة الخطية .

وفى حقيقة الأمر . . فإن المغزى المتعلق بالورقة المبكرة لميل يتعدى حدود نظرية التجارة الدولية ، على الرغم من أنه لم يتحقق من ذلك ؛ فقد كان ميل صحيحًا فى ملاحظة أن هذه الورقة هى تطبيق للقوانين العامة للعرض والطلب . وبدوره . . فإن هذه القطعة الخاصة من التحليل التى طورها ، أصبحت قلب النظرية العامة للتبادل بين الأشخاص ؛ فإدجورث وباريتو لم يتم فصلهما عن ريكاردو بثورة علمية ، إذ إنهما اتصلا به بعملية الارتقاء ، التى حققها قانون ميل للقيم الدولية ، والذى يعد معبرًا مهمًا .

جولى ديبوى Jules Dupuit

تنسب قيمة الإسهامات فى نظرية الطلب قبل اكتشاف التعظيم الصريح للمنفعة إلى جولى ديبوى . وكان رجلاً فرنسيًا ، ولد فى ١٨ مايو ١٨٠٤ فى فوسانو (بيدمونت) ؛ حيث كان والده مفتشًا إمبراطوريًا للمالية[٩] . وقد قبل بالمدرسة المتعددة الفنون فى باريس عام ١٨٢٢ ، وبعد ذلك بسنتين . . التحق بخدمة إدارة الطرق والكبارى كمهندس مدنى ، وعمل جزئيًا فى الأقاليم وفى باريس ، وارتقى إلى درجة رئيس المهندسين المسئول عن خدمات البلدية فى باريس .

وتتعلق معظم كتبه ومقالاته بالموضوعات الهندسية ، مثل : صيانة الطرق ، وإنشاء الكبارى ، وتوفير مياه الشرب ، والتحكم فى الفيضانات . وفى النصف الأخير من حياته ، تزايد اهتمامه بالمشكلات الاقتصادية ، وقد ترتب على ذلك مقالات متعددة فى Journal des Economistes., Annales des Ponts et Chaussees ، وأيضًا فى كتاب عن « حرية التجارة » . وتعد أكثر إسهاماته أهمية مقالات فى « قياس منفعة الطرق العامة » لعام ١٨٤٤ التى تمت ترجمتها فى ديبوى ١٩٥٢ ، وأيضًا عن « الرسوم وتكاليف المواصلات » لعام ١٨٤٩ (ترجمت فى ديبوى ١٩٦٢) ، وكلاهما أعيد نشرهما عام ١٩٣٣ تحت عنوان المنفعة وقياسها ، وبقيت خطته فى كتابة رسالة عن اقتصاديات الأعمال العامة دون كتابة .

وفى عام ١٨٥٧ واستنادا إلى هذه الإسهامات . . فإن ديبوى شعر أن بوسعه التقدم

(٩) توجد ملاحظة بيوجرافية بواسطة ماهير فى ديبوى ١٩٣٣ .

بالعضوية إلى أكاديمية العلوم ، ولكن لم يتم انتخابه ، وقد توفى فى باريس فى ٥ أكتوبر ١٨٦٦ ، بعد حياة حافلة بالخدمة المدنية .

ومن ضمن الإسهامات المتنوعة لديبوى . . يعتبر إسهامه فى نظرية الطلب هو الأكثر إشعاعًا من الناحية العبقرية الآن ، أكثر منه عندما كتبه ؛ فقد دفعه عمله اليومى إلى التساؤل عن كيفية تقييم الاستثمارات العامة ، مثل : الطرق ، والكبارى ، والقنوات ، والسكك الحديدية ، وحاول التوصل إلى مقياس لمنفعة الأعمال العامة . كما كان من الواضح له أن هذا المقياس ، إذا أمكن التوصل إليه ، سيتم تطبيقه على السلع بصورة عامة ؛ بحيث ينتهى إلى نظرية عامة فى المنفعة .

وعلى أية حال . . فإن مفهوم ديبوى فى المنفعة كان مختلفًا عن ذلك المفهوم الخاص بكل من جوسن ، وجيفونز ، وفالراس بالقدر ، الذى لم يجعله يحاول التعبير عن « الكيفية التى تجعل لدى الأشياء القدرة على إشباع حاجات الأفراد » ؛ فمنفعة الشىء كان بالإمكان قياسها بواسطة « التضحية القصوى التى يكون المستهلك على استعداد لتحملها للحصول على هذا الشىء » ، ويمكن التعبير عن هذه التضحية بدلالة النقود (١٩٥٢ ، ٨٩)[١٠] . وكنتيجة لذلك . . فإن مشكلتى المقارنة بين الأفراد والتجميع لاتشكلان أى مشكلة ، وبالصياغة الحديثة . . فإن ديبوى كان مهتمًا بمعدلات الإحلال الحدية بدلاً عن اهتمامه بالمنفعة .

وفيما يتعلق بتقييم الأعمال العامة (الكوبرى مثلاً) . . فإن ديبوى أشار إلى ثلاثة أخطاء شائعة : الأول ، هو أن منفعة الكوبرى لايمكن قياسها بتكلفته ؛ ففى الحقيقة . . فإنه إذا كان الكوبرى استثمارًا معقولاً . . فإن منفعته ستكون أعلى من تكلفته ، أما إذا كان استثمارًا سيئًا . . فإن منفعته ستكون أقل . وثانيًا أن منفعة الكوبرى لايمكن قياسها بالوفر فى تكاليف المواصلات الذى ستسمح به ، فالكوبرى المفيد قد يؤدى إلى زيادة فى

---

(١٠) استخدم ماونتفورت لونجفيلد فعلاً المفهوم نفسه فى محاضراته عن الاقتصاد السياسى لعام ١٨٣٤ ، وكان قد اقترح قياس كثافة طلب الفرد من خلال « الكمية التى سيكون على استعداد وقادر ، على التخلى عنها من أجل حصوله عليها ، بدلاً عن أن يظل دونها ، أو يفقد التمتع الذى يعتقد أنه ستوفره له » (لونجفيلد ١٩٧١ ، ١١١) . كما تيقن لونجفيلد أيضًا أن الطلب سيتم الوفاء به حتى تلك النقطة ، التى تتوقف عندها تلك الكمية أن تفوق السعر . وعلى أية حال . . فإنه لم يضع هذه النظرات فى استخدام تحليلى منتج .

الكميات ، التى يتم نقلها ؛ بحيث تتزايد التكـلفة الكلية للنقل . ثالثًا ، أن المنفعة لاينبغى قياسها بالزيادة فى كمية النقل مقيمة بـقيمة موحدة ؛ إذ إن قيمة عبور الكوبرى تنخفض مع زيادة الكمية .

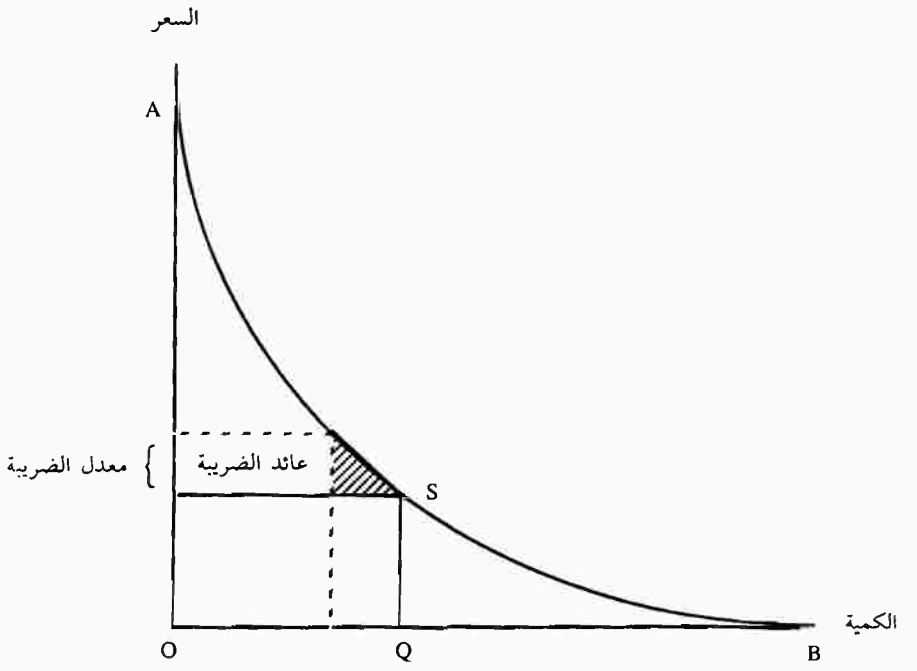

شكل (١١/ ٥) : العلاقة بين عائد الضريبة ومعدل الضريبة .

ولكى يشـيد مقياسًا أفضـل ، بدأ ديبوى بوضع جدول ، يـوضح كميات النـقود التى يكون الفرد على استعداد للتخلى عنها ، مقابل وحدات متتالية من السلعة ، وهو يعتبر ذلك كدليل عـلى أن هذه الكميات تـنخفض مع زيادة الكـمية ؛ أى إنه افترض تنـاقص معدلات الإحلال الحدية كأمر واقعى . ومن الجداول الخاصة بكل فرد . . يحاول ديبوى التوصل إلى جدول مقابل لكل الأفراد ، ويتم رسم النتيجة فى منحنى سالب الميل ، كما يوضحه الشكل (١١/ ٥) (قياس ديبوى ، مثل كـورنو وفالراس ، الكمية على المحور الرأسـى والسعر على المحور الأفقى) . ولما كانـت كل الوحدات التى سيتم طلـبها ، والتى تكون منفعـتها على الأقل معادلة للسعـر (عند سعر محدد) . . فإن هذا المنحنى هو منحـنى للطلب وتم تجاهل التعقيدات المترتبة على ثبات المنفعة الحدية للنقود .

افترض بـدلالة الشكـل (١١/ ٥) أن على المستـهلكين أن يـدفعوا OP ، وأن الكمـية المطلوبة لهذا تكون OQ . فى هذه الحالة . . سيتـم تعريف « المنفعة المطلقة » لـهذه الكمية بواسطة ديبوى ، كإجمالى الكمية التى يكون المستهلكون على استعداد للتخلى عنها . (كما يتم قياسها بالمساحة تحت منحنى الطلب OA SQ) . ومن الواضح أن المنفعـة الكلية تصل أقصاها ، OAB ، عندما تصل المـنفعة الحدية SQ (إذا استخـدمنا اللفـظ الأحدث) إلى الصفر ، وربما يكون هذا أول تقديم واضح للعلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

ويتم تعريف المنفعة النسبية للمنتج عـلى أنها « الفرق بين التضحية التى يكون المشترى على استعداد للقيـام بها للحصول على هذه الوحدة ، وسعر الشراء الـذى عليه أن يدفعه فى المقابل » (١٩٥٢ ، ٩٠) . ومـن الواضح أن المنفعـة النسبية لديـبوى ، كما يتم قـياسها بمساحة المثلث PAS ، هى المفـهوم الذى دشّنه مـارشال فيمـا بعد ، وأطلـق عليه فـائض المستهلك .

ويستخدم ديبوى هذه الأداة المفهومية ؛ لتحـليل آثار التغيرات فى السعر ، مثل ، فرض ضريبة (أو رسم) ؛ فالعبء الاجتماعى لهذه الضريبة - كما يشير - لايمكن قياسه بالعائد الكلى ، الذى يتم دفعه للحكومة ؛ فقبل كل شىء . . فإن العبء الخاص لدافعى الضرائب يقابله المنفعة العامـة للحكومة . ويتمثل العبء الاجتماعى الحقيقى لـهذا فى المنفعة المضاعة لتلك الكميات ، التى لايمـكن استهلاكها نتيجة لهذه الضريبة ، وهذا يـعنى أنه يتم قياسها بالخسارة فـى المنـفعـة النسبية ، كما يتم الـتعبير عنها بالمثلث المظـلل . وهذه تمثل « خسارة تامة » (١٩٦٢ ، ١٢) من فرض الضريبة . ولأول مرة . . فإن الفكرة القديمة ، والتى عبر عنها بشكل حاسم بيير بواسجلبرت ، يتم وضعها بشكل تحليلى دقيق .

ولما كان ديبوى يفترض مـنحنيات الطلب العادية على أنها محـدبة (كما بالشكل) ، فإن حدا أعلى للخسارة فى المنفعة ، يمكن التـوصل إليه بضرب التغير فى الاستهلاك بنصف الضريبة (١٩٥٢ ، ١٠٣) . وفى حالـة منحنى الطلب الخطى . . فإن الخسـارة فى المنفعة ستكون متناسبة مـع مربع الضريبة ، وهذا يقودنا إلى الاقتراح المهم بأن كمـية معينة يترتب عليها عبء أصغر ، إذا فرضت ضريبة صغيرة عـلى مجموعة كبيرة من السلع ، عما لو تم فرض ضريـبة كبيرة عـلى مجموعـة ضئيلة من الـسلع ؛ فالضـرائب العامة أقـل ضرراً من الضرائب الخاصة .

فإذا بدأنا من الصفر . . فإن معدلاً للضرائب يتم زيادته باستمرار ؛ مؤذيًا إلى زيادة حصيلة الضريبة أولاً ، حتى يصل إلى نهاية عظمى ، ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض ؛ حتى يصل فى النهاية إلى الصفر ، عندما تصبح الضريبة مانعة . ولهذا . . فإن نفس العائد يمكن الحصول عليه بمعدلات مختلفة للضريبة ؛ فالخسارة فى المنفعة المترتبة على ذلك لن تكون واحدة على أية حال ، ولهذا . . فمن المهم أن نحصل على عائد معين بأدنى معدل ممكن للضريبة .

وتم استخدام هذه الأداة التحليلية فيما بعد بواسطة ديبوى ؛ لاشتقاق قواعد التسعير للاحتكارات العامة . وقد ادعى هارولد هوتلنج أن ديبوى كان من أوائل المنادين بالتسعير ؛ وفقًا لقاعدة التكلفة الحدية (هوتلنج ١٩٣٨ ، ٢٤٢) . كما أن راجنر فريش أطلق على هذه القاعدة نظرية ديبوى فى فرض الضرائب (فريش ١٩٣٩ ، ١٤٥) ، وهذا خطأ تاريخى ، فعلى الرغم من أن كتابة ديبوى قد تقودنا إلى مبدأ التسعير وفقا للتكلفة الحدية . . فإن ديبوى نفسه لم يتوصل إلى هذا الاستنتاج ، فما تصوره كان تغطية التكلفة بالكامل عند أدنى مستوى للسعر ، إذ لم يكن لديه تعاطف مع الدعم الحكومى للمؤسسات العامة ؛ حيث ذهب تفكيره فى اتجاه مخالف .

وقد تيقن ديبوى أنه يمكن تخفيض الخسارة فى المنفعة الناجمة عن ضرورة عدم تحقيق خسارة بإحلال الأسعار الموحدة بالأسعار المميزة . فمن الناحية المثالية . . فإن السعر لكل وحدة من السلعة ينبغى أن يعطى نسبة معينة من منفعتها ، وبهذا التمييز الكامل . . فإنه يمكن اختصار الخسارة التامة إلى الصفر (ديبوى ١٩٦٢ ، ١٦ ، ٢٩) . وفى الحقيقة . . فإن هذا كان أمرًا مستحيلاً ، بالطبع . وعلى أية حال . . فإن المحتكر المميز ، الذى يتمتع بعبقرية كافية بوسعه أن يقسم السوق بالشكل ، الذى يقلل كثيرًا من الخسائر فى الرفاهية المرتبطة بمبدأ تغطية كافة التكاليف (١٩٥٢ ، ١٠٨ f ١٩٦٢) ، وقد وفَّر ديبوى أمثلة عديدة ومفيدة من واقع تجربته الشخصية (١٩٦٢) . وإذا ذكرنا أكثر توضيحاته شهرة . . فلن تتكلف شركة للسكك الحديدية كثيرًا ، عندما تحاول أن تعامل كل فرد مثل معاملة ركاب الدرجة الأولى . وعلى أية حال . . فإنه بمحاولة تعذيب ركاب الدرجة الثالثة ، وفى الوقت نفسه التيسير على ركاب الدرجة الأولى . . فإن السوق يمكن تقسيمه وفقًا للمنفعة ، وبالتالى ستتم مساعدة الشركة على تطبيق التمييز السعرى .

وهذا لايجعل ديبوى مدافعًا عن الاستغلال الاحتكارى ؛ إذ أكّد أن الاحتكارات الطبيعية التى تعمل بنظام المؤسسة الخاصة لن تعظم المنفعة . ولهذا السبب أيضًا . . كان من أنصار الملكية العامة . وتمثلت الحالة المثلى لديه فى مؤسسة عامة ، تغطى تكاليفها بالشكل الذى يعظم الرفاهة الاجتماعية ، ولم يتم تخطى إسهاماته فى هذه المشكلة قبل فرانك رامزى .

ولم يقدم ديبوى أى إسهام ملموس فى الاقتصاد الرياضى ، ففى ورقته الأكثر شهرة (١٩٥٢) . . تظهر قطعة صغيرة من التفاضل والتكامل ، ولكن منطقه يعتمد على أمثلة عددية وأشكال بيانية بسيطة ؛ فمنحنى الطلب كان موجودًا فى كورنو (والتى يبدو أن أبحاثه لم يطلع عليها ديبوى) ، وعلى العكس من كورنو . . لاتوجد أى محاولة رسمية للتعظيم .

وقد كان مجال ديبوى هو التحليل الجزئى لطلب المستهلك من وجهة نظر الرفاهة العامة ، ويعد إسهامه الرئيسى فى هذا المجال مفهوم فائض المستهلك . وقد اعترف مارشال بأنه تعلم كثيرًا من تحليله فى الطلب من ديبوى ، ولكنه فشل فى ملاحظة أنه فيما يتعلق بفائض المستهلك . . فإنه لم يضف شيئًا تقريبًا بل مجرد الاسم . وتعد مساهمة ديبوى فى تحليل الرفاهة للضرائب وقواعد التسعير أكثر الإسهامات ، التى تحققت قبل القرن العشرين أهمية . وعلى العكس من عمل كل من كورنو وجوسن . . فإن عمله لم يتم نسيانه أبدًا . وبينما اعتبر مارشال ديبوى - كأحد أساتذته الرئيسيين - فإن فالراس شعر بأنه اضطر لنقده بشدة وبشكل غير عادل . وبنى كل من رودلف أوسبتز وريتشارد لايبن - فى فيينا - بشكل مباشر على أعماله . وفى مجال طلب المستهلك . . كان ديبوى الشخصية المسيطرة قبل مارشال .

١٢

كارل ماركس Karl Marx

يعد اسم كارل ماركس من أكثر الأسماء ، التى يتم الاستشهاد بها أكثر من أى شخص آخر عاش حتى الآن ، باستثناء بوذا ، وعيسى ، ومحمد . وبالنسبة لأولئك الذين يقيسون الشهرة بعدد المراجع التى يتم الاستشهاد بها . . فإنه يقف على القمة . ومن الواضح أن أهميته التاريخية تتخطى حدود الاقتصاد بكثير . وفى مجالنا هذا . . فإننا سنهتم به كاقتصادى فقط ، ولن يبذل أى مجهود لإعطائه حقه فى الجوانب الأخرى لتأثيره .

ومن الناحية الزمنية . . فإن أعمال ماركس الاقتصادية تنتمى إلى الفترة ، التى كان برنامجها الرئيسى يتضمن إدماج التعظيم الفردى فى نموذج التدفق الدائرى . ولم يساهم ماركس فى هذا البرنامج ؛ إذ إنه كان مهتما بالتدفق الدائرى ذاته . ومن المهم أن نتذكر أنه فى الوقت الذى انتهى فيه من الجزء الأول لرأس المال . . فإن أنطوان أوجستين كورنو ، وجوهان هاينرش فون تونن ، وهيرمان هاينرش جوسن كانوا قد نشروا منذ زمن طويل بحوثهم الرائدة ، كما أن وليم ستانلى جيفونز كان قد قدم ورقته الأولى عن نظرية جديدة فى القيمة . وبظهور الجزء الثالث من كتابه . . كان كتاب « المبادىء » لألفريد مارشال قد أصبح الكتاب المدرسى الرئيسى . لقد كان ماركس مفارقة تاريخية ؛ إذ إنه تولى حراسة مؤخرة الريكارديين ، كما أنه أعطى تفكيرًا أخيرًا للاقتصاد الكلاسيكى كما عرفه لنفسه .

حياته

ولد كارل ماركس فى ٥ مايو ١٨١٨ ، فى مدينة تراير Trier الألمانية[١] . وكان والده

(١) السيرة الذاتية موجودة لمهرنج ١٩١٨ ، والتى اتسمت بالتقديس . والسيرة الأحدث من ذلك موجودة فى راددزر (١٩٧٥) وفرادزال (١٩٨١) .

محاميًا يهوديًا ، واعتنق هو وعائلته الديانة البـروتوستنتية ، عندما كان كارل طفلاً صغيرًا . وقد كان إنسانًا متـعلمًا ، ورقيقا ، ولديه قدرة كبـيرة على التحمل . أما والدتـه فيبدو أنها كانت متضمنة لما أصبح يطلق عليه بالأم اليهودية، أو الماما الإيطالية ، وهذا يعنى أن الأسرة التى عاش فيها كانت بيئة للبورجوازية المتعلمة .

وقد ظهرت موهبة كارل بصورة مبكرة ، على الرغم من ضعفه فى الرياضيات والخط ، كمـا ظهر عدم اهـتمامه بـالعلاقـات الإنسانيـة ، وعزلته كـما يمكـن أن نسميـها بالمعـنى السيـكولوجى بالـلفظ المحبب لمـاركس ، وقد أعطت إعلانـاته المتكررة لـلعطف - مقـترنة بالحساب وبالبرودة - والديه سببًا مبكرًا للانشغال .

وبعد قضاء فترة معقولة فى المدرسة الـثانوية ، بدأ ماركس فى دراسة القانون فى بون ، وبعدها بفتـرة قصيرة انتقل من بون إلى بـرلين ، وانتقل من دراسة القانون إلـى الفلسفة . ارتبط ماركس من الناحية الـفلسفية باليسار الهيجلى ، وحاول التعـلم الذاتى بشكل كبير ، كما أنه بذل جهدًا فـى تجميع كم هائل من الكتابات ، دون أن تكـون لديه خطة أو نظام ، ودون أن يحاول تعلم فن تـوصيل أفكاره بشكل واضح وبسيط . وقـد حاول ماركس القيام بعدة مشروعات أدبيـة ، ولكن لم يقدر لأى منها الاكتمال . وقد استـطاع أخيرًا أن يحصل على شـهادة دكتوراه الـفلسفـة من جينـا ، بواسطة المـراسلة بمقـال ، متناثـرًا أيضًا ، عن ديموقريطس وأبيقور .

ترك ماركس المجـتمع الأكاديمى بطموح مـحترق ، ولكن دون أن تكون لـديه مهارات يمكن تسويقها . وبصورة خاصة . . فإن حلمـه أصبح إنسانية يمكن لأى فرد أن يعيش حياة الفراغ الـتى كانت تتمـتع بها الطـبقات المتوسطـة العليا الإنجـليزية، دون مشاغـل الندرة ، والفقر، والمنافسة فى ظلها . وبالنسبة لمـاركس . . كانت هذه الحياة تبدو مستحيلة ، كما أن آماله فى الحـصول على وظيفة أكـاديمية - والتى لم تكـن ساطعة جدًا - تلاشت بـاضطهاد اليسار الهيجلـى . ولهذا . . فإن ماركس بدأ فى اكتساب قوت يومه كمحـرر للمجلة الجديدة Rheinische Zeitung ، وهى جريـدة لليسار الـليبرالى ، وبعـد أقل من سنة منـع نشر الجريدة مـن قبل الرقابة البـروسـية . ومـن المثـير أن نتنبأ بأنـه كيف كان سيتغـير مجرى التاريخ ، لـو حصل ماركس على وظـيفة أستاذ جامعـى . وكما تحقق . فإنه أصـبح إماما للكـثيرين من المثـقفين ، الذين كـانت رغبتهـم فى الحصول على مـركز اجتماعـى لاتقارن بقدرتهم على الكسب .

وفى عام ١٨٤٣ - وبعد خطوبة امتدت لسبع سنوات - تزوج ماركس جينى فون وستبالن ، وأصبحت زوجته بالنسبة له تجسيدًا للمؤسسة الثرية والارستقراطية ، التى كان يأمل فى الانتماء إليها بشدة ، كان يشير إلى كلمة فون فى اسمها العائلى بافتخار شديد . كانت جينى ماركس إحدى الزوجات العديدات لاقتصاديين مشهورين ، واللائى ينبغى أن يكنَّ فى عداد الأبرار ؛ فقد كانت محبوبة ، ومستعدة للتضحية ، ورفيقة مستعدة لإطراء الآخرين ، وكانت تضحى بكل شىء فى سبيل زوجها وعائلتها . وعلى أية حال . . فإن ماركس على الرغم من أنه كان يمكن احتواؤه . . فإنه كان - بصورة عامة - طاغية صغيرًا ، لديه اقتناع كبير بتفوق الذكور .

وبعد زواجهما بفترة قصيرة ، انتقل ماركس وزوجته إلى باريس ، بعد أن تيقنا بعدم وجود مستقبل لهما فى ألمانيا ، وبدأ ماركس فى الارتباط بالاشتراكيين والشيوعيين . وأصبح هذا الليبرالى الراديكالى شيوعيا ، كما أنه قابل فريدريك أنجلز الكاتب وابن أحد صناع النسيج الأثرياء ، وكان الصديق الوحيد الذى لم ينفر من ماركس ، كما أنه لم يوفر له الطاعة الكاملة والتعاون الثقافى فقط ، ولكنه وفَّر له فيما بعد الدعم المالى أيضًا . وقد استغرق ماركس الفترة - فيما بين ١٨٤٥ إلى ١٨٤٩ - فى أنشطة ثورية فى باريس ، وبروكسل ، ورافينلاند . وبالنسبة لماركس . . فإن الانهيار النهائى للرأسمالية بدا ، وكأنه أمر وشيك ، وقد قصد بكتابة « البيان الشيوعى » مع أنجلز عام ١٨٤٨ أن يؤذن لوفاتها ، وكانت الأشياء التى انهارت فعلا عام ١٨٤٨ آمال ماركس للنجاح الفورى للثورة ، وفى السنة التالية هاجر إلى لندن ؛ حيث قضى فيها بقية حياته .

وقد رزق ماركس بسبعة أطفال ، توفى منهم أربعة فى الطفولة . وبالنسبة للبنات الثلاث اللائى بلغن سن الشباب - فإن ماركس كان أبًا محبوبًا وعطوفًا . وقد توفيت كبراهن قبل وفاة والدها بفترة قصيرة ، أما الأخيرتان فقد انتحرتا . كما كان لماركس ابن غير شرعى من خادمة تعمل عنده ، ولكى يحافظ على مظهره العام . . فقد رباه أنجلز ، الذى عين أمه فيما بعد كمديرة للمنزل . وقد عاشت العائلة فى ظروف عسيرة ، ولكن مع التظاهر بالمكانة البورجوازية المحترمة . تمكن ماركس من أن يتكسب ما يكفيه (بالإضافة إلى المساعدات التى كان يتلقاها من أنجلز) ، أساسًا من خلال الكتابة للجرائد الأمريكية ؛ لكى يبقى على عائلته بعيدًا عن الفقر بالمعنى الإحصائى ، ولكنه كان رب أسرة سيئًا ؛ حيث لم يكن بوسعه أن يواجه نفقات أسرته ، وكان مطاردًا دائمًا من قبل الدائنين .

وقد قضى ماركس معظم وقته فى المتحف البـريطانى ، محولا الكميات الهائلة من مواد القراءة إلى كـميات هائلة من المـذكرات ، كما كانت أمام عيـنيه الخطة الكبـيرة لرأس المال بصورة دائمة . وقد قاد العالم للتنبؤ بنقد رئيسى للاقتصاد السياسى ، وأدت صعوبة التوصل إلى هذا التوقع إلى حدوث مزيد من القلق . كـما أصيب بالهيجان ، وبعديد من الأمراض الأخرى ؛ خاصة أمراض الكبد والعيون ، والتى أجـبرته فى مرات عديدة - أو أعطته المبرر - على تعـويق عمله . وقد أمـضى ماركس وقتًا وطاقـة كبيرة فى السـياسة الشيوعـية وفى التهييج ، بـأنشطتها التآمرية وبالصـراعات المتعددة بين الواجهات المتصـارعة . وفى الدولية الأولى . . كان ماركـس النظرى العظـيم الموجود فى الخلفـية ، وقد توفى بعـد وفاة زوجته بخمسة عشر شهرًا فى ١٤ مارس ١٨٨٣ .

أعماله

تضم الأعمال المجمعة لماركس وأنجلز حوالى أربعـين مجلدًا ، ويميل المهتمون «بإنسانية» ماركس وبفـلسفة التاريـخ إلى التركيز علـى كتاباته الأولية حـتى ، ومن ضمنهـا ، البيان الشيوعـى لعام ١٨٤٨ (١٩٣٢) . وعـلى أية حال . . فـإن مكانة مـاركس فى تاريـخ علم الاقتصاد تتحدد بعمل واحد ، هو « رأس المال » (١٩١١ - ١٩ ، ١٩٥٧ - ٦٢) .

ويعد تاريـخ كتابة « رأس المال » أساسًا التـاريخ غير السعيـد للنصف الثانـى من حياة المؤلف ؛ ففى البيـان الشيوعى ، وضع ماركس وأنجلز الاقتراح الجسور عـن الانهيار الحتمى للرأسمالية . فكأيديولوجية . . كان البيان إبداعًا عبقريًا ، أما كاقتصاد . . فإن البيان سقط أو كان أقل بكثير من كـونه تحليلاً علميًا . وهكذا . . فإن ماركس واجه الـتحدى المتعلق ، بتوفير إثبات علمى لما ادعاه هو وأنجلز بجسارة ، وقد كان رده هو « رأس المال » .

وعلى أية حال . . فإن ماركـس وجد الأمر المتعلق بتطوير حجته بـشكل منشور ، أمرًا فى غاية الصعوبة ، وقد أعطته اضطرابات عام ١٨٥٧ نبضًا قويًا ؛ لأن يصل إلى استنتاج ؛ نظرًا لأنه - مرة أخرى - اعتقد أنها يمكن أن تعـلن الانهيار النهائى . ولهذا . . فإن مسودة أولى كـتبت ١٨٥٧ إلى ١٨٥٨ ، ولم يتم نشـرها إلا فى ١٩٣٩ - ١٩٤١ ، كإطار لـنقد الاقتصاد السياسى (ماركس ١٩٣٩ - ٤١) . وكدفعة مقـدمة لهذا البرنامج الكبير . . نشر ماركس عام ١٨٥٩ « مساهـمة فى نقد الاقتصاد السياسى » (١٩١٣) ، واستغرق إنهاء الجزء الأول من « رأس المال » من ماركس ثمانى سنوات حتى ١٨٦٧ .

وقضى ماركس الستة عشر عامًا الباقية فى حياته ، فى جهد مضن ومحبط لإنهاء عمله ، دون جدوى . فبعد وفاة ماركس . . وجد أنجلز نفسه مع مسودات تملأ حقائب عديدة ، معظمها فى حالة فوضوية ، حاول أن يشكل منها أخيرًا الجزئين الثانى والثالث ، واللذين تم نشرهما أول مرة فى عامى ١٨٨٥ و ١٨٩٤ على الترتيب . وفى قراءة هذين المجلدين . . لابد أن يتذكر المرء أن بعض هذه الأجزاء كتبت ، حتى قبل نشر الجزء الأول ، وربما حتى قبل كتابة هذا الجزء . وهناك مسودات إضافية غالبًا ما تتضمن ملاحظات على الكتاب السابقين ، تم تحريرها فيما بعد ، بواسطة كارل كوتسكى Karl Kautsky تحت عنوان « نظريات فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ - ١٠) .

وقد كتب كتاب « رأس المال » بشكل سيء ، وهو كتاب يبعث على الضجر ، ومبهم ، وممل ، وطنان . وفى بعض الأوقات . . فإنه يمكن قراءته كما لو كان أحد الصحفيين الهيجليين يسخر من أحد الأساتذة الألمان . والبداية التى يمكن أن تنسب إلى أرسطو ، يحتمل أن تحبط أى قارىء لديه قدر معقول من المنطق ، كما أن الأمثلة الرقمية المعقدة قد تتحدى قدرة أى رياضى ، ولكنها ستبعث على التبرم والضجر للاقتصادى المدرب . كما أن العالم النزيه لابد وأن يصاب بالإحباط من الخطب اللاذعة المليئة بالغيظ والكراهية . وعلى أية حال . . فإن تناقص الاهتمام يتم تغذيته بشكل مستمر ، ببعض النظرات الثاقبة الرئيسية ، ومن المستحيل أن نشرح فى هذا المجال محتوى ما يقرب من ألفين ومائة صفحة لرأس المال . وتركز الفصول التالية على العناصر التحليلية ، التى ينبغى الاهتمام بها كمساهمات محتملة للاقتصاد المعاصر [٢] .

النموذج الديالكتيكى للتاريخ

اقترح ماركس نموذجًا للتاريخ على المستوى الأكثر شيوعًا ، وقد أشار إليه عادة بلفظ المادية التاريخية ، ولكن يمكن وصفها بشكل أكثر دقة ، كنموذج ديالكتيكى للتاريخ ؛ بمعنى أن تفسير التاريخ يتم كسلسلة من الثورات الاقتصادية ؛ فالجدل الهيجلى للطريحة ، والنقيضة ، والجمع بين الطريحة والنقيضة ، يتم تحويله إلى فكرة أن التقدم الاقتصادى بالمثل يتقدم دوريًا فى صورة ثلاثة - أربعة . وقد تم تطوير هذه الفكرة فى الفصول عن

(٢) يوجد تجميع ممتاز للمقالات المفسرة فى ناتزنجر وولفسيتر ١٩٧٤ ، ويوفر صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٣ ، فصل ١٥٢) نظرة عامة متألقة .

فورباخ ، فى مسودته عن « الأيديولوجية الألمانية » ، وفى كتابه ضد برودون عن « بؤس الفلسفة » وتم تلخيصه فى مقدمة « نقد الاقتصاد السياسى » ، ولكنه وجد أكثر التعبيرات قوة فى البيان الشيوعى . ولم يطور ماركس فلسفته التاريخية بشكل منظم وسلس ؛ ولهذا . . ظلت موضوعًا للجدل حتى اليوم . ويعجز الملخص التالى بوضوح عن أن يفى الموضوع حقه ؛ لتعقد تفكير ماركس باختزاله إلى نموذج ميكانيكى تقريبًا . ومن المأمول أن يتم تعويض القارىء عن غياب غنى التفاصيل ، من خلال إطار متسق للهيكل الأساسى .

ويعتقد ماركس أن القوة المحركة للتنمية الاقتصادية ، هى جهود الأفراد للمحافظة على حياتهم ، وربما لتحسين أحوالهم ، وقد أضاف إلى ذلك النمو السكانى . وتتحدد الحركية الناتجة عن ذلك بتفاعل مستويات ثلاثة من الظروف ؛ فالأساس يتم توفيره بما يسميه ماركس « قوى الإنتاج » ، التى تتكون أساسًا من الموارد الطبيعية والتكنولوجيا . والأمثلة على تقدم قوى الإنتاج هى الاكتشافات ، والاختراعات ، والغزوات ، وتأسيس المستعمرات ، وما شابه . أما المستوى الثانى . . فيتشكل من « أسلوب الإنتاج » ، الذى سيميل القارىء المعاصر إلى أن يطلق عليه النظام الاقتصادى . ويتصف أسلوب الإنتاج - بصورة خاصة - بهيكل الطبقات فى المجتمع ، وتوزيع الثروة والدخل ، وحقوق الملكية ، وملكية السلع الرأسمالية ، وتقسيم العمل ، وتوزيع سلطة اتخاذ القرارات . أما المستوى الثالث . . فنجده فى « البنية الفوقية الأيديولوجية » ، التى تتضمن الحكومة ، والقانون ، والسياسة ، والفن ، والدين ، والأدب ، والفلسفة ، والعلوم .

ومن الأساسى - بالنسبة لتصور ماركس - أن يكون هناك تطابق رئيسى بين المستويات الثلاثة ؛ فالنسبة لحالة معينة من قوى الإنتاج ستتطابق مع أسلوب معين للإنتاج ، الذى بدوره يتطلب بنية فوقية أيديولوجية ملائمة . وفى التحليل الأخير . . فإن كلاً من البنية الفوقية الأيديولوجية والنظام الاقتصادى ، ليستا إلا انعكاسًا لقوى الإنتاج ، وهذا الرأى يمثل صلب « المادية » الماركسية .

والتطابق الأساسى - على أية حال - هو موضع لتوترات خطيرة ؛ فقوى الإنتاج - كما يفترض ماركس - تتقدم دون كلل وبشكل عنيد . والبنية الفوقية الأيديولوجية - من الناحية الأخرى - يصورها كما لو كانت جامدة نسبيا ؛ لأنه يتم وضعها بواسطة الطبقة الحاكمة بالهدف الواضح ، الذى يبغى الإبقاء على سيطرتها . ولهذا . . فإنها عبارة عن أداة

لقهر التغيرات ، التى تحدث فى النظام الاقـتصادى بشكل أساسى . ومن ثم . . فإن النظام الاقتصادى - نظرًا لعجزه عن التحرك للأمام بواسطة البنية الفوقية - غير قادر على أن يعدل نفسه بشكل سلس مع قوى الإنتاج . وفى ضوء هـذه « التناقضات الداخلية » . . فإن النظام الاقتصادى يصبح معوقًا بصورة أكثر وأكثر للاستغلال الكفء لقوى الإنتاج .

وبمجرد أن يصل التوتـر إلى مستوى عال بقدر كاف . . فإنه يعبـر عن نفسه فى صورة ثورة ، وهـذا سيؤدى إلى حـلول طبقة جديـدة فى القوة ؛ حيـث تؤسس نظامًا اقـتصاديًا جديدا ، ولكن أيضًا ببنـية فوقية أيديولوجية جديدة . والمسرح مـعد الآن لتكرار هذه الدورة الجدلية ، ولهذا . . فإن التاريخ كله يتم تفسيره كتاريخ لصراع الطبقات .

ويهدف شكل (١٢/ ١) إلى تقديم تصور لهذا النمـوذج ؛ فالسهم المستقيم يوضح قوى الإنتاج ، أما المنـاطق المظللة . فإنهـا توضح البنية الفوقـية الإيديولوجية . ومادامـت البنية الفوقيـة معطاة . . فإن النظـام الاقتصادى يمنع من الـتطور ، وبالتالى . . فـإن قوى الإنتاج تتحرك بعيدًا عن النظام الاقتصادى . وبمجرد أن يصبح هذا الانحراف كبيرًا جدًا . . ستكون هناك ثورة ، تؤدى إلى تعديلات تدريجية (خطـوة خطوة) للنظام الاقتصادى ، الذى سيتم الإبقاء عليه فى مكانه بواسطة البنية الفوقية الجديدة .

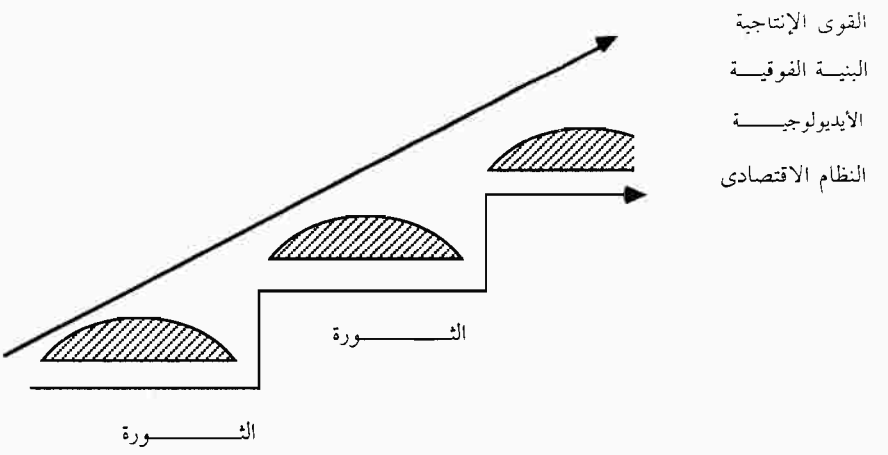

شكل (١٢/ ١) : تصور لنموذج العلاقة بين القوى الإنتاجية والنظام الاقتصادى .

ويثير هذا المخطط مشكلة التعرف : فأين يـقف التاريخ فى اللحظة ، التى كان ماركس

يكتب عندها على وجه التحديد ؟ والإجابة عن هذا السؤال هى المضمون الرئيسى لرأس المال ، ويتضمن الكتاب جهدًا وفيرًا لتوضيح أن المرحلة الحالية تتسم بأسلوب الإنتاج الرأسمالى ، وأن الرأسمالية - نتيجة لتناقضاتها الداخلية - ستنتهى بالانهيار فى ثورة وسوف تنهض البروليتاريا من هذه الثورة كالطبقة الحاكمة الجديدة . وقد أشار ماركس إلى أن هذه ستكون آخر ثورة ؛ إذ إنه منذ هذه اللحظة . . فإن الأسلوب الاقتصادى سيظل محكومًا بالكامل بقوى الإنتاج ، دون أن تكون هناك تناقضات داخلية ، ولم تكن التفسيرات التنظيمية لهذا المجتمع الاشتراكى ، موضع اهتمامه . وقد احتقر ماركس الاشتراكيين المثاليين ، الذين حاولوا أن يخترعوا مؤسسات لعالم أفضل ، كما كان برنامجه مقتصرًا على ما اعتبره التوضيح العلمى لضرورة الانهيار . وبعد الانهيار . . فإن كل شىء سوف يتحرك من تلقاء نفسه ، وستتجه الدولة نحو التلاشى ، بعد فترة مؤقتة من دكتاتورية البروليتاريا ، وسيكون المجتمع لاطبقى ، وسينتهى الاغتراب والاستغلال ، وسيصبح الإنسان حرًا .

وفى حد ذاته . . فإن نموذج ماركس الجدلى ينتمى إلى فلسفة التاريخ ، أكثر منه إلى الاقتصاد ، ومع ذلك فقد أثَّر فى تقدم علم الاقتصاد بوضع القوى الاقتصادية فى مركز التاريخ ، وبالتأكيد على أهمية التقدم الفنى كمحرك للتنمية الاقتصادية ، وبإحياء وتعديل مفهوم آدم سميث للنظم الاقتصادية البديلة ، وبلفت الانتباه إلى العنصر الأيديولوجى للبحث الاقتصادى . وفى النهاية . . فإن الحجة الماركسية التى تقرر أن علم الاقتصاد ما هو إلا أيديولوجية انقلبت ضد الماركسيين ، فبينما حاولوا أن يشوهوا حوافزهم الشخصية بشكل فعال . . فإن الآخرين استمروا فى البحث عن الحقائق غير المثيرة .

كما أن نموذج ماركس شجع - بشكل مباشر أو غير مباشر - تفسير التاريخ فى مجالات أخرى ، فقد استخدمه جوزيف شومبيتر (١٩٣٩) لتفسير الدورات الاقتصادية . وفى رأيه . . فإن تحويل الأفكار الجديدة إلى ابتكارات ، تتم مقاومته فى بيئة عدائية ؛ فالأفكار بهذا الشكل عليها أن تتراكم لسنوات عديدة ، قبل أن يكون ضغطها قويًا ؛ بما يكفى لأن تحقق انطلاقة ما . وبمجرد تحقق هذه الانطلاقة . . فإن الخزان سيكون فارغًا ، وتتحقق المقاومة مرة أخرى خطوة بخطوة ، وتعود الدورة مرة أخرى . واستخدم هذا المفهوم نفسه . . أيضًا بواسطة شومبيتر ؛ لتنظيم كتابه « تاريخ التحليل الاقتصادى »

(١٩٥٤) . وهكـذا . . تم تصوير تـاريخ العلـم على أنه يـتطور ، فى صـورة سلسلـة من التوفيقات الكلاسيكية ، تعترضها فترات من التوتر المتزايد . وقد فسَّر توماس كن Thomas Kuhn (١٩٧٠) - الذى يبدو أنـه لم يكن على دراية بالـتراث الماركسى - النمو فـى العلم كسلسلة من « التغـيرات النموذجية » الثورية ، مرتبطة بفتـرات من « العلم العادى » . وقد أحيا مانكور أولسن Mancur Olson (١٩٨٢) قريـبًا فكرة أن الـثورات تمـكِّن الأمم من الارتقاء ، وأن غيـاب هذه الثورات يؤدى إلى تـدهورها ؛ نتيجة لأن المـقاومة للتغـير يمكن مواجهتها بواسطة الثورة فقط . وعلى الرغم من أن هذا كله قد لايكون تاريخًا جيدًا جدًا . . فإنه يـبين بوضوح قدرة الأفكـار الماركسية علـى البقاء ، حتى بـين غير الماركسيـين أو حتى المعادين للماركسية .

الرأسمالية

تمثلت الخاصية المميـزة للنظام الاقتصادى لماركس فى وقته ، فـى فصل العمل عن رأس المال . فـبينمـا امتلـك الحرفيون فـى العصـور الوسطى أدواتـهم الإنتـاجية . . فإن عـمال البروليـتاريا لايملكون أى سلـع رأسمالية ؛ فأبطـال النظام الاقتصادى « الـبورجوازى » هم الرأسماليون ، والمفهوم المركزى هو رأس المال . وكان من الطبيعى لأتباع ماركس أن يطلقوا على هذا الـنظام الرأسمالـية ، وبنهاية القـرن التاسع عشر . . أصـبح هذا اللفظ مـستخدمًا بشكل متزايد حتى بين غير الماركسيين .

واليوم . . فإن الرأسمالية يـقال إنها تتصف بالملكية الخاصة للسـلع الرأسمالية ، وهذه تسميـة لا معنى لها ؛ إذ يـنبغى تصنيـف كل مجتمع ، تـسود فيه الملكـية الخاصة لأدوات الإنتاج أو المواشى - رجوعًا مـن الآن حتى العصر الحجرى - على أنه مجـتمع رأسمالى . ولكن ما كان بذهن مـاركس ، كان أمرًا مختلفًا تمامًا وأكثر إثارة ، وقد شـرحه بشكل غير واضح بدلالة الدورتين (١٩٥٧ - ٦٢ ، جزءا ، فصول ٣ ، ٤) .

فالدورة الأولى تهتم بالتحول المزدوج للسلع ؛ فـالصانع مثلاً قد يبدأ برصيد من السلع النهائية C ، يبيعها للحـصول على النقود ، M ؛ لكى يستطيـع شراء سلع أخرى ، وهذه هى السلسـلة المشهورة C-M-C . أما الدورة الأخـرى . . فتبدأ بـالنقود حيـث يستخـدمها الرأسماليون لشراء السـلع ؛ لكـى يبيعوها للحصول على نقـود أكثر . وهذه هى السلسلة

M-C-M' [٣] والفرق $\Delta M = M' - M$ هو الربح أو فائض القيمة للرأسماليين فى الصياغة الماركسية .

ووجود هذه الدورة الثانية من وجهة نظر ماركس ، هـو الخاصية الرئيسية للرأسمالية ؛ فهى تعنى أن هناك وسـطاء اقتصاديين ، دافعهم الأساسى ليس إشبـاع الحاجات الإنسانية ، ولكن تراكـم رأس المال . وفى الحقيقة . . فـإن تخصيص الموارد يـتم التحكم فيـه بواسطة هؤلاء الوسطاء ، ولذا . . فإن الرأسمالية هى نظام اقـتصادى ، تسيطر عليه المؤسسات التى يتحكم فى سلوكها حساب رأس المال ، وليس المنفعة المباشرة . كان ماركس هو الذى أدخل - من خلال الدورتين اللتين تحدث عنهما - فى النظرية الاقـتصادية التفرقة بين تعظيم المنفعة للأسرة ، وتعظيم الربح للمؤسسات [٤] .

وقد كان ماركس مقتنـعًا بأن ظهور المؤسسات الرأسمالية سمح بتكـاثر كبير فى القوى الإنتاجيـة للاقتصاد ، ولايوجد معـجب شديد بالرأسمـاليين فى دورهم التاريخـى أكثر من كارل ماركس . وفـى نفس الوقت . . اقترح ماركـس أن سيادة المؤسسات التـى تهدف إلى تعظيم الربح ، هى مصدر المشكلات العميقة القائمة ، وهذه تتمثل فى التناقضات الداخلية ؛ فالنظام الاقتصادى الذى يحتل فيه إشباع الحاجات الإنسـانية مرتبة تالية لتعظيم الربح - كما اعتقـد - لابد وأن ينهار فى الـنهاية ، وقد كـتب ماركس « رأس المال » ، كى يـدعم هذه الأطروحة .

وقد فشل ماركـس فى تصور أن تعظيم الـربح ، بواسطة المؤسسات المـركزة على رأس المال يمكن أن يكون متـسقًا تمامًا مع الإشباع الكفء للحاجات الإنسـانية ، وقد كان هذا هو المصدر الرئيسى لسوء الفهم الذى تعرض إلـيه ؛ فقد تكون هناك أنواع كثيرة من الأخطاء ، بالتأكيد ، ولكنها ليست متأصلة فى تعظيم الربح فى حد ذاته ؛ فوجود مرحلتين للتعظيم ؛ حيث تعظم المؤسسات الربح ، فى الوقت نفسه الذى تقوم فيه العائلات بتعظيم المنفعة ، قد يكون نظامًا أفضل من المرحلة الواحدة للتعظيم .

ولهذا . . فإنه بينما نجد أن علم الاقتصاد لم يقبل حجة ماركس بالتناقضات الداخلية ،

(٣) ينبغى أن نـلاحظ أن هذه الحجة لاعلاقة لها بـالنمو الاقتصادى ، أو بالـقطاعات الاقتصادية المختـلفة ؛ فهى تتصل كلية بسلوك المتعاملين الاقتصاديين المختلفين .

(٤) تم تحليل تعظيم الربح بواسطة المؤسسات ، فى حد ذاته ، قبل ذلك بفترة طويلة بواسطة كورنو .

فإنه قبل مفهومه للرأسمالية كنظام اقتصادى مميز . وفى أعقاب « رأس المال » ظهر أدب اقتصادى واسع - لاينتمى الجزء الكبير منه إلى الماركسية - حول القوى المختلفة التى يحتمل أن تساهم فى الرأسمالية ، وتتضمن القائمة الأخلاق البروتستنتية ، واليهود ، واكتشافات الذهب ، والقرصنة ، والاستعمار ، والقيد المزدوج ، وقوى أخرى كثيرة . وفى الوقت نفسه فإن أصول الرأسمالية اتجهت إلى التراجع أكثر وأكثر فى ضباب التاريخ الاقتصادى المبكر ، ومن الناحية الأخرى . . فإن الانهيار الحتمى تم استبداله بشكل متزايد بتلك التحولات التدريجية، والتى أصبحت الخبز والزبدة للتاريخ الاقتصادى .

القيمة

يفتتح كتاب « رأس المال » لماركس - شأنه شأن كتاب المبادىء لريكاردو - بمناقشة القيمة (يمكن أن نجد تقديمًا مناسبًا فى وولف ستتر ١٩٧٣) . وعلى أية حال . . فسوف يتضح أن هناك معنيين مختلفين للقيمة ، وقد أقام ماركس - مثله مثل كانتيلون - نظامًا للمدخلات والمخرجات ، ولكن حساباته كانت بدلالة العمل ، بدلاً عن الأرض ؛ فهو يقر بالطبع بأن هناك أنواعًا مختلفة من العمل ، ولكنه يستخدم الافتراض المبسط أنها جميعها يمكن اختصارها إلى « عمل متوسط » ، كما أنه تيقن أيضًا أن بعض العمل يمكن أن يضيع سدى فى أنشطة لاتتسم بالكفاءة ، ولكن حساباته قصد بها أن تكون بدلالة العمل « اللازم اجتماعيًا » .

وفى نظام ماركس المحاسبى . . فإن الإنتاج يتم قياسه بساعات العمل ، فالسلع التى يتم إنتاجها بنفس كميات العمل ، يتم إدخالها بنفس الرقم ؛ فإذا كانت هناك سلعة معينة يمكن إنتاجها نتيجة للتقدم الفنى بكمية عمل أقل . . فإن مساهمتها فى الإنتاج الكلى ستتجه نحو الانخفاض تبعًا لذلك ، ولاتظهر الموارد الطبيعية - بما فيها الأرض - التى لاتستوعب العمل ، فى الحسابات على الإطلاق . وبينما نجد أن ندرة الموارد الطبيعية تلعب دورًا رئيسيًا فى الاقتصادات الكلاسيكية . . فإنها لاتلعب شيئًا على الإطلاق عند ماركس . وبالمثل . . فقد تجاهل الهيكل الزمنى للإنتاج ، الذى يطلق عليه فى بعض الأحيان مفاهيم مختلفة ، مثل : « الانتظار » ، أو « الامتناع عن الاستهلاك » ، أو « عدم الصبر » ، أو « التفضيل الزمنى » .

وبالإضافة إلى العمل المباشر . . فإن الإنتاج يتطلب عادة منتجات وسيطة ، يتم إنتاجها بعمل مباشر ومنتجات وسيطة أخرى ، و . . هكذا . وبمجرد اكتمال نظام المدخلات والمخرجات . . فإنه يمكن حله للتعبير عن كل المنتجات بدلالة العمل ، سواء المباشر أو غير المباشر ، وهذه هى قيم العمل للسلع المختلفة .

ويتم تطبيق نفس المبدأ على العمل نفسه ، ففى التطبيق الكلاسيكى . . فإن الإبقاء على القوى العاملة وتكاثرها يتطلب حدًا معينًا للأجر (أجر الكفاف) ، الذى يعتبره ماركس على أنه يتحدد على الأقل بواسطة القوى الاجتماعية ، بالقدر نفسه الذى يتحدد به بواسطة الاعتبارات البيولوجية . وهناك كثير فى مالتس ، الذى كان يمكن لماركس أن يعطيه حقه ، وقد يكون هذا بالقطع هو أحد الأسباب الذى جعل مالتس هدفًا لاحتقاره الخاص (ميك ١٩٥٣) ، فميزانية الكفاف يتم التعبير عنها مرة أخرى بدلالة العمل الضرورى اللازم لإنتاجها ، ويتفق اختزال العمل المتميز إلى عمل متوسط مع طبيعة هذه الحسابات ، والذى لايفترض اعتماده على أجور السوق ، كما هو الحال بالنسبة لآدم سميث ، ولكن على حد الكفاف الأكبر المطلوب للعمل الماهر ؛ نتيجةً مثلاً لطول فترة التدريب .

وهنا . . فإن قيم العمل الخاصة بالسلع يمكن مقارنتها بقيم العمل المستخدم فى إنتاجها ؛ فإذا كان الإنتاج يمكن استمراره . . فإن قيمة ساعة من تكاليف الإنتاج لاتكون أكبر من قيمة ساعة من العمل ، وعادةً ما تكون أقل ، والفرق هو فائض القيمة ، وهذا يتم الحصول عليه فى صورة الربح بواسطة الرأسماليين ، وهو يعبر عن حقيقة أن العمال - نتيجة لانفصالهم عن أدوات الإنتاج - يحصلون على قدر أقل من أجر اليوم المخصص لكل يوم عمل . ولما كان الأجر للعمل المتوسط - تحت ضغط المنافسة - سيكون متماثلاً فى كل مكان . . فإن فائض القيمة - أيضًا - سيكون جزءًا موحدًا من قيمة المنتجات ، وبالتالى . . سيكون نسبة موحدة من الأجور . وينبغى أن نلاحظ أن هذه كلها مسلمات منطقية ، تنتج فقط من التعريفات المحاسبية ، فالأسعار لاتظهر على الإطلاق.

والسؤال هو : لماذا استند ماركس فى الجزء الأول من « رأس المال » على حسابات العمل هذه ؟ ويعطى الفصل الافتتاحى الانطباعى المميز بأن قيمة العمل للسلع مقصود بها تفسير قيم المبادلة ، أسعارها النسبية . كما أنه يقدم أيضًا الحجة الخاصة بأن السلعتين اللتين يتم تبادلهما مقابل بعضهما البعض ، لابد وأن تكون بينهما خاصية مشتركة ، لايمكن أن تكون على حد قوله سوى قيمة العمل الخاصة بهما . وبينما نجد أن منطق أرسطو فى هذه

الحجة هو منطق مضحك . . فإنه يتصل بوضوح بالسعر النسبى . وقد استنتجت أجيال عديدة من القراء - سواء كانوا ماركسيين أو غير ماركسيين - أن ماركس كان يقترح فى الواقع نظرية قيمة العمل فى المبادلة .

وهذا استنتاج خاطىء ، مع ذلك ؛ ففى نفس الفصل الافتتاحى . . هناك إشارة إلى أن قيم المبادلة سيتم الكشف عنها فيما بعد ، على أنها تختلف عن قيم العمل (ماركس ١٩١١ - ١٩ ، ١ : ٥ ، الترجمة - فى ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ - لهذه الصفحة غير واضحة) ، ويمكن أن نجد مراجع مماثلة فى أماكن أخرى فى كتابات ماركس . وفى الحقيقة . . فإنه عندما نشر الجزء الأول . . كان ماركس قد كتب المادة ، التى أصبحت تشكل فيما بعد الجزء الثانى ، الذى أشار فيه بوضوح إلى أن قيم المبادلة تختلف بشكل عام عن قيم العمل . والفرق ينشأ ؛ نتيجة لأن فائض القيم فى حسابات السعر - وفى ظل ضغوط المنافسة - يحمل نسبة موحدة لرأس المال . والفرق يختفى فقط فى الحالة الخاصة ، التى تكون فيها نسبة رأس المال للعمل ، التى يطلق عليها ماركس « التركيب العضوى لرأس المال » ، واحدة لكل الصناعات .

وفى الواقع . . فإن نظرية ماركس فى الأسعار - باستثناء معالجة الريع - هى نظرية آدم سميث وديفيد ريكاردو ؛ فهى نظرية تكلفة الإنتاج لتوازن الأسعار التنافسى ، وحيث تكون المعاملات الفنية للإنتاج ثابتة . وبصورة خاصة . . فإنه بين السلعتين اللتين تتطلبان مدخلات متماثلة من العمل . . فإن السلعة التى تتطلب رأس مال أكبر ، سيكون لها سعر أكبر . ولم يترك ماركس أية شكوك فى أنه لم يعتبر قيم العمل ، كما لو كانت تقريبات عملية لتكلفة الأسعار ، ولكنه أكّد أهمية هذا الفرق المنظم بين الاثنين .

وبمقارنة الجزء الأول بالجزء الثالث . . انتقد إيوجين فون بوم بافيرك (١٩٤٩) - مثل باقى الاقتصاديين - ماركس للتناقض الظاهر بين نظريته للقيمة ، وهذا الانتقاد غير موضوعى ؛ نظرًا لتأكيد ماركس على هذا الفرق . وفى الحقيقة . . فإن ماركس اعتبر وضع كل من المجموعتين من القيم فى مواجهة الآخر ، كأحد إسهاماته الرئيسية ، والسؤال هو : لماذا وضع حسابات العمل فى المقام الأول .

والإجابة عن ذلك لاتزال موضعًا للجدل ، فمن المحتمل أن يكون ماركس قد قصد فى الجزء الأول أن يخلق نظرية اجتماعية أو أيديولوجية للقيمة ، بينما تضمن الجزء الثالث النظرية الاقتصادية ، والتى سيتم تفسيرها دائمًا بواسطة عامة الاقتصاديين ، كدليل على أن

الربح يتم تبريره كثمرة لرأس المال ، بنفس الطريقة التى يتم بها تبرير الأجور كثمرة للعمل . وفى المقابل فإن النظرية الاجتماعية أو الأيديولوجية سوف توضح فائض القيمة كثمرة للعمل فقط ، وهذا يكشف بدوره الحقيقة المختفية ، التى ادعى ماركس اكتشافها ، بينما ارتضى عامة الاقتصاديين بالمظهر المصطنع .

ولايوجد أى خطأ - بصورة أساسية - فى حسابات العمل الماركسية ؛ ففى الواقع هناك حسابات على نفس النمط ، يمكن تشييدها بدلالة الأرض (كما أوضح كانتيلون) أو الطاقة ، أو الفول السودانى ؛ فقد تكون لدى أصحاب الأراضى ، وشركات القوى ، ومنتجى الفول السودانى أسباب لتفضيل نوع معين على الأنواع الأخرى . واستخدم فرانسوا كيزناى حسابات الأرض لنسبة صافى الإنتاج إلى الأرض ، كما أن كارل ماركس استخدم حسابات العمل لنسبته إلى العمل . وكان بوسع ماركس أن يشير إلى أن حسابات العمل مهمة - بصورة خاصة - نتيجة لأنها تتضمن البشر وعلاقاتهم الاجتماعية . ولتفسير الحقيقة الاقتصادية - على أية حال - فكلا النوعين من الحسابات لايضيفان أية معلومات جديدة . وقد يكون للاقتصادى المعاصر ، الذى يهتم بالأسعار والرفاهة الاقتصادية ، التى يمكن أن نلاحظها فى الأسواق تبريره أيضًا فى تجاهل هذه الأشياء .

وهناك السؤال الإضافى : لماذا ضلل ماركس قراءه بالتظاهر بمناقشة قيمة المبادلة فى الجزء الأول ؟ وهنا ينبغى أن نوجه الشكر إلى بومول Baumol (١٩٧٤ ، ٦١) ، فالإجابة تبدو واضحة بشكل مباشر ، على الرغم من غرابتها ؛ فقد خلق هذا الخلل للغرض الخاص ، كما كتب ماركس ، « بوضع فجوات بصورة مستمرة لأولئك ، الذين يتحدونهم لوضع توضيحات ، لاتتلاءم مع الزمن تبين غباءهم » (تأكيدات ماركس) . وفى واقع الأمر . . فإن نظريتى القيمة ، استدعتا قدرًا أكبر من الذكاء وليس الغباء ؛ فالعلاقة بينهما أصبحت معروفة كمشكلة التحويل . وقد بذل ماركس بالفعل جهدًا لاشتقاق الأسعار من قيم العمل . وقد أوضح مايكل توجان بارانوفسكى عام ١٩٠٥ خطأ هذا الاشتقاق ، وفى الوقت نفسه بدأ فى حل المشكلة العكسية بتحويل الأسعار إلى قيم العمل ، وبعد ذلك بسنتين . . أوضح لادسلوس فون بورتوكيفتز Ladislaus Von Bortkiewicz ، الطريق إلى حل صحيح لمشكلة ماركس (بوم بافيرك ١٩٤٩) . ومنذ ذلك الوقت . . حاول كل جيل من علماء الماركسية أن يدرب مهاراته الرياضية على مشكلة التحويل[٥] . وعلى أية

(٥) تم استعراض الحوار بشكل متقد الذكاء بواسطة صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ٣ ، فصل ١٥٣) ، بالإضافة إلى المؤتمر اللاحق فى Journal of Economic Literature لعام ١٩٧٤ .

حال . . عندما كانت حسابات العمل فى حد ذاتها تفتقر إلى معنى عملياتى . . فإنه من الصعب أن نرى سببًا لوجود مشكلة للتحويل . ومن وجهة نظر الاقتصاد المعاصر . . فقد كان لدى ماركس ببساطة نظرية تقليدية لتكلفة الإنتاج فى قيمة المبادلة .

النمو المتوازن ثنائى القطاعات

يتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة نظر ماركس فى حركيتها الشديدة ، ويتفق مع هذا المنظور أنه قام بتطوير نموذج للنمو الاقتصادى . وفى التحليل الأخير - وفى ضوء إخلاصه للتقليد الكلاسيكى - فإن ماركس أراد أن يوضح استحالة الحركة المستمرة لنظام رأسمالى . ولهذا . . فإن نموذجه كان ينبغى أن يكون نموذجًا للنمو غير المتوازن . ولكن ماركس لم يحاول - على أية حال - تطوير نظرية صريحة للنمو غير المتوازن ، تؤدى فى النهاية إلى الركود أو الانهيار . ولكن ما وضعه على الورق ، كان نموذجًا للنمو المتوازن ، وكان إسهامه التحليلى الخاص للاتجاه السائد فى الاقتصاد أول نموذج للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائى القطاعات ، ولم يصل هذا النموذج إلى المستوى الذى يمكن نشره - على أية حال - ولكن ما تركه ماركس وراءه كان إطارًا وقطعًا متناثرة ، استخدمها أنجلز ؛ لكى يستنتج الجزء الثانى من « رأس المال » ، وفى هذا الجزء سنستخلص من هذه الاجترارات المرهقة الإطارات البسيطة للنموذج ، الذى كان فى ذهن ماركس .

ويمكن تصوير هذه الإطارات فى مراحل ثلاثة ، أولاً : افترض اقتصادًا ساكنًا ذا قطاع واحد . وبدلالة حسابات العمل الماركسية . . فإن الناتج الاجتماعى الإجمالى w ، يمكن كتابته كمجموع استهلاك رأس المال αc ، ورأس المال العامل (أو الأجور) v ، وفائض القيمة m (١٩٧٥ - ٦٢ جزء ١ فصل ٧) .

$$W = \alpha c + v + m. \qquad (١/١٢)$$

فبينما c توضح رأس المال الثابت ، فإن α هى معدل الإهلاك . وهذا العرض الحالى يتبع ماركس فى افتراضه للتبسيط أن $\alpha = 1$ ، ونسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلى ، وهى :

$$\gamma = \frac{c}{c + v} = \frac{c}{k'} \qquad (٢/١٢)$$

تقيس « التركيب العضوى لرأس المال » ، أو ، فى الصياغات الحديثة الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال العامل (أو نسبة الأرباح للأجور) ، هى :

$$\mu = \frac{c}{v'} \qquad (٢/١٢)$$

ويطلق عليها « معدل فائض القيمة » أو « درجة الاستغلال » .

وفى مرحلة ثانية . . يتم مد هذا النموذج إلى قطاعين ، ولكن أيضًا بافتراض حالة السكون ، وهذه هى الحالة الخاصة « بإعادة الإنتاج البسيط » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ جزء ٢ ، فصل ٢٠ سكشن ١ ، ٢) ، فالقطاع الأول ينتج السلع الرأسمالية ، التى تذهب إلى رأس المال الثابت . أما القطاع الثانى . . فينتج السلع الاستهلاكية ، ويمكننا أن نكتب الآن معادلة مشابهة للمعادلة ١/١٢ لكل قطاع على حدة ، كالتالى (عندما تكون $\alpha = 1$) :

$$w_1 = c_1 + v_1 + m_1,$$
$$w_2 = c_2 + v_2 + m_2. \qquad (٤/١٢)$$

ويعنى افتراض تعادل معدلات فائض القيمة أن :

$$\mu = \frac{m_1}{v_1} = \frac{m_2}{v_2} \qquad (٥/١٢)$$

وعلى أية حال . . فإن التركيب العضوى لرأس المال قد يختلف بين القطاعات ؛ بحيث :

$$c_1 = \gamma_1 k_1 \text{ and } c_2 = \gamma_2 k_2. \qquad (٦/١٢)$$

ولما كان الاقتصاد الساكن لايقوم بالادخار . . فإن التوازن بين القطاعين يتطلب أن يكون إنتاج السلع الاستهلاكية مساويًا لمجموع كل من الدخول الناتجة عن الأجور والأرباح :

$$w_2 = v_1 + v_2 + m_1 + m_2 . \qquad (٧/١٢)$$

فإذا تحقق هذا الشرط . . فإن السلع الاستهلاكية التى يشتريها القطاع الأول من القطاع الثانى ستتساوى بشكل أوتوماتيكى ، مع قيمة السلع الرأسمالية ، التى يشتريها القطاع الثانى من القطاع الأول ، وبالرموز ،

$$c_2 = v_1 + m_1 \qquad (٨/١٢)$$

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن إنتاج السلع الرأسمالية فى القطاع الأول يتطابق مع إهلاك رأس المال لكلا القطاعين ،

$$w_1 = c_1 + c_2 \qquad (٩/١٢)$$

وهكذا . . فإن التبادل بين القطاعين يمكن أن يستمر فترة بعد أخرى بنفس الشكل .

أخيراً . . فإن المرحلة الثالثة تهتم «بإعادة الإنتاج على نطاق واسع» أو النمو الاقتصادى المتوازن ، الذى يتطلب وجود نسبة محددة من الدخل يتم إدخارها. ويفترض ماركس أن كل المدخرات تأتى من الأرباح ، بينما تخصص كل الأجور للاستهلاك ، وقد يختلف الميلان المتوسطان للادخار s_1 , s_2 فيما بين القطاعين . وفى حالة النمو المتوازن . . فإن إجمالى المدخرات للفترة يتعادل مع إجمالى الزيادة فى كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل :

$$s_1 m_1 + s_2 m_2 = \Delta c_1 + \Delta c_2 + \Delta v_1 + \Delta v_2 \qquad (١٠/١٢)$$

وفى الصياغة الحديثة . . فإن هذا يعنى تعادل الادخار مع الاستثمار .

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن إنتاج السلع الاستهلاكية لابد وأن يتعادل مع إجمالى الطلب الاستهلاكى ، وهذا الشرط يمكن كتابته كالتالى :

$$W_2 = V_1 + V_2 + (1-s_1)\, m_1 + (I - s_2)\, m_2 + \Delta V_1\, \Delta V_2 \qquad (١١/١٢)$$

ويوضح آخر بندين الزيادات المطلوبة فى رؤوس الأموال العاملة أو صندوق الأجر . وفى النمو المتوازن فكل مكونات رأس المال لابد - بطبيعة الحال - وأن تنمو بنفس معدل النمو g :

$$\frac{\Delta c_1}{c_1} = \frac{\Delta c_2}{c_2} = \frac{\Delta v_1}{v_1} = \frac{\Delta v_2}{v_2} = g \qquad (١٢/١٢)$$

وتحدد المعادلات الاثنتى عشرة هيكل ومعدل نمو الاقتصاد ، (على الرغم من أنها لا تحدد حجمه المطلق ، بالطبع) لمعدلات محددة من فائض القيمة ، والادخار ، والتركيب

العضوى لرأس المال ، فاختلاف معدلات النمو . . يرتبط بهياكل مختلفة للاقتصاد . وبصورة عامة . . فإن هذه العلاقات هى علاقات معقدة ، وتظل لذلك أمثلة ماركس العددية ، غامضة ، بالرغم من أنه بذل جهدًا كبيرًا فى حسابها .

ويمكننا أن نحصل على تبسيط ملحوظ إذا افترضنا ، كما قال ماركس ، أن كل قطاع يمول استثماراته من مدخراته الذاتية ، وبالتالى تتلاشى الحاجة إلى تدفقات رأس المال فيما بين القطاعين ، وبالرموز . . فإن هذا يتطلب :

$$\Delta v_1 + \Delta c_1 = s_1 m_1 \qquad (١٣/١٢)$$

والتى تتضمن أن $\Delta v_2 + \Delta c_2 = s_2 m_2$ ، وكنتيجة لذلك ،

$$\frac{\Delta v_1}{v_1} + \frac{\Delta c_1}{c_1} \cdot \frac{c_1}{v_1} = s_1 \frac{m_1}{v_1} = s_1 \mu \qquad (١٤/١٢)$$

أى إن النمو المتوازن يمكن إعادة كتابته كالتالى :

$$g = \mu s_1 (I - \gamma_1) , \qquad (١٥/١٢)$$

وللقطاع التالى ، فهناك شرط التطابق :

$$g = \mu s_2 (I - \gamma_2) , \qquad (١٦/١٢)$$

ولكى تنتج هذه الحالة الخاصة . . فإن المعلمات لابد وأن تفى بالشرط التالى :

$$s_1 (1 - \gamma_1) = s_2 (1 - \gamma_2), \qquad (١٧/١٢)$$

ويفترض ماركس أن s_2 يتم تعديلها طبقًا لذلك .

وفى هذه الحالة الخاصة . . فإن معدل النمو الاقتصادى يرتبط إيجابيًا بمعدل الربح ومعدلات الادخار ، ويرتبط سلبيا بالتركيب العضوى لرأس المال . وما طوره ماركس هو فى الحقيقة نموذج هارود دومار للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائى القطاعات ، دون أن يدخل فى مشكلات استقرار التوازن ، وهذا النموذج كان سبقًا للاتجاه السائد فى الاقتصاد بأكثر من نصف قرن . وفى السنوات الأخيرة . . وفر للاقتصاديين الرياضيين ، مثل : موريشيما Morishima (١٩٧٣) رؤية جديدة . ومن أكثر المفارقات وضوحًا فى تاريخ الاقتصاد أن

يساهم نبى الهلاك ، الذى لا مفر منه - قبل أى شىء - بنموذج للنمو المتوازن فى الاقتصاد المعاصر .

انخفاض الأرباح وانهيار الرأسمالية

يعد نمو الاقتصاد الرأسمالى إلى الأبد - دون تغير فى هيكله - آخر الأشياء ، التى أراد ماركس إثباتها ؛ فقد أراد أن يوضح العكس بشكل تام ، وهو حتمية الانهيار ، فالرافعة التى ستخرج عملية النمو عن مسارها هى - من وجهة نظره - الزيادة المستمرة فى الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، وما يصاحبها من اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض (لتفسير تفصيلى انظر وولف ستتر ١٩٧٧) ، وقد شرح ماركس «قانون» اتجاه الأرباح نحو الانخفاض كالتالى : «إنه سر يتمثل هدف كل الاقتصاد السياسى ، منذ آدم سميث فى محاولة الكشف عنه» ، ولكنه - كما ادعى - كان أول من يكشف عن هذا السر (١٩٥٧ - ٦٢ ، ٣ : ٢٠٩) .

واتجاه الأرباح نحو الانخفاض خلال عملية التراكم الرأسمالى ، كان فى الوقع أحد الموضوعات الرئيسية فى الاقتصاد الكلاسيكى ، واشتق ريكاردو هذا الاتجاه من قانون تناقص الغلة ، ورأى أن التقدم الفنى يقاوم هذا الاتجاه . وقد رفض ماركس أن يكون له اتصال بتناقص الغلة ، وبالتالى . . فإنه وفر تفسيرًا مغايرًا (١٩٥٧ - ٦٢ ، مجلد ٣٥ ، فصول ١٣ - ١٥) ، يعتمد على فكرة أن إجمالى الأرباح : نظرًا لأنه يعتمد فقط على مدخلات العمل ، وعلى الأجور - مستقلة عن كمية السلع الرأسمالية - على الأقل كتقريب أول ؛ فإذا تم الاحتفاظ بكمية أكبر من السلع الرأسمالية . . فإن الأرباح الكلية بالتالى لن ترتفع ، وينتج عن ذلك المسلمة الخاصة بأن الزيادة فى السلع الرأسمالية ستخفض معدل الأرباح لكل وحدة من رأس المال .

وقدم ماركس حجته بدلالة حساباته عن العمل ، ولقارئ معاصر . . فإنه يمكن فهمها بسهولة أكبر بدلالة الدخل القومى ، وهناك بعض الملاحظات على الترجمة من حسابات الإنتاج إلى حسابات العمل ، تتم إضافتها فى هوامش ؛ فالإنتاج يتم من خلال العمل ورأس المال[٦] ، وافترض أنه فى غياب رأس المال . . فإن العمل المتاح (على الأرض المتاحة)

(٦) فى صياغة ماركس . . فإن هذا يتطابق - على الترتيب - مع رأس المال المتغير ، ورأس المال الثابت .

ينتج ناتجًا صافيًا يعادل Xo ، ونظرًا لعدم وجود إهلاك رأسمالى . . فإن هذا هو أيضًا الناتج القومى الإجمالى ، فإذا تم إمداد العامل بكميات متزايدة من رأس المال . . فإن الناتج القومى الصافى سيتجه نحو النمو ، فإذا افترضنا ثبات الغلة فإن الناتج القومى الصافى ، هو دالة خطية فى رأس المال ، كما يوضحه شكل (١٢/ ٢)[٧] . ويتم تقسيم الناتج القومى الصافى بين الأجور والأرباح ، بنسبة ثابتة ، النصف إلى النصف مثلاً[٨] .

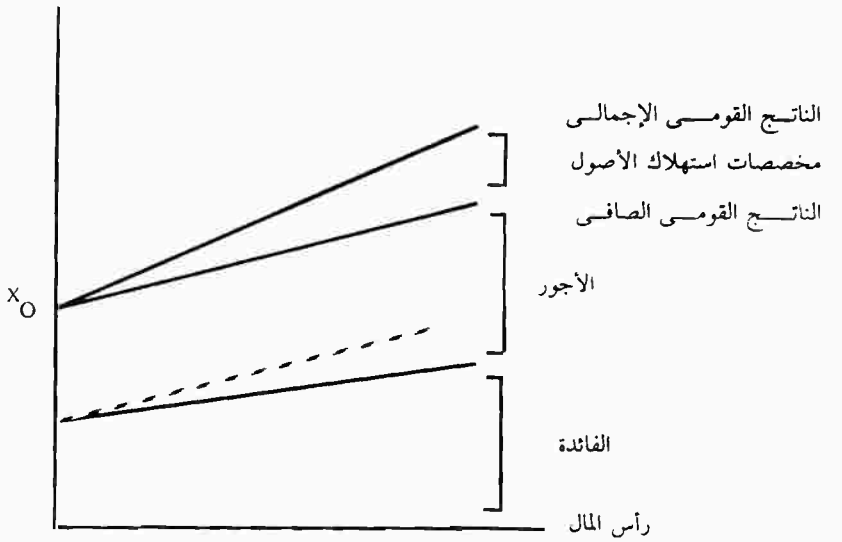

شكل (١٣/ ٢) : العلاقة بين الناتج القومى الإجمالى ، ومخصصات استهلاك الأصول .

وتتطلب الكيمات المتزايد من رأس المال مخصصات متزايدة للإهلاك ؛ فإذا افترضنا أن معدل الإهلاك ثابت . . فإن هذه الكميات من رأس المال ستتناسب مع رأس المال[٩] ،

(٧) بدلالة العمل . . فإن الناتج القومى الصافى ثابت ، بطبيعة الحال .

(٨) يلاحظ ماركس أن زيادة رأس المال تؤدى إلى زيادة إنتاجية العمل ، وكنتيجة لذلك فإذا كان معدل الأجر يتطابق مع إنتاج عدد معين من الساعات . . فإن الأجر الحقيقى بدلالة السلع سوف يرتفع .

(٩) فى حسابات العمل . . سيكون استهلاك رأس المال بنسبة أقل من رأس المال ؛ نظرًا لأن الرقم الخاص بالدخل القومى ينبغى أن تتم قسمته بإنتاجية متزايدة للعمل ؛ فاستهلاك رأس المال بدلالة العمل سيتجه فعلاً إلى التقارب .

وبالتالى . . فإن الناتج القومى الإجمالى سيتجه للتزايد بمعدلات أسرع من الناتج الصافى .

وبالنسبة لماركس . . فإن رأس المال الكلى يتم الحصول عليه بمجموع الأجور وإهلاك رأس المال ، وهذا يعكس الفكرة الكلاسيكية (والطبيعية) بأن المنظم يوفر مخصصات الأجور وإهلاك رأس المال ، لفترة واحدة من الزمن فى أى وقت . ومعدل الربح الماركسى بهذا الشكل ، هو نسبة الأرباح إلى مجموع الأجور ، وإهلاك رأس المال . ومن الواضح من شكل (١٢/ ٢) أن هذه النسبة ستتجه للانخفاض بالضرورة ، مع نمو رأس المال . ووفقًا لاستخدمات معاصرة . . فإن معدل الأرباح يمكن أن يتم تعريفه كنسبة الأرباح إلى قيمة السلع الرأسمالية فقط . ومن الواضح - على أية حال - أن هذه النسبة تنخفض أيضًا ؛ فالأرباح سترتفع بنسبة أقل من رأس المال .

وتعتمد هذه الحجة على افتراض ثبات معدل الربح لكل وحدة من الأجور ، ويشرح ماركس - بوضوح شديد - أن اتجاه الأرباح للانخفاض يمكن مقاومته ، بزيادة نصيب الأرباح[١٠] ، وهذا هو السبب فى إصراره على التحدث عن ميل الأرباح للانخفاض . وفى شكل (١٢/ ٢) . . فإن الخط المتقطع يوضح كيف يمكن للأجور أن تتزايد ؛ للمحافظة على نسبة ثابتة إلى إجمالى الأجور وإهلاك رأس المال . ومن المتصور ألا يتقاطع هذا الخط أبدًا مع منحنى الناتج القومى الصافى . وفى هذه الحالة . . فإن معدل الربح يمكن أن يظل ثابتًا للأبد ، دون أن يدفع الأجور إلى الصفر . وفى الحقيقة . . فإن الأجور الحقيقية قد لاتتجه نحو الانخفاض ، وفى الحالات الأخرى . . فإن الخط المتقطع - يتقاطع فى النهاية - مع خط الناتج القومى الصافى ؛ مما يتضمن بالتالى أجورًا سالبة . وفى مثل هذه الحالات . . فإن معدل الربح لايمكن منعه من الانخفاض للأبد . وسيعتمد تحقق أى من هذه الحالات على النسبة المبدئية للأرباح إلى الأجور وعلى النسبة بين الناتج الحدى الصافى لرأس المال ومخصصات الإهلاك ، لكل وحدة من رأس المال .

---

(١٠) فى الصياغة الماركسية . . يتم التعبير عن ذلك بمعدل متزايد لفائض القيمة أو - فى المقابل - كزيادة فى معدل الاستغلال . وفى ضوء الملاحظة فى الهامش رقم ٨ . . فإن تزايد معدل الاستغلال يتفق بشكل كامل مع ثبات ، أو حتى زيادة الأجور الحقيقية .

وميل الأرباح للانخفاض عند ماركس لايشكل ، إذًا ، مبدأ اقتصاديًا ، بقدر ما يمثل متضمنًا منطقيًا للطريقة التى يعرف بها مفاهيمه[١١] . وعلى أية حال . . فإنه إذا ارتفع معدل فائض القيمة - كما يفعل دائمًا - فإن مضمون ذلك قد لايتحقق بالضرورة ؛ أى إن اتجاه الأرباح للانخفاض ، ليس أمرًا لايمكن الهروب منه .

وبالنسبة لريكاردو . . فإن اتجاه معدل الأرباح نحو الانخفاض ، سيؤدى فى النهاية إلى توقف التراكم ، أما بالنسبة لماركس . . فإن التراكم يتم دفعه بشكل إضافى ؛ نتيجة لأن الرأسماليين يحاولون تعويض انخفاض معدل الأرباح ، للحصول على كميات أكبر من رأس المال ، وهذا يعتمد على التوهم بأن كمية أكبر من رأس المال ستحصل على كمية أكبر من الأرباح ، فى حين أنه فى الحقيقة مع كمية محددة من العمل . . فإن النتيجة المترتبة على ذلك ، أنها ستؤدى فقط إلى انخفاض متزايد فى معدلات الربح .

ومع نسبة معينة من رأس المال للعمل . . فإن تراكم رأس المال ، سينتج أيضًا زيادة فى القوة العاملة ، على أية حال ، والتى ستعنى زيادات فى الأرباح الكلية . ولهذا . . فإن انخفاض معدلات الربح ، سيصبح محركًا للنمو (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ مجلد ١ ، فصل ٢٨ قسم ١ ، مجلد ٣ فصل ١٣) .

وفى الحقيقة كما يشير ماركس . . فإن نسبة رأس المال للعمل لن تبقى ثابتة ، بل ستتجه نحو الزيادة . وهذه العملية ستصاحبها زيادة أحجام الشركات ، والتركز المتزايد للصناعات (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ مجلد ١ ، فصل ٢٣) « فرأسمالى واحد عادة ما يقتل الكثيرين » (٧٦٣) . وكنتيجة . . فإن نمو الطلب على العمل يتم تعويقه ؛ فإذا كان النمو السكانى يعكس الطلب على العمل فى فترة سابقة ، تحقق فيها نمو أسرع لرأس المال . . فإن

---

(١١) عندما تكون s = فائض القيمة ، v = رأس المال المتغير (الأجور) ، c = رأس المال الثابت (السلع الرأسمالية) ، δ = معدل الإهلاك . . فإن معدل فائض القيمة يتم تعريفه بوحدات العمل كالتالى :

$$p = \frac{s}{v + \delta c} = \frac{s}{v} \cdot \frac{v}{v + \delta c} = \sigma \frac{v}{v + \delta c}$$

وبالنسبة لمعدل معين من فائض القيمة ، ، وحجم محدد لرأس المال المتغير . . فإن ρ تتجه بالتالى نحو الانخفاض ، عندما ترتفع c .

هذا التعويق ستصاحبه زيادة فى السكان وبطالة . وهناك تزايد فى « الجيش الصناعى الاحتياطى » ، وهذا سيسهل فى الواقع عملية النمو ؛ لأن الرأسماليين يمكن أن يتوسعوا فى استخدام القوة العاملة ، دون انتظار النمو السكانى ، ودون تحقق زيادة فى الأجور .

وبالضرورة . . فإن زيادة السكان والبطالة ستؤديان إلى تزايد حدة الفقر ، وهذا يعنى أن تزايد الثروة سيصاحبه تزايد البؤس ، « وتزايد الحجم النسبى للجيش الاحتياطى الصناعى نتيجة لذلك ، مع زيادة الطاقة المحتملة للثروة . ولكن كلما كبر هذا الجيش الاحتياطى بالنسبة إلى جيش العمل النشط ، كبر مجمع الفائض - السكان ، والذين سيكون بؤسهم نسبة عكسية لدرجة تعذيب العمال » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ ، ١ : ٦٤٤) .

ويخلق تزايد بؤس الطبقة العاملة الثورة ، وفى الوقت نفسه . . فإن الملكية الخاصة لرأس المال تصبح معوقًا لتركز أكبر فى المستقبل ، « فاحتكار رأس المال يصبح قيدًا على أسلوب الإنتاج ، الذى نتج فيه وازدهر معه وفى ظله ، كما أن تركز وسائل الإنتاج واجتماعية العمل سيصل فى النهاية إلى النقطة ، التى تصبح عندها غير متفقة مع الغلاف الرأسمالى ؛ الذى سيتمزق إربًا ، وسيكون دق الناقوس لوفاة الملكية الرأسمالية الخاصة مسموعًا ، فالمستغلون سيتم استغلالهم » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ ، ١ : ٧٦٣) .

وهذه العبارات هى عبارات ذات صدى ، بالتأكيد ، على الرغم من أنه صدى خافت للبيان الشيوعى . وعلى أية حال . . فإن النظرية الماركسية للانهيار الرأسمالى ضعيفة من الناحية التحليلية ؛ إذ لم يكن بوسع ماركس أن يوضح - بشكل متسق - الكيفية التى تكون بها الزيادة المتعاظمة للكثافة الرأسمالية للإنتاج بالضرورة ، مصاحبة لزيادة بؤس الطبقة العاملة ، وزيادة البطالة ، والأزمات . كما أنه فشل بالتأكيد ؛ حيث حاول بشدة أن ينجح . . وبالتحديد فى التوضيح العلمى لحتمية انهيار الرأسمالية ؛ نتيجة لتناقضاتها الداخلية . فكما توقع المسيحيون الأوائل يوم الحساب . . فإنه وأتباعه توقعوا الانهيار فى المستقبل القريب ؛ وكان يتم النظر إلى كل كساد صغير على أنه بداية النهاية ، وعند بعض الماركسيين . . لايزال الوضع كذلك ، وكثيرون منهم - على أية حال - تعلموا أن يكونوا صبورين ؛ فالتحويل الارتقائى - فى نظرهم - أخذ مكان الانهيار الثورى .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

كان ماركس عبقريًا كأيديولوجى ، وقد نتجت قوته من تحويل الأفكار إلى أسلحة للعمل السياسى ، ولايزال حلمه حول حياة الإنسان حرًا من الضغط التنافسى يحتل عقول كثيرين من المثقفين والثوريين .

وفى الوقت نفسه . . كان ماركس فاشلاً كمبشر ؛ ففى الحقيقة أصبحت الشركات أكبر وأكثر تركزًا ، ولكن هذا لم يكن من الصعب الكشف عنه فى زمن ماركس . ومع أنه فهم الأزمات الاقتصادية كحلقات فى عملية دورية مستمرة ، إلا أن كليمنت جوجلار Clement Juglar نشر تحليلاً متفوقًا بشكل أكبر كثيرًا عن الدورات الاقتصادية ، قبل ظهور المجلد الأول لرأس المال بخمس سنوات ، كما أن الأحداث أثبتت بوضوح خطأ التنبؤ بتزايد بؤس الطبقات العاملة ، والتعميق المتزايد للأزمات الاقتصادية ، والانهيار الحتمى للرأسمالية . وفى الوقت نفسه . . فإن بقايا الإقطاع تم اكتساحها بالثورة فى كثير من البلاد ، ولكن بالتأكيد . . فإن البلاد نفسها التى تحقق فيها نمو الديمقراطية « البورجوازية » بدت محصنة ضد الثورة ، واتضحت الفكرة الخاصة بالطبقات الاجتماعية - فيما بعد - على أنها أحد مخلفات عصر الإقطاع ؛ ففى ظل الديمقراطية الرأسمالية - كما هو الحال فى الولايات المتحدة أو سويسرا - هناك فى واقع الأمر أناس فقراء وأغنياء ، وربما فقراء جدًا أو أغنياء جدًا ، ولكن على الأقل إذا لم تكن العنصرية موضعًا للاهتمام . . فإنه لايوجد تقسيم إلى طبقات منفصلة ، وتتمتع عمليات الانتقال بسيولة كبيرة ، وما نطلق عليه الآن رأسمالية . . تبدو قادرة على النمو غير المحدود ، والتحول ، والتغير دون أن يحدث انهيار ثورى ، وهذا يعنى فشل النموذج الجدلى للتاريخ .

والمهم فى هذا المجال - على أية حال - هو مساهمة ماركس فى علم الاقتصاد ؛ فالنقط الأساسية تتمثل فى أنه قام بإسهام ، وأن هذا الإسهام كان متواضعًا ، فأكثر إسهاماته أهمية تمثلت فى الصياغة الواضحة للسؤال المتعلق بكيفية تفاعل المؤسسات السياسية والاجتماعية مع العمليات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال . . كيف يؤثر التشريع فى توزيع الدخل ؟ وكيف تؤثر التغيرات الناتجة فى توزيع الدخل بالتالى فى التشريع ؟ فهذا سؤال مهم ، ولكن ما استطاع ماركس أن يوفره من خلال إجابته ، كان أقل بكثير من تحليل متكامل ، كما أن سؤال ماركس كان سؤالا عميقا ، ولكن إجابته ظلت ضحلة . وفى الحقيقة . . فإن البرنامج

الذى وضع إطاره لـم يتم ملؤه بدرجة كـبيرة ؛ فنظرية الاقـتصاد المؤسسى لم يـقدر لها أن تكتب بعد .

ويعد تقديم مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكـى والرأسمالى إسهامًا ثانيًا من إسهاماته . كما تم استخدام هذين المـفهومين بواسطة علم الاقتصـاد بشكل عام ، ولكنهما اتسـما بالغموض على الأقل بنفس القـدر ، الذى كان بوسعهما أن يساعدا فيه على زيـادة الفهم . فالاقتصاد الكلاسيكى - بدلاً عن أن يتم فهمه ببساطـة على أنه الاتجاه السائد فى الاقتصاد فى كل فترة - أصبح يعد كمدرسة معينة فى الاقتصاد - بـدلاً عن أن تكون قرينة شائعة للتقدم فى إدارة الأعمال - يعتبر كعلامة مميزة لنظام اقتصادى معين .

ويعد نمـوذج ماركس فى الـنمو التـوازن ، فى اقتصاد ثـنائى القـطاعات ، فى مـقدمة إسهاماته فى النظرية الاقتصادية ، علـى أية حال . وقد كان عرضه متناثرًا ، وغير واضح ، وغير مفهـوم ، بالتأكيد ، ولكنه تضـمن الأفكار الأساسية ، وهذه لاتزال مـصدرًا للإلهام للاقتصاديين الـرياضيين بعد ذلك بقرن من الـزمان . وقد كانت هذه مساهمة مـفيدة للاتجاه السائد فـى الاقتصاد ، وإن لم تحتـل المرتبة الأولى فى الأهـمية ، وأكثر من ذلـك . . فقد كانت خالية من أى تأثير ثورى .

وقد كان ماركس عاملاً لايـكل ، وقارئًا نهمًا ، وكاتبًا لعديد من المذكـرات التى ملئت صناديق لاحصر لها ، وجـامعًا للحقائق لايتعب. وقد تمثلت الحقيـقة المحزنة فى أن تدريبه لم يمكنه من البحث العلمى الفعال ، وأنه كان مـحبطًا بصورة دائمة بميله للتعرض لمشكلات طموحة ، لم يـكن بوسعه أن يحلها . وفى الحـقيقة . . فإنه يبدو - على الأقـل بعد نشر المجلد الأول من « رأس المال » - كما لو أن عمله لم يكن بالقدر الذى يوفر له الجهد لإنهاء برنامجه ، بقـدر ما كان جهدًا للهرب منه . فـبينما كان جوسن صورة تراجـيدية ؛ لأنه لم يستطع أن يـحصل على أى شهرة لما حقـقه كنظرى ، خلال فترة حيـاته . . فإن ماركس (شأنه شأن شومبيتر فيما بعد) كان صورة تراجيدية أيضًا نتيجة لأن ما أنجزه كنظرى لم يكن فى مستوى شهرته .